مختارات اسرائيلية



JUNE. 2005

السنة الحادية عشرة - العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥



ترجمات عبرية

- مخطط إسرائيلي لتدمير المباني في مستوطنات قطاع غزة
- قصة بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في القدس
- إسرائيل والأردن وفلسطين ومشروع حفر قناة بين البحرين الأحمر والميت
- هل تطلق الولايات المتحدة سراح الجاسوس الإسرائيلي "بولارد"؟

رؤية عربية

- خطة شارون بين الواقع والمأمول.

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٣٦ - يونيو ٢٠٠٥

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: - ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

◆ المقدمة: وحدة الصف الفلسطيني.................................د. عماد جاد ٤
◆ أولاً : الدراسات
١ - إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الحادي والعشرون)..........................ران أدليست ٥
٢ - المجتمع المدني في إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل السادس)..........................ياعيل يشاي ١٧
٣ - أكاذيب عن السلام (الفصل الثاني)..........................تنيا رينهارت ٢٨
◆ ثانياً : شهادات
من أنت أيها العميل "بابل"..؟..........................رونين برجمان وجيل ملتسر ٣٦
◆ ثالثاً : افتتاحيات الصحف..........................إعداد: وحدة الترجمة ٤٢
◆ رابعاً : الترجمات العبرية
■ خطة فك الارتباط مع غزة:
١ - أسطورة خراب الهيكل..........................عوزي بنزيمان ٥٧
٢ - لا أستطيع أن أصبح جزءاً من فك الارتباط..........................إيليئيل شاحر ومايا بنجل ٥٨
٣ - رسالة إلى إخوتي في يهودا والسامرة وقطاع غزة..........................شموئيل مور ٥٩
٤ - تلميذات يكشفن النقاب عن مخاوف وغضب يعتريهن..........................يائير إتينجر ٦٠
٥ - الخروج عن درب الاستيطان الصهيوني..........................يوسيف شيلهاف ٦١
٦ - لن تقع حرب أهلية..........................موشيه آرنس ٦١
٧ - المستوطنون يحاولون "شل حركة الدولة"..........................أوري جليكمان ٦٢
٨ - خطة فك الارتباط غير صالحة..........................رفكا يافا ٦٣
٩ - رغم ذلك، سنهدم منازل المستوطنين..........................زلمان شوفال ٦٤
■ قضية بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية:
١ - البطريرك يبحث عن الاعتراف..........................داني روبنشتاين ٦٦
٢ - صفقة غامضة عند باب الخليل (بالقدس)..........................افتتاحية هاآرتس ٦٩
■ يوناتان بولارد:
١ - لوبي "مواطنون من أجل بولارد": نظرة متأخرة جداً..........................آريك بندر ٧٠
٢ - ضبط النفس هو السبيل إلى إطلاق سراح بولارد..........................افتتاحية هاآرتس ٧١
■ شؤون حزبية :
١ - وماذا لو خسر بيريس ثانية..؟..........................مايا بنجل ٧٢
٢ - مولد زعيم ٢٠٠٦..........................ألوف بن ٧٣
٣ - الجميع يتصارع مع الجميع..........................نيتسان كيدر ٧٥
■ شؤون عسكرية :
١ - قوة الردع الحقيقية في الشمال..........................أمير بوحبوت ٧٦
٢ - التغييرات المرتقبة..........................زئيف شيف ٧٧

■ الاقتصاد الإسرائيلي :
١ – إسرائيل في قائمة الدول التي تنتهك حقوق المنتجين..أورا كورن ٧٩
٢ – انتقال بيزك إلى ملكية رجل الإعلام "حاييم تسابان"......................هادار حوريش ٨٠
٣ – الخلاف بشأن السياح الروس...إيلي بردنشتاين ٨١
■ علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية :
١ – يخاصمون بوتين..ليلى جاليلي ٨٢
٢ – الثلاثة يبحثون مشروع لتوصيل البحر الأحمر بالبحر الميت.........................داليا مازوري ٨٣
٣ – إيران ستأبى أن تصبح "منبوذة"..ألوف بن ٨٣
■ المجتمع الإسرائيلي :
١ – يكفي أننا نراهم تهديداً...تسفرير رينات ٨٥
٢ – "ثقافة النوادي الليلية" هي كلمات متناقضة...................................جيلا فنكلشتاين ٨٦
٣ – بروش: الشباب العلماني غير متعلم..مناحم رهط ٨٧
٤ – هل تريد إسرائيل سلاماً..؟..عاموس شوكين ٨٧
٥ – تعداد سكان إسرائيل بلغ ٦,٩ مليون نسمة.....................................هيئة تحرير معاريف ٨٩
٦ – الأثرياء هم الأكثر نجاحاً في اختبارات المرحلة الثانوية.........................آساف زلينجر ٨٩
■ الرأي العام في إسرائيل :
١ – ثورة العبيد تشتعل في إسرائيل..شاؤول تيكوشونسكي ٩١
٢ – ذكرى الانسحاب الذي أهان كبار القادة العسكريين في إسرائيل............وديع محمد أبو العافية ٩٢
■ حوارات :
١ – حوار مع رئيس الكنيست "راؤوفين ريفلين"...جدعون ألون ٩٣
٢ – حوار مع نائب وزير الأمن الداخلي "يعقوف أدري"....................................بن كسبيت ٩٥
٣ – حوار مع رجل الأعمال اليهودي الكندي "جاري شفارتس"........................سوفي شلومون ١٠٠
■ استطلاعات :
١ – مقياس السلام لشهر أبريل ٢٠٠٥ ....إفرايم يعر وتمر هيرمان ١٠٣
٢ – تراجع في تأييد خطة فك الارتباط...أوري روزين ونداف آيال ١٠٥
٣ – الليكود ينضم لفك الارتباط...صحيفة معاريف ١٠٦
■ شخصية العدد: "أوري أفنيري"..إعداد: وحدة الترجمة ١٠٧
◆ خامساً : رؤية عربية
١ – أبو مازن مرة ثانية في البيت الأبيض الأمريكي....................................إبراهيم غالى ١٠٨
٢ – خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول...مها عزت ١١٢
سادساً : مصطلحات عبرية..إعداد: وحدة الترجمة ١١٩

◆ مــقــدمة ◆

وحدة الصف الفلسطيني

بعد حوارات الفصائل الفلسطينية في القاهرة في مارس الماضي، ساد تفاؤل بقدرة الفصائل الفلسطينية المختلفة على التوصل إلى إطار عام مشترك تدار من خلاله علاقات الفصائل، وتحدد وفقه أيضا المواقف بشأن التعاطي مع إسرائيل وما هو مطروح من خطط للتسوية السياسية. وفي هذا الإطار أيضا أعلنت فصائل فلسطينية عديدة، على رأسها حركة حماس، مشاركتها في العملية السياسية الجارية بما فيها الانتخابات المحلية في غزة والضفة الغربية، وأيضا الانتخابات التشريعية. بل أن استعداد حماس صراحة لدخول منظمة التحرير وُصف من قبل البعض بأنه التأسيس الثاني للمنظمة، حيث أن إنضمام حماس لمنظمة التحرير سيعني حلًا لإشكالية كبرى كانت تواجه العمل الفلسطيني، وسبق أن فشلت اتصالات أولية لبحث الفكرة نتيجة ما اعتبر أنه مبالغة من قبل حركة حماس في المطالبة بحصة تعادل حصة حركة فتح.

وفي حوارات القاهرة أيضا وافقت الفصائل الفلسطينية المختلفة على "تهدئة" مع إسرائيل، مكّنت رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس" من إعادة السلطة الوطنية مجدداً إلى قلب التفاعلات الجارية بشأن التسوية السياسية على النحو الذي انعكس في استقبال الرئيس الأمريكي جورج بوش لمحمود عباس في البيت الأبيض بعد قطيعة دامت قرابة خمس سنوات منذ فشل قمة كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠ بحجة أن عرفات لم يعد يمثل شريكا مقبولا للسلام.

وعلى الرغم من محاولات الاستفزاز الإسرائيلية المتكررة، سواء عبر استهداف الناشطين الفلسطينيين من الفصائل المختلفة، أو عبر التلاعب بالجدول الزمني الخاص بتنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة – خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب- إلا أن الفصائل الفلسطينية المختلفة برهنت على امتلاكها رؤية ناضجة للعمل الوطني ولم تمكن إسرائيل من اختلاق ذرائع للخروج على العملية برمتها أو قطع خطوط الاتصال الدولية- لاسيما الأمريكية – مع السلطة الوطنية.

وفجأة تراجع التفاؤل وعادت المخاوف على وحدة الصف الفلسطيني من جديد على خلفية الموقف من نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، حيث شككت حركة فتح في فوز حماس في عدة بلديات بقطاع غزة وتقدمت للقضاء الفلسطيني بطعون لإعادة الانتخابات في عديد من الدوائر. وبعد أن فحص القضاء الفلسطيني هذه الطعون، قرر إعادة الانتخابات في ثلاث دوائر هي: رفح والبريج و بيت لاهيا. وهنا نحن أمام حكم قضاء فلسطيني كان ينبغي احترامه من كافة الأطراف المعنية بصرف النظر عما قد يكون لديها من تحفظات أو ملاحظات، على أساس أن احترام حكم القضاء كان سيعد خطوة مهمة على طريق تكريس الشرعية، وفرض الاحترام للمؤسسات الفلسطينية، ومن ثم خطوة مهمة على طريق الانتقال من سياسات مرحلة "الثورة" إلى التزامات مرحلة "الدولة". ومع الإقرار بأهمية التحفظات التي قد تقال عن الثورة والدولة وعن أي مرحلة تمر بها القضية الفلسطينية، فقد كان مهما للغاية أن تلتزم كافة الأطراف بحكم القضاء وتتجنب التشكيك فيه على نحو ما فعلت حركة حماس التي أعلنت أن الحكم جاء بخلفية سياسية، وهو الأمر الذي يعطي للآخرين الفرصة للتشكيك في شرعية مؤسسات السلطة ومدى نزاهتها، ونحن هنا نتحدث عن سلطة ينبغي أن يكون لها التقدير والاحترام حتى تواصل عملها.

ولعل أخطر ما واجه وحدة الصف الفلسطيني في ذلك الوقت كانت تصريحات المتحدث باسم حركة حماس التي نالت كثيرا من هيبة واحترام القضاء من ناحية وشككت في نزاهته من ناحية ثانية، هذا إضافة إلى ما بدا يلوح في الأفق من صدام وشيك بين أنصار فتح وأنصار حماس. وإذا كان الوفد المصري قد نجح في احتواء التفجر وأبعد شبح المواجهات، فإن قرار حركة حماس بمقاطعة انتخابات الإعادة، يهدد بالعودة إلى المربع الأول مجددا بكل ما يحمله من احتمالات الإطاحة بنتائج حوارات القاهرة.

د. عمــاد جــاد

◆ دراسات ◆

١

إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الحادى والعشرون): عُزلة باراك

تأليف: ران أدليست

◆ **إحساس الخلاص من اليمين والانكسار من اليسار:**

لم يكن باراك ينظر إلى انتصار كتساف باعتباره انتصاراً للمعارضة أو احتجاجاً عليه فحسب، بل كان تجسيداً لبرنامج العمل القومى الذى يمثله الحريديم، والدينيون، والمستوطنون. استقال ديفيد ليفى، وساد إحساس بأن لعبة الدومينو قد انغلقت. وتخلت ليئه رابين عن اعتبار باراك خليفة لزوجها، وانفرط عقد مكتبه. وانتشر جو من اللامبالاة. وفى هذه الأجواء قال أفراهام بورج: "لقد انهارت منظومات العمل... ولا توجد قيادة..". وفى اجتماع الكتلة البرلمانية قال لباراك "إن مفهوم إسرائيل واحدة قد فارق الحياة". وقال باراك لمن حوله، "لقد مررنا بحادثتين سيئتين، لكن المطلوب الآن هو التصميم وعدم الاستسلام للبكاء".

بدأ بورج يحرث الأرض ويجمع النشطاء. وبمناسبة العام الجديد جمع حوالى ألف شخص لاستعراض القوة.

تبدأ من يوم الخميس عطلة الكنيست. وكان من المتوقع أن يُطرح يوم الأربعاء مشروع قانون بحل الكنيست. باراك لديه ائتلاف من ٣٠ عضواً مقابل ٧٣ فى السابق. وفى مواجهته مُعارضة تضم ٦١ عضو كنيست. هو نفسه رئيس الوزراء،ويباشر أعمال وزير الدفاع، والخارجية، والداخلية، والإسكان، والتعليم، والتجارة والصناعة، والعمل والرفاهة، والأديان والزراعة.

كان المزاج القومى الذى ساد فى أعقاب انهيار الأمل الكبير، قد فرض مشاعر الوهن واليأس وتبدد الأمل فى أى شيء. وأشارت استطلاعات رأى رأس السنة ("وهو فى العادة لا يهتم بالاستطلاعات") إلى أن ٥٦٪ يعتقدون أنه رئيس حكومة غير موثوق به. وأن هناك ١٥٪ من ناخبيه مترددون فى انتخابه مرة أخرى. لم يفهم باراك ما يعنيه ذلك أكثر من أنه بات فى قلب المعركة. اتصل بيشاى وتحدث معه عن العودة إلى الائتلاف. والتقى بساريد، لم يتبادل الاثنان كلاماً حاسماً، لكنه أدرك بأن هناك ثمناً لابد من دفعه لكليهما.

أعاد النظر فى صلاحيات رئيس الوزراء وقال لنفسه، يمكننى أن أعمل أيضاً بدون أغلبية، وطار إلى القاهرة، للتباحث مع مبارك حول الطريقة التى يمكن بها الضغط على عرفات ليقبل بآخر ما اقترحه كلينتون بشأن القدس واللاجئين. استوعب مبارك - كما تصور باراك - تقديراته للموقف وقال له سأفعل ما فى وسعى حتى نُعيد عرفات إلى المسار.

عاد باراك وذهب ليستجم فى قرية جلعاد. وخلال فترة قصيرة سيعرف هل من الممكن عقد صفقة مع عرفات أم تشكيل حكومة أقلية مع ميريتس أو يهدوت هاتوراه وعرب مؤيدين من الخارج، أم حكومة وحدة وطنية مع الليكود، أم حكومة مع شاس وميريتس. بشيء من القسوة يُقلب فى جثة الحكومة مع علمه بأن احتمالات إعادتها للحياة ضعيفة، لكن الأمل موجود لإبقائها على قيد الحياة.

لكن قطار الهم والغم انطلق بالفعل من محطة اليمين - والدينيين - والحريديم - والمستوطنين. والمعنويات القومية المنهارة تخدمهم وتدعم أهدافهم الأساسية، التى تتلخص فى استمرار السيطرة على جميع المستوطنات وتوجيه ضربة

جديدة لمشروع علمنة الدولة الذى يقوده باراك.
ردد مع نفسه: "التطلع إلى الخلاص فى اليمين وانكسار فى اليسار".

◆◆◆◆

لم تكن مشكلته فى مكتبه الذى بدا وكأنه خارج الخدمة واستقال بعض العاملين فيه. بل كانت مشكلته هى الحكومة.
كان من المقرر أن يُقدم الميزانية خلال أسبوعين، وبدت محاولات تشكيل ائتلاف مع الكتلة الحريدية، والدينية، وشاس ضعيفة الأمل. وظهرت فى الأفق سحب الانتخابات، فقرر باراك بكل هدوء تجاوز كل الإحباطات والبدء بعملية وضع تشريع علماني. لم يكن الأمر مجرد لحظة انفعالية. ومع إمكان اعتبار ذلك ضمن حسابات الانتخابات المقبلة، فإنه يعد توجهاً تاريخياً لحكومة تمارس مهامها رغم احتمالات فوز أو خسارة باراك فى الانتخابات.
عندما وصل إلى رئاسة الحكومة، عمل فى اتجاهين. الأول هو السلام، وهو ما يستحق، من وجهة نظره الأساسية، أن يدفع ثمناً باهظاً لأجله. ثم بعد ذلك السعى إلى سن تشريع يتم الفصل فى ظله بين الدين والدولة ويتغير ترتيب الأولويات القومية.
إنها ثورة علمانية إذن، والأمل فى تمرير الخطة ضعيف للغاية، لكن الخطوة الأولى هى الخطوة الحاسمة. وكعادته، تحدث بشكل غير مباشر مع عامير بيرتس وتومى لابيد. ولم يفكر فى ساريد لأنه لا يُمانع الفكرة، ولن يحتاج إلى حسابات شخصية. دعا باراك وزرائه إلى منزله فى القدس. جميعهم تقريباً اعتقد أنه مجرد اجتماع لرفع المعنويات بعد السقوط فى كامب ديفيد، لكن باراك فاجئهم بالقول: "سنرفع راية المجتمع المدني".

تبادلوا نظرات مُبهمة، وإن كانت غير رافضة، كنظرة حاييم رامون، لكن باراك واصل حديثه: الأمر يتعلق بإصلاح مدنى اجتماعى، وحدد الأهداف منه: الانتهاء من وضع دستور لإسرائيل خلال عام. ويتضمن ذلك قانون عودة مدنى، قانون زواج مدنى، قوانين لتحسين وضع المرأة، استئناف رحلات طيران شركة العال فى أيام السبت، وإلغاء وزارة الأديان. بالإضافة إلى إلزام جميع المؤسسات التعليمية الخاضعة للدولة بتعليم اللغة الإنجليزية، والرياضيات والمواطنة كمواد أساسية.
كان الوزراء فى غاية الاندهاش. كان بين الحضور بن اليعيزر، بيلين، بيريس، رامون، بن عامى، فيلناى، ملكيئور، يولى تامير وأوفير بينيس، رئيس الكتلة العمالية فى الكنيست.
أوضح لهم: "كنت دائماً أريد المضى فى هذا الاتجاه، ولكن كان لدى ائتلاف لا مكان عنده لمثل هذه الأفكار. أما اليوم فقد تحررت من القيود، فتعالوا نُحقق ذلك".
قالوا له، إن الأمر يبدو كأنه بقايا الجهد السياسى الذى بذلته من أجل السلام.
وفى محاولة للتحفيز، قال لهم: "ما الذى تقولون..؟ تعلمون جيداً أن بعضكم مازال يحاول إتمام صفقة سياسية مع عرفات. ولعلكم تعلمون أن الحكومات الإسرائيلية حاولت على مدى سنوات طويلة القيام بذلك ولم تنجح".
فردوا مُتمسكين برأيهم، ومع من ستفعل هذا..؟
"مع من يؤمن بالأمر، سنفعل ذلك مع شينوى، وعام آحاد، وميريتس والأحزاب العربية".
وبدا ائتلافه المستقبلى على النحو التالي: 'يسرائيل أحات' ٢٤ صوتاً، 'ميريتس' ١٠، 'الخيار الديموقراطى (١)' بزعامة برونفمان ٢، 'شينوي' ٦ و'عام آحاد (٢)' ٢، حزب الوسط (٣)' ٦،مع ١٠ أصوات عربية من الخارج. ويبدو أن هذا الائتلاف أيضاً هو الذى يمكن أن يصل إلى اتفاق سلام، إذا حاول عرفات أن يفيق، وأن تكون له أجندة مدنية.
احتج كثير من الوزراء على استبعاد مع الأحزاب الدينية، وبدا الأمر لهم وكأنه إعلان حرب. اعترض رامون بشدة. وقال: "لن يستقيم الأمر بهذا الشكل".
قال باراك: "ربما لن يستقيم على الفور. ولن يستقيم إلا إذا تعاونا جميعاً، وأتمنى أن يتفق الجميع على هذه الأفكار. وبخلاف ذلك، فإن الليكود سيؤيدنى، ومن سيتجاهل هذه الخطة ولا يلتفت إلى هذه القضايا، سيدفع ثمناً باهظاً من أصوات الناخبين".

◆◆◆◆

وبسرعة تسرب مضمون اللقاء الذى جرى فى منزله، واعتُبر باراك عدواً للتكتل الدينى الحريدي. وما الجديد فى ذلك..؟ ربما تحفظ وزراؤه، لأن هجوماً من هذا النوع يُعجل بسقوط الحكومة. وليست لديهم قناعة بمقدرة باراك على

تشكيل حكومة أخرى. إلا أن الظروف خدمت باراك وبالذات لدى أعدائه المُعلنين عوزى برعام وأفراهام بورج. فكلاهما اعتقد أن هدفه مكشوف. وربما كانت لديهم حسبة شريرة إلى حد ما. فقد فهموا أن استثمار هذا الموضوع سيُقلص عمر الحكومة وهما ليسا عضوين فيها، ويُقلص فترة بقاء باراك الذى ليس صديقاً لهما. وعلى أى حال فقد انضما لتقديم العون، وعندما عرض باراك على برعام إحدى الحقائب الوزارية التى بقيت خالية بعد استقالة شيرانسكى، وشاس والمفدال، رفض برعام.

وبحث باراك عن شركاء من خارج الحزب. وتحدث مع تومى لابيد.

سأله لابيد: "وماذا عن قانون طال..؟"

قال باراك: "سألغيه."

ففى يناير ١٩٨٨، عندما كان باراك زعيماً للمعارضة، تحدث عن 'شعب واحد وتجنيد واحد'. بينما فى أغسطس من عام ٩٩ وضمن اتفاق ائتلافى مع 'يهدوت هاتوراه'، أيد قانون طال. والآن تراجع عنه. يقول، "نعم هناك أحياناً تغيير حتمى فى الاتجاه. فكان التنازل للحريديم ضرورياً للوصول إلى كامب ديفيد. لقد ظل الهدف أمام عينى، حتى إذا طال الطريق".

يُعلق بيلين بالقول، "من ناحيتى، الأمر يعنى ثورة اجتماعية. فعنصر الوقت فى غاية الأهمية، نظراً لأننا اليوم فى السلطة وغداً لن نكون فيها".

شكّل باراك مجموعتين: الأولى سياسية وأيديولوجية، وتضم بيلين ومريدور وروبنشتاين. الخطوة الأولى، حل وزارة الأديان. والهدف هنا هو مُخصصات بمليار ونصف مليار شيكل، تحت التصرف الكامل لشاس، ومئات التعيينات ذات الصبغة السياسية والمحاباة العائلية، وبخاصة تسرب الملايين عن طريق قوائم لتلاميذ وهميين فى المدارس الدينية (اليشيفوت)". وقال شموئيل هولندر، مفوض الخدمة المدنية، إنه "حتى المزهريات فى وزارة الأديان تفوح منها رائحة الفساد".

وقال عضو الكنيست جفني: "إذا واصل رئيس الوزراء المضى فى تحويل دولة إسرائيل إلى دولة غير يهودية، كغيرها من الدول، فالأمر يعنى حرباً عالمية!"

وتحدث باراك مع عدد من كبار الحاخامات، وحصل على موافقتهم على حل وزارة الأديان. ونجح فى تمرير قرار بهذا الشأن فى جلسة الحكومة. وقال: "إنه ليس عملاً انتقامياً ولن يؤثر على التقاليد الإسرائيلية". وجميع مسؤوليات الوزارة ستنتقل إلى وزارات العدل والتعليم والداخلية والعمل والرفاهة والحاخامية العليا.

يقول باراك: "لقد أرادت حكومات كثيرة أن تفعل ذلك، والآن التنفيذ من نصيبنا".

واعتقد الحاخام رابيتس أن "باراك يحتاج إلى علاج نفساني".

وانطلقت موجة من التهديدات تجاه مكتبه ومنزله، ووسَّع جهاز الأمن العام (شاباك) من الاحتياطات الأمنية حوله. وحاول باراك، الذى لم يدرك مدى عمق التعصب الدينى وصلابته، تهدئة المشاعر، بقوله، "إنها ليست ثورة مناهضة للدين، إنه تغيير، ونحن نلتزم به بشكل مُنظم وحساس، من خلال الحوار".

وفى تلك الآونة خرجت السيدة فارد هار، نائبة المسؤول عن قسم الاقتصاد وإيرادات الدولة فى وزارة المالية، عن صمتها. وأوضحت، فى ضوء حسابات وزارة المالية، أن عدم تجنيد الحريديم يكلف اقتصاد الدولة خمسة مليارات شيكل. ويقول تقرير تناول هذه القضية إن تهرب تلاميذ المدارس الدينية يحول دون تقصير مدة الخدمة لجميع الجنود الآخرين. فالاقتصاد يخسر قوة بشرية عاملة، والناتج القومى يتأثر إجمالاً بهذا الوضع. ويقول التقرير، إن السكان الحريديم سيتضاعف عددهم خلال السنوات ال١٧ القادمة وسيُشكل حوالى ١١٪ من السكان. وإذا كان متوسط عدد الأطفال للأسرة الحريدية من ٦ إلي٧ وللأسرة العلمانية من ٢إلي ٣ فإن السكان العلمانيين هم الذين سيتحملون العبء، مع ازدياد الفقر فى المجتمع الحريدي.

وأوصى واضعو التقرير بإلغاء حوافز زيادة عدد أفراد الأسرة بدون عمل. واعتقد باراك أن هذا التهديد قد يُحرِّك شيئاً ما لدى هذه الزُمرة باتجاه التحول السياسى، خاصة أنه أنهى تماماً علاقاته بالتكتل الحريدى الدينى التقليدي.

وصرح إيلى يشاى باسم الحاخام عوفيديا: "باراك ينشر الفرقة بين الشعب".

غير أن باراك يُتابع المشهد السياسى ويترقب الموقع الذى يمكن من خلاله أن يغير مسار الدولة برمتها. تقول استطلاعات الرأى إن الأغلبية تؤيده. وباراك لا يشغل باله باستطلاعات الرأى لكنه لا يغفل التأييد الواضح من المجتمع للخطوة الجديدة. حتى إذا كانت العملية السياسية قد ماتت للتو، فإن المسيرة الاجتماعية تحظى بدعم الأغلبية.

وبقوة دفع ردود الأفعال يقول باراك: "لقد آن الأوان للفصل بين الدين والسياسة. فالتحالف غير المقدس بين اليمين والحريديم يتعارض مع مصلحة المجتمع الإسرائيلي".

سألوه بشأن ماذا على سبيل المثال.

فقال: "يجب أن تعمل الحافلات فى يوم السبت. يجب أن تكون إسرائيل دولة تعددية مفتوحة وحديثة، وهذه هى رغبة غالبية الشعب".

غير أن رغبة الشعب أمر مراوغ. فاستطلاعات الرأى تتحدث عن ١٥ مقعد لحزب العمل بينما الليكود يحصل على ٢٦ . وهناك ٥٠٪ يعتقدون أن باراك 'ليس محل ثقة'، ٦٤٪ يُعطونه تقدير 'مقبول'فى أداء مهامه، ويعتقد ٤٢٪ فقط أنه سيقود الدولة بنجاح.

لقد حسم الأمر واقتحم الطريق نحو التحول الاجتماعي. المشكلة الآن هى البدء فى تعبيد الطريق، واستثمار أيامه المتبقية فى المنصب للقيام بخطوة أو اثنتين إلى الأمام، ولكن يبدو من الآن فصاعداً أن استمرار هذه المسيرة سيكون مرتبطاً بالواقع الأمنى، وبالانعكاسات السياسية، وعملية السلام المنهارة بالطبع.

◆ لا حكم ولا قاضى:

وفى القاهرة اجتمع كلينتون مع مبارك لبحث تقسيم السيادة على القدس. ووصل بعده دينيس روس وروبرت مالي. وفيما بعد جاء إلى المنطقة جورج تينت رئيس C.I.A، الذى يسعى بين باراك وعرفات لتدشين اتفاق خلال احتفالية الأمم المتحدة بالألفية الجديدة، حيث سيلتقى زعماء العالم. بيلين وبن عامى مُقتنعان بأنه يمكن إبرام صفقة. لقد أخفقت المحادثات فى كامب ديفيد بسبب الصياغات المتعلقة بالسيادة على جبل الهيكل (بيت المقدس) وقضية حق العودة. سمح باراك لجلعاد شير بالتحدث مع صائب عُريقات حول استئناف المحادثات. والغرض. تمييع المطالبة بسيادة كاملة على بيت المقدس. واستجاب عرفات. مُتصوراً أنه يعود إلى التفاوض كبطل، وإن كان لا يُبدى تلهفاً. عرفات يستعد لاحتمال فوز آل جور فى الانتخابات الأمريكية، ولا يريد هدم جميع الجسور. وباراك يتشكك فى جديته لكنه يمضى للأمام.

تكتظ رأس بن عامى بالأفكار كثمرة رُمان ناضجة. مثال ذلك، أن تُسلم إسرائيل السيادة على جبل الهيكل (بيت المقدس) لمجلس الأمن. ومع الوقت تنقل الأمم المتحدة للفلسطينيين 'سيادة وظيفية' على البلدة القديمة بالقدس، وتحتفظ إسرائيل بالسيادة المتبقية. وبذلك يمكن أن يدعى الطرفان السيادة.

سألوا عرفات عن ذلك، فقال: "لماذا لا تنقلوا السيادة للأمم المتحدة ومنها إلينا..؟ وتبقى لكم السيادة على حائط المبكى فى ظل السيادة الفلسطينية..!"

وعندما طلبوا منه أن يكون جاداً، تحدث عن انتقال بيت المقدس إلى لجنة القدس التى يرأسها محمد السادس ملك المغرب، وهى اللجنة التى تدير المساجد. وستكون السيطرة الفعلية للفلسطينيين، بدون الحائط الغربى، الذى سيبقى مع الحى اليهودى تحت سيادة إسرائيل. فكان تعليق باراك: "كلا وألف كلا. هذا لن يقبله المجتمع الإسرائيلى، ولا أقبله".

رفض باراك اقتراح عرفات، ولكنه سمح لبن عامى وشير بمقابلة عُريقات ودحلان لمحاولة رأب الصدع وتقريب وجهات النظر. وخلال أغسطس وسبتمبر التقى شير مع عريقات ٥٣ مرة. ويحق للشخص أن يسأل، بعد كل هذه الشهور ومئات اللقاءات، ما الذى يتحدثون بشأنه..؟

يوضح باراك أنهم طالما يتحدثون فلن نسمعهم يُطلقون النار. وهناك مواضيع مشتركة كثيرة تتصل بالحياة اليومية: ابتداءً من التعاون الأمنى وانتهاءً بأموال الضرائب، مروراً بتصاريح العبور، وإجراءات العمل وخطوط الوقود والكهرباء.

وقبل انتصاف سبتمبر ازداد التوتر بعد إفصاح عرفات عن نيته إعلان الدولة فى ١٥ سبتمبر. وكان باراك سبق وهدد بأن إعلان عرفات من جانب واحد، سيجعله يتخذ إجراءات ضم من جانب واحد رداً على ذلك. الجيش يترقب، لأن إعلان الدولة من شأنه أن يؤدى إلى فوضى. قال باراك لموفاز: "افعلوا ما ترونه ضرورياً، لكن عرفات لم يجرؤ على الإعلان".

بالفعل، اجتمع المكتب السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية وأرجأ إعلان الدولة. فسادت أجواء خيبة الأمل فى المناطق وتآكلت من جديد صورة عرفات. فى اليوم التالى للتأجيل وقعت مظاهرات مضادة لعرفات فى المناطق (المحتلة). باراك قلق. صحيح أنه لا يحب عرفات، لكن البديل الحالى هو اضطرابات ستتزلق إلى ثورة شعبية. أبقى باراك الباب مفتوحاً للتفاوض ولفرصة أخرى ذات قيمة، ليدرك عرفات أن لديه طريقاً منطقياً واحداً ليصل إلى إعلان الدولة المأمول.

◆◆◆◆◆

اشترك باراك فى حفل يتم فيه توديع عوزى ديان، مرشحه لرئاسة الأركان العامة، تاركاً منصبه إلى مجلس الأمن القومي. وسيتم تعيين (بوجي) موشيه يعلون نائباً لموفاز. وكان من المنتظر أن يؤدى الحفل إلى إنهاء الصراع المرير بين

موفاز وباراك. ومن بين مفردات هذا الصراع مطلب موفاز بأن يتولى ديان كرئيس لمجلس الأمن القومى دون صفته العسكرية، وبذلك يتم القضاء على احتمالات أن يخلفه ديان. ومنذ تولى باراك مهام منصبه، وكان من الواضح أن ديان هو رئيس الأركان القادم، بينما لم يكن هناك وفاق بينه وبين موفاز. وليس ذهاب ديان إلى مجلس الأمن القومى إلا استعداداً لإدارة سياسة الدفاع بشكل مُنفرد عن طريق الاستخبارات العسكرية (أمان).

كانت طبيعة العلاقة الشخصية بين باراك وديان ببساطة، أكثر عمقاً ووضوحاً من علاقات الصداقة العادية بين باراك والمحيطين به. ومن الصعب إدارة جيش عندما يكون الجميع على علم بصاحب البيت القادم، وقد أضمر موفاز حقداً يغذى صراعه الشخصى المرير مع ديان باعتباره نائبه. وعندما نجح فى إبعاد ديان، استمات أيضاً حتى يخلع عنه الصفة العسكرية الرسمية ليتولى منصبه الجديد بصفة مدنية حتى يقطع عليه طريق المنافسة على رئاسة الأركان.

وجرت مراسم تغيير نائب رئيس الأركان العامة فى حضور ضباط القيادة العامة وعائلتى ديان ويعلون. ألقى عوزى ديان بعض كلمات التهانى التى تقال فى هذه المناسبات. ومن بعده تحدث يعلون فلم يُطل. ثم قام موفاز بوجه جامد. أخرج ورقة وبدأ يقرأ: "لقد تحطمت الثقة بينى وبين العميد ديان عندما تجاوز صلاحيته بالنسبة لإنهاء مهمته، وحاول التمسك بمقعده والبقاء نائباً لرئيس الأركان العامة".

اندهش الجميع. وفيما امتلأت الحجرة بأسر وسيدات وأطفال، فاحت من كلمات موفاز رائحة غير طيبة لتصفية حسابات تافهة.

وقاطعه ديان: " السيد المحترم بدأ ينشر الملابس القذرة".

واستمر موفاز: " إنها ليست ملكية خاصة لأى شخص..".

وبعد الاحتفال المثير للحيرة قال باراك: "بالفعل إنها ليست ملكية خاصة لأى شخص. لذلك فإن تعيين ديان، سيكون بصفته العسكرية، بعد موافقة المستشار القانونى والحكومة".

وأشار باراك على ديان أن يتصل بشارون لإحاطته بالأمر.

وبعد ما أثارته كلمة موفاز من ردود، فرض باراك نفسه على جلسة القيادة العامة. وعلى جدول الأعمال الذى يتصدره تقليص ميزانية الدفاع. وكتبت الصحافة أن موفاز اشتكى من تلقيه خبر تقليص الميزانية فى ورقة مطوية. ولم يُصدق باراك ما نشرته الصحافة وعلّق: "لقد جلست معه لمدة نصف ساعة وسلمته قراراً رسمياً". وعلى انفراد وبّخ موفاز: "أنت خاضع للحكومة ولى، وتتصرف بما يتفق وذلك". ثم قال للعُمداء: "لستم قادة تشكيلات بل أنتم ضباط كبار يجب أن تتعلموا أن تعملوا سوياً. التناغم شيء مهم، لكنه ليس شرطاً. القيادة العامة للأركان ليست فصلاً فى مدرسة، وأنا لست مُعلم الفصل".

وفوق ذلك، أبلغ باراك رئيس الأركان العامة والعُمداء، بأنه لن يتم إلغاء التقليص فى ميزانية الدفاع. ثم قام وانصرف دون أن يستمع لأحد.

◆◆◆◆◆

طار باراك إلى نيويورك ليدعم الاستعداد الإسرائيلى للتفاوض فى احتفالية الألفية بالأمم المتحدة. وكان سكرتير عام الأمم المتحدة قد دعا زعماء العالم لإلقاء كلمات فى الاحتفال بالمئوية الجديدة، وكان النزاع الإسرائيلى الفلسطينى جزء من المنظر الخلفى لاحتفال الألفية الجديدة.

حضر جورج تينت، الذى يقوم بدور المكوك بينه وبين عرفات، لليلة واحدة فقال لباراك عن عرفات: "لا أفهم ما الذى يريده هذا الرجل". وأثناء وجوده فى نيويورك رفض مقابلة عرفات. وكان بن عامى موجوداً فى المغرب، يحاول التوصل إلى صيغة مع الملك محمد السادس. قال بن عامى إن إسرائيل مستعدة للتوقيع على تسوية نهائية بدون القدس. كان الملك الشاب يُنصت باندهاش. وقال بن عامى لباراك "لدى انطباع بأنه سيدفع بعرفات فى الاتجاه الصحيح". رد باراك بتردد: "لعله يُفلح".

وفى نيويورك رفض كالمعتاد الذهاب إلى أى كنيس.

ويقول مُتعجباً: "إننى لا أذهب إليه فى إسرائيل فكيف أفعل ذلك هنا..؟"

وخلال احتفالية الجمعية العامة فى الأمم المتحدة دبر كلينتون ما يشبه مقابلة بين باراك وعرفات.

وفى المكان المعد لذلك، قال باراك لعرفات: "إذا لم نجد طريقة للتقدم - سيسقط مزيد من الضحايا. علينا أن نبحث موضوع السيادة بشكل حقيقى، ويمكن لرجالك أن يبحثوا مسألة السيادة الإلهية(٤)".

ويرد عرفات: "نعم، يجب أن نتحدث حول ذلك".

وبعد عدة دقائق تحدث باراك إلى عمرو موسى وذكر له موضوع السيادة الإلهية.

فسأله عمرو موسى: "إلهنا أم إلهكم..؟"
فقال باراك: "إلهنا جميعاً".

◆ المستشار القانونى ضد رئيس الحكومة:

عشية سفر باراك إلى نيويورك، دخل آرييه درعى السجن. مظاهرات التأييد من أنصار درعى حمّلوا باراك مسؤولية سقوطه. وفى الليلة التى سبقت دخوله السجن، جاء لزيارته أصدقاؤه من زعماء المعارضة: نتنياهو، وأولمرت وليبرمان. اشتعلت مظاهرات التأييد لدرعى، الأمر الذى تطلب رد فعل من رئيس الحكومة.

قال باراك: "من غير الممكن أن يتحول دخول مجرم للسجن إلى حدث سياسي. لا مكان لهذا فى دولة ديموقراطية".

ومن بين الذين يتحملون عبء غضب المُتظاهرين تأييداً لدرعى، يبرز أهارون باراك، ورائد الشرطة موشيه مزراحى وإلياكيم روبنشتاين، وهم الذين يقفون وراء الإجراء الشرطى والقضائي. واعتبر روبنشتاين "خائناً"، لأنه محسوب "علينا" ولم ينسف القضية كما فعل مع التحقيق فى تعيين المستشار القانونى للحكومة الذى جرى طبخه على يدى درعى ونتنياهو وليبرمان. تحمل روبنشتاين شظايا الغضب، بما فى ذلك نظرات العداء فى الكنيس الذى يصلى فيه. وكان عليه فى تلك الأيام أن يتخذ القرار النهائى فى قضية نتنياهو. فالاحتمالات التى ستحسم هذه القضية، بما يتفق مع توقعات حراس دولة القانون ضعيفة للغاية. وسمع باراك أن روبنشتاين يعتزم إغلاق قضية نتنياهو، وهذا يعنى دخول نتنياهو فى سباق التنافس داخل الليكود وإعادة ترتيب أوراق المنظومة السياسية لليمين. وتعتمد النواة الأساسية للمستوطنين ورجال الدين على نتنياهو أكثر من الاعتماد على شارون، بطريقة تدفع الأمور فى الاتجاه الذى يُريدون.

ورداً على ما تردد من شائعات حول إغلاق قضية نتنياهو، انتشرت شائعة مضادة وجدت الطريق مُمهداً إلى وسائل الإعلام، ومفادها، إذا أغلق روبنشتاين القضية، ستقدم المدعية العامة عيدنا اربيل تقريراً باسمها. وكان من شأن الشائعة أن تنقذ روبنشتاين وتعيده إلى سواء السبيل.

لكن روبنشتاين يُعد ماكراً كثعلب، فمنذ أن كان المستشار القانونى لموشيه ديان، وهو يعرف تماماً من أين تؤكل الكتف. ومطمح حياته أن يُصبح رئيساً للمحكمة العليا. وباراك يعمل معه منذ أكثر من عشرين عاماً فى قضايا حساسة، ويُقدر قدراته الذهنية وروح الدعابة التى يتمتع بها، غير أن احتمالات حصوله على هذا المنصب فى ائتلاف باراك ليست واضحة. وبالنظر إلى ما تُمليه عليه مُقتضيات وظيفته، ربما يُحرم من المنصب فى الحكومة التى تلوح الآن بنظام مدني. الأمر الذى يجعل من وضعه هشاً، وقابلاً للانصياع للضغوط الفكرية التى يمارسها التيار الاستيطانى والحريدى فى الأوقات الطارئة مع مسؤولين دينيين.

وفى عام ٢٠٠٢ ستخلى ثلاثة مقاعد لمنصب القاضى الأعلى. وإذا صح رهانه يمكن أن يحتل مقعداً منها. وكما يبدو الحال حتى الآن فمن غير المؤكد أن تبقى حكومة باراك حتى ٢٠٠٢ . وإذا بقيت فستكون مُعلقة على تمسك الجناح اليمينى بها وحتى فى هذه الحالة فإن منصب القاضى الأعلى سيكون أيضاً مسألة مُقايضة سياسية. وكل ما يجب على روبنشتاين عمله أن يحوّل ميزان العدل إلى الاتجاه الصحيح. ويجب أن يفعل ذلك بأدب جم، لكن لابد أن تكون النتيجة واضحة.

وبالفعل، قرر روبنشتاين إغلاق القضية ضد نتنياهو. واحتفل مئات الأعضاء الأساسيين فى مركز الليكود، ومعظمهم رجال نتنياهو بفندق "رامات أفيف". ومنذ ذلك الحين فصاعداً، تغيرت قواعد اللعبة فى الملعب السياسي. ابتعد شارون عن الساحة مؤقتاً؛ وأثار تأييده لتعديلات قانون "طال" الحريديم عليه، وأثارت محادثاته مع باراك حول حكومة وحدة وطنية زعماء المستوطنين عليه، ولم يكن أحد فى قيادة الليكود واثقاً فيمن سيكونون ضمن حكومة الوحدة الوطنية التى يشكلها شارون. ولكن ليس لديهم مرشح بديل مُتفق عليه، أى أن الجميع ضد الجميع. فمركز الليكود مُمتلئ برجال نتنياهو، بينما فريق شارون مُنشغل بزرع الموالين له فى مؤسسات الحزب.

وبدأت اتصالات محمومة بين إيلى يشاى وميئير بروش ورجل نتنياهو فى "يهدوت هاتوراه"، إفرهام رابيتس، وشاؤول يهلوم من المفدال. تحدثوا حول تنظيم الصفوف لإسقاط الحكومة، بينما نتنياهو يقف خلف الستار. والطريق الوحيد أمام شارون ليستعيد رصيده من التأييد الحريدى الدينى التقليدى، هو أن يعود ليقود بهمة الجناح الأكثر يمينية، الذى يُعد بمثابة القاطرة التى تجُر ورائها كل المعسكر الدينى الحريدى، بما فى ذلك شاس.

◆◆◆◆◆

فى نهاية سبتمبر، وبمناسبة رأس السنة، قدم شارون طلباً للشرطة بزيارة جبل الهيكل (بيت المقدس)، بما فى ذلك زيارة إسطبل سليمان (المصلى المرواني) (٥). وأى زيارة لجبل الهيكل تثير المشاعر. وفى كل عام يحاول أعضاء جماعة

أمناء الهيكل خلق نوع من الإثارة. ومنذ أكتوبر ١٩٩٠ تتم الحيلولة دون اقترابهم من جبل الهيكل.

سألوا شارون: "لماذا تريد أن تقوم بالزيارة الآن بالذات..؟"

الجميع يدرك أن هناك دافع سياسى داخلى، لكن وسائل الإعلام لديها وسائلها لتقسو على السياسيين، ولدى السياسيين طريقتهم للرد.

قال شارون: "القدس منطقة تقع تحت السيادة الإسرائيلية، وأى مواطن إسرائيلى له الحق فى زيارتها. وبالتأكيد يشمل ذلك جبل الهيكل (بيت المقدس)، الذى يُعتبر مكاناً مقدساً لكل الشعب اليهودي".

ولكى يتمكن شارون من زيارة جبل الهيكل ويفتح البوابات، فهو فى حاجة إلى تصريح الشرطة. وفى هذا الصدد، تلقى باراك رأى الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام. وكان تقدير الجهتين أنه ليست هناك تحذيرات حقيقية تجاه أى اضطرابات فى رأس السنة، ولكن النية مُبيتة باستمرار من عرفات لإثارة الفوضى كجزء من نشاطه السياسى للخروج من الطريق المسدود الذى وضع نفسه فيه. وتوقعت الاستخبارات العسكرية بعض الاضطرابات فى تقرير الحالة الذى قدمته، لكنها تصورت أن الأمر لن يتجاوز جبل الهيكل. كانت فرضية باراك أن نتنياهو هو الذى يُحرض شارون، وأنه لكى يكسب داخلياً يحتاج إلى استعراض القوة. وإذا لم يحصل شارون على تصريح، فسينشر الفوضى بحجة أن المكان المقدس عند اليهود مُغلق أمام زعيم المعارضة.

جبريل الرجوب الرجل القوى فى القدس، قال لشلومو بن عامى، الذى أبلغ باراك ذلك، أن الأمر سيمُر بسلام، شريطة أن يكتفى شارون بالتجول فى الساحة ولا يدخل إسطبل سليمان أو المساجد. وافق شارون على الشرط كما نُقل إليه. وبنفس الدرجة من الترقب أصدر باراك توجيهاته للشرطة بالسماح لشارون بالدخول يوم الخميس فى حضور كبير للشرطة، فوُضعت بضعة مئات من رجالها، تحسُباً لوقوع اضطرابات. والخبرة المتراكمة من الاضطرابات الدينية، وحتى الأخطر منها، تقول إنه بمرور بعض الوقت تتوقف أى اضطرابات من تلقاء نفسها. هكذا حدث فى اضطرابات أكتوبر ١٩٩٠ بعد اقتحام أمناء الهيكل، وكذلك بعد مذبحة باروخ جولدشتاين فى الحرم الإبراهيمى بالخليل. كذلك حدث بالمثل عندما تم افتتاح النفق من قبل نتنياهو وأولمرت. وقد قتل وقتها حوالى ٦٠ شخصاً، منهم ١٦ جندياً إسرائيلياً. وكان واضحاً أن زيارة شارون لن تمر بهدوء، لكن الفرضية العملية السائدة أن الاضطرابات ستكون محدودة وسيتم التعامل معها.

◆ انتقام طفل صغير:

قبل ذلك بثلاثة أيام وصل عرفات إلى منزل باراك فى حى كوخاف يائير. وانضم كلينتون أثنائها، عبر اتصال تليفونى من البيت الأبيض. وحضر اللقاء دانى ياتوم، وجلعاد شير، وأمنون ليبكين، وشلومو بن عامى، ويسرائيل حاسون. ومن جهة عرفات حضر نبيل أبو ردينة، وأبو علاء، وأبو مازن، وصائب عُريقات.

رحبت بهم نافيه. كان الجو لطيفاً للغاية. مشاعر مختلفة اختلطت جميعها فى إناء واحد: انتقام، عظمة، ضيق أفق، جفاء وأيضاً شعور بمسؤولية تاريخية وسياسية. كانت لدى الجميع أفكار ومقترحات، ولكن الحسم فى يد باراك وعرفات فقط.

خرج الاثنان إلى الشرفة للتباحث على انفراد. بقية الموجودين شعروا بعدم الارتياح. فى مثل هذه المحادثات بمقدور باراك أن ينظر مباشرة فى عينى نظيره وأن يقول له دون مجاملة ما يتنبأ بحدوثه.

وفى الخارج، بالقرب من الطريق المؤدى إلى المنزل، حيث مظلة الحراسة، جرت مظاهرة من أعضاء اليمين، الذين تسلل إليهم أمر الاجتماع. قال باراك إن موضوع زيارة شارون لبيت المقدس لم يُطرح للنقاش. ولا يدرى باراك إذا كان الرجوب قد تحدث مع عرفات، والواقع تلك ليست قضيته. والمشكلة أن العالم العربى لم يقل شيئاً بعد بشأن بيت المقدس والقدس، لذا فالقضية مازالت بلا حل.

كان اليوم التالى، الثلاثاء، هو يوم الذكرى الفلسطينية لمذابح صبرا وشاتيلا. فالأجواء فى المناطق، المشحونة أصلاً باستمرار، باتت تنذر بالخطر.

وفى يوم الخميس ٩/٢٨، ذهب شارون إلى جبل الهيكل (بيت المقدس). ورافقت الزيارة مئات من رجال الشرطة، وفى الاضطرابات التى اندلعت فى اليوم التالى قتل سبعة فلسطينيين بنيران رجال الشرطة بعد انتهاء صلاة الجُمعة. وبمرور الوقت امتدت الاضطرابات إلى الخليل، ورام الله، وبيت لحم، ونابلس، وجنين، وطولكرم. ونشر الجيش الإسرائيلى قواته وفقاً لخطة مُحكمة، وأقيمت حواجز الجيش شديدة التجهيز فى بؤر الاضطرابات وعند مداخل المدن.

وعند مُفترق نتساريم قُتل الطفل محمد الدُرة، ربما بنيران جنود الجيش الإسرائيلي. وجرى تصوير الحادث ووُزع على وسائل الإعلام، فظهرت بداية حملة إعلامية هددت بالقضاء على الإنجاز الأساسى لباراك فى كامب ديفيد: ألا وهو الإجماع العالمى الذى يطالب عرفات بالتوصل إلى تسوية.

قال قائد فرقة غزة، عميد يائير نافيه، "لقد حققنا فى الأمر مع الجنود. وفحصنا الفيلم الذى تم تصويره. لم نكن نحن الذين فعلناها".

وقال قائد المنطقة الجنوبية يوم توف سمايا: "لا يمكن أن نحدد بدقة... الطفل لم يُصب أثناء الحادث".

عندما اجتمع باراك فى مكتبه بممثلى المجتمع العربى، فهو يعرف تماماً ما يعنيه ذلك. قال لهم: "راجعنا القضية. لقد علق جنودنا فى موقف حرج وأطلقوا النار على الطفل وقتلوه دون أن يقصدوا ذلك".

قد يكون هذا الكلام المباشر يخدم الحقيقة، لكنه نزل على الحاضرين كالصاعقة. فالجميع يعرف ما يعنيه ذلك، ربما تطلب الأمر بعض التجميل، لكن باراك هو باراك: "جنودنا قتلوه". هكذا قالها.

من هنا جاء رد الفعل المنتظر فى الشرق الأوسط: "قتلتموه..؟ إذن ادفعوا الثمن، وبالدم".

◆◆◆◆◆

فى مطلع أكتوبر عقد باراك اجتماع تقييم للموقف: جهاز الأمن العام (شاباك)، الاستخبارات العسكرية (أمان)، الشرطة. هناك معلومات استخبارية حول اجتماع قادة 'التنظيم' وأجهزة الأمن فى مكتب عرفات برام الله قبل الاضطرابات. وأبلغ باراك زعماء العالم بهذه المعلومات. فالذين دبروا الاضطرابات كانوا أعضاء 'التنظيم'، بقيادة مروان البرغوثى الذى يتصرف بشكل مستقل. ولا تملك أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية معلومات عن طبيعة العلاقات بين عرفات والبرغوثى.

ورغم التقديرات بأن الاضطرابات تخدم عرفات، فليس هناك دليل قوى على أنه أمر بالبدء فى ذلك، وهل أشرف عليها أم تم الزج به فحسب. كان الاستنتاج الواضح أن عرفات لم يُلق بثقله من أجل وقف الاضطرابات. وهناك استنتاج آخر هو أن زيارة شارون عززت البعد الدينى فى النزاع. والسؤال هو، هل فكر شارون فى هذا البعد الدينى كحافز تحريضى عندما خطط للزيارة. بمعنى - هل أدرك أنه أضرم النار فى المشاعر الدينية للمسلمين. لقد خرج كل مُحلل استخبارى وإعلامى وسياسى، بوجهة نظر خاصة، تتفق بطبيعة الحال مع إيديولوجية مؤسسته، تجاه ما حدث.

أما بالنسبة للنتائج فلا أحد يُناقشها.

قال ضابط شرطة كبير: "زيارة آريئيل شارون هى التى أدت إلى الاضطرابات".

وقال شارون نفسه: "السلطة الفلسطينية وأعضاء الكنيست العرب مُتهمون".

وقال موفاز: "لا شك أن قدراً من التصعيد أعقب أحداث جبل الهيكل (بيت المقدس)".

وبعد ما حدث، وبالنسبة لنتائجه قال باراك: "كان من الأفضل ألا تحدث هذه الزيارة، لكن الاضطرابات لم تندلع بسبب شارون بل بسبب التحريض الذى أعقب الزيارة... فلم تكن زيارة شارون لبيت المقدس سبباً بل ذريعة. لقد لجأوا للعنف لأننى أحرجتهم فى كامب ديفيد ولعدم وجود قيادة مسؤولة. ولدى معلومات استخبارية بأن العنف كان مُعداً حتى قبل كامب ديفيد دون أن يتحدد اليوم".

وأصدر باراك تعليماته لموفاز: "لديك حرية التصرف لاستعادة الهدوء".

اندهش موفاز". حرية التصرف..!" وقال له باراك: "افعل ما تراه صائباً، ولكن دون أن تكسر القواعد".

تعليمات وزارية اعتادها التاريخ الإسرائيلى، غير أن التباين بين تصورات باراك وموفاز يفتح المجال أمام تباين فى التأويل. فلا باراك قصد ضبط النفس، ولا موفاز يهوى القتال، فالوضع فى غالبية الأحداث يكون مضطرباً بحد ذاته، غير أن المسألة تتعلق بالسيطرة على القوات ومراقبة النيران بما يتوافق مع الوضع العام. والسؤال هو هل بمقدور أى شخص، حتى إذا كان رئيس الوزراء الذى يُسمى باراك، أن يُسيطر على الوضع.

إن تقدير باراك للموقف يبتعد بمراحل عن المهمة المنوط بالقائد أداؤها فى ميدان المعركة - بدءً من قائد مجموعة العمليات وحتى قائد الكتيبة. فالضباط يعملون بما يتفق مع الأوامر والتعليمات الصادرة. لقد تعلموا ذلك من التاريخ الطويل للجان التحقيق بأنواعها المختلفة ونتائجها التى تنشر على الملأ. وفى النهاية، فإن العنصر الإنسانى الحاسم هو الجندى الذى يقف وحده فى الميدان، الذى يواجه الخطر ويرد عليه بما يتوافق مع تكوينه الشخصى.

◆◆◆◆◆

وجد باراك نفسه أمام مشكلة حقيقية، عندما تقدم مئات المُتظاهرين الفلسطينيين إلى مواقع الجيش الإسرائيلى عند حاجز نتساريم، هل يفتح الجنود النار باتجاه الناس ويستخدمون الأسلحة الأتوماتيكية التى تطلق آلاف الرصاصات فى الدقيقة، أم تجتاح الحشود المواقع بجنودها. سمح باراك لموفاز بإطلاق صواريخ من مروحية قتالية. فالمروحية يمكنها أن تسيطر أفضل من الجنود المعرضين للهجوم، لكن المروحية هى رمز التفوق منقطع النظير الذى

يصف العالم نتائجه بمذبحة الأرانب. باراك نفسه لم يتردد فى السماح باستخدام قذائف من مروحية، ولكن فى الوقت نفسه يتصل بعرفات ويطلب منه وقف العنف. فيرد عرفات بأنه سيبذل ما فى وسعه لتهدئة الشارع الفلسطيني. فيُصدر باراك توجيهاته لداني ياتوم ليبحث مع الرجوب ما الذى يمكن عمله لتهدئة الأوضاع.

عليك فى هذا الوضع أن تحكم على كلمات عرفات والرجوب. فمن ناحية باراك، فهو يُدرك أن عرفات كما كان مُتشدداً فى عدم التنازل عن أى شيء فى كامب ديفيد، فهو لن يسمح أيضاً بالتنازل وإصدار أمر واضح بتهدئة الأوضاع. وأثناء الاضطرابات أبقى باراك الباب مفتوحاً للمفاوضات السياسية، إذا توقف العنف، حتى يعرف عرفات ورجاله أن العصا لا تنتظرهم وحدها بل هناك الجزرة، التى تنتهى بدولة فلسطينية.

ورغم الرسالة التى تضمنتها مُخاطبات العالم، فإن عرفات لم يفعل ما فيه الكفاية لإيقاف الاضطرابات. وفى الأسبوع الأول من رأس السنة، تسللت أعمال الشغب إلى داخل دولة إسرائيل فيما وراء الخط الأخضر. بدأت الشرارة فى قرية تمارا بالجليل، ومن هناك امتد الشغب إلى أم الفحم، وطورعان، ومشهد، وشمل ذلك إطلاق النار على البساتين الواقعة على الطريق الساحلى القديم. وأغلق مفترق طرق وادى عارا وطريق عكا – صفد.

هاهى انتفاضة الأقصى، التى تربط بين عرب إسرائيل والمناطق، قد بدأت.

يخافون فى الشرطة من توغل جماعى من العرب إلى التجمعات السكنية اليهودية. لقد فوجئ باراك بحجم الكراهية التى تطورت إلى تمرد. وأدرك إلى أى مدى يعانى الوسط العربى من التمييز وسوء المعاملة مقابل الوسط اليهودي. وعرف كيف تستطيع المنظمات الإسلامية والسياسية أن تلهب المشاعر. وما الذى يجعل ما يقرُب من ألف رجل يصرخون فى الناصرة "الموت لليهود".

وبدأت موجة مضادة يقودها مثيرو الشغب اليهود تملأ شاشات العالم وتُهدد بتصعيد المواجهة: وصاحبت أعمال الشغب اليهودية هتافات "الموت للعرب" وفى حى الأمل أشعلت النار فى شقق يمتلكها عرب، وتعرض العرب للهجوم فى كل أنحاء إسرائيل. ودعا باراك إلى، "منع أى اعتداء على العرب وممتلكاتهم بأى ثمن". وأمر الشرطة أن تتصرف بحزم، "إذا وقعت مخالفات من اليهود فيجب وقفها فوراً".

يتصدر عرفات صور محمد الدُرة – الطفل المقتول الذى يحاول والده أن يحميه – وصور لدبابات وجنود إسرائيليين مُسلحين يواجهون مواطنين فلسطينيين. خشى باراك أن يؤدى استمرار القتال إلى تحول تام يُعيد عرفات إلى وضع دولى قوى. وكان رأيه أن هذا هو الوقت المناسب للضرب على الحديد وهو ساخن من وسط الدم المتدفق حوله.

أولبرايت على الخط.

قال لها باراك، إنه إذا توقف إطلاق النار، ستكون هناك فرصة لاستئناف المفاوضات. إنه يريد من عرفات أمراً مباشراً، وشخصياً وعلنياً لوقف النار. وعرفات من جانبه يطلب أولاً أن يوقف الجيش الإسرائيلى إطلاق النيران، وأن يصدر اعتذار إسرائيلي. هكذا دخل الحوار الإسرائيلى الفلسطينى إلى طريق مسدود ودام.

◆ **ستار دخان تكتيكي:**

فى غضون ذلك ينطق الواقع على الأرض وتتعالى الصرخات من المناطق.

فى اليوم الأول للاضطرابات قتل أربعة فلسطينيين وأصيب مائتان. وفى المساء قُتل ثلاثة فى المناطق (المحتلة) وأصيب العشرات. وعلى الجانب الإسرائيلى أصيب سبعين شرطياً.

فى اليوم التالى قتل ثلاثة عشر فلسطينياً وأصيب ١٠٤ برصاص حى و٣١٤ برصاص مطاطي. وعلى الجانب الإسرائيلى قتل فى الأيام الخمسة الأولى أربعة إسرائيليين.

وبعد ذلك قتل تسعة فلسطينيين، وأصيب ١١٤ برصاص حى و٢٣٠ برصاص مطاطي.

وبعد خمسة أيام من القتال سُجل ٦٠ قتيلاً فلسطينياً، و١٣ قتيلاً من عرب إسرائيل، وثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلى وأكثر من ألف مصاب.

قتل ضابط من حرس الحدود، بنيران ضابط فلسطينى كان يرافقه فى دورية مشتركة فى قلقيلية. وتوقفت هذه الدوريات المشتركة لحرس الحدود والسلطة الفلسطينية، التى كانت فى إطار شرطة حدود مُشتركة.

إيهود باراك، وبخلاف الأيام التى قاتل فيها الفلسطينيين أثناء مهامه السابقة فى صفوف الجيش الإسرائيلى، يقف الآن على قمة الهرم. ما أشد البرودة هناك، حيث يتوجب عليه وهو معزول بمفرده أن يتخذ قراراً.

كانت صور الطفل محمد الدُرة تلاحق باراك أينما ذهب. حكمة القيادة فى إحكام الرقابة والسيطرة على الجيش حتى لا يجمح. فللجيش تركيبة طبيعية تميل إلى الجموح عندما يستشعر ضعف الطرف الآخر. يسعى باراك إلى مواقف عامة وقومية.

يقول باراك: "الواضح أن مفتاح الحل سياسي. ولكن لا يجوز أن نلجأ إلى تسوية تحت ضغط العنف. سيكون لذلك

تأثير قومى ونفسى وتاريخى بالغ، لأنه مازالت هناك مشكلات يجب حلها. فإذا وافقنا على أمر كهذا سيكون موقفنا هشاً، بما سيجعل الخسارة فى المستقبل كبيرة. سيقولون أننا لم نستطع الصمود مقابل ثلاثة قتلى. ما الذى سيحدث عندما نصل إلى قضية القدس..؟ وإلى حق العودة..؟ والتمسك بالمستوطنات..؟ والحدود الدائمة..؟"

الفلسطينيون يعطون انطباعاً بأن هناك ما يستوجب التحدث بشأنه. لم يكن باراك واثقاً إن كان ذلك مجرد ستار دخان تكتيكى، لكن مشكلته هو أنه يخسر اليهود. وبعد شهرين من الحوادث، لم يعد لدى اليهود صبر، فهناك مخاوف وبقايا صدمات تاريخية وعدسية تزحف على عقولهم. وحتى رغم سقوط ١٢ قتيلاً فقط، فإن الليكود، وشاس، والمفدال، ويسرائيل بعاليا، والاتحاد القومى وما يدور فى فلكهم، بدأوا يستحثون قطعانهم بالاستثارة السياسية مُعتبرين أن باراك هو الهدف. ناهيك عن الرعب المستمر الذى يعيشه المجتمع الإسرائيلى أصلاً. فقد نزلت الانتفاضة عليه كالصاعقة فى وضح النهار، وأيقظت قوة الأحداث وحجمها بداخل المجتمع الصدمات البشعة للكارثة النازية، وحرب الاستقلال والسنوات الأولى من عمر الدولة. باراك وُلد فى جيل لم يعانِ من تهديد مثل هذه الصدمات، كجيل الآباء وجيل الزعامة الأولى، الذى لم ينساه شارون وبيريس.

رئيس الأركان، شاؤول موفاز، الذى توارى بعد الانخفاض الحاد فى الأمن الشخصى فى المجتمع، أخذ يُلح بصورة دائمة بأن يديه مُكبلتان. ورغم اشتراك موفاز فى المسؤولية، إلا أنه كان يُردد: "اتركوا الجيش الإسرائيلى ينتصر". ووضح للجميع أن الذى يمنع الجيش هو باراك.

باراك لم يرُد. وعدم رده أصاب المقربين منه بالجنون.

◆◆◆◆◆◆

كان استعداد عرفات للتفريط فى الفرصة الذهبية السانحة تجعل باراك يستنتج عدم وجود شريك للتحاور معه. واختلف باراك مع أفكار كلينتون، الذى أراد عقد قمة فى باريس، لبحث الوسائل الكفيلة بوقف العنف.

وكان كعادته شكاكاً، فوافق بشرط أن يكون العالم كله شاهداً. ومن وجهة نظره، فإن وقف إطلاق النار هو الاختبار الأخير. ومن ثم تأتى المحاولة التالية بمقابلة عرفات فى باريس برعاية الرئيس شيراك وبحضور مادلين أولبرايت. والمطلوب إجراء محادثات، للتوصل إلى اتفاق فى باريس حول وقف العنف، والتوقيع عليه فى شرم الشيخ فى حضور الرئيس مُبارك.

ومقابل الاستعدادات المحمومة لاجتماع باريس، الذى يُعتبر من نواح كثيرة بمثابة إما نكون أو لا نكون، وواصل باراك جهوده لتشكيل ائتلاف. جرى استبعاد خيار حكومة أقلية نظراً لأن أعضاء الكنيست العرب العشرة، استبعدوا باراك من معسكرهم. وفى الأيام العصيبة من الاضطرابات داخل إسرائيل استقبل باراك وفداً ممثلاً للعرب فى إسرائيل ووعدهم بتشكيل لجنة تحقيق تحقق فى ما ارتكبته الشرطة. وبين يديه تقرير جهاز الأمن العام (شاباك) الذى يقول إن "الشرطة كان يمكن أن تتصرف بفطنة أكثر وأن تقلل خسائر الاضطرابات،" لكنه متمسك برأيه لحماية الشرطة وحماية أليك رون، قائد القطاع الشمالى، الذى قتل ١٣ عربياً ضمن منطقته فى بداية الانتفاضة. ويقول باراك: "إذا لم تحم العاملين تحت إمرتك، فقدت القدرة على تشغيلهم،" وبالتالى خسر الوسط العربى، الذى يُعد أليك من أبرز الكارهين له.

كان باراك طوال هذه الأيام فى عزلة. بكل معنى الكلمة. لديه زوجة، وأسرة، وربما يمر صديق بشكل عارض، ولكن فيما يتصل بإدارة الدولة، فإنه يشعر كأنه يقف وحيداً فى البادية. كان قد عيّن جلعاد شير رئيساً لمكتبه واستدعى إلداد يانيف، المسؤول عن فريق التحضير للانتخابات. قال ليانيف، "تعالى"، ودون أن يسأله رأيه، أوضح له أنه يعمل بلا حزب، ولا كنيست، ولا حكومة، ولا وسائل إعلام جماهيرية. يُدير معاركه على مدار الساعة. يده وعينه تتابع كل شيء، بما فى ذلك الإدارة الصارمة للنيران وتحديد أجزاء مهمة من المقالات العلمية فى الصفحة الأخيرة من هاآرتس.

يوم عمله ينتهى فى الرابعة أو الخامسة صباحاً.

فى الثامنة صباحاً يقول ليانيف: "اتركنى عشرين دقيقة أخرى".

يانيف يقول: "لديك جلسة حكومية فى التاسعة"

كجندى اندس فى الباص عائداً إلى بيته، نام باراك بينما رأسه يترنح.

وبعد عشرين دقيقة استيقظ، هندم نفسه بشكل آلى ودخل السيارة. وخلال الدقائق العشر التى يستغرقها الطريق راجع فى مذكرته النقاط المتوقع مناقشتها فى الجلسة.

قالوا له: "أنت تقتل نفسك".

فقال: "إن أبى سيُتم الأسبوع القادم ٩٠ عاماً، وأمى ٨٦ ولعلى أعيش حياة طويلة مثلهما".

◆ **شيراك يشجع الإرهاب:**

كما هو مُخطط، توجه باراك إلى باريس لحضور القمة المُصغرة مع عرفات للاتفاق على وقف إطلاق للنيران. فالفلسطينيون عليهم التوقف عن إطلاق النار. بينما تلتزم إسرائيل بسحب قواتها من المواقع الجديدة التى تغلق منها مداخل المدن والقرى. ضم الوفد الإسرائيلى أمنون ليبكين شاحاك، موشيه يعلون، دانى ياتوم ويوسى جنوسر.

عند الظهر وصلوا إلى فندق "رافائيل". كان من المنتظر أن يلتقى فى الثانية عشر والنصف مع مادلين أولبرايت فى مقر السفير الأمريكى فى باريس. الزيارة ليوم واحد فقط، لذلك لم يتم حجز غُرف، واقتصر الأمر على ركن ضيافة انتظروا فيه جميعهم. أصبحت الساعة الثانية عشر ولم ترد أى إشارة من الأمريكيين. تحرك باراك فى تمام الثانية عشرة والثلث وقال لياتوم، "أبلغهم أننا فى الطريق" وخرج دون أن ينتظر رداً.

عندما وصلت وزيرة الخارجية، ولا تعرف ما الذى يريده عرفات، قال لها باراك: "إذا كان الأمر كذلك، فلن نُوقع على شيء ولن أجلس مع عرفات".

هدأته أولبرايت، وطلبت منه بشكل شخصى أن يبقى.

ولم يكن باراك فى أحسن حالاته.

عندما وصل عرفات دخل الثلاثة فى غرفة قريبة. عرفات طلب اعتذاراً إسرائيلياً، ولجنة تحقيق دولية وسحب الدبابات.

قال باراك: "ليس هناك ما نتحدث عنه، طالما لم اسمع التزاماً فلسطينياً واضحاً بوقف إطلاق النار".

وما أن قال ذلك، حتى قام عرفات وغادر الحجرة غاضباً وهو يصرخ: "هذه إهانة. لا يمكننى أن أوافق على هذا".

ركضت أولبرايت خلفه. بينما قالت لرجال الأمن وهى تركض، أن يُغلقوا بوابة المقر أمام سيارة عرفات. وعندما توقف عرفات هناك، لحقت به، قالت ما قالته وهى تلهث فعاد عرفات، ومن جديد جمع ثلاثتهم اجتماع مغلق. وكان من المقرر أن يخرجوا من هناك لمقابلة شيراك، لإضفاء الصفة الدولية على ما سيتم التوصل إليه. شيراك يعتقد أن هناك ما يبرر مطلب عرفات بعدم التوقيع على وقف إطلاق النار، إلا إذا تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق دولية للكشف عن أسباب اندلاع الاضطرابات. وباراك يقول ليس هناك مبرر، ولكن يمكن التفكير فى لجنة ترأسها شخصيات ومنظمات مقبولة من الطرفين. وقبل لقاءه بشيراك، وضح له أن شيراك مُتمسك برأيه، فأدار معركة قنوات سرية لكى يُغير رأى شيراك.

قال باراك: "شيراك يشجع الإرهاب" فتكهرب الجو فى قصر الإليزية.

مر موعد المقابلة، ووصل باراك متأخراً نصف ساعة. شيراك مُمتعض. لم يتم الترحيب بأسرة باراك ولو حتى بكوب ماء. تمسك كل من باراك وشيراك بموقفيهما، وبعد الاجتماع خرج باراك إلى الصحفيين وقال: "لن تكون هناك لجنة دولية".

وإذا كان علينا أن نشير إلى النقطة التى فقد باراك عندها تماماً ثقته فى عملية السلام وفى قدرته على المواصلة، فقد كانت رحلة باريس.

قال باراك عن ذلك: "الحقيقة، ما من شريك للسلام. إنها الحقيقة التى يجب أن نواجهها بأعين مفتوحة".

◆◆◆◆◆

عشية يوم كيبور (عيد الغفران)، وكان يوماً عصيباً فى حوادثه. وفى طريقه إلى جلسة الحكومة التى تُعقد فى مكتب وزير الدفاع فى تل أبيب، قال باراك للصحفيين المنتظرين، "إذا لم يأمر عرفات فى غضون ٤٨ ساعة بوقف إطلاق النار، فإن العملية السياسية ستعتبر مؤجلة إلى أجل غير مُسمى".

تجمع عشرات الشبان أمام وزارة الدفاع، وهتفوا "الموت للعرب" و"فشلت يا باراك". ولم يكن الوزراء على علم بنيته فى إصدار إنذار.

صرخ بيلين: "تعليق المفاوضات هو أمر تقرره الحكومة".

جميع وزراء الحكومة (ماعدا شوحاط وورونى ميلو) عارضوا إصدار إنذار.

وجاء أيضاً رد عرفات: "هل يريد باراك الحرب..؟ فليذهب إلى الجحيم".

فى المساء انطلقت رصاصات باتجاه قرية جيلا وبالمقابل تعرضت بيت جالا للضرب. وقطعت تونس علاقتها بإسرائيل. واتصل شارون بباراك وقال له: "أنا معك".

عاد باراك فقال: "إذا استمر هذا الوضع، سنضطر لدراسة حكومة وحدة وطنية".

بدأ الرئيس الأمريكى كلينتون يمارس ضغوطه.

وقال خافيير سولانا، من قادة الاتحاد الأوربى، إن اتفاق وقف إطلاق النار فى الطريق". وبعث وزراء خارجية

بريطانيا وفرنسا برسائل تخويف. واتهم مبارك باراك بنسف المسيرة: "أنت وشارون المسؤولان عما حدث فى جبل الهيكل (بيت المقدس). عليك أن تثبت لياسر عرفات أنك مُستعد لسلام الشجعان".

ورد عليه باراك بإيجاز ولكن بحدة: "شارون له الحق فى زيارة جبل الهيكل".

وقد انطوت رسالة مبارك على تهديد يقول إن إسرائيل ستفقد أهم دعامة لها فى العالم العربي. أراق باراك ماء وجهه وانتظر مدة أخرى. وكان عليه أن يواجه تداعيات الموقف على مستويات مُختلفة: فلا يوجد شريك للسلام، وليست لديه حكومة وحدة وطنية أو حكومة أزمة، وطبول الانتخابات بدأت تدق. لكن باراك يقاتل من أجل بارقة أمل تظهر فى أى اتجاه.

(◆) الهوامش:

١ . **الخيار الديموقراطي:** هى كتلة عضوى الكنيست رومان بروفمان وألكسندر تشينكر، المنسحبين من كتلة يسرائيل بعاليا أثناء انتخابات الكنيست الـ ١٥ . حيث كان اسم الحزب فى البداية (التضامن والإصلاح)، وفى انتخابات الكنيست الـ ١٦ خاض حزب الخيار الديموقراطى المنافسة ضمن قائمة مشتركة مع ميريتس وشاحار.

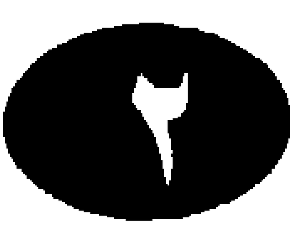
٢ . **عام آحاد:** تشكلت هذه الكتلة خلال فترة الكنيست الـ ١٤ على يد عامير بيرتس وأديسو مسالا ورفيق حاج يحى الذين انسحبوا من حزب العمل، وانتخبت الكتلة للكنيست الـ ١٥ والـ ١٧ .

٣ . **حزب الوسط:** تكون لخوض انتخابات الكنيست الـ ١٥ بفضل أعضاء الكنيست الذين انسحبوا من الليكود، والعمل، وتسوميت. وجمع هذا الحزب بين شخصيات لم تجمعهم الزمالة فى أى تجمع حزبى آخر. وانتخب يتسحاق موردخاى المنسحب من الليكود رئيساً للحزب الجديد، وكان من الممكن أن يُشكل حزب الوسط بديلاً مقبولاً عن الحزبين الكبيرين العمل والليكود، لكنه فشل فى تحقيق النجاح المطلوب، ومع نهاية دورة الكنيست الـ ١٥ كانت كتلة الحزب تضم عُضوين فقط لا غير.

٤ . **المقصود بالسيادة الإلهية:** نزع أى نوع من السيادة عن القدس، وبصفة خاصة السيادة الفلسطينية، الأمر الذى يمهد الطريق أمام إسرائيل لاغتصاب هذه السيادة دون أن يُنازعها أحدٌ عليها.

٥ . **إسطبل سليمان:** عبارة عن التسوية المعمارية التى بناها الأمويون فى هذا الموقع ليتسنى لهم بناء المسجد الأقصى على أرضية مستوية فقاموا ببناء تلك الأروقة، أسفل الجهة الجنوبية الشرقية من مُصلى المسجد الأقصى. أما تسمية إسطبل سليمان فجاءت متأخرة عندما استخدمه الصليبيون لخيولهم إهانة لقدسيته ونسبوه إلى النبى سليمان ظناً منهم أنه يعود إلى عهد النبى سليمان، وتمسك اليهود بهذا الخلط والتدليس حتى يُنافسوا الفلسطينيين فى السيطرة على بيت المقدس، خلافاً لما أثبته علماء الآثار. وقد أصر المسلمون على إعادة افتتاحه مرة أخرى وتحويله إلى مصلى أطلقوا عليه – المصلى المرواني – نسبة إلى مؤسسه الحقيقى الخليفة الأموى مروان بن عبد الملك.

◆ دراسات ◆



المجتمع المدنى فى إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل السادس): عناصر الاحتواء

بقلم: ياعيل يشاى - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

ما الذى دفع المجتمع المدنى فى إسرائيل - وهى دولة مليئة بالمشاكل، وبها نظام ديموقراطى يوصف بأنه "فعال" - إلى كبح جماح مطالبه والامتناع إلى حد كبير عن طرح تحديات كبيرة على الدولة..؟ يمكن القول بأن هذا يرجع إلى عناصر عامة تتعلق بالثقافة والمجتمع. فقد اتحدت صفوف المجتمع المدنى اليهودى حول ذكرى النكبة النازية، وربما حول نشوة السيادة رغم مرور أكثر من خمسين عاماً على قيام الدولة. كما كان للنزاع مع الفلسطينيين أثره فى احتواء أى تحد، وكذلك الحال بالنسبة للطابع التربوى المتزلف الذى يتسم به النظام الديموقراطى الإسرائيلي. حيث ينظر النظام فى إسرائيل إلى الجمهور على أنه مادة خام فى يد خلاقة يجب أن تقوم بإعدادها، وبالتالى فإن هناك حاجة إلى إعداد الجمهور وتعليمه وتربيته وإرشاده إلى الطريق القويم. كما يعد انتشار التسليم التام بأهمية الجيش - الذى يصل إلى حد تقديسه، باعتباره رمز السيادة السياسية- وسيلة أخرى من وسائل احتواء المجتمع المدني. أما المجتمع المدنى العربى فلا يزال يمر بمرحلة الصحوة، ولم يصل بعد إلى حد إعلان التحدى الذى يمثل خطراً. إذ أن هذا المجتمع لا يزال مقيداً بقيود التقاليد ويعانى من أزمات اجتماعية تمنع تقدمه. ويضيق المجال هنا عن تحليل العناصر التى تمنع تقدم المجتمع المدنى العربى وتأثيرها على طابع هذا المجتمع.

ولكن هناك عناصر ذات صلة بأسلوب عمل المجتمع المدني، وبالعلاقات المتبادلة بينه وبين الدولة ومؤسساتها. من أهم هذه العناصر إمكانية الوصول إلى مراكز صناعة القرار، ومدى رضا هذا المجتمع عن نتائج محاولاته التأثير، والارتباط بالأحزاب السياسية. ومن بين العناصر التى تسهم فى احتواء التحدى استعداد الدولة للإصغاء لمطالب المجتمع المدنى (مع ملاحظة أن هذا الاستعداد يشهد تقلبات). فعندما تكون للمنظمات اتصالات مستمرة مع مؤسسات الحكم، وعندما تؤمن هذه المنظمات بأن نشاطها يأتى بنتائج إيجابية، فإنها تميل لأن تصبح "مدنية"، وتميل للامتناع عن تحدى الجهات التى تستجيب لها. وفضلاً عن ذلك فإن للأحزاب السياسية دوراً هاماً فى إعداد المطالب الجماهيرية وبلورتها فى صورة سياسات. والحق أن الأحزاب فى إسرائيل لا تعمل على هذا النحو دائماً، نظراً لأن بعضها على الأقل أحزاب قطاعية تمثل فئة خاصة من الجمهور. وعلى أى حال فإن الارتباط الوطيد بالأحزاب السياسية، التى تمثل النظام بوجه عام، كفيل بإزالة تأثير التحدى الذى يمكن أن يمثله المجتمع المدني.

◆ قنوات الاتصال:

توصلت بحوث سابقة إلى أنه رغم ميل النظام فى إسرائيل إلى الانغلاق، فإن فى استطاعة المواطنين كأفراد الوصول إلى ممثليه بسهولة بالغة، نظراً لأن أمامهم فرص كبيرة للتفاهم مع صناع القرار. وفى مقابل ذلك فإن فرص الجماعات فى الوصول إلى ممثلى النظام أقل بكثير. وقد واجهت بعض الجماعات المستقلة حواجز صارمة وتعرضت لمعاناة بالغة عندما حاولت طرح مطالبها عن طريق آخر غير طريق القنوات الرسمية. فقد كانت إمكانية وصول الجماعات لقيادات النظام محدودة من الناحية العملية، حتى لو لم يكن الأمر كذلك من الناحية النظرية، وذلك نظراً

لأن المؤسسات ذات التأثير والنفوذ قد قللت مساحة الاختيار، وأجبرت الجمهور على الانضمام إليها من أجل تحقيق مصالحه. كانت الأحزاب هى التى حددت مساحة نشاط المجتمع المدني، وذلك فى فترة الاستيطان القديم السابقة على قيام الدولة، وحتى بعد قيام الدولة أصبح الوصول إلى مؤسسات النظام بصفة عامة مبنياً على الانتماء الذى يتطلب تصنيف الأفراد إلى شبكات انتماء ذات صلة بالنظام. ويمكن بناء على العدد الكبير والتنوع الشديد فى منظمات المجتمع المدنى التى شاركت فى استطلاع الرأى الذى جرى بشأن المجتمع المدنى تعديل فى هذا الوصف.

كانت مقابلة ممثلى النظام هى المعيار الذى يحدد مدى إمكانية الوصول للسلطات. صحيح إن هناك وسائل عديدة لطرح المطالب -كإرسال خطابات أو الاتصال الهاتفى أو إرسال رسائل بالبريد الإلكترونى مثلاً - ولكن اللقاءات تعبر عن أقصى قدر ممكن من الوصول لممثلى السلطة. حيث يتيح اللقاء مع ممثلى السلطات وجهاً لوجه نقل رسائل متبادلة بين الطرفين، ويشهد على القبول المتبادل بينهما. وأى تصرف آخر غير ذلك من الممكن أن يكون تصرفاً من جانب واحد، لا يلقى استجابة من الجانب الآخر. فمن الممكن وضع الخطاب المرسل فى درج المكتب، ومن الممكن أن تكون المكالمة الهاتفية كأنها تجرى بين طرفين أصمين. وقد سُئل ممثلو منظمات المجتمع المدنى عما إذا كانوا قد سعوا خلال السنوات الثلاث السابقة على إجراء الاستطلاع إلى مقابلة ممثلى ثلاث جهات: الكنيست، والحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها، وسلطات الحكم المحلي. كما سئل قادة هذه المنظمات عن معدل عقد اللقاءات، وعما إذا كان المعدل مرتفعاً (أربع لقاءات على الأقل سنوياً) أم متوسطاً (من لقاء إلى ثلاث لقاءات سنوياً) أم منخفضاً(أقل من لقاء سنوياً). وكان الهدف من دراسة هذه النقطة أيضاً رصد الفارق بين المنظمات التى تأسست فى الفترة التى تشكلت فيها الدولة وبين المنظمات التى تأسست بعد عام١٩٦٧ . فهل كانت قدرة المنظمات القديمة على الوصول إلى ممثلى السلطات تفوق قدرة المنظمات الجديدة..؟ وهل هناك ميل إلى توسيع أم تضييق قنوات الاتصال..؟ يظهر الرد على هذه الأسئلة من خلال البيانات المعروضة فى الجدول رقم١ .

كانت منظمات المجتمع المدنى بصفة عامة قادرة على الوصول إلى ممثلى النظام بمعدل كبير..؟ وإذا استبعدنا رئيس الوزراء من الصورة فإن نحو ثلثا المشاركين فى الاستطلاع (٦٣,٤٪) قد تمكنوا من مقابلة جهات تمثل النظام فى السنوات الثلاث السابقة على إجراء الاستطلاع. وقد تمكن أكثر من ١٤٪ من المشاركين من مقابلة رئيس الوزراء أيضاً. وكان ممثلو مجتمع رجال الأعمال ضيوفاً دائمين فى مكاتب رؤساء الوزراء. وكانت أبواب مكاتب رؤساء الوزراء مفتوحة أيضاً أمام ممثلى المنظمات القريبة إليهم فكرياً وسياسياً، وكذلك أمام المنظمات التى تمكن المقربون والمستشارون من تمهيد الطريق لها للوصول إلى رئيس الوزراء. ولم يكن هناك ميل لدى رؤساء الوزراء لاستقبال معارضيهم أو منتقديهم. وعلى سبيل المثال، فوفقاً لما نشرته وسائل الإعلام، رفض رئيس الوزراء آريئيل شارون مقابلة ممثلى حركة السلام والأمن، الذين يعترضون على اتجاهه السياسي. كذلك لم ينجح ممثلو اللجنة المشتركة للمنظمات الاجتماعية التى كانت تعمل فى ذروة الأزمة الاقتصادية فى عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من مقابلة رئيس الوزراء. وحتى العلاقات الشخصية التى حاولوا الاستفادة منها لم تنجح فى فتح بابه أمامهم. جدير بالذكر أن وزراء فى الحكومة قد وافقوا على عقد لقاءات مع ممثلى هذه اللجنة. وقد أدى انتشار شبكات المعارف فى مجتمع متعدد الأصول مثل إسرائيل ووجود قائمة متشعبة من الالتزامات السياسية ووجود توقعات بدعم مستقبلى إلى فتح أبواب أرفع مسؤولى النظام أمام ممثلى منظمات المجتمع المدني. وجدير بنا بصفة خاصة أن نشير إلى ارتفاع نسبة المنظمات التى كان ممثلوها يلتقون مع وزراء الحكومة بمعدلات مرتفعة (حوالى٦٠٪). وقد تقدمت تسع من كل عشرة منظمات بطلبات إلى مسؤولى الحكومة لاتخاذ إجراء يحقق مصالحها. ويمكن من البيانات الواردة فى الاستطلاع أن نستنتج أن عدد منظمات المجتمع المدنى التى كانت راغبة فى الوصول إلى القيادة السياسية ولكنها لم تصل إليها قليل. وجدير بالذكر أن الجماعات التى لا تشارك فى الحياة السياسية، مثل الحركة الإسلامية وأنصار ساتمر (١)، لم تشارك فى الاستطلاع، وبالتالى لم يتم تصنيف ردودها. ومن البديهى أن يكون سلوك المنظمات المشاركة (والتى بلغت حسبما سبق ذكره ٤٠٪ من المنظمات التى توجهنا إليها) أكثر تعبيراً عن اتجاه النظام.

يمكن أن نرجع ارتفاع معدلات الوصول إلى ممثلى النظام إلى صغر حجم الدولة، التى لا تزال تعتبر دولة صغيرة يمكن التغلب فيها على العقبات الرسمية، رغم أن تعدادها يفوق تعداد دول مثل النرويج والدنمارك. كذلك فإن مستوى العلاقات الشخصية فى دولة إسرائيل، وفقاً للشواهد البحثية، يفوق مستواها فى دول أخرى. كما يجب أن نضع فى الاعتبار أن لكل قطاع تقريباً ممثلون فى إحدى السلطات على الأقل، يمكنه اللجوء إليهم. وتشهد المساواة بين نسبة من تمكنوا من مقابلة أعضاء كنيست عن الائتلاف ومن تمكنوا من مقابلة أعضاء كنيست عن المعارضة، على اتساع القنوات المتاحة للمجتمع المدنى أو التى يفضلها هذا المجتمع. كما يدل ذلك أيضاً على مدى تعقيد الحياة السياسية. فالنظام فى نظر المجتمع المدنى ليس قاصراً على أعضاء الحكومة الحالية، ولكنه يمتد ليشمل كل من ينتمون إلى مؤسسات النظام.

تفضل المنظمات العامة مقابلة ممثلى السلطة التنفيذية على مقابلة ممثلى كافة السلطات الأخرى. وقد جرى العرف على هذا فى كافة النظم البرلمانية التى يحق للحكومة فيها أن تستمر فى الحكم طالما تحوز ثقة البرلمان. ومن الناحية النظرية فإن الحكومة هى التى تشرف على العملية التشريعية، وهى التى تفرض تنفيذ القوانين بعد التصديق عليها. كما تدرج الحكومة بالميزانية مشروعات تتيح تنفيذ القوانين. وبسبب هذه القوة التى تتمتع بها الحكومة فإن المجتمع المدنى يعتبرها الهدف المفضل الذى يسعى للتأثير عليه. غير أن الواقع فى إسرائيل لا يتماشى دائماً مع هذا الوصف. فقد أدت مشروعات القوانين الخاصة والضغوط التى تمارسها المجموعات البرلمانية أثناء العملية التشريعية ومطالبة القطاعات المختلفة بالحصول على شريحة من ميزانية الدولة، على إحداث قدر من التوازن فى توزيع القوى بين سلطتى النظام التنفيذية والتشريعية (الحكومة والكنيست). ويمكن أن نضيف إليهما اللجنة المركزية للحزب الحاكم، التى تشرف على توزيع وظائف وامتيازات أخرى على قياداته. ورغم ذلك، يبدو أن منظمات المجتمع المدنى تفضل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. حيث يلتقى ٦٧,٥٪ فى المتوسط من ممثلى هذه المنظمات بمعدلات عالية مع ممثلى الحكومة (و٦٥٪ فى المتوسط مع ممثلى سلطات الحكم المحلى) و٥٦,٣٪ مع ممثلى الكنيست.

هل زاد تفتح النظام السياسى فى إسرائيل بالنسبة لمطالب المجتمع المدنى عما كان الحال عليه فى الماضي..؟ للرد على هذا السؤال جدير بنا أن نستند إلى نتائج استطلاع رأى افتراضي يتقصى مدى إمكانية الوصول إلى مؤسسات السلطة فى نقطتين زمنيتين، مثل عام١٩٦٠ مقارنة بعام، ٢٠٠٠ ونظراً لعدم وجود مثل هذا الاستطلاع، فقد تمت المقارنة بين المنظمات القديمة التى تأسست قبل حرب يونيو١٩٦٧، وبين المنظمات التى تأسست بعد ١٩٦٧ . ويتضح من هذه المقارنة اتساع قنوات الاتصال بالسلطات فى المجتمع الإسرائيلي. فعلاقات المنظمات التى تأسست فى الفترة التى تحددت فيها ملامح الدولة بالنظام أقل من علاقات المنظمات التى تأسست فى عصر السياسة الجديدة. ويظهر هذا الفارق فى كافة مراكز التأثير العامة على مستوى البلاد. أما مراكز التأثير المحلية فتتمتع فيها المنظمات القديمة بتفوق محدود على المنظمات الجديدة. وبالتالى فإن السياسة على مستوى المحليات ربما تكون أكثر تشدداً وأقل انفتاحاً أمام التجديد من السياسة العامة على مستوى البلاد. وهناك حاجة لإعادة النظر فى هذه النتيجة. فربما يكون انفتاح مؤسسات النظام أحد أدوات احتواء التحدى وتوجيهه إلى القنوات الرسمية. وقد يكون هذا الانفتاح عقيماً إذا كانت اللقاءات التى تجرى فى إطاره تنتهى بلا نتائج. فالشعور بالظلم الذى قد يسفر عنه لقاء لم تكن له نتيجة قد يكون أكثر خطورة من الإحباط الذى قد ينشأ عن عدم عقد لقاء. فما هو تقييم ممثلى المنظمات لنتائج لقاءاتهم مع ممثلى النظام..؟

جدول رقم ١

لقاءات ممثلى المنظمات العامة مع ممثلى النظام وفقاً لعمر هذه المنظمات (%)

ممثلو النظام	منظمات قديمة (قبل١٩٦٧) إجمالى العدد: ٣٠٣	منظمات جديدة (١٩٦٨فصاعداً) إجمالى العدد: ١٠١	إجمالى عدد المنظمات كلها	منظمات لم تتقدم بطلب
إحدى لجان الكنيست	٥٥,٧	٦٢,٩	٥٨,١	٣٤,٣
عضو كنيست عن الحكومة	٥٦,٩	٦١,١	٥٧,٤	٣٢,٧
عضو كنيست عن المعارضة	٥٣,٦	٥٦,٢	٥٣,٥	٣٥,٣
رئيس الوزراء	١٢,٣	١٥,١	١٤,٤	٦٥,٥
وزير	٥٨,٦	٦٦,٠	٦٠,١	٢٢,٩
مدير عام أو نائبه	٦٥,٤	٧٥,٨	٦٧,٧	٢٠,٩
مسؤول حكومي	٨١,٩	٨٧,٢	٨٢,٩	١١,٢
مكتب شبه حكومي	٥٨,٧	٦٢,٩	٥٩,٤	٢٩,٨
رئيس مجلس محلي	٦٧,٢	٦٧,٠	٦٦,٦	٢٣,٣
عضو مجلس محلي	٦٨,٨	٥٦,٨	٦٤,٥	٢٦,٥
متوسط	٥٧,٩	٦١,١	٥٩,٥	٣٠,٢

◆ **نتائج البحث:**

من الصعب بحث تأثير النشاط التنظيمي، فلا توجد معايير موضوعية دقيقة ومضمونة لقياس نسبة النجاح، ومن الطبيعى أن نعتقد أن نشطاء المنظمات المختلفة لن يبلغوا عن حالات الفشل، فلا أحد يميل للحديث عن إخفاقاته. يجب إذن التعامل بحذر شديد مع البيانات الواردة فى هذا البحث. فقد طلبنا من ممثلى المنظمات ذكر مدى استجابة النظام لمطالب محددة عرضت عليه. وتتضح لنا الصورة شبه الكاملة من ردودهم. فقد ردت نسبة ضئيلة فقط من المشاركين (٣,٩٪) بأن طلبات منظماتهم لا تلقى أى استجابة على الإطلاق. وردت أربع منظمات من كل خمس منظمات (٨٢٪) بأن السلطات تستجيب لمطالبها إلى حد معين. وردت أقلية (١٣,٢٪) بأن الاستجابة كبيرة.

كانت الإنجازات التى حققتها جمعية حقوق المواطن بمثابة نموذج بارز للنجاح. تأسست الجمعية عام١٩٧٢، وكانت تعمل فى ظل واقع مؤسف من عدم الوعى وشيوع انتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطن. كان العرب والشرقيين يتعرضون للتمييز ضدهم، وكان اليساريون يقومون باحتجاجات على احتلال المناطق، وكان الغضب يسود أنحاء البلاد بسبب التقصير (٢) الذى حدث فى حرب أكتوبر. وكانت الشرطة تستخدم القوة بصفة عامة ضد المتظاهرين، فكانت تفرق التجمهرات وتسرف فى الاعتقالات بدعم من المحاكم. وكانت الجمعية فى بداية عملها مجرد منظمة مجهولة أسسها مجموعة من شباب رجال القانون. وقد حققت نجاحات مبهرة خلال السنوات الثلاثين التى مضت منذ تأسيسها، ولاسيما فى الالتماسات التى تقدمت بها إلى المحكمة العليا. فقد صدرت للشرطة أوامر بالتصريح بسير المظاهرات، بل وبحمايتها. وتم تقديم ضباط جيش إلى المحاكمة لاعتدائهم على فلسطينيين، وحظر على جهاز الأمن العام استخدام القوة المفرطة، وتم إلغاء الرقابة على المسارح، وسمح للنساء بعضوية المجالس الدينية، وتم حظر تخصيص أراض لأى جهة تمارس تمييزاً ضد أبناء الديانات الأخرى بخلاف اليهودية، وتمت مساواة النساء بالرجال فى سن التقاعد، وتمت الموافقة على التحاق النساء بفرقة "طيران"، وفتحت دور السينما فى أيام السبت، وجرى الاعتراف بحقوق الزوجين فى زواج الشواذ، الذى يتزوج فيه اثنان من نفس النوع (الزواج المثلي). يعد كل ما سبق مجرد جزء من إنجازات جمعية حقوق المواطن، وهى منظمة مدنية تعمل دون دعم حكومي، واتجاه نشاطها يجرى بشكل واضح من أسفل لأعلى، وهو ما يعنى أنها تدافع عن حقوق المواطن لدى السلطات. لم تكن هذه الجمعية هى المنظمة الوحيدة التى نجحت فى التأثير على سياسات النظام. حيث ينسب التعديل (المؤقت) فى أسلوب الانتخابات لمنظمة "دستور لإسرائيل". وينسب إلغاء هذا التعديل لمعهد الديموقراطية. ولا تزال القائمة طويلة جداً: فمنظمة مستوطنى الجولان والمنظمات النسائية ومنظمات البيئة ومجلس مستعمرات الضفة والقطاع ونقابة المهن الطبية ومنظمة حملة الأسهم والغرفة التجارية ليست سوى بعض المنظمات التى نجحت فى النهوض بمصالح أعضائها عن طريق التأثير على السلطات. كما نجحت مجموعة هامشية غير معروفة (وإن كانت عالية الصوت) من أنصار عوزى مشولام فى إجبار النظام على تشكيل لجنة للتحقيق فى اختفاء أطفال اليمن. إن أسلوب المجتمع المدنى فى التأثير أكثر تعقيداً مما يبدو ظاهرياً. حيث يشارك فيه الإعلام وأعضاء الكنيست وأعضاء اللجان المركزية للأحزاب والمقربون وأصحاب المصالح. ولكن مع ذلك يمكن مع انتهاج الحرص الواجب أن نستنتج أن النظام فى إسرائيل لا يتجاهل ما يجرى فى المجتمع المدني. وأن نشاط المنظمات التطوعية على وجه العموم يأتى بنتائج إيجابية.

يبدو تقييم نجاح المنظمات أكثر مصداقية إذا صاحبه شعور بتأثيرها الذى يرصده الاستطلاع أيضاً. فقد طلب من المشاركين ترتيب مدى اتفاقهم مع مقولتين متناقضتين. الأولى تقول: لا يكاد يكون هناك عدم تعاطف معنا من جانب الحكومة. والثانية هي، الحكومة تكاد تكون غير مبالية بما يجرى لنا ولأعضائنا. ويشهد الرد على هاتين المقولتين على انخفاض مدى الارتياح من ردود الحكومات على طلبات المنظمات عن المدى الذى يمكن أن نستشفه من إعلانها عن نجاحاتها. فقد وافق نحو ٤٠٪ من المشاركين على انخفاض عدد حالات عدم التعاطف من جانب السلطات، ولكن أكثر من النصف (٥٦,٨٪) أكدوا أن الحكومة لا تكاد تبدى أى اهتمام حقيقي.. جدير بالذكر أن عدم الاهتمام لا يماثل الرفض. فمن الممكن ألا تهتم الحكومة، وأن تستجيب رغم ذلك لبعض طلبات المنظمة على الأقل. وتدل المقارنة بين المنظمات القديمة والجديدة على أن المنظمات القديمة يشيع لديها الشعور بأن الحكومة غير مهتمة، أكثر من شيوعه لدى المنظمات الجديدة (٦١,٢٪ فى مقابل٤٣,٣٪). وربما ينطوى هذا على إشارة إلى الاهتمام البالغ من جانب النظام بمطالب المجتمع المدنى فى عصر السياسة الجديدة.

تم أيضاً بحث الشعور بالتأثير لدى المنظمات عن طريق أسئلة تتناول مدى فعالية استراتيجيات التأثير. فالمواطن فى الدولة الديموقراطية يمكنه التأثير عن طريق الإدلاء بصوته فى صندوق الاقتراع. وافتراض أن هذا أكثر طرق التأثير فعالية يسحب البساط من تحت أقدام منظمات المجتمع المدني، التى تعتمد فى جوهرها على التأثير بين مواعيد الانتخابات وبعيداً عن العملية الانتخابية. وقد طولبت قيادات هذه المنظمات بالتعبير عن رأيها فى المقولة التالية: "لا توجد وسيلة للتأثير على الحكومة أفضل من التصويت فى الانتخابات". وتشهد الردود على مدى تمسك

نشطاء المجتمع المدنى بالمبادئ التى يسترشدون بها فى نشاطهم. فقد كانت هناك قلة محدودة (٣,٧٪) "توافق تماماً" على هذه المقولة، وعبرت نسبة١٣٪ عن تأييدها لها إلى حد معين. أما الباقون وتبلغ نسبتهم نحو٨٠٪ من المشاركين فقد رفضوا هذه الصورة من صور الديموقراطية الحديثة. وماذا نفعل بين انتخابات وأخرى..؟ هل نقوم- حسبما جرى العرف على التفكير فيه- باستخدام مراكز القوة حتى نحقق النتائج المطلوبة..؟ وبناءً على ردود المشاركين يبدو أن هذا هو الواقع الإسرائيلى بالفعل. وقد وافق نحو ثلثا المشاركين (٦٤,١٪) على أنه "من الصعب تحريك الأمور فى حالة عدم استخدام مراكز القوة". وأعرب ١٣,٤٪ فقط عن تحفظهم الشديد على هذا.

تكشف هذه النتيجة عن مجتمع تسوده الضغوط وتنتشر فيه ثقافة استخدام مراكز القوة. وقد جرت العادة على ألا تكون الضغوط مصحوبة باستخدام العنف، وأن تقتصر على استخدام مراكز قوة من داخل النظام. وعلى سبيل المثال فعندما قام المعوقون بالاعتصام لمدة طويلة أمام الكنيست كان يؤيدهم فى ذلك الاتحاد العام للعُمال. كما مارست منظمات الزراعيين- التى تتمتع بتمثيل قوى فى الكنيست- ضغوطاً من أجل الحيلولة دون رفع سعر المياه حتى عندما كان الخبراء يتنبأون بانهيار مرفق المياه. ولا يقتصر الأمر على ضغوط منظمات الزراعيين من أجل تحسين أوضاع أعضائها. فقد تم تضمين سلة الخدمات الصحية بعض الأدوية بفضل ضغوط المرضى بدعم من الشركات المنتجة للأدوية. وتنشر الصحافة بشكل شبه يومى أنباء تشير إلى فعالية الضغوط، ومنها أن رئيس الوزراء قد قرر إعادة الامتيازات الاقتصادية التى تم إلغاؤها فى مناطق الجليل والنقب بسبب ضغوط شديدة مارسها ممثلو هذه المناطق، وأن لجنة العمل والشؤون الاجتماعية فى الكنيست قد امتنعت عن فرض رسوم على طلبات تشغيل العمال الأجانب وعلى تشغيل هؤلاء العمال بسبب ضغوط أصحاب المصالح، ومنهم السماسرة والمقاولين والزراعيين، وأن محاولة إلغاء الامتيازات التى تتمتع بها مشروعات التكنولوجيا المتقدمة فى منطقة وسط البلاد قد فشلت بسبب ضغوط رجال الصناعة. وتشهد كثرة مشروعات القوانين الخاصة فى الكنيست هى الأخرى على فعالية الضغوط التى تأتى عن طريق القنوات السياسية.

كما يتجه ضغط المجتمع المدنى أيضاً إلى المحكمة العليا، التى تم تسجيل تدخلها فى الحياة السياسية على نطاق واسع. فقد أدى التوسع فى حق التقاضى والاستعداد للتصدى للنظر فى أمور مبدئية إلى تزايد لجوء المجتمع المدنى إلى المحكمة العليا. وينطبق هذا بصفة خاصة على الحركات الاجتماعية التى تسعى إلى تغيير مبادئ الدولة وقوانينها. فقد كان النجاح الواضح حليف منظمات البيئة ومنظمة نزاهة الحكم والمنظمات النسائية والمنظمات التى تعمل على النهوض بحقوق المواطن بشكل عام وحقوق الأقليات والعمال الجانب على وجه الخصوص والمنظمات التى تمثل الاحتجاج الاجتماعي. ولا شك أن المجال هنا يضيق عن استيعاب تفاصيل استجابة المحكمة العليا لالتماسات هذه المنظمات. وقد بلغت نسبة المنظمات التى لجأت إلى المحكمة العليا بين المنظمات المشاركة فى الاستطلاع نحو الثلث (٢٩٪). ويشهد تحليل هذه المعلومة حسب أقدمية المنظمات على ارتفاع نسبة المنظمات التى لجأت إلى القضاء من الربع بين المنظمات القديمة إلى نحو ٤٢٪ من المنظمات الجديدة. وقد أطلق على ذلك وصف "تقنين السياسة الإسرائيلية"، وهو ما ساعد منظمات المجتمع المدنى على العمل فى مواجهة النظام بمساعدة أحد العناصر الأساسية المكونة للنظام. وهناك من لا يستسيغون تدخل القضاة الذين لم ينتخبهم الجمهور فى حياة المجتمع والدولة. بينما يرحب المجتمع المدنى بهذا التدخل الذى كفل له مدخلاً مباشراً بل وفعالاً إلى مراكز صنع القرار.

تكشف متابعة مدى نجاح المجتمع المدنى عن صورة مزدوجة. فرغم أن أغلبية كبيرة من المنظمات تعتقد أن الحكومة تستجيب لمطالبها، فإن هذه الاستجابة لا ترجع إلى اهتمام الحكومة بهذه المطالب، بل إلى أسباب لم يرد لها ذكر فى الاستطلاع. ويعتقد نشطاء المنظمات أن من الممكن فى دولة إسرائيل التأثير على الحكومة حتى بعيداً عن صناديق الاقتراع، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام نشاط المجتمع المدني. وفى نفس الوقت فإن استخدام الضغوط ومراكز القوة يعتبر أسلوب عمل مشروع بل وفعال. وعلى امتداد السنين، رغم وجود قيود على استقلالية المجتمع المدني، تزايدت شرعية الضغوط التى يمارسها. وهناك من يصفون السياسة الإسرائيلية بأنها وليمة عامرة يتخاطف منها المدعوون حسبما يشتهون. ونظراً لأن أعداد المدعوين كبيرة، فإن التنافس على الطعام شديد. وتشهد نتائج استطلاعات الرأى على أن الجائعين أيضاً ينالون بعض الفتات، غير أن هناك شعور سائد بأنهم فى حاجة إلى النضال من أجل هذه الفتات، وأنها لا تقدم لهم بلا مقابل. ويعد الارتباط بأحد الأحزاب السياسية أحد الوسائل التى تعد فعالة من أجل إشباع نهم المجتمع المدني.

◆ الارتباط بأحزاب سياسية:

يعد ارتباط المنظمات التطوعية بالأحزاب السياسية أحد الأدلة التى تشير إلى عدم نضج المجتمع المدني، وعدم قدرته على الوقوف على أساس قوى ومستقل. ويعتبر انفصال المجتمع المدنى عن الأحزاب السياسية- فى دولة مثل إسرائيل، التى لعبت فيها الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى تشكيل ملامح النظام والمجتمع- شرطاً ضرورياً، وإن كان

لا يكفى وحده، ليكون هذا المجتمع مدنياً يسهم لصالح الديموقراطية. وفضلاً عن ذلك فإن الارتباط بالأحزاب السياسية يمكن أن يؤدى إلى احتواء التحدى وتحجيمه.

ولا تعتبر الصورة فى إسرائيل واضحة لا تقبل التأويل على وجهين. فقد فقدت الأحزاب السياسية رصيدها التقليدى حسبما سبق ذكره. فلم تعد تتولى الإشراف على مؤسسات اقتصادية، كما استقلت الحركات الاستيطانية عن الأحزاب السياسية. ولا تكاد تكون هناك صحف يومية تابعة لأحزاب سياسية، وبدا النشاط فى أفرع الأحزاب يتناقص. وأصبحت الأحزاب السياسية ساحة للمنافسات الشديدة. وأصبحت أيديولوجيات هذه الأحزاب غير واضحة المعالم، وعندما تكون واضحة لا تكون ملزمة. ونظراً لظهور ضعف الأحزاب السياسية فإن منظمات المجتمع المدني- التى تريد دعم مواقفها لدى صناع القرار - ليس لديها سبب يبرر ارتباطها بالأحزاب أو سعيها وراء نشطاء هذه الأحزاب. وبالتالي، فإن استطلاع رأى المنظمات يشهد على ضعف ارتباط المجتمع المدنى بالأحزاب السياسية (راجع جدول٢).

جدول رقم٢ :العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وبين الأحزاب السياسية(%)

نوع العلاقة	يوجد اتصال أحياناً/ على أوقات متقاربة	لا يوجد
نشطاء حزب يمثلون المنظمة	٢٢,٥	٦٠,٢
عمل لصالح حزب فى فترة الانتخابات	٥,٣	٩١,١
حزب يتدخل فى اختيار قيادة المنظمة	٥,٥	٩٢,٢
تنسيق مع حزب	٥,١	٨٧,٣
ارتباط بين أهداف المنظمة وحزب	١٦,٢	٧٢,٩

توضح البيانات السابقة أن الأغلبية المطلقة من منظمات المجتمع المدنى فى إسرائيل (٩٠٪) لا تعمل لصالح حزب فى فترة الانتخابات ولا تخضع لنفوذ أى حزب فيما يتعلق بانتخاب أو تعيين قياداتها. جدير بالذكر أن قانون تمويل الأحزاب فى إسرائيل يمنع وجود أى علاقة مادية بين أى حزب وبين أى جمعية أو منظمة. ونظراً لحظر تلقى تمويل من أى مؤسسة فإن أى علاقة مادية بين الحزب وبين أى منظمة تكون غير مشروعة. كما يحظر القانون النشاط التطوعى أو التبرع الذى له قيمة مادية. وعلى سبيل المثال، لا يجوز لصاحب قاعة احتفالات أن يخصص قاعته لنشاط أى حزب فى فترة الانتخابات مجاناً. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين التى تنظم العلاقات بين المنظمات والأحزاب لا يجرى احترامها بصورة مطلقة. وبناءً على ما نشرته الصحف فإن العديد من المنظمات قد شاركت فى تمويل الدعاية الانتخابية للمتنافسين على مناصب سياسية. ووفقاً لتقرير المركز الإسرائيلى لبحوث القطاع الثالث (٢٠٠٢) فقد حدثت زيادة كبيرة فى عدد الجمعيات والمنظمات المسجلة فى فترة الانتخابات من١٧٠٠ فى المتوسط إلى ٢٠٠٠منظمة سنوياً. ثم تختفى هذه الجمعيات والمنظمات بعد الانتخابات وكأنها لم تكن، وتعد هذه إحدى وسائل المجتمع المدنى فى إسرائيل للارتباط بالأحزاب. ورغم أن مكتب تسجيل الجمعيات لديه وسائل عديدة للإشراف على نشاطها، فإن الجمعيات ذات الأهداف السياسية تمارس نشاطها فى المنطقة المشتركة بين نشاط المجتمع المدنى والأحزاب السياسية. وحتى الآن لم تنجح أعمال التفتيش والرقابة (حتى من جانب مراقب الدولة) فى إزالة غلاف السرية عن نشاط هذه الجمعيات.

فى بعض الأحيان تقدم عناصر غير سياسية المعونة للمنظمات على ألا تعمل لصالح حزب سياسى معين فى الانتخابات. وعلى سبيل المثال فإن الصندوق الإسرائيلى الجديد (٣) قد وزع على المنظمات التى يقدم الدعم لها قائمة تضم سبعة ممنوعات، من بينها منع تأييد مرشحين محددين (وكذلك منع تأييد نوع دون آخر من المرشحين كالنساء أو الشباب مثلاً)، ومنع تقديم أى تمويل أو دعم للمرشحين، ومنع عمل دعاية انتخابية لأحد المرشحين. كما منعت المنظمات أيضاً من نشر أى شيء عن كيفية تصويت أعضاء الكنيست إلا إذا كانت تنشر عن ذلك الأمر قبل فترة الانتخابات بشكل منتظم. صحيح أن المنظمة يجوز لها العمل لدى مرشحين أو أحزاب حتى تؤثر عليهم لتبنى مواقف معينة، غير أنها لا يحق لها الإعلان عن تلك المواقف. وقد وصلت هذه القائمة إلى أبعد من ذلك فقررت أن المنظمة يمكنها أن ترعى ندوة يشارك فيها مرشحون حزبيون على ألا تتناول الأمور التى تعمل بها المنظمة. وعلى سبيل المثال فليس فى استطاعة منظمة نسائية فى ذروة المعركة الانتخابية أن ترعى ندوة حول وضع المرأة. وترجع هذه القائمة

التى قررها الصندوق الإسرائيلى الجديد بشكل أساسى إلى القيود التى يفرضها القانون الأمريكى على التبرعات المعفاة من الضرائب. وتؤدى هذه القيود إلى جعل منظمات المجتمع المدنى خاملة، ولاسيما فى فترة الانتخابات، وتقيد خطواتها فى اللحظة التى يحين فيها موعد الممارسة الديموقراطية.

ورغم ما سبق ذكره آنفاً يمكن أن نلحظ وجود تعاون وثيق بين منظمات المجتمع المدنى وبين الأحزاب حتى فى عصر السياسة الجديدة. فقد نظمت أحزاب اليسار المظاهرة الكبيرة التى جرت ضد مذبحة صابرا وشاتيلا (عام١٩٨٢) بالتعاون مع حركة السلام الآن، وكان المؤتمر الجماهيرى الذى انتهى بمقتل يتسحاق رابين (عام١٩٩٥) ثمرة تعاون بين أحزاب اليسار وبين حركات السلام، كذلك فقد تم تنظيم المظاهرات الكبيرة التى جرت لمعارضة تقديم تنازلات إقليمية بالتعاون بين أحزاب اليمين وبين الحركات التى تتبع حركة جوش إيمونيم (٤)، وفى فترة توقيع اتفاقيات أوسلو تحدث من فوق منابر الخطابة فى المنظمات المدنية كبار ممثلى الأحزاب اليمينية (ومن بينهم بنيامين نتنياهو)، وكانت المظاهرات الكبيرة التى جرت ضد حكم المحكمة العليا بشأن التهويد (عام١٩٩٩) ثمرة تعاون بين المنظمات الدينية فى المجتمع المدنى وبين الأحزاب الدينية الممثلة فى الكنيست. كما تشرف الأحزاب على قطاع من منظمات المجتمع المدني. وأبرز الأمثلة على ذلك اتحادات الطلاب (أو بعضها على الأقل) التى تحصل على تمويل من الأحزاب، وحركات الشبيبة التى لديها ارتباط قوى بالأحزاب. ورغم التجاوزات المذكورة فإن الرأى الراجح هو أن التنسيق الوثيق بين المجتمع المدنى والأحزاب لا يجرى سوى فى الأمور التى لها صلة بقضايا أيديولوجية، والتى تتطلب تعبئة الكثير من الموارد والقوة البشرية. ويبدو أن الارتباط بين الطرفين فى الحياة اليومية ضعيف.

فى بعض الأحيان يكون التعاون بين الأحزاب وبين منظمات المجتمع المدنى نتيجة لارتباط الحزب بالمنظمة المدنية وليس العكس. فالأحزاب المعاصرة تهرول وراء منظمات المجتمع المدنى حتى تحصل على مكسب سياسى نتيجة لنشاطها. فتجد أعضاء الكنيست ينضمون للتضامن مع مظاهرات الاحتجاج التى تجرى أمام الكنيست، رغبة منهم فى ارتباط أسمائهم بأهداف هذه المظاهرات. صحيح أن الالتحاق بمظاهرة بهدف التقاط صورة لا يشهد على ارتباط دائم، ولكن ممثلى الأحزاب فى المجلس النيابى من مصلحتهم أن يتضامنوا مع منظمات مدنية. وقد وصف أحد النشطاء ذلك الوضع على النحو التالي:

من المناسب تماماً للساسة أن يسيروا فى مظاهرة إلى الكنيست. ولست متأكداً من أن هذا الأمر يخدم أهدافنا. أما المنظمات السياسية فمن مصلحتها أن تتحد معنا. فنحن نقدم لها وجها جديداً غير سياسي، ولذلك فإننا يجب أن نحترس وألا نبيع أنفسنا.

كشف استطلاع للرأى أجرى بين أعضاء الكنيست عام ١٩٩٦ عن صحة الافتراض بأن الساسة يسعون إلى الارتباط بمنظمات المجتمع المدني. وقال ثلاثة من كل أربعة من المشاركين (٧٦,٦٪) أن لهم صلات مع بعض أو كل المنظمات العامة. ويتزايد شغف الساسة بالمنظمات المدنية فى فترات الانتخابات. فى تلك الفترة (التى تمتد بين صدور قرار حل الكنيست والموعد المحدد لإجراء الانتخابات)، والتى توصف بأنها "فترة سياسية"، تسعى الأحزاب إلى إرضاء قطاعات معينة، ورغم القيود المذكورة آنفاً فإن منظمات المجتمع المدنى تستغل اللحظة المناسبة لوضع القضايا التى تهمها على جدول أعمال الأحزاب السياسية، وهذا بالطبع بدون المشاركة فى المعركة الانتخابية. وقد قامت مجلة منظمة شتيل (وهى منظمة تتولى تقديم الرعاية والمشورة لمنظمات العمل الاجتماعى التى أسسها الصندوق الإسرائيلى الجديد) بنشر نصائح عملية هدفها تعليم المنظمات استغلال فترة الانتخابات إلى أقصى حد ممكن. وكان ملخص هذه النصائح هو تشجيع الأحزاب الصغيرة محدودة الانتشار التى أمامها فرصة لدخول الكنيست، حتى يمكنها إجبار الأحزاب الكبيرة على تبنى جدول الأعمال المطلوب إذا شاءت أن تبدو وكأنها تمثل أعداداً غفيرة من الجمهور.

وفى مجال التمثيل البرلمانى يبرز بشدة الارتباط بين منظمات المجتمع المدنى وبين الأحزاب السياسية. وقد اعترفت نحو ربع المنظمات (٢٢,٥٪) بأن بعض كوادر اللجان المركزية للأحزاب تعبر عن مصالحها. وتدلنا هذه المعلومة على وجود اتجاه يبدو أنه متزايد إلى ضم أعضاء نشطاء فى بعض الأحزاب للعمل فى صفوف منظمات المجتمع المدني، وتعكس انتخابات الكنيست السادسة عشر هذا التوجه بوضوح. وقد قامت بعض الأحزاب فى الماضى بضم من اعتبروا ممثلين للمنظمات بدون انتخابهم، ولم يكن من الواضح ما إذا كانوا سيتحدثون حقاً باسم هذه المنظمات التى خرجوا منها. ولا تزال هذه العادة مستمرة. فعندما يقوم الحزب بضم ممثل عن الدروز أو العرب أو الشرقيين أو الروس أو النساء، لا يكون من الواضح من الذى فوض هؤلاء فى الحديث باسم القطاع الذى يفترض أن يمثلوه. أما الآن فإن الأحزاب تضم إلى صفوفها أيضاً ممثلين عن منظمات مؤسسية. ولم يكن يوآف كرايم - وهو أحد النشطاء الذين شاركوا فى نضال المعاقين وانضموا إلى حزب ميريتس - هو المثال الوحيد الذى يدلل على ذلك. فقبل انتخابات الليكود التى جرت فى عام٢٠٠٢، عملت داخل الحزب مجموعة "قيادة يهودية"، التى تعد فرعاً لحركة "زو

آرتسينو- هذه بلادنا". ونجحت هذه المجموعة فى ضم مئات الأعضاء إلى الليكود، وتنوى التأثير من الداخل على مؤسسات الحزب وعلى أهدافه السياسية. كما يوجد تمثيل لمنظمات المجتمع المدنى أيضاً فى حزب العمل والحزب الدينى القومى "المفدال" وحزب ميريتس.

هناك أهمية شديدة (فى رأى نسبة٦، ١٥٪ من المشاركين) للأهداف المشتركة بين منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية. فالأحزاب فى إسرائيل لا تعبر (بشكل صريح) عن المصالح المادية. وفى مقابل ذلك فإن الكثير منها يعبر عن مصالح قطاعات معينة كالمهاجرين أو أبناء طوائف معينة كالشرقيين أو العرب. ومن المؤكد أن منظمات المجتمع المدنى التى تعمل من أجل النهوض بمصالح إحدى هذه الفئات تعتبر الأحزاب المعنية بذلك شريكة لها فى الطريق الذى تسير فيه. ولا تنطبق هذه القاعدة على النساء والفقراء الذين ليس لهم تمثيل حزبى محدد. كذلك فإن حركات السلام/ الأمن(٥) يمكن أن تعتبر بعض الأحزاب شريكة لها فى نشاطها، وذلك نظراً لأن هذه الحركات لها تمثيل حزبي.

هناك مظهر آخر يعبر عن الارتباط بين منظمات المجتمع المدنى وبين الأحزاب السياسية، وهو التحول من العمل الاجتماعى إلى العمل الحزبي. كانت منظمات المجتمع المدنى تتنافس فى كافة الانتخابات التى جرت فى إسرائيل منذ تأسيسها على التمثيل فى المجلس النيابي. ففى انتخابات الجمعية التأسيسية التى جرت عام١٩٤٩ تقدم الاتحاد النسائى للمساواة فى الحقوق "فيتسو" بقائمة مرشحين. وقد فعل نفس الشيء اتحاد اليمنيين وقائمة الاتحاد العام للسفارديم التى حققت إنجازاً كبيراً يتمثل فى الحصول على أربعة مقاعد. كانت هذه القوائم الطائفية على صلة بأحزاب مؤسسية، وكانت تعبر عن التكامل الذى كان موجوداً فى ذلك الوقت بين الأحزاب السياسية وبين منظمات المجتمع المدني. وبعد حرب١٩٦٧ تدافعت المنظمات العامة إلى الانخراط فى العمل السياسي. وكان أفضل مثال على ذلك منظمتا "حركة أرض إسرائيل الكاملة" و"حركة السلام والأمن" اللتان تأسستا فور انتهاء المعارك. وسارت فى أعقابهما منظمة "الفهود السود" التى قدمت ثلاث قوائم من المرشحين لانتخابات الكنيست بعد فترة بسيطة من تأسيسها ومعرفة الجمهور بها، وهى قائمة "الفهود السود الإسرائيليين"، وقائمة "الفهود الصهاينة"، وقائمة "الفهود السود، ديموقراطيين وإسرائيليين". وقد شاركت فى كافة المعارك الانتخابية على وجه التقريب قوائم طائفية، ولكنها كانت تمثل أحزاباً بصفة عامة. وهناك فئات أخرى كثيرة جربت حظها، ومن بينها المعاقين وأرباب المعاشات والشباب.

تدافعت منظمات العمل المدنى على الساحة الحزبية فى التسعينات. وتقدمت أحزاب - تشكلت على أساس عرقى لتمثل الروس والشرقيين والإثيوبيين والرومانيين - بقوائم مرشحين للكنيست، كما فعلت نفس الشيء أحزاب محلية، تشكلت لتمثيل مناطق محدودة (فى الجليل والنقب). وإلى جانب ذلك ظهرت أحزاب تمثل فئات من أصحاب المصالح، مثل سائقى سيارات الأجرة والعاملين فى مجال المقامرة فى دور اللهو ودعاة حماية الطبيعة ودعاة إباحة المخدرات (حزب ورقة خضراء- عليه ياروك) والرجال المطلقين. كما اتجهت لجنة مستعمرات الجولان إلى تسيير نشاطها من خلال حزب الطريق الثالث. وكان لهذه الأحزاب كلها برامج سياسية تتضمن بنداً أساسياً واحداً موجهاً إلى الجمهور المستهدف. وحتى فى حالة اهتمام هذه الأحزاب بالمشكلات التى تشغل المجتمع والدولة بصفة عامة فقد كان تركيزها ينصب على المشكلة المحددة التى تشكلت لأجلها. وفى انتخابات الكنيست السادسة عشر (يناير٢٠٠٣) نجح فى دخول الكنيست عدد من الأحزاب القديمة والجديدة، التى ترجع أصولها إلى منظمات المجتمع المدني. كما حاولت أحزاب الرجال المطلقين ودعاة إباحة المخدرات أن تجرب حظها مرة أخرى. ونجح حزب "يسرائيل أحيريت - إسرائيل الأخرى" فى جذب الانتباه الإعلامى عندما عبر الحدود الفاصلة بين المجتمع المدنى وبين ساحة العمل الحزبي. ويشهد شعار الحزب- وهو "سئمنا من الساسة"- على طمس الحدود بين الجانبين، غير أنه يشهد أيضاً على الميزات التى يحظى بها العمل الحزبي، والتى تتمثل فى عضوية الكنيست. صحيح أن القانون الإسرائيلى منذ عام٢٠٠٢ يحظر دخول الجمعيات الأهلية إلى ساحة العمل السياسى بنفس الاسم، غير أن هذه مجرد عقبة بيروقراطية من السهل اجتيازها.

كان حزب "عام آحاد - شعب واحد" حالة استثنائية فى مجال الانتقال من ساحة المجتمع المدنى إلى ساحة العمل الحزبي. فقد أدى قانون التأمين الصحى الحكومى إلى التعجيل بالتطورات التى أسفرت عن الأزمة التى يمر بها الهستدروت (الاتحاد العام للعمال) فى العقدين الأخيرين. وأضير الهستدروت من جراء ذلك على المستوى المالى والتنظيمى والسياسى والأيديولوجي. كان الهستدروت هو المسؤول عن تنظيم أغلب القوة البشرية المدنية فى دولة إسرائيل عندما كان فى ذروة قوته فى الستينات والسبعينات. وفى عام١٩٩٨ انخفض عدد أعضائه إلى نحو ٤٣٠ألف عضو فقط (بما فى ذلك أرباب المعاشات)، وهو ما يمثل نحو خمس القوة البشرية المدنية فى دولة إسرائيل (وإذا استبعدنا أرباب المعاشات فإنه يمثل نحو١٧٪). وأدى تحرير الاقتصاد والخصخصة الجزئية للقطاع العام إلى مزيد من

التدهور فى مكانة الهستدروت، الذى فقد قطاعاً كبيراً من مكانته كمنظمة تمثل العمال. وكاد تدخل الدولة فى علاقات العمل، الذى صدر قانون ينظمه عام٢٠٠٢ يلحق الضرر بالاتحاد العام للعمال. كما ساء وضع حزب العمل الذى كان الهستدروت حصناً يدافع عنه منذ تأسيسه. وبالتالى لم يخرج الهستدروت بأى مكسب من هذه الإصلاحات. كما تعرض الهستدروت لأزمة أيديولوجية. حيث أصبحت الشعارات التى تتناول الطبقية قديمة، وأصبح ينظر إلى الهستدروت على أنه ممثل للنقابات القوية، مثل نقابات العاملين فى شركة الكهرباء والصناعة الجوية وشركة المياه وليس للنقابات الضعيفة أو العاطلين أو المقهورين المقيمين فى المناطق النائية. ولم يتمكن الهستدروت فى التسعينات من الاستمرار فى الاستناد إلى دعم النظام أو الارتباط بالأحزاب السياسية. وبدلاً من الانسحاب من الساحة، قرر الهستدروت أن يجرب الحل الذى تمت تجربته فى أوربا فى بداية القرن الماضى بأن يتحول هو ذاته إلى حزب مستقل.

سعت قائمة مرشحى الهستدروت للكنيست - التى أطلق عليها اسم "عام آحاد" - إلى نزع فتيل التوتر السياسي، وكان اثنان من ممثلى الهستدروت قبل انتخابهما فى الإطار الجديد أعضاء فى أحزاب أخرى. فقد كان عامير بيرتس عضواً فى حزب العمل وكان حاييم كاتس عضواً فى الليكود. إلا أن الحزب الجديد أصبح مصدر قوة مستقلاً بذاته خلال فترة محدودة. وقد أفاد الحزب بالتمويل السخى الذى تقدمه الدولة للأحزاب الممثلة فى الكنيست. ووضع ممثليه فى كافة مراكز القوة فى الهستدروت، بدءاً من رئاسة منظمة نعمت النسائية وحتى أمانة المجالس العمالية. ويرى المحللون أن الهدف من هذه التعيينات كان تعظيم قوة الحزب فى الانتخابات القادمة وزيادة الارتباط بين المنظمة العمالية والحزب الذى يمثلها. كان التحول من منظمة عمالية إلى حزب موفقاً من الناحية التنظيمية. وقد استمر الهستدروت فى الحفاظ على مكانته باعتباره المنظمة التى تمثل العمال فى إسرائيل، كما استطاع تجميع قوة لم تكن متاحة له عندما كان مجرد رابطة مهنية فقط.

هناك منظمات مثل حركة السلام الآن لم تدخل إلى ساحة العمل الحزبي، غير أنها طرحت هذا الاحتمال للنقاش قبل انتخابات الكنيست. ففى انتخابات الكنيست التاسعة التى واكبت تأسيس حركة السلام الآن عام١٩٧٨، بحثت الحركة إمكانية خوض الانتخابات بقائمة خاصة بها. كانت قيادات الحركة تريد ترجمة خبراتها إلى نفوذ سياسى فى الكنيست، واستغلال التأييد الجماهيرى واسع النطاق الذى تحظى به الحركة. وفى النهاية لم تتحول الحركة إلى حزب سياسى ولكنها أصبحت مستنبتاً للزعماء السياسيين الذين انضموا إلى أحزاب موجودة بالفعل. ويقول أحد هؤلاء الزعماء: "إن النشاط السياسى فى حركة السلام الآن كفيل بأن يعلم المرء بعض الأشياء المطلوبة حتى يصبح عضو كنيست صالح". دخل بعض قيادات الحركة الكنيست فى قوائم ميريتس وحزب العمل. بل ووصل الأمر بواحدة من قيادات الحركة إلى حد أن صرحت بأنه "ليس من الممكن تحقيق الديموقراطية بعيداً عن الأحزاب". وقد لوحظ من التصريحات العلنية للمتحدثين باسم الحركة إحباطهم من النشاط الذى يجرى فى إطار المجتمع المدنى وتقديراً للإنجازات التى يمكن تحقيقها بالانضمام لأحد الأحزاب.

اكتفت بعض المنظمات الاجتماعية مثل "دور شالوم - جيل السلام"، بالعمل فى ساحة المحليات من أجل تحقيق مصالحها. وكانت هذه المنظمة فى بداية طريقها تعمل من أجل تحقيق السلام، ولكنها خلال فترة محدودة تبنت لنفسها أهدافاً اجتماعية أيضاً وتقدمت بقوائم مرشحين لانتخابات المحليات وتم تمثيلها فى المجالس المحلية فى مدينتين وهما تل أبيب وحيفا. أما اليوم فإن نشاط المنظمة يركز على ساحة الحكم المحلى. فتقوم بتأهيل كوادر من القيادات وبلورة برنامج عمل شامل، وتشكيل ائتلافات بهدف تحقيق الفوز فى انتخابات المحليات والسيطرة على المجالس المحلية. كذلك فقد أعلن اتحاد أصحاب الأعمال المستقلين عن نيته خوض انتخابات المحليات "بسبب عدم حساسية رؤساء المدن الذين يفرضون على قطاع الأعمال ضريبة بلدية مرتفعة للغاية".

تسببت فى طمس الحدود بين المجتمع المدنى وبين الأحزاب ثلاثة عناصر: عنصر هيكلى وعنصر استراتيجى وعنصر سلوكي. كان السبب فى العنصر الأول هو القوانين. فنظام الانتخابات فى إسرائيل رغم أنه لم يعد يفرق بين انتخابات الكنيست وإنتخابات رئاسة الحكومة فإنه لا زال يزيد من فرص الأحزاب الصغيرة فى دخول مجلس النواب. وعندما تكون إمكانية الدخول متاحة بسهولة (لانخفاض نسبة الحسم، وهى الحد الأدنى اللازم للتمثيل فى الكنيست إلى ١,٥٪ من الأصوات الصحيحة) يكون الإغراء الذى يدفع لخوض المنافسة شديد. وحتى فى الدول الأخرى التى تتبع نظام قوائم نسبية متشدد مثل إيطاليا وهولندا هناك العديد من القوائم الحزبية التى تمثل فئات أو حركات اجتماعية فى الأساس. ونظراً لعدم وجود موانع قانونية فإن من السهولة بمكان من كافة النواحى أن تتحول الحركة إلى المنافسة على مقاعد البرلمان. وفضلاً عن ذلك فإن التمويل الحكومى المقدم إلى القوائم الجديدة يشجعها على خوض انتخابات الكنيست، حيث تخصص دولة إسرائيل وحدة تمويلية واحدة لكل قائمة جديدة تخوض انتخابات الكنيست. ورغم أن القائمة التى لا تنجح فى حشد تأييد نسبة ١٪على الأقل من الأصوات الصحيحة تكون ملزمة برد

التمويل الذى حصلت عليه، إلا أنها فى غضون ذلك تحظى بالشهرة التى تمكنها من وضع القضية التى تريد طرحها على جدول الأعمال العام. وقد حظيت بعض المنظمات التى كانت مجهولة حتى خوض انتخابات الكنيست (مثل حزب حقوق الرجل ومنظمة الدفاع عن حقوق الرجل) بأصداء واسعة النطاق بفضل منافستها على أصوات الناخبين. فهناك جدوى للتغطية الإعلامية ذاتها، حتى لو لم تسفر عن فوز فى الانتخابات، بينما اللجوء للإعلانات التجارية أكثر تكلفة وربما يكون أقل جدوى.

ربما يكون العنصر الاستراتيجى الذى يدفع منظمات المجتمع المدنى إلى الاتجاه للعمل الحزبى هو أن الشائعات بشأن نهاية هذه المنظمات تأتى بسرعة شديدة. ومن الواضح أن دخول الكنيست، حتى لو كان عن طريق مجموعة برلمانية صغيرة للغاية أكثر فعالية من محاولة التأثير من الخارج. ويدل التاريخ السياسى لدولة إسرائيل على أن المجموعة البرلمانية التى تتكون من فرد واحد كانت - فى ظروف معينة- ذات تأثير شديد على بعض القرارات التى تخص السياسة العامة، ولاسيما فى الفترات التى كان فيها الفارق بين الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) صغيراً. ففى ذلك الوقت كان كل حزب صغير يصبح ذا تأثير قوى جداً بما لايتناسب مع حجمه. ونظراً للانقسام الحزبى فى السياسة الإسرائيلية فى العقدين الأخيرين فمن الواضح أن هذا التوجه سوف يستمر، حتى وإن لم يكن بنفس القدر. فكلما نجحت أحزاب المعارضة فى تشكيل كتلة حسم كلما كانت أهمية الأحزاب الصغيرة أكبر.

أما العنصر الثالث فهو سلوك المواطنين. حيث تلقى أغلب الحركات الاجتماعية فى إسرائيل صعوبة فى حشد الجماهير لتأييدها فى نشاط مؤثر لفترة طويلة. وتشهد قلة عدد المشاركين فى النشاط على ضعف هذه الحركات أو المنظمات بما ينتقص من قدرتها على التأثير. فالأنشطة الاحتجاجية التى تشارك فيها أعداد قليلة لا تتم تغطيتها فى وسائل الإعلام وتسبب إحراجاً للمنظمات التى نظمتها. فحتى لو كان الناس يعتبرون المنظمة على حق فى مطالبها فإن الفيصل فى التعبير الظاهرى عن قوتها هو عدد المشاركين فى أنشطتها. وأبرز مثال على ذلك هو الاحتجاجات التى جرت فى خريف ٢٠٠٢، ففى ذلك العام نظمت منظمات العمل الاجتماعى احتجاجات ومظاهرات، وقامت هذه المنظمات بجمع توقيعات على عرائض احتجاج. وقد بلغ عدد المظاهرات والاحتجاجات نحو ستين، غير أن عدد المشاركين فيها لم يتجاوز بضع مئات رغم أن الوضع فى إسرائيل فى ذلك الوقت قد شهد وجود نحو ٣٠٠ألف عاطل ونحو مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر. وفى مقابل ذلك فقد شارك فى مظاهرة نظمها حزب ميريتس نحو ٢٥٠٠متظاهر. كذلك فقد كانت أعداد المشاركين فى المظاهرات الاحتجاجية التى نظمها الهستدروت كبيرة نسبياً. وبالتالى فقد كانت النتيجة التى توصلت إليها قيادات المنظمات المدنية هى أن هناك ميزة فى نقل مركز نشاطها إلى داخل مؤسسات النظام. وقال أحد نشطاء المنظمات: "هناك حاجة للانضمام لعناصر قوية حتى نتمكن من تحقيق نتائج". فقد نجحت المؤسسات السياسية فى الموضع الذى فشلت فيه منظمات المجتمع المدني.

هناك مبررات أخرى لها وزنها فيما يتعلق بمعارضة دخول منظمات المجتمع المدنى إلى مجال السياسة الحزبية، وقد برزت هذه المبررات فى المشاورات التى أجرتها منظمات عامة لبحث ما إذا كانت ستخوض الانتخابات بقائمة حزبية أم ستحتفظ بنمط عملها الحالي. وكان أحد المبررات التى تم طرحها هو أن خوض انتخابات الكنيست من شأنه أن يظهر ضعف هذه المنظمات وأن يكشف عن انخفاض عدد مؤيديها. فالمنظمة العامة التى تدخل إلى مجال السياسة وتخرج منه خاسرة تفقد قدرتها على البقاء فى المجالين. حيث لا تنجح فى دخول الساحة الحزبية ولا فى الحفاظ على مكانتها فى ساحة المجتمع المدني. وفى إسرائيل المعاصرة لم يدخل الكنيست سوى عدد محدود من المنظمات التى بدأت طريقها فى العمل العام كمنظمات مجتمع مدنى (مثال ذلك حزب راتس الذى انبثق عن حركة حقوق المواطن، وحزب موليديت الذى انبثق عن حركة موليديت وحزب يسرائيل بعالياه الذى انبثق عن المنتدى الصهيونى وحزب الطريق الثالث الذى انبثق عن مجلس مستعمرات الجولان وحزب عام آحاد الذى انبثق عن الهستدروت)، وذلك لأن فرصة اجتياز نسبة الحسم محدودة للغاية، ولاسيما فى دولة تحددت أنماط التصويت فيها إلى حد كبير بناءً على التقاليد والعلاقات الاجتماعية. حيث يكون الناخبون أسرى أنماط تصويت قديمة، ولا يسارعون إلى الانتقال بولائهم إلى حركة أخرى حتى لو كانت تمثل مصالحهم بشكل واضح (مثل أرباب المعاشات). كما تؤدى الاحتكاكات الداخلية داخل المنظمات المدنية بسبب اختلاف الانتماءات الحزبية إلى تهديد وحدتها وقوتها.

وأخيراً فرغم أن العلاقات التنظيمية بين المجتمع المدنى وبين الأحزاب واهنة يبدو أنه ليس من الممكن تجاهل الارتباط بين الجانبين، الذى اكتسب شكلاً جديداً مع مضى السنين ولكن دون أن يفقد من أهميته. وهناك مظهران أساسيان يعبران عن هذا الارتباط: الأول، أن منظمات المجتمع المدنى كثيراً ما تسقط فى إغراء يدفعها لاجتياز الخط الفاصل بينها وبين الأحزاب. فتقوم بالتقدم بقوائم مرشحين فى انتخابات الكنيست وتجرب حظها فى الساحة السياسية، دون أن تكلل بالنجاح فى الغالب. أما المنظمات القليلة التى تنجح فى دخول الكنيست فإنها لا تتمكن من الحفاظ على نمط عملها الأصلي، وبالتالى فإما أن تتحد مع أحزاب أخرى (مثال ذلك حركة حقوق المواطن فى حزب

ميريتس التى تحالفت مع حزب شينوى وحزب مابام) أو أن تضعف بشدة (مثل حزب الطريق الثالث). أما المظهر الثانى الذى يعبر عن الارتباط بين المجتمع المدنى والأحزاب فهو تمثيل المنظمات التطوعية فى الجهاز الحزبي. غير أن مدى دعم هذا التمثيل لمنظمات المجتمع المدنى يظل أمراً مطروحاً للنقاش. فلا أحد يعلم ما إذا كان ممثلو الفئات المختلفة لهم تمثيل فى المنظمة التى تلقوا فيها تأهيلهم السياسي، وما مدى تمثيلهم فيها. كما أننا لا نعرف ما إذا كان الحزب يفيد من تمثيل المجتمع المدنى فيه. وعندما يبدأ ظهور أى تحدٍ من المجتمع المدنى يتم القضاء عليه وهو فى مهده عن طريق الارتباط بالنظام الذى يتمثل فى المشاركة فى العمل الحزبي. وتؤدى الأفرع الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية التى تمثل منظمات عديدة داخل أحزاب إلى خلق درع يحمى الدولة من التهديدات التى مصدرها المجتمع المدني.

يبدو إذن أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية مصدرها المجتمع المدنى تؤدى إلى احتواء التحدي، وهى أبواب الحكومة المفتوحة للمجتمع المدني، وارتفاع مستوى الرضا العام لدى المجتمع المدنى عن نتائج نشاطه (على الأقل لدى عدد لا بأس به من المنظمات)، والارتباط الوثيق المتبادل بين المنظمات العامة والأحزاب السياسية، رغم عدم وجود علاقات رسمية وقانونية بين الطرفين. كل هذه العناصر تؤثر تأثيراً ملطفاً، ربما يسيء إلى استقلالية المجتمع المدنى فى إسرائيل إلا أنه يتيح للدولة العمل بحرية نسبية بدون أن تتعرض لتهديد مستمر من جانب المنظمات التى تمثل تحدياً لها.

◆ **هوامش:**

١ . **أنصار ساتمر (حسيدى ساتمر):** أحد التيارات اليهودية المتشددة فى نيويورك. ينتمى أعضاؤه إلى ناطورى كارتا. وهم معادون للحركة الصهيونية ويعتقدون أن دولة إسرائيل لم يكن يجب أن تقام بجهود بشرية وإنما بعد قدوم المسيح المخلص.

٢ . **التقصير:** تعبير شاع استخدامه فى الخطاب السياسى الإسرائيلى لوصف الهزيمة التى تعرضت لها إسرائيل فى حرب أكتوبر، والتى لا تعترف بها حتى الآن. وهو تعبير يماثل تعبير النكسة الذى استخدم فى مصر للتعبير عن الهزيمة فى حرب يونيو ١٩٦٧ .

٣ . **الصندوق الإسرائيلى الجديد "هاكيرن هاحداشا ليسرائيل":** جمعية خيرية كونها آلاف الإسرائيليين واليهود من أمريكا الشمالية وأوروبا. وقد تأسست الجمعية عام ١٩٧٩ . وتهدف الجمعية إلى تحقيق المساواة فى حقوق الإنسان والمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

٤ . **جوش إيمونيم:** حركة دينية قومية نشأت بعد حرب أكتوبر بهدف العمل على استئناف بناء المستعمرات اليهودية فى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. من أبرز المستعمرات التى أقامتها الحركة مستعمرة كدوميم التى كانت فى الأ٤١ى السياسة الإسرائيلية، كما شكلوا مجلساً للمستعمرات اليهودية فى الضفة والقطاع، وهى مستعمرات ذات طابع عنصرى بحت حيث لا يسمح بالإقامة فيها سوى لليهود فقط. ومن أبرز نشطاء الحركة عضو الكنيست حنان بورات والحاخام موشيه لفينجر والحاخام حاييم دروكمان ودانييلا فايس وأورى اليتسور

٥ . رغم وجود العديد من الحركات التى تزعم أنها حركات سلام فى إسرائيل، إلا أن أغلب هذه الحركات ليست معنية عملياً بالسلام وإنما بتحقيق الأمن للإسرائيليين. ودليل ذلك الصمت الكامل من جانب هذه الحركات فى فترات النزاع مع الفلسطينيين التى يقتصر سقوط الضحايا فيها على الجانب الفلسطيني. وهو ما ظهر على سبيل المثال فى الشهور الأولى لرئاسة شارون للحكومة الإسرائيلية، التى اتفقت فيها جميع الحركات التى توصف بأنها حركات سلام على إعطائه مهلة لقمع الانتفاضة الفلسطينية بالقوة العسكرية الغاشمة، التى وصل فيها إلى حد استخدام الطيران الحربى فى قصف مواقع فى غزة، بزعم وجود قيادات الانتفاضة فيها، مما تسبب فى مقتل العديد من المدنيين.

◆ دراسات ◆

٣

أكاذيب عن السلام
حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين
(الفصل الثانى): مفاوضات كامب ديفيد بين الحقائق والخرافات

بقلم: تنيا رينهارت - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

تعتبر قمة كامب ديفيد التى عقدت فى يوليو ٢٠٠٠ نقطة تحول فى العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. فمن وجهة النظر الإسرائيلية التى يتفق عليها صقور اليمين وحمائم اليسار على حد سواء تجاوز باراك كافة الأمور المحظورة، وعرض على الفلسطينيين تنازلات لم يعرضها عليهم رئيس وزراء قبله، وهناك شك فى أن يكون باستطاعة أى رئيس وزراء آخر فى المستقبل أن يعرضها عليهم. ووفقاً لما يقولونه فى إسرائيل فقد عرض باراك على الفلسطينيين أن يعيد إليهم نسبة ٩٠٪ من الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى قطاع غزة بالكامل. وكل ما كان يريده مقابل ذلك أن تضم إسرائيل نسبة ١٠٪ من الأرض المحتلة يقيم فيها نحو ١٥٠ ألف إسرائيلى فى تكتلات المستعمرات الكبيرة. وبالنسبة للمشكلة شديدة الحساسية الخاصة بالقدس- التى يرتبط بها الإسرائيليون بصلة عميقة- تحمل باراك مخاطرة كبيرة، ووافق على تقسيم المدينة والاعتراف بجزء منها كعاصمة للدولة الفلسطينية التى من المفترض إقامتها فى المستقبل. ورغم كل ذلك فقد رفض الفلسطينيون مقترحاته السخية - وفقاً لهذه الحكاية - بل وامتنعوا عن التقدم بأى مقترحات مضادة قابلة للتنفيذ. وبذلك فإنهم ضيعوا فرصة تاريخية أخرى وكشفوا عن عدم استعدادهم الأساسى للقبول بوجود الدولة اليهودية أو للتعايش السلمى معها. وعلى ضوء ما ذكر - وفقاً لهذه الحكاية - فقد كانت حرب إسرائيل الدفاعية الجديدة ضد الفلسطينيين حرباً حتمية.

وبالطبع، فإن الولايات المتحدة الآن تتبنى هذه الحكاية التى تسعى وسائل الإعلام إلى إضفاء مصداقية عليها. فقد أدى ترديدها باستمرار إلى جعلها كأنها حقيقة موضوعية فى نظر الكثيرين. غير أن الثغرات الأولى فى هذه الحكاية بدأت فى الظهور بعد عام من فشل القمة، بعد نشر تصريحات صادرة عن "جورج مالي" أحد كبار مسؤولى الإدارة الأمريكية. كان مالى يتولى منصب المساعد الخاص للرئيس بيل كلينتون للشؤون الإسرائيلية العربية فى الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وشارك فى مباحثات كامب ديفيد. وقد سجل ما قيل أثناء المفاوضات وبعدها، وبعد عام كامل من الانتظار - ظل خلاله يترقب صمت الغرب حيال الوحشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين - قرر أن ينشر مذكراته عن تلك الفترة فى سلسلة مقالات فى صحيفة نيويورك تايمز. وكتب فيها ما يلي:

"يعتقد كثيرون الآن أن رفض الفلسطينيين للمقترحات التى قدمت لهم فى كامب ديفيد يكشف عن معارضتهم لحق إسرائيل فى الوجود. ولكن الحقيقة تتلخص فيما يلي: لقد طالب الفلسطينيون بإقامة دولة فى حدود ٤يونيو١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل. ووافقوا على الفكرة التى تقضى بضم إسرائيل لمساحات من أراضى الضفة الغربية، حسب مساحة تكتلات المستعمرات القائمة. ووافقوا على مبدأ السيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية بالقدس الشرقية - وهى أحياء لم تكن جزءاً من إسرائيل قبل حرب يونيو١٩٦٧ . صحيح أنهم أصروا على الاعتراف بحق اللاجئين فى العودة، ولكنهم وافقوا على أن يجرى تنفيذه بطريقة لا تعرض المصالح الديموجرافية والأمنية

الإسرائيلية للخطر، وذلك عن طريق تحديد أعداد العائدين. أما الدول العربية الأخرى التى تفاوضت مع إسرائيل - مثل مصر بقيادة أنور السادات والأردن بقيادة الملك حسين، ناهيك عن سوريا بقيادة حافظ الأسد - فلم تفكر فى تقديم تنازلات جوهرية إلى هذا الحد.

وفضلاً عن تشويه الحقائق نفسها فقد كان أكبر تحريف فى وجهة النظر السائدة بخصوص كامب ديفيد هو ما يتعلق بالتناسق فى الأمور المطلوبة من الطرفين. حيث يقال أن الطرفين طولبا بتقديم نفس التضحيات، إلا أن الفلسطينيين الرافضين للسلام هم الذين لم يقبلوها. وقد أبدى العالم الغربى تفهماً شديداً لمشكلات إسرائيل. فمن وجهة النظر الإسرائيلية يعتبر أى تنازل مهما كان صغيراً عن جزء من أراضى المناطق المحتلة تنازلاً كبيراً، معناه التنازل عن حلم الأرض الموعودة، التى عاش فيها آباء الأمة منذ ألفى عام. كذلك فإن الأمر يتعلق بتضحية سياسية كبيرة. فمن يوافق على التنازل عن الأراضى المحتلة يخاطر بإثارة ثائرة اليمين، ويجب على الفلسطينيين تفهم الديناميكية الحساسة التى تعمل بموجبها حكومات إسرائيل.

فى مقابل ذلك حظيت التضحيات المطلوبة من الجانب الفلسطينى بقدر أقل من الاهتمام والتفهم. فارتباطهم بالأرض أحدث عهداً بكثير من ارتباط اليهود بها، الذى جرى فى عصر الكتاب المقدس. حتى عام١٩٤٨ كان الفلسطينيون يعيشون فى مساحة فلسطين/ أرض إسرائيل بالكامل. ولا يزال كثيرون منهم يذكرون البيوت التى ولدوا فيها، كما نشأ كثيرون آخرون منهم فى ظل أحلام وذكريات آبائهم. ورغم ذلك فقد وافقوا على التنازل عن مساحة ٧٨٪ من وطن آبائهم الذى عاش فيه كبار السن منهم. ومن الجدير بالذكر أن تقسيم البلاد بناء على حدود١٩٦٧ يترك للفلسطينيين ٢٢٪ فقط مما يعتبرونه أرضهم الأصلية. وقد قبل الفلسطينيون مبدأ التقسيم بهذه الطريقة عام١٩٨٨، وتم التصديق على ذلك فى اتفاقيات أوسلو. ومنذ اتفاقيات أوسلو تنازل التيار المركزى فى المجتمع الفلسطينى عن الكفاح المسلح، بل وعن النضال السياسى لاستعادة باقى الأرض. وعلى امتداد سبع سنوات انتظر الفلسطينيون أن تنفذ إسرائيل وعدها بإعادة نسبة الـ٢٢٪ المذكورة من أرضهم. وفضلاً عن ذلك فقد اضطر الفلسطينيون أثناء هذا الانتظار إلى الاستماع لشكاوى إسرائيل والغرب من أنهم لم يقدموا ما يكفى من التضحيات.

والآن تعالوا ننظر إلى الحقائق. هل تقدم بها باراك فى كامب ديفيد أو فى أى مفاوضات أخرى بما ينسبه له الغرب من مقترحات..؟ جدير بالذكر أولاً أن المزاعم الرسمية بخصوص مقترحات باراك لا تستند إلى أى وثائق، وكما ذكر عكيفا إلدار، وهو من كبار المحللين السياسيين فى صحيفة هاآرتس بشأن تفاهمات كامب ديفيد: "لا يكاد يكون هناك أحد يعرف ما هى هذه التفاهمات. فلم يرَ أحد الوثيقة الختامية التى سجلت فيها هذه التفاهمات، نظراً لأن هذه الوثيقة لا وجود لها. وليس فى استطاعة الدبلوماسيين المخضرمين أنفسهم تذكر أى مقترحات لم تتم صياغتها كتابة".

وجاءت مذكرات مالى لتؤكد هى الأخرى صحة هذا الكلام، حيث يقول: "من الأمور التى يتفق عليها الإسرائيليون أن باراك تجاوز كافة المحظورات وأوغل فى مقترحاته أكثر من أى رئيس وزراء إسرائيلى غيره فى الماضى أو فى المستقبل... ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان أن نقول بثقة إلى أى مدى كان باراك مستعداً للذهاب حقاً. فقد كانت استراتيجيته تعتمد على الاعتقاد بأن إسرائيل لا يجب أن تكشف عن مواقفها النهائية، حتى للولايات المتحدة، طالما لم تظهر فى الأفق نهاية المسيرة. ولو أراد الفريق الأمريكى فى المفاوضات أن يصف مواقف باراك الحقيقية حسبما عبر عنها قبل وأثناء مباحثات كامب ديفيد- لكان من الصعوبة بمكان عليهم أن يفعلوا ذلك عملياً... ونتيجة لتوجهات باراك، فإنه من الناحية العملية لم تكن هناك مقترحات إسرائيلية رسمية، وهو أمر لا يكاد يكون هناك من علق عليه... فقد كان الإسرائيليون دائماً يتوقفون قبل بلورة اقتراحهم بخطوة. وكانت الأفكار المطروحة للنقاش فى كامب ديفيد تأتى دائماً شفوية، ولم تكن أبداً مكتوبة. وكانت تأتى بشكل عام كمقترحات أمريكية، وليس إسرائيلية. وبالفعل، رغم أن باراك طالب بإجراء مباحثات مباشرة مع عرفات وجهاً لوجه، فإنه رفض عقد أى لقاء هام معه فى كامب ديفيد، خوفاً من أن يحاول الزعيم الفلسطينى تسجيل مقترحات التنازلات الإسرائيلية. كذلك فإن هذه المقترحات لم تطرح للبحث بالتفصيل على وجه الإطلاق. أما الأفكار الأمريكية التى تم طرحها فى كامب ديفيد، فحتى لو كان قد تم تدوينها فإنها ما كانت لتتجاوز بضع صفحات. وقد أصر باراك والأمريكيون على أن يقبل عرفات بهذه الأفكار كأساس عام للمفاوضات، قبل أن يبدأوا فى إجراء اتصالات أكثر تفصيلاً".

ورغم الغموض الشديد تسربت إلى الصحافة الإسرائيلية معلومات كثيرة تم شطبها من التاريخ الرسمي. ويتيح لنا هذا التسريب التحقق مما كان باراك على استعداد لتقديمه من مقترحات فى الحقيقة.

◆ نقطة الانطلاق: خطة بيلين - أبو مازن

كانت مقترحات باراك فى كامب ديفيد تستند إلى وثيقة عرفت باسم "تفاهمات بيلين - أبو مازن". تم التوصل إلى الوثيقة المذكورة فى الأسبوع الأخير من أكتوبر١٩٩٥، بعد مباحثات سرية مستفيضة، قبل أيام قليلة من اغتيال رئيس

الوزراء يتسحاق رابين. وكانت هذه الخطة توصف فى الخطاب الإسرائيلى بأنها تنازل بعيد الأمد ما كان أى رئيس وزراء إسرائيلى ليقبل تقديمه إلى أن جاء باراك.

كانت وثيقة بيلين – أبو مازن وثيقة مخزية بالفعل، تترك كافة المستعمرات على حالها. وعشية قمة كامب ديفيد فى ٢١يونيو٢٠٠٠ طرح وزير العدل يوسى بيلين هذه الخطة فى جلسة رسمية لمجلس الوزراء الإسرائيلي. وكان مضمون الوثيقة – حسب الملخص الذى نشر لها فى صحيفة هاآرتس – يتضمن انسحاباً إسرائيلياً من نسبة ٩٠٪ – ٩٥٪ من الضفة الغربية:

...على أن تبقى ١٣٠ مستعمرة تحت السيادة الإسرائيلية و٥٠ مستعمرة داخل أراضى الدولة الفلسطينية، وتوضع قوات عسكرية إسرائيلية فى غور الأردن الذى ستنتقل السيادة عليه إلى الدولة الفلسطينية (التى ستكون منزوعة السلاح). وتعترف الدولة الفلسطينية بذلك بأن غرب أورشليم عاصمة إسرائيل، بينما تعترف إسرائيل بالجزء الذى كان يوصف بأنه القدس الشرقية قبل حرب ١٩٦٧– والذى تفوق مساحته المساحة التى ضمتها إسرائيل فى عام١٩٦٧ – كعاصمة للدولة الفلسطينية... وينتقل جبل الهيكل (١) إلى سيادة الدولة الفلسطينية (٢) ..

يبدو لنا من القراءة العاجلة أن النص يتضمن تنازلات إسرائيلية معينة. ويأتى هذا الانطباع نتيجة للتصريح بأن إسرائيل سوف تعترف بالسيادة الفلسطينية على مساحة ٩٠٪ –٩٥٪ من الضفة الغربية. ولكن القراءة المدققة تكشف عن صورة مختلفة. فماذا كانت إسرائيل تقصد بمصطلح "سيادة". خاصة وأن منطقة "السيادة الفلسطينية" ستتضمن خمسين مستعمرة إسرائيلية، كما ستبقى قوات عسكرية إسرائيلية فى غور الأردن. وكما سنرى للتو، فإن حل الإشكالية اللغوية التى تنطوى عليها الوثيقة والمتمثلة فى كلمة "القدس" ككلمة عربية مكتوبة بحروف عبرية بدلاً من استخدام المسمى العبرى – يوضح أن العاصمة الفلسطينية ستكون فى قرية أبوديس البعيدة. ويمكن أن نفهم الوثيقة بشكل أفضل من الطريقة التى تحدث بها بيلين نفسه عنها فى حديث أدلى به فى مارس١٩٩٦، وقال فيه:

ما يمكننى أن أقوله اليوم فى ثقة هو أنه نتيجة للمحادثات التى أجريتها، يمكن الوصول إلى تسوية دائمة بدون الشروط المعلنة التى يطرحها الفلسطينيون، بل وبتنازل كبير (من جانبهم)... فقد اكتشفت لديهم ثغرة– بين الشعارات وبين إدراكهم للواقع– تفوق الثغرة التى لدينا بكثير. فهم على استعداد لتسوية تنطوى على تنازل عن أغلب المناطق، بدون إزالة مستعمرات وبدون انسحاب إلى حدود١٩٦٧، مع التوصل إلى تسوية بالقدس ليحصلوا منها على ما لا يرقى إلى مستوى بلدية.

إذا حاولنا أن ننظر إلى هذه التفاهمات على ضوء التفسير المتعاطف معها، ينبغى أن نفترض أن ما أحدث تعويضاً لدى المسؤولين عنها كان الأمل فى أن مواطنى خمسين مستعمرة إسرائيلية سيتمكنون من العيش فى الدولة الجديدة كمواطنين لها، متقبلين قوانينها وممتنعين عن التوسع فى هذه المستعمرات، بنفس الطريقة التى يعيش بها الفلسطينيون داخل حدود الخط الأخضر كمواطنين إسرائيليين. ولكن نظراً لتاريخ إسرائيل ولسياستها الراهنة، فإن تصديق أن إسرائيل سوف تتنازل عن الاحتياجات الأمنية لهؤلاء المستوطنين وعن احتياطى الأراضى الخاص بالمستعمرات وعن الطرق الالتفافية التى تصل هذه المستعمرات بإسرائيل ليس إلا جهلاً صارخاً. فإذا بقيت هذه المستعمرات على حالها، سيكون معنى ذلك أن مساحة ٤٠٪– ٥٠٪ من مساحة الدولة الفلسطينية الجديدة ستكون أراض ليس فى استطاعة الفلسطينيين الدخول إليها على الإطلاق. وقد وصفت الصحافة الإسرائيلية جلسة الحكومة التى تم فيها عرض خطة بيلين– أبو مازن بأنها جلسة تاريخية. مثال ذلك ما كتبه عوزى بنزيمان فى صحيفة هاآرتس وجاء فيه:

كانت هذه لحظة درامية فى تاريخ المفاوضات السياسية الإسرائيلية الفلسطينية... فللمرة الأولى تتلقى أعلى هيئة حكومية تقريراً رسمياً ومسؤولاً عن عناصر الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين الشخص الذى يوصف بأنه الساعد الأيمن لعرفات (وخليفته على ما يبدو) وبين الرجل الذى كان يعد الساعد الأيمن لشمعون بيريس وهو اليوم واحد من أهم وزراء الحكومة. ورغم أنه سبق فى الماضى تسريب أجزاء من هذا الاتفاق إلا أن أعضاء الحكومة وجدوا الفرصة هذه المرة للإلمام بتفاصيله بالكامل.

وكما هو الحال فى كل ما يخص مفاوضات كامب ديفيد، كانت وجهة النظر الإسرائيلية هى أن إسرائيل بقبولها لتفاهمات بيلين– أبو مازن تكون قد دخلت إلى عصر التنازلات التى ليس لها سابقة. وبناء على ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نتفحص تعليق ناتان شيرانسكى وهو عضو حكومة من اليمينيين شديدى التطرف، يعارض بشكل معلن أى تسوية. لقد ذهل شيرانسكى على ما يبدو من التنازلات البالغة التى قدمها الفلسطينيون، "وسأل بيلين عما إذا كان متأكداً من أن "أبو مازن" شريك فى هذه الاتفاقات، ورد عليه وزير العدل قائلاً: خذ سيارتك، وسر بها نصف ساعة إلى رام الله واسأله بنفسك".

ولم يمنع ذلك شيرانسكى من الاستقالة فى وقت لاحق احتجاجاً على التنازلات الإسرائيلية.

وكما سنرى فإن مقترحات باراك فى كامب ديفيد لم تكن سوى نسخة متشددة من اتفاق بيلين- أبو مازن. وعلى حد علمنا كان عرفات قد وافق على الخطة وقت أن تمت بلورتها، رغم أن مدى علم المجتمع الفلسطينى بتفاصيلها لم يكن واضحاً. وكما هو الحال فى كافة جولات المفاوضات منذ أوسلو، تم إخفاء هذه التفاصيل فى حرص شديد عن الشعب الفلسطيني. فلم تنشر عنها وسائل الإعلام الفلسطينية ما نشرته عنها وسائل الإعلام الإسرائيلية، نظراً لوجود رقابة مشددة عليها من جانب السلطة الفلسطينية.

لم يكن هناك ما يدعو للدهشة فى موافقة عرفات على هذه الخطة. فقد بدأت مسيرة استسلامه قبل ذلك بوقت طويل، عشية اتفاقيات أوسلو. ومع ذلك فإن تنفيذ الخطة يرتبط إلى حد كبير بحسن نية إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون عرفات كان يأمل أن يتم تنفيذها بشكل أكثر نزاهة من الشكل الذى حاول باراك أن يفرضه عليه فى كامب ديفيد.

◆ ما الذى اقترحه باراك فى كامب ديفيد..؟

كانت نقطة التحول الحاسمة فى كامب ديفيد هى مطالبة باراك للفلسطينيين بتوقيع "اتفاقية نهائية"، تكون مصحوبة بإعلان يصدره الفلسطينيون بشأن "انتهاء النزاع". ولو كان الفلسطينيون قد وقعوا على مثل هذا الإعلان لكانوا سيفقدون حقهم القانونى فى أى مزاعم مستقبلية تستند إلى قرارات للأمم المتحدة. ومن البديهى أن مطلب باراك تمت صياغته بلهجة صارمة من الصعب معارضتها. فقد قال لهم ما يلي: "لو كان الفلسطينيون يريدون دولة فإن عليهم أولاً أن يعلنوا أن النزاع اليهودى العربي - الذى استمر أكثر من مائة عام - قد انتهى". ولا يتضح أن الأمر ينطوى على تهديد سوى من نهاية الجملة التى قال فيها: "ولا بديل لذلك سوى مواجهة دموية لن تحقق لهم أى فائدة".

كان الأساس القانونى الذى تأسست عليه المفاوضات - ولا يزال - هو قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما القرار٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢نوفمبر١٩٦٧ . ويطالب هذا القرار "بانسحاب قوات مسلحة إسرائيلية من أراض (الأراضى التي) احتلتها فى النزاع الحالي" (٣). غير أن المفاوضات كانت تستند أيضاً إلى القرار١٩٤ الصادر فى ١١نوفمبر١٩٤٧، والذى يتناول حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، وإلى قرارات أخرى صدرت على مر السنين. وإذا أعلن الفلسطينيون انتهاء النزاع، ووقعوا على "اتفاقية نهائية" حسبما كان يطالب به باراك، عندئذ ستكون الاتفاقية الجديدة هى الأساس القانونى الملزم فى المستقبل من الناحية الرسمية، ولن يصبح هناك محل لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، التى ستصبح غير سارية.

تكشف معلومة أخرى - نشرت فى ثلاثة كتب أصدرها ثلاثة من الساسة الإسرائيليين الذين شاركوا فى المفاوضات، وهم جلعاد شير وشلومو بن عامى ويوسى بيلين - أن باراك قد طلب صراحة أن تحل الاتفاقية الجديدة محل القرار٢٤٢ من الناحية القانونية. ويورد أمنون كبليوسك - فى مقال نقدى يتناول هذه الكتب، نشره فى مجلة "لوموند ديبلوماتيك"- تقييماً موجزاً لهذه النقطة على النحو التالي:

... كان الفلسطينيون حريصون على تأسيس المفاوضات مع إسرائيل على القرار رقم ٢٤٢ ... وكان هذا هو السبب فى نية باراك المعلنة الالتفاف حول هذا القرار، عن طريق تحويل الاتفاقية التى وقع عليها مع الفلسطينيين إلى "تفسير متفق عليه للقرار ٢٤٢" حسبما ورد فى كتاب جلعاد شير. وقد اقترح شلومو بن عامى حسبما ورد فى كتابه تحويل المعايير التى قررها كلينتون إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن كتفسير متفق عليه للقرار٢٤٢ . وكان يوسى بيلين هو الوحيد من الثلاثة الذى هاجم هذا الأسلوب التآمرى حسبما ورد فى كتابه. فقد وجه النقد إلى محاولة باراك الغبية تأكيد أن القرار رقم٢٤٢ لا يسرى على الحدود بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك قبل بضع شهور من قمة كامب ديفيد. وكتب بيلين أن هذه التصريحات قد زادت من عدم الثقة لدى الفلسطينيين قبل قمة كامب ديفيد وأثناءها (٤).

أكد بيلين بشدة فى مقال نشره فى نوفمبر٢٠٠١ على الاختلاف بين تفاهمات بيلين- أبو مازن الأصلية وبين ما حاول باراك فرضه على الفلسطينيين فى كامب ديفيد. "لم تتضمن هذه التفاهمات أى إعلان صريح عن نهاية النزاع، وإن كان هذا الأمر كان ظاهراً بشكل ضمنى منها". كما زعم بيلين أنه بعكس المزاعم الرائجة "لم تكن إسرائيل أبداً هى التى اقترحت تطبيق تفهمات بيلين - أبو مازن... أثناء فترة ولاية باراك. فقبل قمة كامب ديفيد بنحو شهرين، وفى ١٩مايو٢٠٠٠، وصل إلى إسرائيل مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومى ساندى برجر، والتقى بى وبأبى مازن لبحث التفاهمات التى كنا قد توصلنا إليها فى عام١٩٩٥". واستناداً إلى النتائج التى توصل إليها برجر "قبل كلينتون توصياته، وسعى إلى طرح هذه التفاهمات فى بداية انعقاد قمة كامب ديفيد. وقد رفض باراك ذلك بشدة، وأصر على الحديث صراحة عن نهاية النزاع".

ونظراً للشروط التى وضعها باراك للتوقيع على الاتفاقية النهائية، لم يكن فى استطاعة عرفات الموافقة على الإعلان عن نهاية النزاع أو إخفاء مثل هذه الموافقة عن أبناء شعبه.

كانت التغطية الإعلامية للخلافات التى اندلعت أثناء المباحثات فى قمة كامب ديفيد وبعدها تركز أساساً على أمرين رمزيين: الأماكن المقدسة فى القدس وحق العودة. غير أن تناولها لهذين العنصرين يحجب المشكلة الحقيقية، وهى أن هناك قضايا محددة تتعلق بالأرض والسيادة لم يتقدم فيها باراك بأى مقترحات فى كامب ديفيد، باستثناء تمسكه بالوضع الراهن، وإذا كان الأمر كذلك فهيا نتناول اقتراحاته - حسبما نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية - بشكل تفصيلي.

◆ **تكتلات المستعمرات الرئيسية:**

كانت الحقيقة الوحيدة التى لم يختلف عليها أحد بشأن اقتراحات باراك فى قمة كامب ديفيد هى أنه اقترح أن تضم إسرائيل تكتلات المستعمرات الكبيرة التى يعيش فيها نحو ١٥٠ألف مستوطن، وذلك فى إطار الاتفاقية النهائية. كانت خطة بيلين - أبو مازن تقضى بضم المستعمرات نفسها فقط لإسرائيل. وكان خط الحدود الملتوى المرفق بالخطة يتضمن المستعمرات نفسها، ولكنه لا يتضمن أى أراض يعيش فيها الفلسطينيون. وبهذه الطريقة لم تكن إسرائيل فى حاجة لمنح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، التى تترتب عليها حقوق اجتماعية وتأمينية كالتأمين الصحي، وحقوق سياسية مثل حق التصويت فى الانتخابات. غير أن هذا لم يكن كافياً بالنسبة لباراك، الذى قام بتعديل الخرائط ليضم مزيداً من الأرض. وكان مقترحاته فى كامب ديفيد تتناول ضم المساحات التى بين المستعمرات، والتى يعيش بها نحو ١٢٠ ألف مواطن فلسطيني. وكان الحل الذى طرحه باراك بالنسبة لمشكلة هؤلاء الفلسطينيين يقضى بالامتناع عن منحهم الجنسية الإسرائيلية لأنهم "سيختارون العودة لدولة فلسطين". وبذلك يمكن ضم الأرض دون إعطاء أى حقوق للمواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون عليها.

◆ **القدس:**

هناك أسطورة ترددت كثيراً، مفادها أن باراك- الذى وعد فى حملته الانتخابية بأن "أورشليم الموحدة ستظل عاصمة إسرائيل إلى الأبد"- قد وافق فى كامب ديفيد على تقسيم القدس. ويشارك فى الاعتقاد بهذا كافة الإسرائيليين سواء من أنصار اليمين أو من أنصار اليسار. وقد أدى إلى مظاهرات عديدة لليمين وإلى العديد من الخلافات السياسية. والحقيقة أن الزعم بهذا لا ينطوى على ذرة واحدة من الحقيقة.

عندما نسمع تعبير "تقسيم القدس"، يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن القدس الشرقية - التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ - ستصبح فلسطينية، وستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة، أو على الأقل أن المناطق المقدسية التى لا يزال الفلسطينيون يقيمون فيها ستصبح فلسطينية. فقد كانت القدس الشرقية من قديم الأزل محور نشاط المجتمع الفلسطيني، بسبب مكانتها الدينية والرمزية شديدة الوضوح، فضلاً عن موقعها الجغرافى المتميز فى ملتقى عدة مناطق فى الضفة الغربية. وهناك مؤسسات فلسطينية عديدة تتخذ لنفسها مقراً فى القدس الشرقية. حيث توجد بها مؤسسات عديدة بالإضافة إلى "بيت المشرق" الشهير، من بينها منظمات للبحوث والشؤون الاجتماعية ومنظمات تعمل فى مجالات الصحة والمياه والإسكان والثقافة والبيئة. وتشتمل القدس الشرقية على البنية الأساسية لمدينة قادرة على القيام بدور العاصمة، وكان الكثيرون يظنون - استناداً إلى الوعود العلنية الصادرة فى أوسلو - أن العاصمة ستنشأ هناك.

غير أن الإسرائيليين لم يقترحوا أن تقوم العاصمة الفلسطينية فى القدس الشرقية. فهيا بنا نتأمل مرة أخرى فى البند الذى يتناول القدس فى خطة بيلين - أبو مازن، الذى سبق أن ذكرناه آنفاً والذى ورد فيه ما يلي: "تعترف إسرائيل بالجزء الذى كان يوصف بأنه القدس الشرقية قبل حرب ١٩٦٧ - والذى تفوق مساحته المساحة التى ضمتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧ - كعاصمة للدولة الفلسطينية..." وتعتمد هذه الصياغة كلها على حيلة لغوية. فقد كانت الحدود الإدارية للقدس من الجهة الجنوبية الشرقية أكثر اتساعاً بكثير من تلك التى حددتها إسرائيل عندما قامت بضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧، وكانت هذه الحدود تضم قرية أبوديس وقريتين مجاورتين. وكانت قرية أبوديس هى التى من المقرر أن تصبح عاصمة الدولة الفلسطينية وفقاً لخطة بيلين أبو مازن. وكانت الحيلة اللغوية تقضى بأن يطلق على قرية أبوديس اسم القدس وهو الاسم العربى لأورشليم ومعناه "المدينة المقدسة". ولم يكن فى استطاعة إسرائيل أن تزعم أنها اقترحت تقسيم المدينة إلى جزء يهودى وهو "أورشليم" وجزء عربى وهو "القدس" سوى باستخدام هذه الحيلة اللغوية.

ومن الناحية العملية فقد كان هذا الجزء من تفاهمات بيلين - أبو مازن مقبولاً من كافة الأطراف منذ فترة طويلة. وقد اختفى عرفات وراء التعبيرات الغامضة التى تتناول تحرير القدس للتعبير عن قبوله للموقف الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال، فقد نشر عكيفا إلدار الكاتب بصحيفة هاآرتس فى عام١٩٩٨ "أن ياسر عرفات يقبل للمرة الأولى أن تكون أبوديس المجاورة للقدس هى عاصمة الدولة الفلسطينية، وأنه يعتبر التفاهمات الواردة فى اتفاقية بيلين - أبو مازن خياراً حقيقياً تستند إليه التسوية النهائية مع إسرائيل. وقد سئل عرفات - أثناء محادثات أجراها فى رام الله

مع الوفد الذى أرسله مجلس العلاقات الخارجية الذى مقره نيويورك إلى الشرق الأوسط- عما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاقية مع إسرائيل فيما يتعلق بالقدس أيضاً. ورد عرفات قائلاً: "بالتأكيد، من الممكن قبول فكرة أبوديس التى كانت جزءاً من القدس فى ظل الحكم الأردني".

لقد كانت جميع الحكومات الإسرائيلية السابقة تقبل أن تكون أبوديس فلسطينية، وتوافق على أن تصبح فى المستقبل عاصمة الكيان الفلسطينى (الذى وافق بعض هذه الحكومات على أن يطلق عليه وصف "دولة" ورفض بعضها الآخر). وكان الشرط الذى وضعته إسرائيل لذلك هو انتقال المؤسسات الفلسطينية من القدس الشرقية إلى أبوديس. وسمح للفلسطينيين ببناء مجلس نوابهم المستقبلى ودواوين حكومتهم هناك، وقد اكتمل بناء هذه المنشآت قبل كامب ديفيد بفترة طويلة. وفيما يلى جزء من تقرير نشر فى مايو ٢٠٠٠ فى صحيفة "إندبندنت" البريطانية وينقل الواقع فى أبوديس:

"السلطة الفلسطينية: مركز الدراسات الاقتصادية: هذه الكلمات مكتوبة على اللافتة العربية المعلقة على حائط المبنى (مجلس النواب) الجديد، الذى يرتفع فوق سفح تبة صخرية فى قرية أبوديس بالضفة الغربية... وقرية أبوديس هى واحدة من ثلاث قرى عربية مجاورة يخطط رئيس الوزراء باراك لنقل السيطرة الكاملة عليها إلى الفلسطينيين تمهيداً لقيام الدولة الفلسطينية. ويعتقد الإسرائيليون المتفائلون أن عرفات من الممكن أن يطلق على هذه القرى اسم "القدس" وأن يقيم عاصمة دولته فيها... وهكذا، إذا أفلحت هذه الخطة فستصبح القدس عاصمة لفلسطين حسبما يعد عرفات شعبه كل يوم، وستبقى "أورشليم" تحت السيطرة الإسرائيلية "عاصمة موحدة للشعب اليهودى إلى الأبد". ولكن عثمان محمد قراى عمدة القرية يشرح لنا قائلاً: "نحن فخورون بأن مجلس النواب الفلسطينى سيقام هنا، ولكن لن يكون من دواعى فخرنا أن يقولوا إن هذه هى القدس. فأبوديس هى ضاحية ريفية. أما القدس فهى وسط البلد، حيث يذهب المرء لشراء حذاء".

كان الفلسطينيون يعتقدون أن أبوديس وقرية العزيرية المجاورة ستدخلان ضمن المرحلة الثانية من مراحل إعادة الانتشار (٥) التى اتفق الطرفان عليها فى شرم الشيخ فى سبتمبر١٩٩٩، وهو ما يعنى أن تصبح هذه القرى تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة (فى إطار المنطقة A). وقد شكا عرفات فى مايو ٢٠٠٠ قائلاً: "منذ ست شهور وهم يعدوننى بالسيطرة على أبوديس دون أن يحدث أى شيء من هذا القبيل". غير أن باراك واصل التنكر للوعود ورفض نقلها للسيطرة الفلسطينية. وقبل قمة كامب ديفيد أعلن باراك أنه على استعداد لنقل أبوديس والقريتين المجاورتين للسيطرة الفلسطينية "كلفتة طيبة تمهيداً لانعقاد القمة"، غير أنه لم يفعل ذلك. ويمكن أن نجد تأكيداً لذلك فى المقال الذى كتبه مالى فى المقال سالف الذكر، الذى ورد فيه ما يلي: "وقد غضب كلينتون عندما خالف باراك التعهد الذى قطعه على نفسه بتسليم عرفات القرى الفلسطينية المقدسية الثلاث للفلسطينيين، ونقله كلينتون بنفسه إلى عرفات بناء على موافقة صريحة من باراك. وقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يجعلوا فيها كلينتون "نبى الكذب" حسب تعبيره".

يمكننا – بنظرة إلى الوراء أن ندرك سبب رفض باراك تسليم هذه القرى للفلسطينيين. لقد حاول أن يجعل الوفاء بالتزام قديم جزءاً أساسياً من صفقة السلام الجديدة التى يقترحها، على أن يعلن الفلسطينيون فى مقابل ذلك عن انتهاء النزاع، وعن تنازلهم عن مطالبهم السابقة وعن قرارات الأمم المتحدة. فقد أصبح طرح تنفيذ تعهدات قديمة وتصويرها على أنها انفراجة جديدة فى عملية السلام سياسة إسرائيلية استمرت بدأب منذ اتفاقيات أوسلو.

وعلى أى حال لم يكن "التنازل التاريخي" الكبير الكامن وراء استعداد باراك "لتقسيم القدس" سوى استعداد لبحث تنفيذ التزام إسرائيلى قديم بخصوص أبوديس، من خلال استخدام حيلة لغوية وردت فى خطة بيلين – أبو مازن. وفيما يلى مثال يوضح أسلوب حديث الإعلام الإسرائيلى عن "الانفراجة التاريخية". فى ٢٧يوليو٢٠٠٠ نشرت صحيفة جيروزاليم بوست فى صدر صفحتها الأولى العنوان التالي: "مصدر مسؤول: باراك كان على استعداد لتقسيم القدس". وفى صلب الخبر نفسه ورد ما يلي: "كان رئيس الوزراء باراك فى نهاية قمة كامب ديفيد على استعداد للتفكير فى إيجاد "قدس" فلسطينية إلى جانب العاصمة اليهودية، وذكر مصدر رسمى مسؤول فى الطائرة أثناء رحلة عودة باراك إلى البلاد أمس أن باراك بذلك كان سيقسم أورشليم عملياً". وتوضيحاً لهذا التنازل بعيد الأمد أضاف الخبر أن الاقتراح يتضمن "السماح بضم بضعة أحياء تقع فيما وراء الحدود الشرقية لأورشليم إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية". وقد اعتبر الاستعداد لإطلاق اسم القدس "على أحياء تقع فيما وراء الحدود الشرقية للقدس" استعداداً لتقسيم القدس. هكذا كان يجرى تصوير الأمور بشكل يومى فى إسرائيل والعالم الغربي. وبذلك تحولت الخرافة إلى حقيقة.

وفيما يتعلق بالموقف الحقيقى من القدس الشرقية، لم يتحول موقف باراك قيد أنملة عن وعده بأن "القدس الموحدة ستبقى عاصمة لإسرائيل إلى الأبد". قامت إسرائيل بضم القدس الموحدة بعد فترة محدودة من احتلالها عام

١٩٦٧ (وقد صدق الكنيست على ضمها بقراره الصادر عام ١٩٨٠) ومنذ ذلك الوقت حتى الآن تقوم إسرائيل بتخصيص أراضى لجهات معينة داخل حدودها الإدارية وتقوم ببناء مستعمرات جديدة هناك. وقد أعلنت كافة الحكومات الإسرائيلية أن هذه المنطقة غير قابلة للتفاوض، وأن القدس الشرقية سوف تبقى إسرائيلية. وعلى مر السنين، وبما يتفق مع ما طالبت به حكومات عديدة، تم إعداد خطط متعددة لترتيبات مستقبلية تنطبق على الفلسطينيين أهالى القدس الشرقية. ورغم الاختلاف بين هذه الخطط فى تفاصيل معينة، فإنها جميعاً تتفق فيما بينها فى الافتراض بأن السيادة على القدس سوف تبقى إسرائيلية، مع منح الأحياء الفلسطينية سلطات إدارية من نوع أو آخر، وهو ما وصفه بيلين بأنه "تسوية لا ترقى إلى مستوى بلدية".

وبما يتفق مع الروح الإبداعية التى تنامت بعد أوسلو حاول الإسرائيليون التوصل إلى مصطلحات تجعل انفلسطينيين يبدون وكأن لهم السيطرة على أحيائهم، بما لا يرقى إلى مستوى مسؤولية إدارة شؤون البلدية، ولا يتضمن حتى سلطة إصدار تراخيص بناء جديدة. وسنجد المثال على ذلك فى القصة التالية التى أوردتها وكالة رويترز:

صرح مصدر إسرائيلى مسؤول يوم الثلاثاء بأن اللغة الدبلوماسية هى المفتاح لحل مشكلة القدس، التى تمنع إنهاء النزاع الذى استمر ٥٢عاماً مع الفلسطينيين. وقال وزير العدل، وهو مهندس المفاوضات المستمرة مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ سبع سنين، أن الأطراف يبحثون عن لغة عملية للحد من الخلافات بينهم. وقال بيلين فى حديث لإذاعة الجيش الإسرائيلى إن "النقطة الأساسية فى هذا الصدد هى كيف سنسمى "الوضع الراهن"، إذ أن الجميع يعرفون أنه لن يكون هناك تغيير حقيقى فى الوضع الراهن".

وقد أصبحت تعبيرات "حكم ذاتي" و"سلطة" من التعبيرات المفضلة. وقد جاء النبأ المنقول عن صحيفة جيروزاليم بوست آنفاً واصفاً الإعلان عن استعداد باراك لتقسيم القدس بأنه "يتضمن أيضاً منح الفلسطينيين سلطة إدارية واسعة المدى فى أغلب الأحياء العربية بالقدس".

قام عكيفا إلدار - في مقال يحلل فيه تفاصيل المواقف الإسرائيلية أثناء الإعداد للقمة - بوصف الموقف من القدس الشرقية بأنه الحفاظ على الوضع السيادى الراهن ومنح استقلالية للأحياء العربية فى الشؤون المتعلقة بالبلدية تحت سلطة هيئة بلدية أعلى تكون مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأضاف أن إسرائيل قد وافقت على أن تقوم فلسطين بتقديم خدمات التعليم والصحة والشؤون العربية لأهالى القدس العرب وعددهم ٢٠٠ألف، بل وأن تطبق عليه نظامها القضائي. وقد كان هذا هو نفس النموذج الذى عرض باراك تطبيقه على الفلسطينيين فى الأراضى التى سيجرى ضمها لإسرائيل، بحيث تبقى المسؤولية عن الخدمات الصحية والطبية المقدمة للفلسطينيين مسؤولية فلسطينية. ورغم أن المواطنين الفلسطينيين فى الأراضى التى تم ضمها لإسرائيل فى القدس الشرقية يعتبرون مواطنين إسرائيليين، وستبقى أرضهم تحت السيطرة الإسرائيلية بموجب مقترحات كامب ديفيد، إلا أن إسرائيل ستكون غير مسؤولة عن تقديم خدمات اجتماعية وتأمينية لهم.

كان الجمهور ينظر إلى الوفد الأمريكى فى مفاوضات كامب ديفيد على أنه مجموعة من الوسطاء المتعسفين، الذين يسعون إلى إجبار الطرفين على الموافقة على تقديم تنازلات أخرى. غير أن الموقف الأمريكى من القدس كان مماثلاً من الناحية العملية للموقف الإسرائيلى الذى سبقت الإشارة إليه آنفاً. "حيث يتبين من حديث صحفى خاطف أدلى به جلعاد شير أن الوفد الإسرائيلى قد وافق على المبادئ التى طرحها كلينتون فى المرحلة الأخيرة من مفاوضات كامب ديفيد... وقد اقترح كلينتون نقل السيادة للفلسطينيين فى الأحياء العربية المحيطة بالمدينة (ويعنى بها أبوديس). وقد كان ذلك فى مقابل ضم ١١ من تكتلات المستعمرات الإسرائيلية، ومنها معليه أدوميم وجفعات زئيف وجوش عتسيون. وبالنسبة لباقى المناطق الفلسطينية فى القدس وفى البلدة القديمة بها فقد عرض على الفلسطينيين الحصول على "سيطرة مستقلة على الأحياء الإسلامى والمسيحى والأرمني..". وجدير بالذكر أن تعبير "سيطرة مستقلة" هو أحد الأسماء الخلاقة التى تم اخترعها مع مرور السنين لوصف إدارة الفلسطينيين للشؤون المتعلقة بالبلدية فى الأحياء الفلسطينية.

من الصعوبة بمكان أن نفهم كيف تقبّل كل هذا العدد الكبير من الناس حكاية استعداد باراك لتقسيم القدس. فقد كانت الحقائق المتعلقة بالمقترحات الإسرائيلية متاحة لكافة الصحف الإسرائيلية (وقد نقلت هنا جزءاً محدوداً للغاية مما نشر بها)، ولكنها كانت مغلفة بعناوين تميل للمبالغة بشأن رؤية باراك الجديدة وغير المسبوقة، ولكن يبدو أنها كانت كافية لتشكيل فهم الأغلبية للواقع.

هوامش:

١ . جبل الهيكل: الاسم الذى يطلقه الإسرائيليون على الجبل المقام عليه الحرم القدسى بما يضمه من مساجد. وقد تعمدت وضع الاسم الإسرائيلى كما هو لعلاقته المباشرة بمضمون الوثيقة الموقعة بين الطرفين.

٢ . يلاحظ فى هذه الوثيقة استخدام اسمين للقدس، الأول "أورشليم" وهو الاسم العبرى والثانى "القدس" وهو الاسم العربي. والهدف من ذلك هو توضيح أن المعنى بهاتين الكلمتين ليس نفس المكان.

٣ . لجأت الكاتبة إلى وضع الاختلاف بين التفسير العربى والتفسير الإسرائيلى للقرار بين قوسين، كنوع من التعبير عن حيادها، غير أنها فى مقابل ذلك جعلت نص القرار يدعو لانسحاب "قوات مسلحة إسرائيلية" وليس لانسحاب "القوات المسلحة الإسرائيلية"، وهو ما يفتح الباب أمام إمكانية ترك بعض هذه القوات.

٤ . تهدف كل هذه التفاسير فى الحقيقة إلى طمس أسلوب العمل الإسرائيلى المستمر فى أغلب الاتفاقيات مع الأطراف العربية منذ بداية النزاع. حيث تحاول إسرائيل بموجب أى اتفاقية الحصول على أكبر مكسب ممكن، ثم لا تنفذ الاتفاقية، وإنما تجعلها أساساً لمفاوضات جديدة تحصل فى إطارها على المزيد من التنازلات، التى يتم إرساؤها فى اتفاقية جديدة، لا تنفذها هى أيضاً وتجعلها أساساً لمفاوضات جديدة، وهكذا. ويظهر هذا بشكل واضح من مجموعة الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين "مدريد، أوسلو، الخليل، واى بلانتيشن"، فضلاً عن تفاهمات طابا وكامب ديفيد. والنتيجة أن ما حصل عليه الفلسطينيون حتى الآن هو مجرد سيطرة رمزية على مدينتين محاصرتين فى الضفة الغربية المحتلة، بينما كان المفترض فى البداية أن الاتفاقيات ترسى اعترافاً متبادلاً بين الطرفين سيؤدى فى النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية بناء على قرارات الأمم المتحدة وفى الحدود التى تضمنتها هذه القرارات.

٥ . المقصود بإعادة الانتشار هو إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلى فى المناطق، وهو ما اتفق عليه الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى فى أوسلو. وهى حيلة لغوية إسرائيلية توضح أن إسرائيل لا ترغب فى الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة وإنما ترغب فى إعادة نشر قواتها فيها بشكل مختلف، وهو ما يعد تقنيناً للاحتلال الذى كان من قبل بموجب القوة العسكرية وحدها فأصبح بموجب اتفاق ينظمه. ومن الملاحظ أن إسرائيل لم تنفذ بالكامل ما اتفق عليه بالنسبة لأى مرحلة من مراحل إعادة الانتشار بذرائع مختلفة.

من أنت أيها العميل "بابل"..؟(*)

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٥/٥
بقلم: رونين برجمان وجيل ملتسر

قبل أربع سنوات من حرب عيد الغفران (أكتوبر ٧٣)، دخل رجل أنيق، كان من الواضح أنه يدقق جدا في ملبسه ومظهره، إلى سفارة إسرائيل في لندن وطلب التحدث مع مندوب الموساد. وبعد نقاش طويل، نال الرجل مراده. ومما أثار دهشة الرجل بشدة أن ضابط الموساد لم يتأثر عندما قدم له نفسه. قال الرجل: "إنني أريد العمل معكم. سوف أسلمكم معلومات ما كنتم لتحلمون بالحصول عليها حتى في الأحلام. إنني أريد أموالا نظير هذه المعلومات. أموال كثيرة. صدقني، ستسعدون بالدفع". ولكن ضابط الموساد طلب من الرجل بأدب أن يغادر. فقال الرجل: "انقل اسمي إلى إسرائيل فقط. سوف أعود ثانية الأسبوع المقبل". ثم خرج.

نقل ضابط الموساد الاسم إلى إسرائيل. ولكنهم في مقر الموساد في بيت هادار-دفنا بتل أبيب، لم يصدقوا ذلك. فقد كانت القصة جيدة أكثر من كونها حقيقية. وعلى الفور، توجه (ش)، مُجند عملاء محنك جدا، إلى أوروبا وانتظر لقاء الرجل. وبعد تجنيده، تم تعيين (د)، مُجند العملاء المحنك في الموساد، ليكون المسئول عن تشغيل هذا المصدر الرفيع، المشار إليه آنفا باسم "بابل".

ومثلما توقع في المقابلة الأولى، كانت إسرائيل متحمسة لأن تدفع لـ "بابل" مقابل المعلومات التي قدمها. وقد حصل الرجل على مبالغ طائلة نظير عمله: من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف دولار في المقابلة، وذلك بقيمة السبعينيات. كان إجمالي ما حصل عليه حوالي ٣ مليون دولار. وعلى سبيل المقارنة، دفع الروس لأولدرج أميس - أهم جاسوس جندوه على الإطلاق داخل الـ سي.آي.إيه (وكالة الاستخبارات الأمريكية) - مبلغا يقل عن ذلك، كما أنهم مازالوا مدينون له بأموال.

في الحقيقة، لم يكن "بابل" أبدا هو الاسم الحركي للمصدر، وإنما هو مجرد لقب، اختلقه أحد مؤلفي هذا الكتاب في تقرير صحفي، ومن وقتها أصبح هو اللقب المألوف حتى في جهاز المخابرات نفسه. وتمنع الرقابة العسكرية حتى الآن نشر الألقاب الحقيقية لأهم عميل جندته إسرائيل داخل القيادة المصرية.

تحديدا، فإن الاسم الحقيقي للرجل - إذا صدقنا التقارير الخارجية - أصبح على ما يبدو مشاعا: الدكتور أشرف مروان، صهر الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأحد المستشارين المقربين لخلفه، الرئيس أنور السادات. ينتمي مروان - من مواليد ١٩٣٤ - إلى أسرة مصرية كريمة، وهو دكتور اقتصاد درس في بريطانيا. تزوج في الستينيات من ابنة جمال عبد الناصر الثالثة والمحببة إليه- منى. وقد أدخل هذا الزواج أشرف إلى أكثر الدوائر الداخلية قربا من الرئيس المصري الراحل. تم تعيينه سفيرا متنقلا، وكلف بمهام دبلوماسية حساسة في أنحاء العالم.

في سبتمبر ٢٠٠٢، صدر في لندن كتاب "تاريخ إسرائيل" للباحث الإسرائيلي أهارون (روني) برجمان (لا توجد صلة عائلية برونين برجمان). أطلق برجمان في هذا الكتاب على العميل "بابل" لقب "الصهر" نظرا لعلاقاته العائلية بالرئيس عبد الناصر، وزعم أنه كان في الحقيقة عميلا مزدوجا دس معلومات كاذبة في أقدس أقداس المخابرات الإسرائيلية. وبعد نشر الكتاب، أدلى مروان بحديث لصحيفة مصرية، قال فيه إن بحث برجمان هو "قصة بوليسية سخيفة". وعقب هذا الحديث، أدلى أهارون برجمان بحديث مضاد لصحيفة الأهرام المصرية، أكد فيه صراحة أن "الصهر" هو مروان فعلا. وأوضح في الحديث أنه لم

يكن يريد ذكر اسم مروان صراحة، ولكنه اضطر لفعل ذلك حاليا، للدفاع عن سمعته الطيبة كمؤرخ. وكرر قوله بأن الخداع المصرى فى حرب عيد الغفران نجح بسبب هذا الرجل فى المقام الأول. فهل هذا صحيح؟

يشغل هذا السؤال قيادة جهاز المخابرات الإسرائيلى منذ الحرب وحتى الآن. هناك كثيرون- وعلى رأسهم اللواء إيلى زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أثناء حرب عيد الغفران- يتفقون مع رأى أهارون برجمان بأن "بابل" كان عميلا مزدوجا، وقصة فشل ذريع ومتواصل للموساد أدى إلى تحقيق المفاجأة التامة فى عيد الغفران. بالنسبة لزعيرا وأنصار معسكره فى شعبة الاستخبارات-الأبحاث، الذين أهينوا حتى الثمالة بعد الحرب بسبب تقديراتهم الخاطئة، فإن "بابل" بمثابة البرهان الساطع على براءتهم.

وفى المقابل يزعمون فى الموساد، بل وداخل جهاز شعبة الاستخبارات-الأبحاث نفسه، أن هذه النظرية التى تقول إن "بابل" كان عميلا مزدوجا، لا أساس لها من الصحة. وفى هذا السياق، قال العميد (احتياط) عاموس جلبوع، الذى كان يتولى منصب رفيع فى شعبة الاستخبارات - الأبحاث، ثم رئيس قسم الأبحاث: "أريد أن أحدد- باعتبارى مُلِم بهذه القصة - أن هذا ليس إلا هراء. فهو ليس عميلاً مزدوجاً أو عميلاً محل ثقة. لن أخوض فى التفاصيل وسأكتفى بالقول بإنه لم يحدث أبدا، وأؤكد على ذلك، أن قام مصدر بتضليلنا. فقيادة شعبة الاستخبارات هى التى ضللت نفسها. وليتفضل زعيرا بالذهاب والحديث مع أحد أعضاء لجنة تقصى الحقائق الداخلية الخاصة التى تشكلت فى شعبة الاستخبارات بعد الحرب، قبل أن يشرع فى الحديث عن المصادر علنا".

وبالفعل، فقد وجدت لجنة تقصى الحقائق الداخلية التى شكلها الموساد، والتى بحثت قضية "بابل" بعد الحرب، وجدت أنه ليس عميلا مزدوجا. وإن كان من الممكن الشك فى موضوعية الموساد، الذى أشرف على تشغيل "بابل"، فقد تم أيضا تشكيل لجنة من شعبة الاستخبارات-الأبحاث فى عام ١٩٧٤، وقد توصلت هذه اللجنة إلى نفس الاستنتاج. من حينها وحتى ذلك اليوم، بُحثت قضية "بابل" عدة مرات. وكان الاستنتاج دائما واحد: المصدر حقيقى وليس مزدوجا. وقد توصل بحث داخلى حول "بابل" أجراه شخص ذو خبرة منذ بضع سنوات إلى استنتاجات مشابهة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه التبرئات جاءت من قبل عناصر ذات شأن، ومجرد الاشتباه فى أنه كان عميلا مزدوجا يلقى بظلال كثيفة على حرفيتهم هم أنفسهم.

وجد زعيرا تأييد معينا لادعائه بشأن "بابل المزدوج" لدى عدد من كبار المسئولين السابقين فى المخابرات، ومن بينهم أفراهام شالوم، رئيس الشاباك الأسبق والمعروف بمهارته فى الإيقاع بجواسيس العدو المدسوسين. وقد قال شالوم فى حديث مع مقربين منذ بضع سنوات إنه أطلع على ملف تشغيل "بابل" وإنه على قناعة بأن الأمر يتعلق فعلا بعميل مزدوج من البداية.

١٩٧٢-١٩٧٣، روما، القاهرة، تل أبيب:

لماذا تثير قصة "بابل" كل هذه الحيرة إلى يومنا هذا؟ لكى نوضح ذلك، يجب أن نعود إلى فترة تشغيله. منذ تلك اللقاءات الأولى فى لندن، أمد "بابل" المسئولين عن تشغيله بمعلومات عما يدور بين جدران القيادة المصرية. وكان يعرف كيف يُبلغ فى الوقت المناسب بالمقابلات التى يجريها الرئيس المصرى مع عناصر داخلية وخارجية، وبأحدث الأسلحة التى قام الجيش بشرائها، وكثيرا ما كان يسلم المسئولين عن تشغيله كميات هائلة من الوثائق الأصلية. وذات مرة قام بنقل معلومات معينة عن اللقاءات الحاسمة التى عقدها عبد الناصر مع الرئيس السوفيتي برجينيف فى يناير ١٩٧٠ إحدى الوثائق المصيرية كانت البرقية السرية التى بعث بها الرئيس السادات إلى برجينيف فى الثلاثين من أغسطس ١٩٧٢ وقد طلب المصريون فى الوثيقتين "أسلحة تعويضية" بحجة أنه بدون هذه الأسلحة، فإنهم لن يستطيعوا القيام بأى عمل عسكري. وقال بابل إن قادة مصر توصلوا لاستنتاج مفاده أن القاذفات بعيدة المدى وصواريخ "سكود" هى شرط مسبق وحيوى لشن الحرب، وبدونها فإن مصر لن تهاجم إسرائيل.

كان لدى الموساد مؤشرات أخرى ترجح هذه المعلومات. وقد كان ذلك دليلا آخر على مصداقية المصدر وصحة معلوماته. كما نقل بابل خطة العبور المصرية وما طرأ عليها من تحديث، علاوة على عدد لا حصر له من المعلومات العسكرية، والسياسية والشائعات. وبالمناسبة، فقد كان "بابل" نفسه- وفقا لرجل موساد سابق ملم بالتفاصيل- "متهماً" على مر السنين من قبل المسئولين على تشغيله بأنه كان يقيم علاقات عاطفية جياشة مع عدة نساء، من بينهن نساء ذائعات الصيت فى مصر.

فى السادس من سبتمبر ١٩٧٣، قبل شهر بالضبط من نشوب حرب عيد الغفران، داهمت قوات خاصة بمكافحة الإرهاب فى الشرطة الإيطالية منزلا يضم شقق ترفيه فى بلدة أوستيا المجاورة لمطار لروما. وقد كانوا يعرفون بالضبط عما يبحثون. فقد اكتشفوا فى الشقة رقم ١٢ بالطابق الثانى خلية من المخربين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصاروخين ستريلا مضادين للطائرات بمنصات الإطلاق الخاصة بهما. وكان قائد هذه الخلية المكونة من خمسة مخربين هو أمين الهندي- قائد جهاز الأمن الفلسطينى فى غزة

هو أمين الهندي- قائد جهاز الأمن الفلسطيني في غزة حاليا. وكان هو ورجاله على وشك تفجير طائرة "العال" وهي على ممر الإقلاع. وبعد ذلك ببضع ساعات، تم اعتقال باقي أعضاء الخلية الفلسطينية وهم في فندق "أطلس" بوسط روما. وقد أشار الإعلام الإيطالي إلى الموساد الإسرائيلي باعتباره هو الذي أبلغ بتفاصيل هذه الخلية، بل وأشارت إلى أن رئيس الموساد، تسفي زامير، كان يقيم في هذا الوقت في روما.

كان صلاح الدين السعدني، الملحق العسكري المصري في ليبيا إبان تلك الفترة، قد نشر منذ بضع سنوات مذكراته، وكشف النقاب لأول مرة عن أن مصر وليبيا كانتا تقفان وراء محاولة تنفيذ هذه العملية. فقد كانت إسرائيل قد أسقطت بطريق الخطأ في ٢١ فبراير ١٩٧٣ طائرة ركاب ليبية اخترقت أجوائها باتجاه المفاعل النووي في ديمونا. ولقي جميع الركاب تقريبا حتفهم. وقد ادعى القذافي أن المراقبة الجوية المصرية ساعدت في وقوع هذا الحادث المأساوي، وطلب من السادات أن يساعده على القيام بعملية انتقامية. وقد خاف السادات أن يتسبب القذافي في إفساد المفاجأة المخطط لها، فوافق دون أن يكون أمامه خيار آخر. وقد كلف الرئيس السادات الدكتور أشرف مروان، المستشار المقرب للرئيس المصري ومنسق العلاقات مع ليبيا، بتنظيم هذه العملية. حصل مروان على صواريخ "ستريلا" ووضعها في الحقائب الدبلوماسية الممنوع تفتيشها والخاصة بزوجته منى، التي كانت مسافرة في نفس هذا الوقت إلى روما، دون أن تعرف بأمرها.

بعد فترة وجيزة من قيام مروان بتسليم هذه الصواريخ لممثلي المخابرات الليبية في روما، وقاموا هم بدورهم بتسليمها إلى الهندي، تم اعتقالهم جميعا. وإذا صدقنا التقارير الإيطالية، فإن السرعة التي تم بها القبض على أعضاء الخلية تشير إلى الأخبار الممتازة التي كانت تحوزها إسرائيل. ويلمح السعدني في مذكراته إلى أن الحكومة المصرية كان لديها مصلحة واضحة في إحباط هذه العملية. وبناء على ذلك، فإن هذا التلميح يؤيد الاعتقاد بأن "بابل" كان بالفعل عميلا مزدوجا، وأنه خدم في هذه الحالة مصلحة الطرفين بشكل تام. حيث تلقت إسرائيل تحذيرا من عملية فتاكة مخطط لها، كما أحبط السادات عملية كان يعارض القيام بها.

تزايدت أهمية معلومات "بابل" مع مرور سنوات عمله مع إسرائيل، كما تزايد ارتباط إسرائيل بهذه المعلومات. الأمر يتعلق في الحقيقة بمشكلة استخبارية صعبة، وهي المشكلة التي وصفها العميد أهارون ليبران، رجل شعبة الاستخبارات، في حديث مع المحقق أوري بر-يوسيف، بكلمات: "لعنة التشبع". وقد اعترف ليبران- الذي كان في هذه السنوات نائب رئيس قسم الأبحاث، آرييه شاليف- بأن الاعتماد على "بابل" أدى إلى أنه طالما لم يقل أن هناك حرب، فإن القائمين على وضع التقديرات في شعبة الاستخبارات، ومن بينهم ليبران نفسه، لم يعتقدوا أن هناك حربا، حتى وإن كانت جميع المؤشرات الأخرى تشير إلى غير ذلك. وقد قال ليبران (في مقابلة مع القناة الأولى في أكتوبر ٢٠٠٣): "كان لدينا بابل على قمة الهرم. فريد من نوعه. ليس علينا سوى التحسر. كان هذا حقا إخفاق من الناحية المخابراتية. لقد أصابت هذه المعلومات وهذا المصدر المخابرات بحالة من العمى، أصبحت معها أي معلومات أخرى تحفظ تلقائيا في الأدراج".

وصف الجزء السري من تقرير "لجنة أجرانات" كيف أدمنت القيادة الإسرائيلية معلومات "بابل". وجاء في تقرير اللجنة: "الأمر يتعلق بمعلومات سرية من مصدر له أهمية خاصة لدى الموساد. وهي معلومات اعتاد الموساد نفسه عرضها 'كما هي' على رئيس الوزراء، ووزير الدفاع وسلاح المخابرات". وبعبارة أخرى: فإنه خلافا لمعظم المعلومات الاستخبارية، التي يتم معالجتها وإبداء التقديرات حولها، فإنه بالنسبة لحالة "بابل"، كانت المادة الخام- كما كتبت بأيدي الأشخاص الذين التقوا بـ "بابل"، مرفقا بها الوثائق الأصلية التي سلمها- كانت تنقل مباشرة إلى رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، إلى جانب عرضها على شعبة الاستخبارات- الأبحاث وعلى رئيس شعبة الاستخبارات. وقد غضب أهارون ياريف، الذي كان رئيس شعبة الاستخبارات قبل زعيرا، من هذا النظام، وطلب من رئيس الموساد تسفي زامير بالكف عن عرض هذه المعلومات كما هي. فغضب ديان، الذي رأى نفسه فجأة مبعدا عن هذه المادة الخام، ووبخ زامير، الذي قام باستئناف هذا الإجراء.

عندما تولى إيلي زعيرا رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية(أمان)، أضاف اسم رئيس الأركان أيضا إلى قائمة المطلعين على هذه المادة. وكان الافتراض هو أن المعلومات التي بحوزة "بابل" تعد هامة جدا لدرجة يُحظر معها السماح لأحد بتغيير ولو فصلة واحدة منها وهي في طريقها إلى متخذي القرار.

لم يرَ هذه المادة سوى عدد قليل جدا بداخل قسم الأبحاث، من بينهم رئيس شعبة الاستخبارات، ورئيس قسم الأبحاث ونوابه، ورئيس الشعبة ٦ (مصر) يونا بندمان، ورئيس الشعبة ٣ (الدول الكبرى) تسيفي يعفاتس. وكان هناك مسئولون آخرون لم يطلعوا على هذه المادة. ومن جملة المواد التي نقلها بابل/مروان، وثائق ورسوم تخطيطية أسست عليها شعبة الاستخبارات-الأبحاث، وخلفهما الجهاز الأمني بأكمله،

مـــا أُطلق عليـــه بعـــد ذلك "النظرية" (أى النظرية العسكرية).

ووفقا لهذه النظرية، كما أوجزتها لجنة أجرانات، فقد أدرك رئيس مصر أن بلاده لن تستطيع شن حرب شاملة ضد إسرائيل طالما تمتعت هذه بتفوق جوي، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار بالتجربة القاسية التى تعرض لها الجيش المصرى على أيدى سلاح الطيران الإسرائيلى فى الحربين السابقتين، والضرر البالغ الذى أوقعه بالمصريين عن طريق الضربات التى وجهها فى عمقهم أثناء حرب الاستنزاف. وبناء على ذلك ربط السادات قيام مصر بشن حرب شاملة ضد إسرائيل بشرط أن تضمن لنفسها أولا تفوقاً جوياً بواسطة الحصول على مقاتلات قاذفة بعيدة المدى حتى تستطيع ضرب المطارات الإسرائيلية وشل سلاح الطيران الإسرائيلي.

وعلاوة على ذلك كان هناك أمر آخر، وهو طموح مصر للحصول على صواريخ أرض-أرض من طراز سكود، كشرط آخر لمحاربة إسرائيل. ففى الحوار الذى طلب موشيه ديان عدم نشره طالما بقى على قيد الحياة، قال للصحفى رامى طال: "لم تكن هذه النظرية وليدة فكر أى عبقرى مهووس فى شعبة الاستخبارات، أو رئيس شعبة الاستخبارات أو وزير الدفاع. لقد تبلورت هذه النظرية لدينا بناء على معلومات استخبارية قاطعة، كنا نعتقد أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه... أستطيع أن أقول بثقة تامة أن أى جهاز مخابرات فى العالم، أو أى وزير دفاع أو رئيس أركان، كان سيحصل على هذه المعلومات، ويعرف كيف تم الحصول عليها، كان سيصل إلى نفس هذا الاستنتاج".

هل ضلل "بابل" المخابرات الإسرائيلية؟ فى يونيو ١٩٧٣ أرسل تقريرا عاجلا إلى مستخدميه فى الموساد يقول إن مصر على وشك تلقى صواريخ سكود الأولى من الاتحاد السوفيتي. وعندما بدأت الصواريخ فى الوصول بالفعل، فى أغسطس، تم التأكد ثانية من مصداقية المصدر. وكان تقدير استخبارات سلاح الطيران يقول إن المصريين سيحتاجون إلى ستة أشهر على الأقل لإعداد طواقم مصرية لكى تستخدم صواريخ سكود. وفى المقابل، أفاد بابل أن السادات قام بتأجيل الحرب إلى نهاية العام.

كان "بابل" قد حذر مرتين قبل ذلك من الحرب الوشيكة- التى لم تحدث- وذلك فى نهاية ١٩٧٢، وفى أبريل ١٩٧٣ . وقد أعلن الجيش الإسرائيلى فى أعقاب التحذير الثانى حالة الاستعداد "أزرق-أبيض" وتم استدعاء جنود الاحتياط.

فى ليلة الجمعة، الخامس من أكتوبر، نقل "بابل" رسالة عاجلة إلى مستخدميه فى الموساد، تقول إنه يريد مقابلتهم فى لندن فى أقرب وقت. ووفقا لإحدى الروايات، كانت الرسالة تتضمن الاسم الكودى للحرب الوشيكة. يقول مصدر مسئول فى الموساد سابقا إن "بابل" استخدم الاسم الكودى لحرب وشيكة فى المرات السابقة التى حذر فيها من الحرب. أما الكود الذى استخدمه هذه المرة ("تبريد") فقد كان يعنى أنه يريد الحديث عن الحرب، ولكن بمستوى غير عاجل للغاية.

فى لقاءه مع زامير فى لندن، قبل نشوب الحرب بأربعين ساعة، قال "بابل" إن الحرب ستبدأ يوم السبت "قبيل الغروب" .(Before sunset). وهنا أيضا تختلف الآراء. حيث يصر زعيرا على أن مدير مكتب رئيس الموساد قال له فى الهاتف الذى أيقظه فى الساعة الثالثة والنصف فجرا إن الحرب ستتشب فى السادسة مساءً، فى حين أنها بدأت فعليا فى الساعة الثانية. كما أن أفنير شاليف، مدير مكتب رئيس الأركان الذى اتصل بمديره، قال إنها ستتشب فى السادسة مساء. يقول مصدر مسئول فى الموساد: "كل هذه القصة حول السادسة مساء خلقت فى مكان ما فى الطريق بين زامير ورؤساء الجهاز فى إسرائيل. هذا لم يكن فى التقرير الأصلى الذى نقله زامير عن المصدر، والذى أضيف إليه بواسطة شخص آخر. وليس معروفا إلى يومنا هذا من يكون هذا الشخص".

يزعمون فى الموساد أن المعلومات التى ذكرها بابل فى لقاءه بزامير لم تكن أيضا نهائية تماما. فقد قال بابل إن السادات يريد بدء الحرب غدا (عيد الغفران) وأن لواءات جيشه يطلبون مهلة من الوقت. وقام زامير، كما يقولون فى الموساد، بتحليل هذه المعلومات وتوصل إلى استنتاج- وكان استنتاجا صحيحا - بأن رغبة السادات هى التى ستحسم هذا الأمر. وبالبديهة، هكذا يقولون هناك، فإن قرار تقديم ساعة الصفر إلى الساعة الثانية ظهرا لم يتم اتخاذه سوى فى لقاء سرى لوزير الدفاع المصرى المشير أحمد إسماعيل على فى دمشق فى الثالث من أكتوبر، وهكذا فإن مروان لم يستطع بالطبع معرفة هذا التوقيت.

يضع معسكر المقتنعين بأن "بابل" كان عميلا مزدوجا مجموعة التساؤلات الواضحة حول تصرفاته، بدءً من تجنيده لحساب الموساد وإلى أن انتهت الحرب. أولى هذه التساؤلات هى كيف يحُتمل أن يجرؤ شخص مسئول جدا، وحذر جدا وماكر جدا بالدخول علنا إلى ممثلية إسرائيلية- ليس هناك أدنى شك فى أنها تقع تحت المراقبة- على الأقل من قبل جهاز المخابرات المحلي- فى وضح النهار، ودون أى خوف؟ التفسير الوحيد لهذا التصرف الاستهتارى هو أن "بابل" كان يعرف مسبقا أنه ليس هناك ما يدعوه للخوف من المخابرات المصرية، لأنه كان يعمل معها. يطرح زعيرا

ومؤيدوه تساؤلاً آخر يتعلق بموضوع الدافع. كان "بابل" بالتحديد هو الذى يؤكد دائما أثناء محادثات معه على حقيقة أنه يجب توخى الحذر وأنه لا يملك سوى رقبة واحدة. فما الذى يدفع إنسان كهذا- حيث كان حينها فاحش الثراء، ويُعامل معاملة الملوك فى مصر- لأن يصبح صهيونيا فجأة؟

يقول مصدر رفيع المستوى فى الموساد فى تلك الفترة: "كل هذا هراء. إننى لن أتحدث عن طريقة تجنيده، ولكننى سأشير إلى أنه لم يتوخَ الحذر عندما جاء لعرض خدماته".

وثمة تساؤل ثالث يتعلق بالتحذيرات الكاذبة التى سبقت حرب "عيد الغفران"، فى أواخر ١٩٧٢ وفى أبريل ١٩٧٣ . يدعى زعيرا أن هذا كان إجراء تمويهيا مزدوجا من قبل المصريين، وكان يهدف فى الأساس إلى جعل إسرائيل تعتاد التحذيرات وتفقد يقظتها. وخلافا لذلك، فقد أراد المصريون رؤية كيف ستتعامل إسرائيل مع تحذيرات "بابل"، والوقت الذى ستستغرقه فى تعبئة الاحتياط. يضيف زعيرا قائلا، إن التحذيرات فى هاتين المرتين جاءت قبل وقت كبير من الموعد المقرر للحرب. فلماذا إذا لم يذكر المصدر التاريخ الذى نشبت فيه الحرب فعلا إلا قبلها بأربعين ساعة؟.

وفى المقابل، يقول المصدر المسئول فى الموساد إن "بابل" بنفسه ألغى التحذيرات حول الحرب التى ستنشب فى هذين الموعدين. وخلافا لذلك، يتساءلون فى الموساد، لماذا يقوم المصدر أساسا- إن كان عميلا مزدوجا فعلا- بإعطاء تحذيرات كاذبة، حيث أن ذلك يمس بمصداقيته، ويضر بناء على ذلك بمناورة التضليل التى يمارسها.

الذين يدعون أن قضية مروان برمتها هى قضية تضليل، يعرضون كدليل آخر لتقوية ادعائهم، مذكرات الرئيس المصرى السادات ورئيسا أركان حرب عيد الغفران، الشاذلى والجمسي. حيث جاء فى هذه المذكرات أن قادة الجيشين السورى والمصرى عقدا جلسة مشتركة واحدة فقط لتحديد موعد محتمل للحرب لعرضه على السادات والأسد من أجل التصديق عليه. وقد جرت هذه المقابلة بسرية تامة بين يومى ٢١- ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ فى الأسكندرية. وقد جاء المندوبون السوريون بجوازات سفر مزورة بواسطة سفينة سوفيتية كانت تقوم بعملية إبحار روتينية من ميناء اللاذقية السوري. (تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء يمثل فشلا ذريعا للمخابرات الإسرائيلية. جميع قادة الجيش السوري- المفترض أن يكونوا تحت مراقبة لصيقة ودائمة- يختفون عن أنظار المخابرات الإسرائيلية، ليعقدوا لقاء حاسماً قبيل الحرب دون أن يعرف أحد أى شئ). وإذا كانوا قد قرروا الحرب فى هذا التاريخ فقط، فإن زعيرا وأنصاره يتساءلون كيف قام "بابل" فى المرتين السابقتين بالإبلاغ بقرار الحرب؟ وعلاوة على ذلك، فإن كان عميلا جيدا إلى هذه الدرجة، فلماذا لم يبلغ بقرار بدء حرب عيد الغفران الذى اتخذ فى نفس مؤتمر القمة هذا؟

أمر آخر: لقد جاء الملك حسين لمقابلة جولدا مائير فى مقر الموساد فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٣، وذلك لتحذيرها من الحرب الوشيكة. فيكف يحتمل، كما تتساءل بعض الشخصيات، أن يعرف الملك حسين فى هذا التوقيت بالحرب الوشيكة، بينما "بابل" لم يعرف ولم يبلغ الموساد بذلك؟

وثمة سؤال آخر: فى نهاية شهر أغسطس التقى السادات بالملك فيصل، ملك السعودية، وبشره بأن مصر وسوريا تترقبان الحرب التى ستندلع "فى القريب العاجل". وقد حضر هذا اللقاء أيضا أشرف مروان، مدير مكتب السادات، كما قال بنفسه بعد ذلك بسنوات لصحفى بريطاني. ويرى "زعيرا" فى عدم قيام "بابل" بالتبليغ بهذا اللقاء دليلا حاسما على أنه كان عميلا مزدوجا ضلل إسرائيل. والأدهى من ذلك، أن "بابل" أبلغ بعد هذا اللقاء أنه تم تأجيل الحرب إلى نهاية العام. وردا على علامات التعجب هذه، تزعم مصادر مسئولة فى الموساد أن السادات ضلل "بابل" أيضا حتى اللحظة الأخيرة، حتى عشية الحرب تقريبا. وحسب زعمهم، فإن المصدر قام بالتبليغ فور معرفته.

مؤيدو نظرية المؤامرة يسوقون لقاء "بابل" مع زامير، قبل الحرب بأربعين ساعة، كدليل على أنه كان عميلا مزدوجا. وحسب تصورهم، فإن لقاء العميل رفيع المستوى برئيس الموساد فى لندن كان يهدف إلى المحافظة على مكانة "بابل" إلى فترة ما بعد الحرب، كما كان يهدف أيضا إلى مواصلة التضليل. فهم يتساءلون كيف يُحتمل أن يسمح السادات لشخص على هذا القدر من المسئولية مثل "بابل" بمغادرة مصر عشية الحرب تحديدا؟ وردا على ذلك، تقول مصادر مسئولة فى الموساد إن "بابل" لم يكن الوحيد من القيادة المصرية الذى كان يتجول فى هذا الوقت فى الخارج.

يبدو أن نقطة الضعف الرئيسية فى نظرية "بابل المزدوج" تكمن فى نهاية المطاف فى التحذير الدقيق للغاية الذى نقله بشأن الحرب. وبعبارة أخرى، إذا كان هدف "بابل" هو جعل جهاز المخابرات الإسرائيلى يثق فيه إلى درجة التخدير الكامل، وحتى لا ينتبه إلى سائر مظاهر الحرب الأخرى، طالما أنه لم ينقل تحذيرات بشأنها، فلماذا إذا قام بالتحذير؟ فقد كان بمقدوره أن يجلس بهدوء فى القاهرة، وحينها تكون المفاجأة أكبر قوة. وفى المقابل، يدعى زعيرا أن المصريين كانوا يعرفون جيدا- اعتمادا على التحذيرات الكاذبة

السابقة- الوقت الذى تحتاجه إسرائيل لتعبئة الاحتياط. وكانوا يفترضون أن إسرائيل ستدرك تلقائيا خلال الساعات العشرين التى تسبق الحرب حقيقة ما يحدث، وبذلك فإن تحذير "بابل" لن يغير من الأمر شيئا.

يقول مؤيدو النظرية التآمرية إن هذا أسلوب روسى كلاسيكي: يجعلون العميل مزدوجا، ويغذونه بمعلومات دقيقة بنسبة ٩٥٪، وفى اللحظة الحاسمة ينقلون عبره معلومات كاذبة. يردون فى الموساد على هذا الادعاء بأنه ليس من المحتمل أن يقوم شخص فى مصر-حتى وإن كان السادات- بتحمل مسئولية تسليم معلومات رئيسية وهامة إلى هذا الحد بالنسبة للمصريين، مثل تلك المعلومات التى نقلها "بابل" على مدى سنوات، فقط من أجل الخداع فى لحظة معينة.

يقول مصدر مسئول فى الموساد سابقا، ويبدون صبر: "بعيدا عن ذلك، تكهن الموساد أنه ستنشب حرب قبل أن يبلغ "بابل" تحذيره أثناء لقائه بزامير. فقد كانت شعبة الاستخبارات لديها هذه المعلومات ومعلومات أخرى من مصادر كثيرة خاصة بهم". ويحاول إيلى زعيرا حاليا تنحية قضية المصدر جانبا حتى يبرئ نفسه. لقد كان يدعى دائما أن هناك احتمال ضعيف لاندلاع حرب، وعندما قلنا العكس، قال إننا لا نعلم بكافة الأمور، وأن لديه مصادر خاصة. وقد اتضح بعد الحرب أن كل هذا كذب. فليكشف إيلى زعيرا عن معلومة واحدة، واحدة فقط، كانت بحوزته وقتها تؤيد الاعتقاد بأنه لن تنشب حرب. فهناك وثائق، وهناك سجلات، وكل شئ موثق. ومن يعرف هذه الوثائق يدرك مدى ضعف وعدم صحة احتمال أن يكون المصدر مزدوجاً، وهو الاحتمال الذى بُحث دائما وتم استبعاده.

يقول زعيرا وأنصاره- الذين يثقون كثيرا فى أنهم على حق- إن جميع الأبحاث التى أجريت حول المصدر لا تساوى شيئاً. وذلك يرجع فى الأساس إلى أنه من الصعب أن تعترف المنظومة- أى الموساد- بأن أبرز عملائها على كل العصور، قد ضللها. ويقولون إنه علاوة على ذلك، فإن هذه الأبحاث، لم تأخذ فى الحسبان عناصر رئيسية جدا فى هذه القضية والتى لم تتضح إلا فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات، ومن بينها مذكرات قادة الجيش المصرى إبان هذه الفترة. وأضافوا أنه، عندما عُرضت هذه الأشياء على مصدر مسئول فى الموساد، أصيب بالدهشة، ولكن رؤسائه عرقلوا محاولته لتحرى هذه الأمور بشكل جدي.

وظل الجدل مستمرا، بينما يتمسك كل طرف بأن رؤيته هى الحقيقة وكأنها برهان ساطع على صدقه. فأثناء الحرب، على سبيل المثال "سقط صاروخا سكود فى الجانب الغربى من القناة، وأصابا القوات الإسرائيلية. وقد سارع "بابل" بالإبلاغ بأن هذا الحادث لن يتكرر ثانية، وأنهم لن يطلقوا صواريخا باتجاه التجمعات السكانية فى إسرائيل" (❖❖). ويعرض رجال الموساد هذه المعلومات، التى اتضحت صحتها، كدليل على مصداقيته. أما مؤيدو نظرية المؤامرة، فيقولون إن هذه كانت هى طريقة السادات، أى استخدام "بابل" من أجل التلويح لإسرائيل بأنه ليس معنيا بتصعيد الحرب فى هذه الاتجاهات وأن ما حدث كان مجرد قصف تكتيكى فقط.

تأييد آخر لنظرية المؤامرة، يكمن فى حقيقة أنه منذ الحرب وإلى يومنا هذا – حتى بعد ما نشره أهارون برجمان – يتمتع أشرف مروان بالرفاهية والأمان، ويدخول مصر والخروج منها كيفما يشاء. هناك من يرون فى ذلك دليلا آخر على أن قادة السلطة فى مصر والسادات كانوا يعرفون من البداية أنه عميل مزدوج، وأنهم زرعوه فى الموساد لهذا الغرض. والأكثر من ذلك أن عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، سمح لابنته بالزواج من ابن مروان، فى الوقت الذى كان فيه (موسى) يشغل منصبا يتيح له الإطلاع على كافة المعلومات السرية جدا فى المخابرات المصرية. يقول شخص فى شعبة الاستخبارات – الأبحاث عمل لسنوات طويلة فى القسم الخاص بمصر: "إذا كان مروان خائن فعلا، لما كان موسى ليسمح أبدا بهذا الزواج".

وفى المقابل، يقولون فى الموساد إنه نظرا لقرب مروان من الأسرار الدقيقة للسلطة المصرية، فإن أخر ما كانوا يريدونه هناك هو تقديمه للمحاكمة بتهمة التجسس. فالخزى، والحرج والعار لأسرة عبد الناصر، إلى جانب إمكانية أن يكون مروان محتفظا بعدد أخر من الأسرار الصغيرة وغير المناسبة عن المسئولين، وقصص قد تنشر إذا حدث له شيئا.

(❖) هذه الشهادة هى جزء من كتاب "حرب عيد الغفران – وقت الحقيقة" الصادر عن يديعوت أحرونوت.

(❖❖) كما ورد فى النص العبرى حرفياً وفى المعلومات الواردة فى هذا الجزء، لا تبدو مكتملة، فليس هناك تفاصيل عن تاريخ سقوط الصاروخين، وهل كان ذلك قبل وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أم بعده..؟ كما لم تحدد المعلومة أماكن إطلاق الصاروخين.. وما يقصده الكاتب أن رسالة تطمين وصلت إلى إسرائيل تقول أنه ليس معنى استخدام صواريخ سكود البعيدة المدى والقادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلى ضد القوات الإسرائيلية فى غرب القناة (الثغرة) أن نفس الصواريخ ستستخدم لقصف التجمعات السكنية داخل إسرائيل.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



مقاطعة غير مفاجئة

هاآرتس ٢٧/٤/٢٠٠٥

فى الأسبوع الماضى فرضت رابطة المحاضرين البريطانية مقاطعة أكاديمية على جامعتين إسرائيليتين، كوسيلة ضغط وعقاب على ما وصفته بـ"جرائم الاحتلال الإسرائيلى". وبعد أخذ ورد داخل الأكاديمية البريطانية، استمر منذ حملة "السور الواقي" (٢٠٠٢)، تم التوصل إلى حل وسط وتقرر الاكتفاء بمقاطعة جامعتين إسرائيليتين فقط: جامعة "حيفا" لأنها تسيئ معاملة "د. إيلان بابيه" ذى التوجهات اليسارية (المستمر فى العمل والبحث بها)، وجامعة "بار إيلان" لأنها تدعم أكاديمياً المعهد الأكاديمى فى "أريئيل" (مستوطنة فى الضفة الغربية).

وقد سعت الصحافة البريطانية فى الأيام الماضية إلى مناقشة مسألة ما إذا كانت المقاطعة قانونية أصلاً أم لا، وذلك على ضوء حقيقة أن الرابطة المهنية للمحاضرين تجعل الجامعات تخرق معاهدات وتلغى مشروعات ومؤتمرات، وتمنع تشغيل محاضرين سبق أن تعاقدت معهم. أكثر من ذلك، يوجد فى مقاطعة المحاضرين والطلاب كأفراد، بسبب أصلهم القومي، تمييز مرفوض تحظره لوائح الجامعات. إلا أن لب المشكلة ليس قانونية المقاطعة، وإنما إضرارها غير المقبول بالحرية الأكاديمية والعلمية، وبحرية الآراء، التى ينبغى أن تكون متحررة من القيود السياسية، وعابرة للحدود، والنظم والقيود من كل نوع.

منذ عامين رُفِض قيد طالب دكتوراه إسرائيلى للدراسة فى جامعة "أكسفورد" بسبب أنه خدم فى الجيش الإسرائيلي، كما تم فصل اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين من مجلة بريطانية، إحداهما هى "ميريام شلزينجر"، التى كانت ترأس فى الماضى منظمة "أمنيستي" فى إسرائيل، دون مبرر مقنع.

إن مقاطعة رابطة المحاضرين البريطانية، شأنها شأن كل عقاب جماعي، ليست عادلة: أولاً، لأنها تضر بأناس ليست لهم، بالضرورة، قدرة على التأثير أو تغيير سياسة حكومتهم، وبعضهم من معارضى الاحتلال، بل وكثير منهم نشطاء فى مجال حقوق الإنسان. وعلى خلاف المقاطعة التى فرضتها بعض الدول الأوروبية على شراء منتجات منشأها المستوطنات، والتى يمكن فهمها على أنها ضغط مباشر من أجل إنها الاحتلال، فإن المقاطعة الأكاديمية هى إضرار لا يُحتمل بحرية البحث والتفكير، وتدل على القيم الليبرالية المعيبة للمقاطعين، وعلى نفاق بلا حدود. وفى هذا الصدد، لا يمكن تجاهل أن رابطة المحاضرين البريطانية لم تقاطع بعد دولاً مثل الصين، والسودان، وكوريا الشمالية، تمس حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها يومياً.

إن من يعتبر المقاطعة وسيلة مرفوضة من الأساس لا يمكن له أن يندهش من مثل هذه المبادرات كوسيلة لممارسة ضغط سياسى هدفه الإيضاح لإسرائيل بأن مواصلة الاحتلال أمر لا يتفهمه العالم. وعندما تمنع دولة إسرائيل طلاباً عرباً وأفراد أسرهم من حرية الحركة إلى الجامعات التى يدرسون بها، وتضيق عليهم فى كسب لقمة العيش بكرامة، وتحول بينهم وبين الاستقلال من الاحتلال، وعندما يقام الجدار الفاصل فى القدس حول حرم جامعة القدس، فإن من الصعب الزعم بأن إسرائيل متمسكة بالقيم الأساسية التى تطلب من رابطة المحاضرين البريطانية التمسك بها.

٢

لا يوجد مقابل لقاء الرسم المالى

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١

غداً، سيطلب الوزير المسؤول عن هيئة الإذاعة، "إيهود أولمرت"، من الحكومة، أن توافق على إقالة مدير عام الهيئة "يوسيف برئيل". هذا المطلب يعززه تقرير مراقب الدولة، وتوصية المستشار القانونى للحكومة، اللذين يتهمان "برئيل" بإدارة الهيئة على نحو فاسد. الحقائق معروفة منذ أكثر من عام، لكن الإقالة لم تُنفذ حتى الآن، نظراً لأن كل وزير يخشى من مغبة تصويته، فلبرئيل يد طولي، كما يشير تقرير مراقب الدولة، وتأثيره على مسألة من يظهر على شاشة التليفزيون، ومن تجرى معه مقابلة فى الإذاعة، ومن يتم إرساله لتغطية مهام الوزير أو رئيس الحكومة فى الخارج أو فى إحدى مدن التطوير، تأثير كبير.

حتى أمس، لم يصرح أى وزير، باستثناء "أولمرت"، ما هو موقفه. والتخوف هو أنه إذا فشلت الإقالة، فإن الساسة الذين أيَّدوا الإجراء سيدفعون الثمن، متمثلاً فى تقليص وقت ظهورهم على شاشة التليفزيون أو فى الحديث عبر الأثير. وحقيقة الأمر أنه إذا تمت بالفعل إقالة "برئيل"، فإن هيئة الإذاعة لن ينصلح حالها. فسيبدأ على الفور اللعب السياسى استعداداً لاختيار المدير العام الجديد، الذى من شأنه هو أيضاً أن يكافئ الساسة بشكل مماثل (يقصد بنفس طريقة سلفه).

هذا النوع من العلاقة بين الوزراء وبين هيئة الإذاعة ينبغى أن تتوقف. وقد أوصى خبراء إعلاميون، على مدى سنوات، بوجوب إدخال إصلاحات، حيث أقيمت لجان، وكتبت تقارير، لكن شيئاً لم يُنفذ بسبب حب الساسة للسيطرة بشكل مباشر على البث الإذاعى والتليفزيوني.

فى غضون ذلك يدفع المواطنون الإسرائيليون رسوماً لا يحصلون أمامها على مقابل مناسب. فهيئة الإذاعة تجبى من الجمهور ٨٠٠ مليون شيكل فى العام وتنتج برامج قليلة ومتدنية، بل ويبدو جزء من برامج إذاعة صوت إسرائيل مثلاً كدعاية خالصة للحكومة. وعندما يتفاخر مدير التلفزيون "موتى عيدن" بالشهرة الكبيرة لبرنامج "يوم الجمعة مع ميخال"، فمن الواضح أنه لا يفهم على الإطلاق دوره كمدير لقناة تلفزيونية عامة.

وفى إطار إقالات الترشيد التى يفخر بها "يوسيف برئيل"، تم "غربلة" بعض الموهوبين من موظفى الهيئة، بل آخرون تركوا الهيئة حتى قبل أن يحدث ذلك. ولسنوات دفعت الهيئة رواتب لمنتجين ومخرجين وصحفيين أكفاء فرضت عليهم بطالة محبطة، وعندما تسربوا مؤخراً إلى السوق الحر اتضح أنهم بحق موهوبون.

إن إقالة "يوسيف برئيل" من منصبه هى فقط مرحلة أولى وضرورية فى الثورة المطلوبة. ولكى يكون البث العام بديلاً حيوياً ومهماً للبث التجاري، فإنه ينبغى تمكينه من الاستقلالية الإدارية والإبداعية التى هى شرط للعمل، مع تعيين هيئة مشرفة من قبل الجمهور تهتم بألا يتحول البث العام إلى نسخة من القناة الثانية. ولا يجب أن تكون الهيئة المشرفة سياسية أو أن تكون مرهونة على نحو ما بوزراء الحكومة.

إن هناك نماذج ناجحة للبث العام فى العالم تريح المستمعين والمشاهدين من البرامج المسفة والإعلانات وتحظى بنسب مشاهدة عالية بسبب نوعيتها. ومن ثم، لا يوجد سبب يمنح كم ونوعية الموهبة والإبداع الموجودين بوفرة فى البلاد من أن ينبثق عنهما قناة تليفزيونية عامة ذات قيمة.

٣

بداية صداقة

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٣

من شأن الزيارة الأولى التى يقوم بها رئيس الحكومة التركية، "رجب طيب أردوغان"، إلى إسرائيل، بعد أن هبَّت من جانبه رياح فاترة طوال عامين من فترة ولايته، أن تؤشر إلى تغيير مرحب به فى موقفه تجاه إسرائيل. فتصريحه بأن "معاداة السامية جريمة فى حق الإنسانية"، واقتراحه على إسرائيل أن تساعد "محمود عباس" وأن تبدى صبراً تجاهه، يتسقان مع الموقف الإسرائيلي. فقد وصف أردوغان، خلال العامين الماضيين، سياسة إسرائيل فى المناطق (الفلسطينية) بأنها "إرهاب دولة"، كما أطلق على رئيس الوزراء "آريئيل شارون" لقب "إرهابي"، وزعم أن السياسة الإسرائيلية تعزز معاداة السامية، ورفض، نحو عامين، كل فرصة متاحة للمجيء إلى إسرائيل، فى الوقت الذى كان فيه حريصاً على توطيد علاقات بلاده مع سوريا وإيران، مع تبنى موقف الإتحاد الأوروبي، فى غضون ذلك، تجاه إسرائيل.

والمثير فى الأمر أنه على النقيض من ذلك، لم تؤثر سياسة "أردوغان"، على علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل. فإسرائيل ظلت شريكاً مهماً لقطاع الأعمال التركى وللجيش أيضاً، والدليل على ذلك التعاون فى المجال الاستخبارى والمناورات المشتركة مع الجيش التركي، فضلاً عن جموع السياح الإسرائيليين الذين يقومون بزيارة تركيا كل عام.

جديرٌ بالذكر أن هذه العلاقات، تجاوزت، أيضاً بنجاح، حالات سابقة من التردى مثل العمليات التفجيرية ضد أهداف يهودية فى تركيا (يقصد الانفجاران اللذان وقعا أمام معبدين يهوديين بمدينة أسطنبول فى نوفمبر ٢٠٠٢ وأوديا بحياة ٢٠ شخصاً، فضلاً عن إصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين)، واستدعاء السفير التركى إلى "أنقرة" للتشاور، والنقد اللاذع من جانب الرأى العام التركى وداخل البرلمان تجاه السياسة الإسرائيلية.. وعلى الجانب الآخر، التسويف لسنوات عديدة فى التوقيع على اتفاق المياه مع تركيا، والصعوبات الجمة التى تفرضها إسرائيل، أحياناً، على دخول عمال أتراك ورفضها محاولة الوساطة التركية بينها من ناحية، وبين الفلسطينيين وسوريا من ناحية أخرى، وهو رفض استاءت منه تركيا.

والواقع أن اجتياز هذه العقبات تدل على الطبيعة التاريخية الجيدة للعلاقات بين الدولتين وعلى أهميتها، باعتبارهما دولتين يُنظَر إليهما على أنهما شاذتان فى الشرق الأوسط. فتركيا هى الدولة الإسلامية الوحيدة التى يرى معظم مواطنيها أن إسرائيل ليست فقط دولة ذات حق فى الوجود، وإنما حليف وشريك أيضاً على أصعدة تتجاوز المصالح بين الحكومات. وهى على عكس كل من مصر والأردن، لا توجد بها حركة تدعو إلى فرض مقاطعة ثقافية على إسرائيل.

أكثر من ذلك، فإن العلاقة القريبة بين الشعبين التركى والإسرائيلى والعلاقات الوطيدة بين الدولتين، من شأنهما أن يمثلا نموذجاً يحتذى به لعلاقات ممكنة مع دول إسلامية أخرى. ومن غير المستبعد، طبقاً لذلك، أن تكون تركيا رأس جسر إلى هذه الدول، وهو دور تسعد بأدائه. وكما أن تركيا ليست بغافلة عن المساعدات التى حصلت عليها من الحكومة الإسرائيلية و"اللوبي" اليهودى فى كل ما يتصل بعلاقاتها مع واشنطن، تستفيد إسرائيل أيضاً من علاقات تركيا الجيدة مع دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

إذا كان "أردوغان" يسعى إلى تأكيد تقديره لشعب إسرائيل، وذلك على عكس موقف حكومته، فإننا نأمل فى أن يتم تصحيح هذا التمييز (يقصد بين موقفه وموقف حكومته) عقب زيارته لإسرائيل من خلال الخروج بانطباع يؤكد له حقيقة نوايا إسرائيل تجاه دفع مسيرة السلام.

٤

لا يمكن ابتلاعها أو تقيؤها

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٤

بقدر ما يبدو قرار الحكومة بتحويل كلية "آريئيل" إلى جامعة مبعث فخر، إلا أنه في المحصلة النهائية يبدو قراراً استفزازياً أحمق، ومكلفاً بل وضاراً بالأجيال القادمة. وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على إقامة مستوطنة "آريئيل" ذاتها وجميع المستوطنات المجاورة لها. فقد كان قصد الحكومة منذ البداية منع إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل. واليوم، بعد أن اعترف اليمين، ذاته، بضرورة تقسيم الأرض بين الشعبين، فإن الحكومة تحاول من خلال حيل مختلفة ترسيخ الوضع غير القانوني الذي نشأ على الأرض.

إن "آريئيل" مغروسة في قلب الضفة، لا يمكن ابتلاعها أو تقيؤها، إذ لا يستطيع الجدار أن يبلغها، لأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل وأي عاقل في إسرائيل لا يستطيع الموافقة على ضمها إلى إسرائيل. على جانب آخر، فإن حقيقة كونها مدينة يقطنها ١٧ ألف شخص، ترسخ الشعور بأن الأمر يتعلق بوضع لا يمكن الرجوع فيه. ولعل قرار وزيرة التعليم الاستعراضي، المدعوم من رئيس الحكومة بتحويل كلية "آريئيل" إلى جامعة، هو محاولة لترسيخ هذا الوضع الذي لا يمكن الرجوع فيه.

وإذا كان "بنيامين نتنياهو"، قد عبَّر بشكل جيد، عن القرار بقوله، أن ثمة أهمية لإقامة جامعة في "آريئيل" من أجل تجسيد أن كتلة "آريئيل" ستبقى وإلى الأبد جزءاً من دولة إسرائيل، فإننا يجب ألا ننسى أنهم تحدثوا عن "نتساريم" في الماضي أيضاً بمصطلحات أبدية.

وبدلاً من معارضة قرار تحويل كلية "آريئيل" إلى جامعة، فإن حزب "العمل" اختار أن يضع "آريئيل" في مواجهة "الجليل"، وكأن الأمر يتعلق بالضرورة بمفاضلة بين الاثنين. وبدلاً من القول بأن "آريئيل" قد وُلِدت بطريق الخطأ ولا ينبغي ترسيخ الخطأ التاريخي بمزيد من استثماره، فإن "شمعون بيريس"، راعي فكرة إقامة جامعة في "الجليل"، يكتفي بالقول بأن إقامة جامعة في آريئيل هو في حكم الخطأ أو الأمر المستغرب".

وحتى يتحقق ما يرغب فيه شمعون بيريس، اتخذت الحكومة أيضاً قراراً بتحويل كليات في "الجليل" إلى جامعة "الجليل".

وعلى الرغم من أن مجلس التعليم العالي هو الهيئة المنوط بها تقرير ماهية الهيئة الأكاديمية التي تستحق أن تسمى جامعة من أجل فصل البحث والدراسة الأكاديمية عن نزوات السلطة المتغيرة، إلا أن التدخل المرفوض من جانب الوزراء في قرار من هذا النوع، والنقاش العاصف داخل الحكومة، بين وزراء "العمل"، الذين أيدوا، كلا من "آريئيل" و"الجليل"، لا يتعدى كونه حملة علاقات عامة للأحزاب. فمن الواضح، في ظل الوضع المالي السيئ للبحث الأكاديمي في الجامعات القائمة، أنه لم يكن هناك مجال على الإطلاق لإقامة جامعة جديدة.

٥

لا يوجد سبب للهدم

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٥

لم تُحسم بعد مسألة ماذا ستفعل الحكومة ببيوت المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم من "جوش قطيف"..؟ ففى حين يوصى الجهاز الأمنى بإبقاء البيوت على حالها وتمكين الفلسطينيين من البت فى أمرها، فإن "آريئيل شارون" يُلمح، إلى أنه يتفهم موقف بعض العناصر فى الحكومة، ممن يطالبون بهدم البيوت التى سيتم إخلاؤها ليس من منطلق شيء سوى الكرامة، إذ يرون أن ثمة تخوفاً من أن يستعرض الفلسطينيون مسألة سيطرتهم على الممتلكات التى سيتم تركها بشكل يبدو أنه انتصاراً لهم وهزيمة لإسرائيل. وقد رد "شارون" على ذلك بأن الانسحاب لو كان سيتم بالتنسيق مع الفلسطينيين، لكان من الممكن التفكير على نحو آخر: "فى وضع مثالي، كانت البيوت ستبقى كما هي".

لا توجد فى حل نزاعات مزمنة أوضاع مثالية. ولذا، فإن السؤال الذى ينبغى طرحه هو: أى الأمرين أقل ضرراً..؟ ورغم ذلك نجد أن معارضى فك الارتباط، وعلى رأسهم "بنيامين نتنياهو"، يؤيدون تدمير "جوش قطيف" عن آخرها، على افتراض أنه كلما ازدادت صدمة الإخلاء فإن فرصة تنفيذ إخلاءات جديدة فى الضفة ستتضاءل. إذ ستقوم محطات التليفزيون العالمية بتصوير مشاهد البلدوزارات وهى تقوم بهدم القصور ذات الحدائق الغناء، وستتحول إلى ذكرى سلبية ومثيرة للحنق.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية معنية بهدم المستوطنات، فإنه لا يوجد سبب يجعل صورة إسرائيل تترسخ فى الذاكرة كهادمة للبيوت، خاصة إزاء حقيقة، أن البلدوزارات التابعة للجيش قد تم استخدامها طوال فترة الانتفاضة فى عمليات هدم جماعى لبيوت الفلسطينيين. لا يوجد سبب لتحويل البلدوزر الهادم، بخلاف الباني، إلى رمز للإخلاء. ولا يوجد أيضاً سبب لزيادة ميزانية الإخلاء بمائة مليون "شيكل" إضافي.

يقف "نتنياهو" على رأس مؤيدى الهدم، حيث قال هذا الأسبوع، خلال جلسة الحكومة، إنه "ينبغى منع بلورة وضع يرث فيه القتلة الفلسطينيون بيوت ضحاياهم". ويدل الاستخدام اللاذع لمصطلحات ترتبط فى الذاكرة الجمعية بصدمات يهودية سابقة، على أن "نتنياهو" يدعم جدول أعمال يمينياً متطرفاً، علماً بأن المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم، ليسوا ضحايا ولم يكونوا أبداً، فقد أتوا إلى المكان بإرادتهم وعاشوا فيه فى ظل ظروف أفضل. وحتى الآن وهم ينتقلون إلى مكان إقامة جديد، سيتحسن وضعهم بعد مضى فترة من التأقلم.

أما على الجانب الفلسطيني، فقد قال "صائب عريقات"، إن السلطة الفلسطينية ليست فى حاجة إلى بيوت "جوش قطيف" وأن موقفها الرسمي، هو أنه ينبغى على إسرائيل أن تهدمها.

٦

الرشوة أعمت عينى الحاخام "إلياشيف"

هاتسوفيه ٨/٥/٢٠٠٥

أتعشم أن يكون زعيم اليهودية "الحريدية"، الحاخام "شالوم إلياشيف"، يقرأ الصحف، إن لم تكن العلمانية، فعلى الأقل تلك التى تمثل القطاع الذى يتزعمه، أى الصحافة "الحريدية". فإذا استندنا إلى ما ذكره موقع "قطيف نت"، نهاية هذا الأسبوع حول تفاصيل الزيارة التى قام بها محرور ومراسلو الصحافة الحريدية إلى جوش قطيف، فمن المؤكد أن الحاخام "إلياشيف" سيكتشف أن تأييده، لحكومة تدمر عالم التوراة الثرى والشامل فى "جوش قطيف"، وتأييده لخراب عشرات المعاهد الدينية اليهودية والمعابد، معزول عن موقف جمهوره. فيوم الخميس الماضى قام محررو ومراسلو الصحافة "الحريدية" الرئيسية بزيارة "جوش قطيف"، فى إطار جولة خاصة نظمها المجلس المحلى. واستمع الضيوف خلال الزيارة إلى القصة المؤثرة لـ "حنا بارت" من "كفار داروم"، وإلى عظة توراتية من الحاخام "يجئال كمنيتسكى"، واستعراضاً أمنياً من العقيد (احتياط) "موتى يوجيف". وخلال الزيارة أيضاً قام الضيوف بجولة فى المقبرة المحلية، حيث أعربوا هناك عن صدمتهم إزاء الحديث عن إزالة المقابر وتدنيس كرامة الأحياء والأموات. وقال المراسلون: "من الواضح بداهة أن الجمهور الحريدى سيتجند بكل جموعه للدفاع عن كرامة الميت، وخاصة على ضوء حقيقة أن الأمر يتعلق بكرامة أناس قتلوا فى سبيل الله، وفى سبيل الحياة".

وأشار كثير من المراسلين إلى أن هذه هى المرة الأولى التى يزورون فيها "جوش قطيف"، وأن "المشاهدة أفضل، لأننا قبل ذلك لم نكن ندرك بحق حجم الخطر والهوس الكامنين فى مثل هذه الخطوة الصادمة للغاية". فى خلال الزيارة أيضاً، شاهد الضيوف المؤسسات التوراتية والتعليمية الفخمة التى تم بناؤها فى المستوطنات. وساد اتفاق فى الرأى بين الإعلاميين بوجوب إعلام الجمهور عامة و"الحريديم"، خاصة، بحجم الخطر.

وفيما هم عائدون إلى بيوتهم، قام وزير الدفاع بزيارة الحاخام "إلياشيف" فى منزله، واستمع منه إلى تأييده لهدم بيوت من سيتم إخلاؤهم فى قطاع غزة، مشيراً، فى ثنايا الحديث، إلى وجوب هدم مغاطس التطهر الشرعى (مقفاؤت) والمعابد فى المستوطنات، إذا تعذر نقل أجزاء منها.

من الجائز أن السن المتقدم للحاخام "إلياشيف" قد بدأ فى التأثير على صفاء ذهنه. ومن الجائز أن الرشوة المالية التى تغدقها حكومة "شارون" على شركائها فى الائتلاف قد أعمت حتى عينى إنسان ورع مثل الحاخام "إلياشيف". ومن الجائز أن حقيقة كونه متقوقعاً فى بيته ومنعزلاً عن العالم، تعزله عن صورة الوضع الحقيقي. ومن ثم، وبناءاً على كل هذه الافتراضات، يتحتم حمل الحاخام "إلياشيف" أيضاً على القيام بجولة فى "جوش قطيف"، حتى يرى بعينه المعابد والمغاطس الشرعية والمعاهد الدينية التى يوصى بهدمها، فربما يغير عندئذ رأيه. ومن المؤكد أن رعيته تعتقد، منذ فترة، أمراً آخر غير ما يعتقده هو فى هذا الموضوع.

٧

حماس شريك الشريك

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠

يوجد، للوهلة الأولى، فى نتائج الانتخابات المحلية فى قطاع غزة والضفة الغربية، ما يثير الخوف فى نظر مؤيدى المسيرة التفاوضية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فقد تصاعدت قوة "حماس"، طبقاً لهذه النتائج، وخسرت "فتح" بعض مواقع القوة المهمة، ومن شأن السلطة الفلسطينية التى تسيطر عليها "فتح" أن تتعرض لحالة من الضعف عندما تأتى لحظة التفاوض مع إسرائيل. ومن شأن إنجازات "حماس" فى الانتخابات أيضاً أن تكون بمثابة ذريعة لمعارضى مواصلة المسيرة السياسية فى إسرائيل، الذين سيسارعون إلى الإشارة لإنجازات "حماس" على أنها دليل إضافى لعدم وجود شريك للحوار على الجانب الفلسطيني.

ومن اللائق، فى المقابل، أن ندرس عملية الانتخابات الفلسطينية - سواء تلك المتعلقة بالبلديات، أو تلك المتعلقة بالبرلمان الفلسطيني - من منطلق أنها عملية فلسطينية داخلية أكثر من كونها مؤشراً لاستمرار مسيرة السلام. وفى هذه العملية الداخلية يجب أن نرى إنجازات "حماس" فى السياق العام، الذى يمثل أنصار "حماس"، طبقاً له، نحو ثلث السكان، فى مقابل الثلثين الممثلين فى القوائم الأخرى، وعلى رأسها قائمة "فتح". وهذه، على الأرجح، الشريحة السكانية (يقصد الثلث) التى ستستمر فى دعم "حماس"، والتى تمثل ليس فقط المقاومة العنيفة ضد إسرائيل، وإنما أيضاً القيم الاجتماعية والثقافية من حيث القدرة على تقديم العون الاجتماعى للمعوزين، والنزاهة السياسية، خاصة أن الصفقة الأخيرة تأتى فى مقابل الفساد الموبوءة به كل من السلطة الفلسطينية وحركة "فتح".

الأهم من ذلك، أن المشاركة فى الفعل السياسى ظاهرة تتسم بها معظم الحركات الإسلامية فى الدول العربية. ومعناها العملى هو الاستعداد للتخلى عن بعض المبادئ الأيديولوجية، فى المستقبل المنظور على الأقل، لصالح الشراكة فى المكتسبات السياسية. وهكذا، فإن انسحاب إسرائيل من غزة لن يكون فى حد ذاته انتصاراً لـ "حماس"، إذا هى لم تحظ أيضاً بنصيب من السلطة، ولن يتحقق ذلك، إلا إذا نجحت فى التوافق مع طموحات معظم الفلسطينيين وزعامتهم.

وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نفهم ليس فقط سبب اشتراك "حماس" فى الانتخابات، وإنما أيضاً موافقتها على إجراء مفاوضات مع السلطة حول وقف إطلاق النار، ثم أخيراً استعدادها لتنفيذه واعترافها بحاجة السلطة لإجراء مفاوضات مع إسرائيل.

وبناء على ذلك، فإنه ينبغى على إسرائيل، التى ما تزال تقسم الفلسطينيين وزعاماتهم المختلفة إلى "مؤيدين للإرهاب"، و"معارضين له"، أن تتبنى تشخيصات أكثر دقة. وعليها، بوجه خاص، أن توائم سياستها حتى تستطيع، حقاً، مساعدة من يعتبرون أكثر اعتدالاً، سواء أكانوا من "فتح" أو من "حماس"، على أداء التزامهم تجاه مؤيديهم. ومعنى التشخيص الأكثر دقة هو أن نفهم، على سبيل المثال، أن إطلاق سراح أسرى لا يفرق بين أسرى "حماس" وأسرى "فتح"، وأن تصاريح العمل والتسهيلات لن تستطيع تجاهل القوة السياسية لـ "حماس".

صحيح أن هذا تغيير مبدئى فى التصور الإستراتيجى الإسرائيلي، لكن يبدو أن لا مناص منه.

٨

فى يدنا وفى مقدورنا

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١١

قبل ٥٦ عاماً، انتهت حرب الاستقلال (١٩٤٨) باتفاقيات الهدنة، وبذا تحقق الهدف الذى نحتفل به اليوم فى عيد الاستقلال الـ ٥٧: "إقامة دولة مستقلة للشعب اليهودى فى أرض إسرائيل". لم يكن نجاح المشروع الصهيونى اليوتوبى مضموناً سلفاً، ولا حتى فى السنوات الأولى، أيضاً، من إقامة الدولة. لكن الدولة توطدت وازدهرت بمرور السنين، ونما سكانها فوق المتوقع، وتعاظمت قوتها العسكرية حتى بلغت آماد هائلة.. ومع ذلك، هناك من يميلون إلى القول بأن أمراً جللاً لم يحدث فى عام ١٩٤٨ فى حياة شعبنا، وبأن الأمر لم ينته بالإعلان عن قيام الدولة أو بتلك الحرب.

وما يزال يحاول من لم يستوعب مغزى إقامة الدولة مط الحدود الصغيرة والغارقة فى الدم للبلاد لصالح المعسكر الذى يؤيده - مَنْ بحجة حق العودة، ومَنْ بالبلدوزر، ومَنْ بالحجة الدينية وبالسلاح. فلم تتحدد أبداً حدود دائمة للدولة. وما يزال الخلاف حول حدود الأرض مستمراً. حتى الخط الأخضر كان مخططاً فقط، حاول العرب قضمه وحاولت إسرائيل النأى عنه بعد حرب الأيام الستة لأسباب مختلفة تتعلق بالأمن. إن غياب فكرة الحدود دائمة يقسم الجمهور إلى رؤيتين واحدة تقول "استول (على الأرض) بقدر ما تستطيع"، والثانية تقول: "مَنْ طمع فى الكل فاته الكل". ويقف المعسكر المستعد لاستخدام القوة من أجل الدفاع فقط عما هو موجود، بدون اجتثاث الجار، فى مواجهة المعسكر الذى يريد استخدام القوة الزائدة من أجل الاستيطان بين العرب واجتثاثهم.

فى هذا اليوم من الاستقلال، لا يوجد أمر مهم تصبو إليه ويدعو للتفاؤل أكثر من إعادة تقسيم أرض إسرائيل، بالاتفاق وليس بالحرب، بالعقل وبسعة الصدر، بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين وبافتراض أنه إذا تحقق الخير لجيراننا، فلربما يتحقق لنا نحن أيضا.

علينا ألا نتباكى أو ندخل فى حسابات ضيقة، أو أن نعيش فى أوهام، أو أن نتمسك بكل تلة وقبر وبيت، أو أن نخاف من اتخاذ قرارات تاريخية، أو أن نتخلى عن الطموح الصهيونى الأساسى فى أن نقيم هنا دولة يهودية ديموقراطية تسعى جاهدة لأن تعيش فى سلام مع جيرانها.

وعلى ذلك، لابد أن يكون فك الارتباط مع "غزة" مرحلة أولى على طريق التقسيم المعقول للأرض، وفرصة لخلق كيانين مستقلين، يستطيع التعاون بينهما أن يؤدى إلى ازدهارهما، ويستطيع ضيق الأفق المتبادل أن يؤدي إلى تصفيتهما. ولكون إسرائيل أكثر قوة وازدهاراً من جارتها التى مازالت فى طور التشكيل، فإنها تستطيع أن تسمح لنفسها بتقديم بعض التنازلات المحسوبة: التنازل عن الدافع فى أن تبدو كمنتصرة، وجامعة لدونمات، وعن الرغبة فى أن تحشر الفلسطينيين فى جيوب خانقة، من خلال جدار يفصل بينهم وبين أراضيهم الزراعية، وأبناء أسرهم ومصادر رزقهم.

إن حدود السلام هى التى تستطيع فقط أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجار، وإلا فسوف ننزلق إلى نزاع دموى قادم لا محالة. وإذا كان كل القصد من فك الارتباط مع "غزة" هو تهدئة الخواطر بشكل مؤقت، وتحييد الضغط الدولي، وكسب الوقت، فى محاولة لإعادة البحث عن حيل للتشبث بأراض إضافية من خلال المخطط المرن للجدار الفاصل.. وإذا تحولت كل نقطة استيطانية فى الضفة إلى "صخرة وجودنا"، وإذا اعتبرنا كل إخلاء جديد صدمة وليس لبنة فى بناء السلام، فسيتضح، أن اللحظة التاريخية قد تم تضييعها، وأن الفرصة شبه الأخيرة لأن نكون شعباً حراً قد تسربت مرة أخرى من بين أيدينا.

٩

رئيس جديد لـ "الشاباك"

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٥/١٧

جرى يوم الأحد تغيير فى رئاسة جهاز الأمن، حيث سلم رئيس "الشاباك" المنصرف، "آفى ديختر"، الراية إلى رئيس "الشاباك" الجديد، "يوفال ديسكين"، الذى تسلم منصبه فى مشهد احتفالى جرى بحضور رئيس الدولة، وقال: "إننى أتطلع إلى أن يعرف الجهاز الطريق القويم بين التواضع والعظمة، بين الحذر والجسارة، وبين أن تكون هامته فى السماء وقدماه راسختان على الأرض" هكذا تمنى الرئيس الجديد لنفسه مع تسلمه المنصب. وأضاف: "إن الشعب الإسرائيلى يواجه تحديات غير هينة، ففى الداخل هناك خلافات اجتماعية قومية عميقة، تهدد بأن تعصف بالمجتمع الإسرائيلي، وفى الخارج هناك التهديدات الإرهابية الفلسطينية الإسلامية الراديكالية، فضلاً عن التهديدات الإيرانية، إلى جانب مسار سياسى معقد، حساس ومليء بالمطبات والأزمات. سيتعين على الجهاز أن يقف كالسور المنيع من أجل التيقن من أن الخلاف بين الجمهور فى إسرائيل (يقصد فيما يتعلق بخطة فك الارتباط)، الذى يجرى طبقاً للقانون والقيم الديموقراطية، لن يتحول إلى حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام". وأضاف رئيس "الشاباك": "على جبهة الإرهاب، علينا أن نكون متأهبين ومستعدين لاندلاع الإرهاب مجدداً وأن نحاربه بعزم وبمهنية من أجل الدفاع عن مواطنى دولة إسرائيل".

فى كلماته الموجزة والمحسوبة، عرض رئيس "الشاباك" الجديد ركائز سياسته، سواء تجاه الداخل أو الخارج. وكان من الممكن أن نستشف من مجمل ما قاله أنه يبدى يقظة بالغة تجاه الخلاف الاجتماعى القومى الذى يسود الدولة هذه الأيام، وأنه يعى بأنه ليس من المستبعد أن يُطلب من "الشاباك" ذات يوم أن يسهم بنصيبه فى تهدئة النفوس فى هذا الخلاف.

من ناحية أخرى، سجَّل رئيس "الشاباك" المنصرف، الذى شغل المنصب طوال خمس سنوات، إنجازات عديدة لصالح أجهزة الأمن. فقد نجح فى تنفيذ المهام الأمنية العديدة التى أنيطت بأجهزة الأمن وأنزل ضربات قاصمة بزعماء المنظمات الإرهابية.

ولا يبق إلا أن نأمل فى أن ينجح أيضاً رئيس "الشاباك" الجديد، فى المهام التى ستناط به، وأن يدفع أجهزة الأمن قُدُماً نحو أداء المهمة الملقاة عليها فى العصر الحديث مع دخولنا الألفية الثالثة...

إننا نرسل، مع تغيير القادة فى رئاسة "الشاباك"، بتحيات السلامة للقائد المنصرف، الذى أنهى دوره دون أن تعلق به أية شائبة، وبالترحيب بالقائد الجديد الآتى برصيد إنجازات من خدمته السابقة تبشر بنجاحه فى منصبه الجديد. وكلنا أمل فى أن يكون "الشاباك" سائراً على درب جديد، يلائم عصر الألفية الثالثة. ولا يبق إلا أن نتمنى له التقدم والتوفيق.

١٠

درس دانى إيلون

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٧

النزاع الذى تتابعه وسائل الإعلام بين سفير إسرائيل فى "واشنطن"، "دانى إيلون"، ووزير الخارجية، "سيلفان شالوم"، أبعد من أن ينتهي، خاصة وأن تأثيره السلبى على صورة إسرائيل فى العالم أضحى ملموساً. فقد خصصت صحف عديدة أمس تقارير لاذعة للخلاف بين الوزير وسفيره، ولأخبار حيوية مثيرة حول زوجتى الوزير والسفير وإلى دور المغنية "مادونا" فى الخلاف. وكان عنوان صحيفة "التليجراف" البريطانية: "حرب الزوجات تفضى إلى حادثة غير دبلوماسية". أما صحف الولايات المتحدة الأمريكية فقد اختارت أن تكتب أن "زوجة الوزير تلهث بيأس خلف مادونا"، فى شبه تلاعب بالكلمات عن فيلم شاركت فيه المغنية.

وفيما إسرائيل منهمكة كل الوقت فى محاولة وصف نفسها بأنها قلعة الديموقراطية والحكم الرشيد فى المنطقة، إذا بالعالم يصحو، فى نهاية الأسبوع الماضي، على جوانب أخرى للدولة: نزاعات حول تشريفات وحول فرص التقاط الصور مع نجمات غناء، ومعاملة غير لائقة للمستخدمين فى البيت. ويحدث كل هذا فى بلاط أولئك الذين من المفترض أن يكونوا الوجوه الرسمية لإسرائيل أمام العالم.

الارتباك الدولى هو فقط جزء من المشكلة التى نشأت كنتيجة للنزاع. فمن الصعب أن نرى كيف سيستطيع سفير إسرائيل، "إيلون"، إجراء محادثات جادة مع مسؤولى وزارة الخارجية الأمريكية أو عناصر أخرى من الإدارة والكونجرس، فيما الجميع يعرفون أن وزير الخارجية "فقد الثقة" فى السفير، مثلما ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، نقلاً عن مقربين من "شالوم". وبغض النظر عن التفاصيل النميمية التى تجعل من هذا النزاع جذاباً بوجه خاص بالنسبة لوسائل الإعلام فى إسرائيل والعالم، فإن الأمر يتعلق بالجدل القديم الذى يوجد بين وزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة بخصوص قضية السيادة على العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

"شالوم" ليس أول وزير خارجية يكتشف، بعد تسلمه المنصب، أن القناة السياسية الأهم بالنسبة لإسرائيل لا تدار بواسطته، وإنما بواسطة رئيس الحكومة ومستشاريه. وعندما تم تعيينه فى منصب وزير الخارجية، فإنه ورث معه (مع المنصب) "دانى إيلون" كسفير مقرب بوجه خاص من رئيس الحكومة ومن "دوف فايسجلاس"، مستشار "شارون"، وهو القائم الرئيسى بمهام فى العلاقات مع الولايات المتحدة.

وخلافاً لسفراء سابقين، حاولوا، وإن لم يكن بنجاح دائماً، الحفاظ على توازن بين الولاء للوزير المسؤول وبين إدراك حقيقة أن رئيس الحكومة هو صاحب الكلمة الفعلية، فإن "إيلون" أبدى ولاءً تاماً لمكتب رئيس الحكومة.

اهتم "إيلون" – وهو دبلوماسى من المستوى المتوسط تم تصعيده إلى المنصب الأرفع فى الخدمة بالخارجية كمرشح حل وسط بين رئيس الحكومة، "شارون"، ووزير الخارجية آنذاك "شمعون بيريس" – فى السنوات الثلاث من خدمته بتأسيس قناة "فايسجلاس – كونداليزا رايس" باعتبارها القناة الرئيسية للتفاوض السياسى بين إسرائيل والولايات المتحدة، رغم الاستياء الواضح من جانب وزير الخارجية "شالوم". والآن، وجد "إيلون" نفسه فى بؤرة نزاع بين مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية حول من يتولى أمر واشنطن.. وعلى ما تبدو الأمور الآن، فإنه قد يفقد منصبه ثمناً لذلك. ولعلها تكون فرصة جيدة لوضع حد للنزاع المتواصل، الذى جعل الدبلوماسية الإسرائيلية تتمرغ فى الوحل. وعلى وزير الخارجية أن يعترف بأن رئيس الحكومة هو الذى يدير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

١١

تحذير رئيس الأركان

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٥/١٨

تحدث رئيس الأركان المنصرف الجنرال "موشيه (بوجي) يعلون"، فى آخر ظهور له أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، عن الاستعدادات العسكرية لـ "حماس" فى ظل الـ "تفاهمات" التى تم إحرازها فى مصر بين المنظمات الإرهابية، وقال: "إن تعاظم قوة حماس وتسلحها يتمان بصورة سريعة، وهى اليوم تستغل التهدئة وتبنى جيشاً شعبياً فى مواجهة السلطة الفلسطينية".

يريد رئيس الأركان المنصرف تحذيرنا من إمكانية حدوث انتفاضة أشد من تلك التى عهدناها بعد "أوسلو"، إلا أن كلامه لن يلقى هنا آذاناً صاغية ولا حتى لدى "أبو مازن". من المقرر أن يجتمع "أبو مازن"، فى السادس والعشرين من شهر مايو، مع "جورج بوش" فى البيت الأبيض. من المؤكد أنه سيحمل أقوال رئيس الأركان "يعلون" فى جيبه وسيطلب المزيد من المبادرات الطيبة من جانب إسرائيل، كى تسهل له التعامل مع "حماس". فقد يطلب، على سبيل المثال، إطلاق سراح المزيد من الأسرى، إزالة المزيد من الحواجز، تسليم المزيد من المدن وضخ مئات الملايين من الدولارات إلى السلطة الفلسطينية من أجل خلق فرص عمل للمواطنين صحيح أن "أبو مازن" أصدر أوامره إلى أفراد الشرطة الفلسطينية بجمع السلاح من المطلوبين، لكن هذا ليس بالشيء الذى يذكر إزاء السلاح المهول الموجود فى الشارع الفلسطيني، وإزاء الصناعة العسكرية الآخذة فى التعاظم. وللعلم، لم يعارض أحد من المطلوبين أن يؤخذ منه سلاحه، لأن الكل يعرف أنه من الممكن الحصول على سلاح آخر بذخيرته فى غضون دقائق.

تجرى التمثيلية التى يتم القيام بها تجاه الغرب على مستوى عال، والمطلوب من إسرائيل أن تدفع ثمن "عرفات" الماكر، ولكن بديكور ولباس آخر أكثر دهاءً. ورغم كل الكلام عن التهدئة من جانب "أبو مازن" وتصريحاته عن السلام، فإن من الأجدى أن ننتبه إلى كلام رئيس الأركان وأن نضعه نصب أعيننا: "ما تزال المنظمات الإرهابية مستمرة فى الاحتفاظ بقدراتها" وهو كلام مدعوم بالتقارير الاستخبارية التى تحذر أيضاً من وجود كميات هائلة من صواريخ "القسام" المطورة فى حوزة المخربين بقطاع غزة.

١٢

إنهم ينقّضون على الذباب

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٥/١٩

شن "أمنون دنكنر"، محرر جريدة "معاريف"، و"دان مرجليت"، صاحب عامود فى ذات الجريدة، أخيراً، حملة ضد الفساد الحكومى الذى ينهش بكل قوة ويستشرى فى معظم قطاعات حياتنا، وذلك على موقع الإنترنت NRG فقط.

مع كل الاحترام للاثنين، إلا أنهما لم يسيرا وراء قدر الشجاعة التى هبطت عليهما حتى النهاية. فـ "عوزى كاهان"، فى النهاية، رجل من وزن الذبابة، وتجد الصحافة المحلية والقطرية متعة فى التنكيل به، بموافقته وبرغبته، طالما أن صورته تنشر ويستطيع عرضها على الزمرة المحيطة به. وأيضاً "سيلفان شالوم" وزوجته "جودى موزيس" (تمتلك عائلتها نصيبا كبيرا فى أسهم جريدة "يديعوت أحرونوت") منافسان من مجال قطاع الأعمال لـ "معاريف"، وهناك الكثير من الجراح المفتوحة بين الجريدتين الأكثر انتشاراً.. لكن، عندما، وصل الاثنان إلى "آريئيل شارون" وابنه "عومرى" - صحيح أنهما وجها لهما ضربات، إلا أنهما لم يطرحا قضايا الفساد الخاصة بهما على الطاولة جيداً، فلم يتطرقا مثلاً إلى الموضوع الذى كثر حديث الألسن عنه وكان الأكثر فضائحية:

هل تسلم المستشار القانونى للحكومة، "مينى مزوز"، منصبه بعد أن صار واضحاً للدائرة المقربة من "شارون" أنه سيبرئه من الملفات الجاثمة فوق صدره وبأنه لا يعتقد بأن هناك "قضية"..؟. فى أحد المواقع على الإنترنت، اتهم محام شهير بأن تسلم "مزوز" لمنصب المستشار القانونى كان "صفقة مقايضة"، بعلم وبموافقة عضو الكنيست "تومى لابيد" (وزير العدل السابق). وهناك من هاتف مكتب المتحدث باسم وزارة العدل وطلب تعليقاً على هذا الكلام، لكنهم رفضوا التعليق على الأمر.

إن تقاطع الأحداث، فى العصور السوية، كان سيدفع كلا من "مرجليت" و"دنكنر" إلى تقصى الأمر على أصوله، ومعرفة إن كان قد حدث هنا شيء غامض أم لا، ولكننا للأسف لسنا فى عصر سوي، ومن ثم فإن الأمر، المطلوب التقصى عنه، يشوبه قدر كبير من التضليل.. إن عضو الكنيست "عومرى شارون" يفعل بالدولة كما يحلو له. وحتى هذه اللحظة لم يقل مراقب الدولة، وهيئة ديوان الموظفين شيئاً عن التعيينات الغريبة التى أقرها فى المجالس الدينية، إذ تتحدث القدس كلها عن فضيحة التعيينات ورواتبها، فى المجلس الدينى المحلى، رغم أن كل شاردة وواردة تصل إلى مسامع المستشار القانونى للحكومة، ولكن يبدو أنها تصل فقط ليس أكثر.

حسن، أن الاثنين ("دنكنر" و"مرجليت") قد افتتحا المأدبة. ويجب أن نأمل فى أن ينضم إليهما آخرون من أجل صالح دولة إسرائيل.

١٣

دعوا "عامير بيرتس" يتنافس

هاآرتس ٢٢/٥/٢٠٠٥

من المقرر أن ينتخب منتسبو حزب العمل فى نهاية شهر يونيو زعيم حزبهم. وتدل محاولة منع "عامير بيرتس" من التنافس على رئاسة حزب العمل - رغم الاحتفال بعودته إليه على رؤوس الأشهاد، ورغم أنه عاد إلى حزبه الأم من أجل التنافس على الزعامة - على أن الدسائس والصفقات لا تسيطر فقط على اللجنة المركزية لحزب الليكود، وإنما على الهيئة السياسية برمتها، وستكون النهاية أنها ستجعل الجمهور يفقد ثقته فى الانتخابات وفى نظام الحكم الذى تم اختياره.

من المعلوم، حتى الآن، أن هناك خمسة مرشحين لرئاسة حزب العمل. صحيح أن "شمعون بيريس" وعد بالانسحاب من السباق، لكنه عاد وندم على ذلك. أما كل من "متان فيلنائي"، و"إيهود باراك"، و"عامير بيرتس"، و"بنيامين بن اليعيزر" فيعملون منذ شهور عديدة من أجل دفع فرصهم، لكنهم لم يسعوا إلى تأكيد الفروق الفكرية بينهم، ولا حتى الفارق بينهم وبين الليكود. فنجد أنه لم يتم توضيح القضايا الرئيسية على جدول الأعمال: ماذا سيحدث بعد فك الارتباط..؟ ما هى الحدود المرغوبة لدولة إسرائيل..؟ فيم يختلف برنامجهم الانتخابى الاقتصادى عن برنامج "بنيامين نتنياهو"..؟ خاصة وأن المرشحين يكتفون فى المجال الاقتصادى بمقولات عامة عن الشفقة وتقليل الفجوة، لكنهم فى النهاية لا يقدمون برنامجاً اقتصادياً مختلفاً.

ينبغى أن يحظى كل واحد من المرشحين الخمسة لرئاسة حزب العمل بفرصة عادلة للتنافس. وهذا الأمر صحيح بوجه خاص بالنسبة لـ "عامير بيرتس"، الذى طعن فى صحة ترشيحه، رغم أن موعد سريان الإتحاد، الذى تم بين حزب "العمل" وحزب "شعب واحد"، كان فى الأول من يناير ٢٠٠٥، كما تمت المصادقة على الإتفاق فى جميع مؤسسات الحزب، وهو ينص على حق كل واحد من حزب "شعب واحد" فى أن ينتخب ويُنتخب. كما تمت المصادقة على اتفاق الاتحاد فى المحكمة، وفى اللجنة المالية للكنيست وحتى فى مؤتمر الحزب. وحتى بفرض أنه لم يكن قد جرى تصويت على هذا البند الصغير أو غيره، الذى ليست له صلة على الإطلاق بالتنافس، فإنه لا ينبغى التمسك بأمر بيروقراطى تافه وقابل للحل من أجل منع "بيرتس" من التنافس. وربما كان انضمامه إلى قائمة المرشحين هو الشيء المنعش الجديد الذى طرأ على هذا الحزب فى السنوات الماضية. خاصة وأن "بيرتس" أكد أكثر من سائر المرشحين، ولسنوات عديدة، العلاقة بين تبديد الأموال على المستوطنات ومحنة الطبقات الضعيفة فى المجتمع، كما تبنى تصوراً عاماً قائماً على المساواة، أضف إلى ذلك أنه صنع مسار صعوده من رئاسة بلدية "سديروت" مروراً بالهستدروت ثم الكنيست، وهو طريق آخر غير طريق الصعود من الأركان العامة إلى الوزارات الحكومية.

وفى حين تشكل النقابات المهنية فى أوروبا مستودع دعم للأحزاب الاجتماعية الديموقراطية، فإن حزب العمل فى إسرائيل أصبح محسوباً أكثر على تل أبيب (مدينة الأثرياء) والكيبوتسات. ومن ثم، فمن شأن ترشح "بيرتس" أن يفتح باباً لجمهور جديد ولجدول أعمال أكثر مدنية.

على أية حال لو كان هناك أعضاء من الحزب سيفضلون مرشحاً آخر، فإنه لا ينبغى لحزب "العمل" أن يقف أمام ترشح "عامير بيرتس"، ومن ثم يتنازل بذلك عن جدول الأعمال المختلف الذى يطرحه.

١٤

مطلوب مؤيد (للحكومة) فى منصب رئيس الوكالة اليهودية

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٢٣

خلقت استقالة "سالى مريدور" من منصب رئيس الوكالة (اليهودية) فى توقيت قريب للغاية من استقالة الوزير "ناتان شيرانسكي" من الحكومة، انطباعاً، بأن "شيرانسكي" يوشك أن يُنتخب رئيساً للوكالة - وهو منصب، يتوق إليه كما يبدو منذ فترة.

إن تعيين "متمرد" فى منصب له صدى دولي، مع سيطرة على ميزانية كبيرة وموقع إعلامى هام نابع من كونه شبه متحدث رفيع باسم الشعب اليهودى فى الشتات، هو تعيين يضر بمصلحة دولة إسرائيل ويخرب قدرة رئيس الحكومة على تنفيذ خطة فك الارتباط. وعلى رئيس الحكومة أن يحول فى الفترة العاصفة التى تنتظر المواطنين الإسرائيليين، دون فتح جبهات جديدة. وهو موجود هذه الأيام، تحديداً، فى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حشد أقصى دعم يهودى لسياسته. إذ يستطيع "شيرانسكي" استخدام منصبه فى الوكالة كأداة لحشد معارضة يهودية دولية لفك الارتباط.

يبرز بين مؤيدى "شيرانسكي" فى العالم اليهودى أصحاب جدول أعمال يمينى متطرف، لا يستطيعون تحمل أية تسويات مع العالم العربى أو مع الفلسطينيين فى محاولة للتوصل إلى اتفاقيات سلام. ونقطة الانطلاق بالنسبة له هي، أنه طالما لا توجد ديموقراطية حقيقية فى جميع الدول العربية، فإنه ليس ثمة مبرر للتوقيع مع أى منها على اتفاقيات سلام، وهو حتى لا يؤمن بمَنعة اتفاقيات السلام التى سبق توقيعها ويتم تنفيذها منذ سنوات.

يحظى "شيرانسكي" بهالة مقدسة فى أمريكا بفضل مناهضته للحكم الشيوعي، وبسبب انتقاله، الذى أخذ زخماً إعلامياً، والمؤثر، من الشرق إلى الغرب عام ١٩٨٦، ولأن "جورج بوش" تحمس لكتابه حول أهمية الديموقراطية. لقد اختار "شيرانسكي"، الذى كان نشطاً فى مجال حقوق الإنسان يستحق التقدير فى روسيا السوفيتية، وأمضى بسبب ذلك تسع سنوات فى السجن، أن ينضم، مع هجرته إلى البلاد، إلى الفصيل الأقل تسامحاً فى السياسة الإسرائيلية، وأن ينمى الشعور بأن العالم ضدنا، وأن يستخدم العداء للسامية لتبرير سياسة صارمة وغير مهادنة فى مواجهة العرب. ومنذ أن هاجر إلى إسرائيل لم يُسمع له صوت فى الكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن، وأصبح مؤيداً متحمساً للاستيطان.

ونظراً لأن المنصب النيابى الرفيع، الخاص برئاسة الكنيست، يشغله منذ فترة "أحد المتمردين" هو "راؤوفين ريفلين"، فليس ثمة سبب يجعل الحكومة تعطى منصباً رفيعاً آخر لمن يعارض سياستها. ويجب أن نأمل فى أن يسمى "شارون" مرشحاً آخر، وأن يقنع بذلك أيضاً ممثلى الهيئة الناخبة من يهود العالم الذين سيجتمعون فى يونيو. ينبغى أن يجرى النقاش حول منصب رئاسة الوكالة اليهودية فى أسرع وقت ممكن، وعلى حدة، وما إذا كان يتعين عليها أن تتمسك بالسياسة التى كان ينتهجها "مريدور" - والقاضية بتهجير أكبر عدد ممكن من الأشخاص إلى البلاد دون فحص يهوديتهم بدقة - مثل التفكير فى تهجير قبائل من أمريكا الجنوبية تزعم أنها ذات صلة باليهودية، وعشرات الآلاف من أبناء الفلاشمورا، الذين ربما يتضح أنهم مئات الآلاف، وما إذا كان ذلك فوق القدرة المحدودة للدولة..؟.

طالما أن الوكالة اليهودية تمثل مركز قوة فى العالم اليهودي، فإنه لا ينبغى إيداعها بين أيدى من يستطيع استخدامها من أجل دفع جدول أعمال يناقض ذلك الخاص بالحكومة المنتخبة فى إسرائيل.

١٥

ضمانات لـ "أبو مازن"

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٢٤

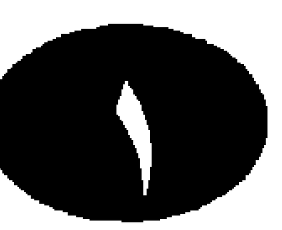
لا يمكن إلا أن نستغرب للتناقض الذى يصاحب زيارة رئيس السلطة الفلسطينية إلى واشنطن، التى ستبدأ يوم الخميس: فمحمود عباس (أبو مازن) ينجح فى مقابلة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لا ينجح فى مقابلة رئيس الحكومة الإسرائيلية. يدل الأمر أكثر من أى شيء آخر على افتقاد التطبيع فى العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة (الفلسطينية)، خاصة فى الوقت الذى تلوح فيه فرصة جيدة لتعاون يرتكز إلى مصلحة مشتركة هي: دعم أبو مازن عشية الانتخابات البرلمانية، المتوقع إجراؤها بعد شهر ونصف. لكن هذا هو التناقض "الصغير". أما التناقض الكبير فهو ما تردد عن أنباء بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرس ما إذا كانت ستمنح أبو مازن ضمانات سياسية، وما هي..؟.

إن واشنطن، مبتكرة "خريطة الطريق"، تطلب، بحق، من السلطة الفلسطينية أن تحارب البنى التحتية للإرهاب وأن تنزع سلاح المنظمات الفلسطينية. إلا أن هذا المطلب، وهو مطلب لائق ومهم فى حد ذاته، لا يمكن أن يبقى منعزلاً عن سائر أجزاء خريطة الطريق. تلك الوثيقة التى تطلب من إسرائيل الكف عن بناء مستوطنات والدفع ببناء دولة فلسطينية مستقلة.. وقد وافقت إسرائيل عليها، ولكنها تتلقى فقط من حين لآخر تذكرة بضرورة تطبيقها، ليس أكثر من ذلك. وفى الآونة الأخيرة تبنى الرئيس "بوش"، سياسة جديدة تقضى بأنه لم يعد ممكناً تجاهل التطورات فى المناطق (الفلسطينية)، بمعنى، البناء المكثف للمستوطنات، عندما تأتى الأطراف للتفاوض حول الوضع الدائم.

يطلب أبو مازن الآن من واشنطن الموافقة على خريطة طريق لخريطة الطريق، أى ضمانات لأن تصبح المراحل والعمليات التى اتفقت عليها الأطراف، سواء فى خريطة الطريق أو فى قمة شرم الشيخ، سياسة ملزمة، يكون فيها للولايات المتحدة دور رئيسى وألا تكون فقط موضع احترام كوسيط. شعور أبو مازن هو، أن واشنطن تتقاعس فيما يتعلق بدعم الطرف الفلسطيني. وهذا الشعور يتعاظم إزاء الإنجازات التى يستطيع أبو مازن تقديمها، وأهمها وقف إطلاق النار بين الفصائل المسلحة وإسرائيل، وإمكانية تحويل "حماس" إلى جزء من النسيج السياسى للسلطة (الفلسطينية).

ولكن هذه الإنجازات فى الواقع ما تزال هشة، وتشهد على ذلك الهجمات الإرهابية المتكررة على التجمعات السكنية الإسرائيلية. ولذا، فإن إسرائيل، التى لم تنجح بنفسها فى وقف الهجمات على تجمعات سكنية فى النقب وفى القطاع، قررت الانسحاب من القطاع، لتدلل على أن هذه الحالة من عدم الهدوء هى علامة على الفشل المطلق لـ أبو مازن. من هنا، كان رأى صانعى السياسة فى إسرائيل، أن "أبو مازن" ليس شريكاً لائقاً، ولذا لا يوجد مبرر لمحاولة تنسيق الانسحاب من غزة معه، وأن السلطة (الفلسطينية) لا تستحق ضمانات سياسية من الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا فى الحقيقة استخلاص متسرع وغير لائق. فلإسرائيل مصلحة فى أن يتم الانسحاب من غزة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وفى أن يتمكن أبو مازن من قيادة العملية السياسية فى ظل منظومة الضغوط السياسية التى يواجهها. لذا، ينبغى أن تكون لإسرائيل مصلحة فى أن يحصل أبو مازن على ضمانات سياسية من واشنطن، يستطيع أن يقدمها كجزء من الحملة الانتخابية للبرلمان الفلسطيني.



خطة فك الارتباط

أسطورة خراب الهيكل

■ هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١
بقلم: عوزى بنزيمان

تحقق حركة معارضة تنفيذ فك الارتباط نجاحاً فى ترسيخ فكرة أن إخلاء قطاع غزة وشمال السامرة (شمال الضفة) كارثة قومية لا تقل فى حجمها عن كارثة خراب الهيكل، فى وعى الجمهور، وبالتأكيد فى وعى وزراء الحكومة ورئيس الوزراء. وبناءً على هذا الربط، يوصى جهاز الدفاع بالاستجابة إلى توصية يوناتان باسى بتأجيل الانسحاب إلى ما بعد التاسع من آب (◆)، ويعتبر بعض المستوطنين ذلك بأنه أول خضوع لرئيس الوزراء لمعارضى فك الارتباط، فى حين يعتبره البعض الآخر إشارة من السماء تدل على عدالة نضالهم من أجل وأد عملية الانسحاب، كما تدل أيضاً على المغزى الدينى الذى ينسبونه للاستيطان فى المناطق المقرر إخلاؤها.

لقد حددت التقاليد اليهودية بشكل جزافى يوم التاسع من آب بأنه اليوم الذى تم فيه خراب الهيكل الأول. وورد فى العهد القديم تاريخان مختلفان: السابع من آب (الملوك الثانى ٢٥ : ٩،٨) والعاشر من آب (آرميا ٥٢ : ١٢، ١٦) على أنهما اليوم الذى أشعل فيه نبوزرادن - وزير نبوخذ نصر ملك بابل - بيت الرب. كما تم تحديد ميعاد هدم الهيكل الثانى بشكل جزافي، حيث تقول المصادر إن الرومان سيطروا على جبل الهيكل فى النصف الأول من شهر آب وغير واضح بالضبط ما هو التاريخ الدقيق لخراب الهيكل. الأكثر من ذلك أن يوم التاسع من آب. حيث اقترن به أزمات قومية أخرى تعرض لها الشعب اليهودي، سواء كانت أزمات مصطنعة أو تصادف حدوثها فى هذا اليوم، مما يجعل الناس يميلون لتعميم هذه الظاهرة (أى اعتباره يوماً شؤماً)، حيث يُنسب إلى التاسع من آب خراب بيتار (المعروف باسم تمرد باركوخفا)، وطرد اليهود من إنجلترا (فى القرن الثالث عشر)، وطرد اليهود من فرنسا (فى مطلع القرن الرابع عشر)، وطرد يهود إسبانيا (فى نهاية القرن الخامس عشر)، وطرد يهود النمسا (فى القرن السابع عشر)، كما أن بعض عمليات الإبادة التى قام بها النازيون أثناء النكبة النازية تمت فى اليوم ذاته.

ومن ثم، عندما يأتى إذاً معارضى فك الارتباط ويربطون بين هذا التاريخ الأسطورى وخطة فك الارتباط مع قطاع غزة وشمال السامرة، فإنهم يريدون بذلك إضفاء دلالة مماثلة لهذه المسيرة، فهى أيضاً تبشر بحدوث الخراب، وتعد من الناحية الرمزية نقطة تحول ذات تداعيات كارثية وذات أبعاد عديدة فى تاريخ الشعب اليهودي.. وبالتالي، يجب علينا أن نحزن ونعزى أنفسنا كما لو أن هذه المسيرة هى خراب الهيكل الثالث (أى أنها تهدد أساس وجود الدولة واستقلال الشعب اليهودي).

صحيح أنه لا يمكن الاستخفاف بالمشكلات التى ستنجم عن الإخلاء لكل أسرة معنية بالأمر، وليس من الصواب أن نبسط الأمر إلى حد أن نصفه بأنه مجرد انتقال من مسكن لآخر، ولكن فى الوقت نفسه نحن لسنا بصدد كارثة قومية، فهذه العملية (يقصد خطة فك الارتباط) تبشر بالخلاص، وبالتحرر من حمل ثقيل يعرقل تطور الدولة منذ ٣٨ عاماً، ويتسبب فى إراقة الدماء، ويفسد الصورة الأخلاقية للدولة. ومن لازال فى حاجة لتواريخ رمزية، المسيح وُلِد أيضاً فى التاسع من آب.

(◆) التاسع من آب: ذكرى خراب هيكل سليمان الأول وهيكل سليمان الثاني، وهو يوم صوم وحزن فى الديانة اليهودية.

لا أستطيع أن أصبح جزءاً من فك الارتباط

معاريف ٢٠٠٥/٥/٢
بقلم: إيليئيل شاحر ومايا بنجل

فى أول حوار يجرى معه بعد استقالته، صرح الوزير ناتان شيرانسكى صباح اليوم لصحيفة معاريف بأنه "نظراً لأن الحكومة تبدأ الآن تنفيذ خطة فك الارتباط، فإننى لا أستطيع أن أصبح جزءاً من هذه العملية".

وأوضح شيرانسكى سبب معارضته لفك الارتباط قائلاً: "هذه الخطة خطيرة، لأننا ندفع ثمناً باهظاً مقابل لا شيء. والآن انتهى النقاش والتصويت فى الكنيست، وبات المبرر الوحيد لوجود الحكومة هو كيف يتم تنفيذ فك الارتباط".

وأضاف شيرانسكي: "منذ أسبوعين التقيت ورئيس الوزراء، وقلت له إننى سأستقيل بعد عيد الفصح، وهذا ما فعلته بالفعل". وعندما سألنا شيرانسكى عن شعوره أجاب قائلاً: "عندما نضع نهاية لفصل ما، دائما ما تجيش فى نفوسنا عواطف، وكذلك خطط مستقبلية. لقد أمضيت تسع سنوات فى السجن، وتسع سنوات فى الحكومة، أما الآن فإننى على مشارف طريق جديدة".

وأكد الوزير المستقيل أنه لا ينوى التوقف عن نشاطه الجماهيري: "ولكننى سأكون من الآن حراً فى اختيار الوسائل. ولدى شعور طيب بأننى سأواصل العمل حسب مبادئى ومعتقداتي. ففى الوقت الذى شعرت فيه بأن عملى فى الحكومة يتعارض ومبادئى وضميري، شعرت بعدم ارتياح وبأنه يجب على الانسحاب من الحكومة. وأعتقد أنه يجب عليَّ الآن أن أواصل العمل من أجل تخفيف حدة التوتر لدى عامة الشعب الناجم عن فك الارتباط، وهذا ما أنوى فعله".

◆ شارون كان يسعدنى أن يستمر معنا:

استهلت الحكومة جلستها اليوم بالحديث عن استقالة الوزير ناتان شيرانسكي، التى أعلن عنها للمرة الأولى صباح اليوم للموقع الإلكترونى لصحيفة معاريف (NRG)، حيث قال رئيس الوزراء آريئيل شارون: "أود أن أعلن للحكومة أننى تلقيت اليوم خطاباً من الوزير شيرانسكى يعلن فيه استقالته. وأود أن أشكره لا على الخطاب، حيث كان يسعدني أن يستمر معنا، ولكن على أعماله وإدارته للمهام التى كُلف بها".

وأضاف شارون: "شيرانسكى له إسهامات عظيمة فى مسألة معاداة السامية. وقد أسعدنى العمل معه. لقد حقق إنجازات كبيرة وكان لديه أسلوب مختلف فى التعامل مع كافة الموضوعات. وأود أن أعرب عن أمنياتى له بالتوفيق فى طريقه الجديد. ويهمنى التأكيد على أننا سنواصل الاهتمام بالمجالات التى عمل بها، نظراً لأنها مجالات حيوية بالنسبة لدولة إسرائيل والشعب اليهودي".

وقد عصفت رياح عاتية خارج الحكومة أيضاً، فقد قال رئيس كتلة الصهيونية الدينية، عضو الكنيست آفي إيتام: "إن استقالة شيرانسكي، الذى أصبح رمزاً عالمياً للنضال من أجل حقوق وحرية الإنسان، والنهوض بالديموقراطية، تعد بمثابة انتصار أخلاقى كبير لمعسكر معارضى فك الارتباط". وأضاف: "لقد فضَّل شيرانسكى المبادئ على السلطة. ويجب أن تكون هذه إشارة لبقية أعضاء الليكود المعارضين لفك الارتباط، ولكنهم مازالوا يشغلون مقاعدهم فى الحكومة التى تستغلهم".

ويعتقد إيهود ياتوم، وهو من متمردى الليكود (لفظ أطلقه شارون على معارضى فك الارتباط من أعضاء حزب الليكود)، أن استقالة شيرانسكى ستعطى دفعة قوية للنضال من أجل إجهاض خطة فك الارتباط: "شيرانسكى من الساسة الذين تتغلب استقامتهم ونزاهتهم على مصالحهم الشخصية فى البقاء فى السلطة".

وكان الانطباع السائد لدى دوائر اليسار الإسرائيلى أكثراً فتوراً إزاء ما أقدم شيرانسكى على فعله، حيث قال عضو الكنيست رومان برونفمان (من حزب ياحد): "تعتبر استقالة شيرانسكى بمثابة إفلاس سياسى وأيديولوجي، فقد تحول ناشط حقوق الإنسان فى النظام السوفيتى السابق إلى مقاتل وداعية حرب هنا (أى فى إسرائيل). فشيرانسكي، الذى انتخب لعضوية الكنيست بفضل أصوات المهاجرين، لم يكن فعلياً ممثلاً عن المهاجرين ومصالحهم، وإنما كان ممثلاً عن المستوطنين ومشروع حياتهم. وقد كشفت استقالته عن وجهه الحقيقى وعن سلم أولوياته".

وتساءلت رئيسة كتلة ياحد، عضو الكنيست زهافا جلؤون: لماذا تأخر الوزير شيرانسكي، "فارس الديموقراطية"، كل هذا الوقت لتقديم استقالته بسبب خوفه من المساس بحقوق الإنسان الفلسطيني..؟! وأضافت جلؤون: "كيف لم يستقل شيرانسكى فى ظل الحصار، وهدم المنازل، والاعتقالات الإدارية والاغتيالات..؟!".

رسالة إلى إخوتى فى يهودا والسامرة وقطاع غزة

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: شموئيل مور

تحية طيبة لكم. إننى أتحدث إليكم بصراحة من على صفحات الجرائد، لأننى لا أملك وسيلة أخرى، أياً كانت، للحوار معكم. إننى مواطن بسيط، أحافظ على القانون وأهتم بما يحدث فى مجتمعنا. لذلك، فإننى أتوجه اليوم لكل فرد منكم.

فى البداية أرجو الصفح ممن سيؤذيه التعميم على طول خطابى أو ممن ستكون تصريحاتى بالنسبة له غير موضوعية. ولكننى على ثقة أن ما سأحدثكم به تجيش به نفوسكم ونفوس كل مواطنى إسرائيل.

بدأتم فى الآونة الأخيرة، على ما يبدو، بعد أن علمتم بأن غالبية مواطنى إسرائيل يؤيدون فك الارتباط، فى خطوات للإخلال بالنظام العام. هذا فضلاً عن مسألة الشرعية الشكلية التى حاولتم أن تخلعوها على أنفسكم، ومن خلالها اعتبرتم أن لكم الحق فى الإخلال بالسلوك اليومى لمواطنى إسرائيل. تحت أى مبدأ تقومون بإغلاق الطرق..؟ وتقومون بوقف الدراسة عن طريق إغلاق أبواب المدارس..؟ وتحاولون إثارة الفوضى وعرقلة مراسم عسكرية..؟ ولا أعرف ماذا تبقى فى جعبتكم..؟ من منحكم هذه الشرعية للقيام بالإخلال بنمط الحياة الخاص بمواطنى إسرائيل، لمجرد أنه خُيل لكم أن مسألة أرض إسرائيل لا تهم باقى مواطنى دولة إسرائيل..؟ أية حقيقة خفية نجحتم وحدكم فى تمييزها ومعرفتها..؟ كيف كان لكم وحدكم حق معرفة الخير من الشر، ومن الذى جعل منكم هُداة لهذا الجيل..؟.

إن مسألة فك الارتباط تشغل بال كل مواطنى إسرائيل. وإننا لسنا فى حاجة لأن تذكرونا بها، ولاسيما عن طريق الوسائل التى تنتهجونها. من ناحيتي، فإن الإجراءات التى قمتم باتخاذها لا تبرهن سوى على عدم معرفتكم باحتياجات الآخر، منغلقين على عقليتكم الضيقة، لا تفكرون فى أحد، ومن ناحيتكم يجب أن يتم كل شيء بحرفيته.

لقد شجعت الدولة، على مدى عشرات السنين، الاستيطان فى يهودا والسامرة وقطاع غزة (الضفة الغربية) على حساب الاستيطان فى باقى مناطق إسرائيل، لاسيما على حساب مدن التطوير والمدن البعيدة. أيضاً لم تفكروا خلال هذه السنوات فى أولئك المواطنين الذين حُرموا من التطوير بسبب الحاجة إلى حماية مستوطنات يهودا والسّامرة وقطاع غزة، لم تلتفتوا إليهم وبالطبع لم تعملوا شيئاً من أجل تحقيق حالة التوازن فى التمييز الواضح للعيان. إنكم ببساطة ترون أرض إسرائيل الكاملة هى أساس كل شيء، والثمن الذى يجب دفعه من أجل ذلك، من الناحية الاجتماعية والعسكرية والديموجرافية والاقتصادية، لا تعتبرونه أمراً منطقياً، لاسيما أنكم لستم من يدفعونه.

قد يكون من المفيد أن تتأصل لديكم وتدركوا دلالة كلمة "إخوة". إننا لسنا إخوة فقط لأننا لا نقوم بإخلائكم. بل إننا إخوة أيضاً لكى تفكروا فى رغباتنا ووجهات نظرنا وبالقدرة التى مُنحت لنا لنقرر ما هو الخير وما هو الشر بالنسبة لنا، وبحقنا فى الاختيار. وبالمناسبة ما هو رأى الحاخامات فى هذه السلوكيات..؟ إننى لا أتذكر أنهم علقوا على ذلك بأى شيء. هل سمعتم مرة أحدهم يقول: "وأحب لأخيك كما تحب لنفسك".

◆ **"ديموقراطية فاخرة جداً":**

إنكم تكثرون من الحديث عن موضوع طرد اليهود من منازلهم على يد الحكومة الإسرائيلية. أردت أن أصحح لكم. إن إخلاء المستوطنات ليس هو الغاية بل الوسيلة. ولكن الغاية تتمثل فى أن يؤدى ذلك إلى أن نحتفظ لنا بدولة ذات أغلبية يهودية، وأن نخلصها من العبء الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى والعسكرى التى لم تعد تتحمله أكثر من ذلك. وحسب استطلاعات الرأى العام، فإن غالبية مواطنى الدولة يؤيدون هذه الخطوة من جانب الحكومة. إنهم ببساطة يرون أن حياة الإنسان أهم من ضم الأراضي، حتى لو أن بعضها يعد ذا قدسية ما، وحتى لو أنها بعض أرض إسرائيل. إنهم على استعداد لتقديس حياة الإنسان وليسوا على استعداد لتقديس الحجارة والتراب. أيضاً أنتم هنا لا تفصلون بين الغايات والوسائل. إن أرض إسرائيل بالنسبة لى وسيلة من أجل الوجود المستقل، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، للشعب اليهودي.

إنكم تكثرون من الحديث عن حب أرض إسرائيل، وقصرتم هذا الحب على أنفسكم. إننى أحب أرض إسرائيل أكثر منكم ولست فى حاجة لكم أو لأى شخص آخر ليؤكد هذا الأمر. إننى أحب أرض إسرائيل كما هي: ديموقراطية، ذات أغلبية يهودية، مزدهرة اقتصادياً، تحقق المساواة بين مواطنيها، تمنح الحرية فى مسألة الدين والدولة، تسمح بوجود تعددية فى الآراء وتحافظ على مستواها الأخلاقي. من أجل ذلك، فإننى على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة، وأن أفكر فيكم أيضاً وأن أفهمكم وأتألم لألمكم.

لقد نجحتم فى جعل الجمهور العريض الهادئ والصامت يمقتكم، وهى الحقيقة التى أحبطتكم كثيراً وكثيراً وأدت بكم للقيام بمزيد من الأعمال المتطرفة.

إننى على ثقة من أن الإجراءات التى قمتم باتخاذها لن تؤدى إلى فقدان بعض الأشخاص والأسر لمنازلهم، بل ستؤدى إلى أن نفقد جميعاً دولة إسرائيل.

تلميذات يكشفن النقاب عن مخاوف وغضب يعتريهن

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: يائير إتينجر

إن الخوف يتملكهن بشدة، لدرجة أن إحداهن كشفت النقاب أمام الفصل عن أنها تتعرض لكثير من الأمور على خلفية هذا الخوف، بما لا يجعلها غير قادرة على النوم ليلاً.. "وإذا ما ظلّ هذا الوضع يسيطر عليّ، أقوم لمشاهدة فيلماً ما أو السماع للموسيقى".

وعلى شاكلة تلك الطفلة، نجد الخوف يتملك الكثير من التلميذات، من احتمال "أن يتبعوا معنا أسلوب العنف"، ومن "أن نرى آبائنا وأخواتنا وهم يجرون عنوة، وساعتها نكون عديمى المسكن وتتفكك الأسرة التى تعيش مع بعضها البعض، كما أننى سأفقد أصدقائي". إن تلك التلميذات لا يقلقن على أنفسهن وحسب، لأنه حسبما قالوا للمعلمة شوشانا ألنقفا "ماذا سيحدث لو أن والدى لم يتمكنا من الحصول على فرصة عمل بعيداً عن هذا المكان..؟ وماذا سيكون مصير المقابر الموجودة به، ومصير الأسر الثكلى"..؟

تقوم المعلمة، من جانبها، بتشجيع التلميذات على الحديث وعلى إخراج ما بداخلهن من غضب، موجه بالأساس لرئيس الوزراء آريئيل شارون. وعلى هذا النحو، سمحت المعلمة للتلميذات بالتعبير عما بداخلهن من خلال الرسم، فإذا بإحداهن ترسم صورة لآريئيل شارون، تصوره فيها كرجل بدين كبير الحجم، وذو وجه غابر - وليس كما هو فى الصور الرسمية الموضوعة فى مختلف دواوين الحكومة ووزاراتها. وتقول المعلمة: "إن ذلك يعكس غضب التلميذات من رغبة شارون فى إزالة الكتل الاستيطانية، التى سبق أن أنشأها هو بنفسه".

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مخاوفهن، إلا أنه عندما سألتهن المعلمة عن رأيهن فى إخلاء المستوطنات، أجبن جميعاً بأنهن يعتقدن أن ذلك لن يحدث.

ونجد الغالبية العظمى من تلميذات فصل المعلمة ألنقفا من أسر دينية، والأقلية من أسر محافظة أو علمانية تطالب بتلقى تعليماً دينياً. وتقول المعلمة إن الحوار مع التلميذات أمر معتاد فى هذا الفصل الدراسي، وهو ما يهدف إلى "توصيل رسالة إلى التلميذات، فحواها أنه من حقهن جميعاً أن يعبرن عما يعتريهن من مشاعر".

ويشار إلى أنه ليست كل المدارس فى جوش قطيف تتبع نفس الأسلوب (أسلوب الحوار) مع التلاميذ، وهو ما يحدث على خلفية الانقسام حول فك الارتباط، فمنهم من يطالب بإلغاء هذه الخطة تماماً، ومنهم من يطالب بتحسين شروطها.. وهو ما يؤدى فى النهاية إلى وصول رسائل مركبة للتلاميذ، تكون متناقضة فى بعض الأحيان.

وقد أجرت "عميرا حاييم"، مديرة منطقة جنوب التعليمية، الأسبوع الماضي، جولة تفقدية فى جوش قطيف، فى محاولة لحث المعلمين على إعداد التلاميذ نفسياً لما سيشهده المستقبل، وتكثيف الحوار معهم. ولكن سرعان ما تحولت اللقاءات التى أجرتها إلى ساحة لتصارع مختلف وجهات النظر، التى تحتدم جميعها تحت لواء "صالح التلاميذ".

وحول ذات الشأن، بعث "يوسى كركوبار"، مدير أحد المدارس، بخطاب لعميرا حاييم، أوضح خلاله السياسة التى يتبعها فى مدرسته بشأن خطة فك الارتباط، جاء فى بعضه: "نجرى المناقشات مع التلاميذ فى مسعى لتهيئتهم نفسياً لعملية إخلاء المستوطنات. ولكن عندما يكون مسار الحديث أمراً يبعث على الانهزامية، لا يمكننا ساعتها أن نخفف من آلام هؤلاء التلاميذ".

وفى سياق الحديث الذى أجرى معه، فى مكتبه، قال كركوبار: "ماذا يمكن أن نقوله للتلاميذ..؟ هل نقول لهم إننا نريد الرحيل..؟ لماذا نشوش أذهانهم..؟ لماذا نغرس فى عقولهم أنه يجب أن نرحل. يمكننى أن أقول لهم إننا لسنا أمام العدو النازى أو بصدد أحداث النازية، وأننا سنستمر هنا، وسنواصل بناء دولة إسرائيل".

الخروج عن درب الاستيطان الصهيوني

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: يوسيف شيلهاف (*)

كلما اقترب موعد إخلاء جوش قطيف وقطاع غزة، كلما زاد الحديث عن الأساليب المناسبة لتقليل أضرار الإخلاء، وللتخفيف - بقدر الإمكان - من وطأة الأزمة التى ستحل بمن سيتم إخلائهم. ورغم أهمية تلك الأمور التنظيمية والفنية، إلا أنها لا تزيد عن كونها حيثيات هامشية ليس لها علاقة بالمشكلة الجوهرية فى موضوع جوش قطيف وباقى المستوطنات فى قطاع غزة، مثل مسألة مكانة الاستيطان فى الفكر الصهيوني.

لقد كان الاستيطان - قبل الاستقلال (١٩٤٨) - بمثابة الوسيلة الأولى على الإطلاق لبناء الدولة التى كانت فى الطريق نحو الإقامة. وقد أقيمت الكتل الاستيطانية ضماناً للسيطرة الإقليمية. وهذا ما يسمى بأسلوب "فرض الأمر الواقع"، الذى يُتبع فى حال وجود جماعتين عرقيتين قوميتين تتناحرا على الامتداد الإقليمي، لكون اثنيهما غير ذى سيادة على تلك الأرض. وعلى ذلك، كان الأسلوب الوحيد للسيطرة على هذه المناطق، هو استيطانها. ومن هنا تبلورت فى أذهاننا العلاقة بين "الاستيطان والأمن".

إذا ما أخذنا فى الاعتبار، اليوم، العلاقة النسبية بين السبعة أو الثمانية آلاف مستوطن فى قطاع غزة، وبين نحو مليون ونصف المليون عربي، نجدها علاقة تلزم بوجود أمنى مكثف للدفاع عن حياة المستوطنين. وعلى خلفية كل ما له علاقة بذلك، من الناحية المعنوية والعسكرية والاقتصادية، يكون السؤال الآتي: أليس ضرر الاستيطان فى هذه الآونة أكبر من نفعه..؟

لقد كان ميلاد المستوطنات الإسرائيلية فى قطاع غزة خطئاً كبيراً، ومحاولة للسير على درب الاستيطان الصهيونى دون أن نأخذ فى الاعتبار الأصداء السياسية لذلك على الصعيدين الداخلى والخارجي. لقد كان ذلك بمثابة استخدام خاطئ لأمر لا يجيء فى وقته ومكانه الصحيح، حُكم عليه منذ البداية بالفشل.

وتجدر الإشارة إلى أن التقليل من ذلك أمر هام، ولكن استخلاص العبر منه أمر أهم. ليست هذه هى المرة الأولى التى تجبَّر فيها إسرائيل على إخلاء مستوطنات، ومن لم يتعلم ذلك من تجربة سيناء وطابا، يجد نفسه مضطراً لتعلم ذلك فى ظروف أكثر صعوبة، حيث لا يمكن لدولة مستقلة أن ترسم حدودها بشكل أحادى الجانب.. وحتى مستوطنات مثل نيسانيت وإيلى سيناى - الكائنتان عند الخط الأخضر ولا تدخلان ضمن الامتداد السكانى العربى - لا يمكن لها أن تغير خط الحدود الإسرائيلي، بل وسيتم إزالتها مستقبلاً. ورغم ذلك، نجد الانسحاب من قطاع غزة يؤدى إلى ظهور شعارات عن "انهدام النبوءة" و"التخلى عن الصهيونية" وما إلى ذلك من التعبيرات الحساسة.

(*) كاتب المقال أستاذ بقسم الجغرافيا والبيئة بجامعة بار إيلان.

لن تقع حرب أهلية

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: موشيه آرنس

كل الكلام عن خطر وقوع حرب أهلية، الذى يرافق جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ خطة فك الارتباط أحادية الجانب، ليس إلا هباء. صحيح أن حرباً أهلية قد وقعت فى الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب، كما كانت هناك حرب أهلية فى إسبانيا بين قوات فرانكو والجمهوريين قبل ٦٩ سنة، لكن لن تقع أى حرب أهلية فى إسرائيل.

ففى إسرائيل ٢٠٠٥ ليس هناك قطب أيديولوجى قاطع بين الأطراف، ولا قوات عسكرية كبيرة تتبع طرفى الخلاف، ولا وضع تغيب فيه الأخطار الخارجية. وكل هذه الظروف كانت موجودة فى الولايات المتحدة وإسبانيا.

إن الحديث عن وقوع حرب أهلية هو مجرد خداع، من المقرر أن يثير مخاوف المستوطنين فى جوش قطيف وشمال السامرة (بالضفة الغربية)، بل ومخاوف مئات الآلاف من مؤيديهم فى إسرائيل، حتى يوافقوا على الاستعداد لإجلاء المستوطنين من منازلهم. قد تكون هناك تظاهرات، وقد يكون هناك أيضاً عصيان

مدني، فضلاً عن صور مؤسفة لأناس يتم إجلاؤهم من منازلهم - لكن لن يصل الأمر إلى حد وقوع حرب أهلية.

من البداية كان من الواضح أن خطة فك الارتباط ستؤدى إلى إحداث انقسام شديد فى صفوف المجتمع الإسرائيلي. وهو الصدع الذى يقابله اليسار المتطرف بالتهليل، فهو مازال يحرض ضد المستوطنين ويتهمهم بمحاولة سرقة أراضى وابتزاز أموال الحكومة. فاليسار يرغب فى رؤية شارون - الرجل صاحب المسؤولية الأولى عن إقامة المستعمرات - يدخل فى صدام مع أنصاره منذ سنوات طويلة ورؤية حزبه (يقصد الليكود) وهو ينقسم. ويرى إسرائيليون آخرون - بما فى ذلك بعض الساسة الذين عملوا على تنفيذ خطة فك الارتباط أو أيَّدوها - أن الشرخ الذى حدث فى صفوف المجتمع الإسرائيلى ليس مجرد مأساة قومية، بل وينذر أيضاً بمخاطر لا يمكن تحديدها.

يؤدى الجيش الإسرائيلى والشرطة دورهما فى الاستعداد لتنفيذ خطة فك الارتباط. وهذا ما يجب أن يكون. فرغم كل شيء، دورهما هو تنفيذ قرارات الحكومة. ومع ذلك، فإن الخوف يتملكنا عندما يستعدون لتنفيذ هذه المهمة، كما لو كانوا سيواجهون أعداء إسرائيل.

إن الجمهور يتلقى يومياً أنباء عن التخطيط والتدريب وجمع المعلومات الاستخباراتية. يبدو أن مفتش عام الشرطة يلهث وراء الحصول على صلاحية تنفيذ هذه المهمة. وكان من الأجدى أن يبدى احتراماً أكثر فى مثل هذه الحالات.

من ناحية أخرى، تمكن معظم أعضاء الكنيست، عن طريق التلاعب السياسي، من التصديق على تنفيذ خطة فك الارتباط، لكن من المؤكد أنه لا يوجد إجماع قومى بشأنها.

خلال سنوات كثيرة سابقة، كان دائماً ما يقال أن توحيد صفوف المجتمع الإسرائيلى هو عنصر مهم لأمن الدولة. ولكن نحن الآن نواجه عملية إضرار بالوحدة الاجتماعية، تتمثل فى إحداث شرخ كبير، لن يختفى فور تنفيذ خطة الارتباط، بل ومن المزمع أن يضعف مستقبل دولة إسرائيل فى صورة يصعب تحديدها حالياً.

ليست هناك مزايا كثيرة يمكن ذكرها لخطة فك الارتباط، بقدر ما توجد مساوئ كثيرة، وربما يكون أبرزها هذا الشرخ الكبير فى صفوف المجتمع الإسرائيلي. وما كان يبدو لواضعى الخطة كإجراء سهل، يبدو الآن كما لو كان عملية جراحية قومية معقدة.

قد لا تكون خطة فك الإرتباط بمثابة خطر يهدد الحياة، إلا أن المؤكد أنها ستخلف ورائها شروخاً كثيرة.

المستوطنون يحاولون "شل حركة الدولة"

معاريف ١٦/٥/ ٢٠٠٥
بقلم: أورى جليكمان

هل سينجحون فى شل حركة الدولة..؟ بعد قيامهم بحملة امتدت على مدار أسبوع، قاموا خلالها بتوزيع منشورات، يخطط نشطاء اليمين المتطرف الآن لتنفيذ مخططهم "لشل حركة الدولة"، احتجاجاً على فك الارتباط، والذى يتمثل فى إغلاق محاور الطرق الرئيسية، بدءً من الساعة ١٧:٠٠ (الخامسة مساءاً). وتستعد الشرطة للمعركة من أجل إبقاء محاور الطرق مفتوحة، إلا أن النشطاء يقولون: "سنثبت للجميع أن الشرطة لن تستطيع الحيلولة دون إغلاق الطرق أثناء تنفيذ فك الارتباط".

تمكن منظمو الاحتجاج خلال الأسبوع الماضى من "توزيع" مئات النشطاء على عدد كبير من مفارق الطرق الرئيسية فى جوش دان والقدس، بغية نشرهم على محاور الطرق الرئيسية فى الدولة. والهدف من ذلك هو "تجربة المعدات"، للإعلان بذلك عن بداية سلسلة من الأعمال غير العنيفة "لشل حركة الدولة" أثناء تنفيذ فك الارتباط، لإجهاض هذه المسيرة. وعلى الموقع الإلكترونى لحركة "البيت القومي"، التى تترأس حركات المعارضة الآن، نستطيع أن نجد التعليمات التى تم توزيعها على النشطاء، التى توضح ما يجب عليهم فعله أثناء قيامهم بإغلاق الطريق. وقد جاء فى الموقع: "كل ناشط سنضم إليه على الأقل عشرة من النشطاء الآخرين. وكل النشطاء سيتقابلون عند المفرق الذى ستحدده الجماعة أو زعماء الجماعة".

وتلزم التعليمات المتظاهرين بربط شريط برتقالى فى أيديهم: "يجب على المشاركين الجلوس وسط المفرق رافعين أيديهم إلى أعلى وبها شرائط برتقالية، كإعلان عن عدم اعتزامهم الجنوح إلى العنف، وهكذا سيشلون

حركة الدولة".

◆ **وقود فى المحرك:**

اعتقلت الشرطة أمس الأول ثلاثة من نشطاء اليمين، من كبار زعماء الاحتجاج، إلا أنه أتضح، من خلال الأحاديث التى أجريت مع أتباع اليمين، أن الاعتقال أدى، على عكس إلى زيادة الدافع لديهم، حيث قال أحد النشطاء للموقع الإلكترونى لصحيفة معاريف (NRG): "تهدف مسيرة تجربة المعدات إلى الوقوف على ما ستفعله الشرطة عندما نقوم بإغلاق الطرق عند إقدامهم على تنفيذ فك الارتباط. ولم نكن نعتقد أنهم سيسمحون لنا أصلاً بإغلاق الطرق". وأضاف ناشط اليمين: "لقد أثبتت مسيرة تجربة المعدات اليوم لنا بالضبط ما كنا نريده، حيث اضطرت الشرطة، بسبب بضعة مئات من النشطاء، إلى الاستسلام، فماذا ستفعل عندما تواجه آلاف من معارضى فك الارتباط دفعة واحدة يسعون لشل حركة الدولة..؟ حينئذ ستتوقف الدولة عما تريد فعله. علاوة على ذلك، فإن اعتقال زعماء الحركة لن يوقفنا ولن يردعنا، بل إنه يزود محركاتنا بالوقود ويدفعنا للأمام".

وقد بدت أول بوادر للاحتجاج المنظم الذى شهدناه اليوم من الصباح، عندما نجح مجهولون فى إضرام إطارات السيارات بالنيران على طريق القدس - تل أبيب فى منطقة لطرون. وقد أخمدت الشرطة النيران المشتعلة فى إطارات السيارات دون أن تتأثر حركة المرور من جراء ذلك. وهو نفس السيناريو الذى سبق أن تكرر على إحدى طرق العاصمة.

وقد بدأت محاولات عرقلة المرور فى سائر أنحاء إسرائيل بالأمس، حيث عُثر على شحنتين مشبوهتين فى محطتين سكة حديد بتل أبيب، وتوقفت حركة القطارات لمدة ٢٠ دقيقة، حتى اتضح أنها شحنات وهمية، حيث كانت بها رسالة جاء فيها: "فك الارتباط سينفجر فى وجوهنا". وتجرى الآن شرطة منطقة يركون تحقيقاً فى هذا الحادث.

من ناحية أخرى، عثرت الشرطة أمس على مخزن لإطارات السيارات فى غابة تقع بالقرب من أحد مفترقات الطرق. والاعتقاد السائد هو أن متظاهرى اليمين المتطرف كانوا يعتزمون استخدام محتويات هذا المخزن من الإطارات فى إغلاق المحاور الرئيسية المؤدية إلى قطاع غزة.

خطة فك الارتباط غير صالحة

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٨
بقلم: رفكا يافا

من الواضح للجميع أن خطة "فك الارتباط" بصورتها الحالية ما كانت لتمر، إلا تحت مظلة الفساد، ونظام حكم مستبد، وغياب للديموقراطية. فلقد وعد شارون بقبول ما سيسفر عنه الاستفتاء العام الذى سيجرى على خطة "فك الارتباط"، ولكنه تهرب من إجرائه. انتخب شارون من أجل تنفيذ البرنامج الحزبى المقدم من حزب الليكود، وليس لينفذ برنامج عمرام متسناع المهزوم. ليس هذا وحسب، فلقد عزل شارون كل من أعرب عن وجهة نظر معارضة له، وأبقى على كل من يؤيده فيما يذهب إليه. والأكثر من كل ذلك، أنه أوجد جواً من الإرهاب والتخويف، تمكن من خلاله من إخراس كل الجبناء.

وعلى ذلك، نجد أن خطة فك الارتباط بمثابة نتاج للتعفن السياسى فى إسرائيل.. وهذه حقيقة يدركها الجميع - حتى مؤيدو فك الارتباط ذاتهم.

لا يمكن لحاييم رامون وأوفير بينيس أن يقولا إن سد المتظاهرين الإسرائيليين للطرق أمر من شأنه تعريض الديموقراطية للخطر. ربما نكون مجهَدين ويائسين، ولكننا لسنا بلهاء.. فنحن ندرك جيداً، دون توضيح من أحد، من ذا الذى يهدم الديموقراطية. هذا وأعتقد أن المظاهرات وسد الطرقات، توقظنا من حالة عدم الاهتمام التى تكتنفنا، خاصة وأنها صورة من صور التعبير عن الديموقراطية.

صحيح أن طرد اليهود أمر جد خطير، ولكن وجود حكومة تتبع أسلوب القوة والمعاداة للديموقراطية، ووجود شرطة تنتهج أساليب العنف، وجيش مشوش، وكنيست فاسد.. أمور تبدو أكثر خطورة. إن كل ذلك موجود بالفعل فى إسرائيل، والفضل فى ذلك يرجع إلى شارون وأبنائه ووزرائه ومستشاريه.

إن ما تبثه وسائل الإعلام من فساد وعدم

استقامة، كان من شأنه إصابة الجمهور الإسرائيلى بالاشمئزاز، لدرجة تبعث على فقدان الثقة والأمل، وتفضيل المكوث فى المنزل فى هدوء. ولكن الشباب المتدين فقط هو الذى لا يزال لديه الرغبة فى النضال والتظاهر والاعتراض، بل ودخول السجون فى سبيل المثالية القومية.

وحسب نتائج كل استطلاعات الرأى التى تجرى فى إسرائيل، فإن خمسين بالمائة من الجمهور الإسرائيلى يعارضون فك الارتباط.. ولكن كيف يتسنى لنا فعل شيء ونحن جالسين فى المنزل..؟ إن الدولة فى طريقها إلى السقوط فى وحل حرب أهلية، فخمسين بالمائة من الشعب يصيح ضد فك الارتباط، قائلين: "إجراء هدّام معاد للديموقراطية"، ولكن لا توجد أية مناقشات جادة حول ذلك، ولا يوجد أى إحساس بالألم أو بالرغبة فى أن نرفع ذلك عن أنفسنا.

أعتقد أن دعوة أمنون دانكنر ودان مرجليت إلى الإصلاح الحكومى والاستقامة الجماهيرية، أشبه بإطارات الكاوتشوك التى يشعلها المحتجون على هذا الوضع، فينسب لهؤلاء أنهم كانوا بين الأوائل الذين أعلوا صوتهم قائلين "كفا، من المستحيل مواصلة الطريق على هذا النحو". من المستحيل مواصلة الكذب والادعاء بأن إغلاق الطريق بمثابة هدم للديموقراطية.. فالديموقراطية تهدم وتدهس كل يوم تحت أقدام ممثلى الشعب. كفانا ادعاء بأن المستوطنين هم فقط من يعترضون.

وها أنا أضم صوتى الآن لكل الأصوات الداعية إلى القضاء على الفساد، ولكن لتضع هذه الأصوات فى حسبانها أن المستوطنات جزء من هذا الفساد الذى جلب فك الارتباط. وأقول إنه لن يتأتى لنا العيش فى دولة ديموقراطية، طالما أننا نقف فى موقف المتفرج، ملتزمين الصمت تجاه ما يفعله شارون بنا.

رغم ذلك، سنهدم منازل المستوطنين ■

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٨
بقلم: زلمان شوفال (*)

ثمة سؤال يجعل مؤيدى خطة فك الارتباط ومعارضيها، على حد سواء، فى حيرة من أمرهم، فحواه: هل سيتم هدم منازل المستوطنين فى قطاع غزة بعد تنفيذ فك الارتباط..؟

وللإجابة عن ذلك، كان وزير الدفاع - وكذا رئيس الدولة - قد قال مؤخراً إنه يجب هدم تلك المنازل "لدواعى أمنية"، معللاً ذلك بأن بقاء الجيش الإسرائيلى فى القطاع بعد خروج المستوطنين، من أجل هدم المنازل ثم إزالة الأنقاض، أمر سيستغرق وقتاً طويلاً، سيكون من شأنه تشكيل خطر على حياة الجنود. ولكن من الصعب الاقتناع بهذا الادعاء، لسببين: أولهما، أن هناك طرق عديدة لإزالة أنقاض المنازل. وثانيهما، مَنْ يقول إن إسرائيل ملزمة بإزالة أنقاض المنازل..؟

أن الاعتبار الآخر الذى يطرحه من يتحدثون باسم اليسار، هو أنه لو تم منح الفلسطينيين عديمى المسكن هذه المنازل، لكان ذلك بمثابة إيماءة طيبة نحوهم. وهذا الاعتبار له ما يبرره بشكل لا يقل عن الاعتبار الأمني، وهو أن عدد منازل اليهود فى القطاع يتروح ما بين ألف وخمسمائة إلى ألفى منزل، فى حين يصل عدد من ليس لهم مسكن فى مخيمات اللاجئين إلى مئات الآلاف على أفضل تقدير، وإذا ما تم منح هؤلاء تلك المنازل، لكان لذلك إسهامه فى حل مشكلة من لا مأوى لهم.. أو على الأقل، حل تلك المشكلة من الناحية النفسية.

كما أن هناك رأى آخر له ما يبرره، وهو أن الشبكات التلفزيونية على مستوى العالم ستوجه عدساتها نحو المنازل المهدّمة (حتى ولو تم إعلان هذه المناطق "مناطق عسكرية مغلقة")، وساعتها سيهرول كل أعداء إسرائيل فى الداخل والخارج وكل من يدّعون الخير لها (يقصد اليسار وأنصار السلام فى إسرائيل)، نحو ركام تلك المنازل، كما لو أنهم عثروا على أسلاب عظيمة القيمة.

وعلى هذا الصعيد، حرى بنا تذكير العالم كله بالمبادرة التى طرحتها إسرائيل منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، بالبدء فى مشروع ضخم لبناء وحدات سكنية، يهدف إلى لم شمل اللاجئين الفلسطينيين. ولكن الأمم المتحدة والدول العربية - الذين أرادوا تخليد هذه المشكلة دون حلها - هم الذين أحبطوا هذه المبادرة. والآن يجب أن تبادر إسرائيل - بالتعاون مع

الولايات المتحدة الأمريكية وعناصر دولية أخرى - إلى تنفيذ مشروع بناء وحدات سكنية فى القطاع.. وهو الأمر الذى سيوجد حلاً سريعاً للمشكلة السكانية فى القطاع، ويوفر، وبسرعة، فرص عمل لسكان القطاع.

وعلى هذا الأساس، نجد أن تسليم منازل المستوطنين للفلسطينيين بعد هدمها، أمر لن يخدم أى هدف إيجابى حقيقي. ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر، فقد نعيش مأزق على المستويين الخاص والعام، عند إخلاء المستوطنات.. مأزق سنشعر به عندما نجد أنفسنا نتحدث بعد ذلك عن منازل كان يقطنها اليهود، والآن يعيش بها غيرهم.

يجب أن يضع القائمون على أمر ترسيم السياسة الإسرائيلية هذا الواقع أمام أعينهم، لأن توحيد الصف الإسرائيلي، عقب الزعزعة التى سيتعرض لها بعد تنفيذ الإخلاء، سيكون شرطاً محورياً للقدرة الإسرائيلية على التعامل مع الاختبارات التى ستتعرض لها الدولة مستقبلاً على الصعيدين الأمنى والسياسي. نحن لسنا هنا بصدد مسألة ألم ومعاناة نفسية فقط، بل إننا أيضاً بصدد أمر سيكون من شأنه التأثير على المسيرة السياسية الإسرائيلية.

هذا، وبالإضافة إلى ما تقدم، سيكون هناك من سيعتبرون رفع أعلام منظمة التحرير الفلسطينية فوق الأبنية الإسرائيلية أمر "رمزي" وحسب، ولكن الرمزيات فى منطقة الشرق الأوسط أمور ذات أهمية خاصة، وبالتأكيد سيفسر الجانب العربى ذلك على أنه انتصار على العدو الصهيونى - حسبما يقولون - وعلى كل التبعات المحتملة بخصوص مكافحة الإرهاب واحتمالات تحقيق السلام.

وهكذا، نجد أن ذلك الوضع المحير قائم بالأساس على نظرة الآخر للأمر، وليس على أساس الاعتبارات بعيدة المدى - سواء على الصعيد الداخلى أو تلك الخاصة بالصراع المحتدم بيننا وبين الفلسطينيين. ولكن من الواضح للجميع أى الاعتبارات يجب مراعاتها.

(*) كاتب المقال سفير سابق لدى الولايات المتحدة، عضو كنيست سابق، وحالياً المستشار السياسى والدبلوماسى لرئيس الوزراء "أريئيل شارون".

٢

قضية بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية

البطريرك يبحث عن الاعتراف

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١
بقلم: دانى روبنشتاين

مَنْ هى الجهة اليهودية المجهولة التى تقف وراء عملية شراء عقارات الكنيسة اليونانية - الأرثوذكسية فى بوابة يافا فى البلدة القديمة..؟ هل يمكن أن تكون الحكومة الإسرائيلية..؟ أم هى جهة إسرائيلية ذات أهداف سياسية..؟ هل هذه صفقة تجارية..؟

قبل أكثر من شهر، ذُكر للمرة الأولى أن بطريرك القدس اليونانى - الأرثوذكسي، إيرينيوس الأول، باع فندقين لجهة يهودية غير معروفة (فى الحقيقة هو فندق واحد فقط "فندق إمبريال"، لأن الفندق الثاني، بترا، تم بيعه قبل نحو ثمانى سنوات) فضلاً عن سلسلة من المتاجر فى منطقة بوابة يافا بالقدس. وقد أثار هذا الخبر ردود أفعال غاضبة، فقد أدان بشدة رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع (أبو علاء)، هذه الصفقة. وكان رد فعل رجال السلطة فى الأردن مماثلاً، كما طلبت الحكومة اليونانية توضيح هذا الأمر. أما فى إسرائيل، فلم تثر هذه القضية اهتماماً خاصاً.

وقد نفى البطريرك إيرينيوس هذا الخبر بشدة: لم أقم بالبيع، لم أفوض أحد بالبيع، إنهم خدعوني، لقد زوروا الوثائق. كما أدلى قبل نحو أسبوعين بتصريح واضح فى الصحافة (باللغات الإنجليزية، اليونانية، العربية والعبرية)، أعلن فيه أن التوكيلات التى منحها، أياً كان وقتها، غير سارية.

وإزاء نفى البطريرك، كان يتعين على المشترين أن يظهروا ويقولوا: "نعم اشترينا، لدينا إثباتات، ها هى الوثائق، لقد دفعنا أموالاً". صحيح أن المشترين المجهولين كشفوا النقاب عن بعض الوثائق يوم الجمعة الماضي، إلا أنه تم تحذيرهم بشدة من الكشف عن هويتهم. لماذا..؟!

وقد وجه المتحدث باسم الطائفة العربية - الأرثوذكسية احتجاجاً شديد اللهجة للبطريرك إيرينيوس، بل ونادى الكثيرون من أبناء الطائفة، إن لم يكن جميعهم، بإقصائه من منصبه، بل وإبعاده عن البلاد وتعيين بطريرك آخر، على أن يكون عربياً وليس يونانياً.

منذ عشرات السنوات وهناك مطالب "بتعريب" البطريركية اليونانية - الأرثوذكسية بالقدس، حيث يدير السبعة عشر عضواً فى المجمع الكنسى بكنيسة القيامة بالقدس - جميعهم من مواليد اليونان، وعلى رأسهم البطريرك - عقارات كثيرة، ومبان وأراض، فى كل أنحاء إسرائيل. ويقول أبناء الطائفة العربيّة - الأرثوذكسية إن هذه العقارات تخص آباءهم، وأن القساوسة اليونانيين، لم يُحضروا معهم من اليونان المنازل والأراضى التى توجد فى الديار المقدسة. ويشكو العرب من أن القساوسة اليونانيين - بعضهم فاسدون - يبيعون أجزاء كبيرة من عقارات البطريركية لليهود ولا يمنحون العرب أى سلطة على هذه العقارات.

◆ **مُتلون وغير أمين:**

مع كشف النقاب عن قضية بيع العقارات فى بوابة يافا، تم تشكيل ثلاث لجان للتحقيق فيها: من جانب الحكومة الأردنية، ومن جانب السلطة الفلسطينية ومن جانب الحكومة اليونانية. وبدأت اللجان الثلاث عملها على الفور حيث استدعوا البطريرك إيرينيوس لكى يجيب على استفساراتهم. ويبدو أن الدافع وراء النشاط السريع للحكومات الثلاث ليس فى جوهر الصفقة - لأن البطريركية تعقد الكثير من نوعية هذه الصفقات فى مختلف أنحاء إسرائيل - وإنما فى موقع هذه العقارات.

تعتبر منطقة بوابة يافا مكاناً ذا أهمية تاريخية، رمزية واستراتيجية فى البلدة القديمة. فهناك تقع القلعة (برج داوود) التى تتحكم فى مداخل ومخارج المدينة، ومن هناك تتفرع الطرق إلى الأحياء المختلفة: الحى المسيحي، والأرمينى، واليهودي. ومن هناك دخل المدينة عام ١٨٩٨ القيصر الألماني، ويلهام الثاني، الذى من أجله هدم الحكام العثمانيون جزءاً من السور، ومن هناك أيضاً جرت مراسم استعراض قوات الجنرال النبي، الغازى البريطانى للمدينة، فى أواخر الحرب العالمية الأولى. ومعظم زوار الأماكن الأثرية فى البلدة القديمة يدخلونها عبر بوابة يافا. بعبارة أخرى، فإن صاحب العقارات فى هذا المكان يسيطر على مدخل المدينة كلها.

لقد سبق أن باعت البطريركية اليونانية - الأرثوذكسية (فى الواقع أجرتها لفترة طويلة) عقارات لليهود: فى القدس (فى حى رحافيا، وفى وادى الصلب، وفى سان سيمون، وفى قطمون، وفى حديقة الجرس) وفى يافا (فى تلة أندرومدا وفى سوق الأشياء المستعملة "الخردة"). لكن لم تكن هناك تظاهرات واحتجاجات ضد هذه الصفقات كما حدث الآن بعد الكشف عن صفقة بوابة يافا.

مع بداية عمل لجان التحقيق، بدأت تتضح بعض التفاصيل الخاصة بمواقف الحكومات المختلفة فى القضية. وقد تم استدعاء إيرينيوس إلى عمَّان، من جانب اللجنة الأردنية، للتحقيق معه، إلا أنه نفى حدوث الصفقة وتعهد بزيادة مشاركة العرب فى إدارة العقارات، بما يتماشى مع دستور ولوائح البطريركية. وقد أدرك الأردنيون أن تعيين بطريرك عربى هو خطة سياسية هامة ولكنها بعيدة الأمد لا تؤخذ فى الحسبان الآن، أما الذى يجب عمله فى الآونة الأخيرة هو محاولة تهدئة الأجواء.

وقد أرسلت وزارة الخارجية الأردنية وفداً رفيع المستوى إلى القدس، حقق أيضاً مع البطريرك وأجرى محادثات مع كبار القساوسة فى البطريركية. وتفيد مصادر موثوق بها أن الاستنتاج الذى توصلوا إليه هو ضرورة تغيير البطريرك إيرينيوس وتعيين قس يونانى آخر غيره. والسبب فى ذلك: الاشتباه فى أن البطريرك لا يتحدث الصدق، وهو ضعيف، منعزل، يسيطر عليه الخوف ويشعر بأنه مطارد - ولذا، يصعب عليه أداء مهام منصبه. ومن مصلحة اليونانيين أن يكون بطريرك القدس قوياً، حتى لا تتاح فرصة تغييره بقس عربي. فى المقابل، يرى العرب (فلسطينيون، أردنيون وغيرهما)، أنه طالما لا يمكن تعيين بطريرك عربي، فمن الأفضل أن يرأس البطريركية إنسان ضعيف يمكن السيطرة عليه.

من ناحية أخرى، بعث رئيس الوزراء الفلسطينى أبو علاء، دعوة لإيرينيوس، لاستيضاح الأمر، وفى نهاية المطاف تعهد الأخير بالتعاون مع اللجنة الفلسطينية. ويترأس هذه اللجنة د. إميل جرجوعي، وهو مسيحي، أحد ناشطى منظمة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس التشريعى الفلسطيني، وأعضاء اللجنة هم زعماء الطوائف المسيحية فى منطقة بيت لحم، فضلاً عن ثلاثة من رجال القانون.

وقد التقى أعضاء اللجنة الفلسطينية البطريرك وطالبوه بإحضار وثائق ومعلومات عن تطور الأمور فى قضية عقارات بوابة يافا. كما طلبوا منه أن يفوضهم حتى يخاطبوا مؤسسات إسرائيلية مثل إدارة تسجيل الأراضي، وإدارة ضرائب العقارات وأماكن أخرى يمكن فيها إيجاد تسجيلات خاصة بتغيير وضع هذه العقارات. غير أن إيرينيوس رفض هذه الطلبات. وكان انطباع أعضاء اللجنة أنه متلون، ويخفى شيئاً ما، ويتهرب وغير أمين.

وقد أكثر إيرينيوس من توجيه أصابع الاتهام لنيكوس باباديمس، مساعده المالى السابق، الذى هرب من إسرائيل قبل أربع سنوات. ويقول إيرينيوس إن باباديمس زوَّر وثائق واستغل توكيل كان بحوزته فى إبرام صفقة بوابة يافا.

ومن مخبئه فى الولايات المتحدة، أبلغ باباديمس صحيفة "هاآرتس" أنه وقّع على صفقة بوابة يافا بالفعل، لكنه ذكر أنه فعل ذلك بناء على أوامر البطريرك. وقد أدلى مسؤول آخر فى البطريركية أن اللجنة الأردنية دعمت الكلام السابق، حيث قال هذا المسؤول أن إيرينيوس طلب منه التوقيع على أوراق الصفقة باسم البطريركية، وعندما رفض توجه البطريرك إلى باباديمس.

◆ استثمار طويل الأمد:

الاستنتاج الذى يتضح من المعلومات التى سُربت من اللجان المختلفة هو أن هناك إجراءات أولية تمت لتنفيذ صفقة كبيرة لبيع عقارات بوابة يافا. لكن لمن..؟ يبدو أنها تمت لصالح إحدى مجموعات المستوطنين التى تشترى العقارات فى الأحياء العربية بالقدس، وربما تكون بدعم حكومى إسرائيلي.

تفيد التفاصيل التى أدلى بها باباديمس وغيره، بأن المشترى سدد مبلغ مليون ونصف المليون دولار كدفعة أولى للبطريركية. وقد قدم المشترى نفسه على أنه شركة "أوف - شور" المسجلة فى جزر البهاما، إلا أن هوية ملاكها ظلت مجهولة، على أن تدير البطريركية المفاوضات الخاصة بإخلاء المقيمين الحاليين، وذلك

بموجب عقد البيع، وأن يحصل الملاك الحاليون للفندق على ما يقرب من ثلاثة ملايين دولار مقابل الإخلاء. كما تحدد أن تسدد الشركة المشترية - التى حصلت على العقارات لمدة ٩٩ سنة - إيجار يقدر بعشرة آلاف دولار شهرياً، ومن المقرر أن ترمم الفندق وأن تسمح لشركة دولية معروفة بإدارته.

يبدو أن مصدر الأموال مصدراً عاماً. وتفيد خبرات الماضى أن المستوطنين كانوا يبدون دائما قدرة رائعة على جمع الأموال لتحقيق أهدافهم من جهات حكومية وعامة. ومن هذا المنطلق، هناك احتمال أن تكون هذه الصفقة مشابهة لما حدث مع عقارات أخرى للبطريركية، مثل فندق "سان جون" المجاور لكنيسة القيامة. فآنذاك، جاءت الأموال من وزارة الإسكان، التى كان يرأسها الوزير دافيد ليفي، وعملت تحت ستار شركة أجنبية.

الحكومة الإسرائيلية لديها مصلحة واضحة فى السيطرة على عقارات منطقة بوابة يافا قبيل التفاوض السياسى حول مستقبل القدس، حيث يمكن عن طريق بوابة يافا والحى الأرمينى خلق امتداد يهودى بين غرب المدينة والحى اليهودى وحائط المبكى، وتتعاطى إسرائيل مع هذا الأمر على أنه استثمار استراتيجى طويل الأمد.

ربما تكون الجهة الإسرائيلية (يقصد الجهة المشترية) ملتزمة الصمت وتخشى كشف النقاب عن هويتها لعدم توجيه الانتقاد السياسى الشديد لإسرائيل من جانب المجتمع الدولي. فهناك دول كثيرة تعتبر شراء عقارات فى بوابة يافا - التى تقع داخل حدود ١٩٦٧ - خطوة استفزازية فى خضم محاولة إحياء المسيرة السلمية.

ولكن السؤال: لماذا يتورط البطريرك إيرينيوس فى صفقة كهذه، تثير ضده العالم العربى وغيره..؟ يمكن إيجاد الدافع فى موعد إبرام الصفقة، وهو قرب اعتراف إسرائيل بإيرينيويس كبطريرك القدس الأرثوذكسي. فقد سبق أن رفضت إسرائيل الاعتراف بانتخابه بدعوى أنه موالى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعن طريق الصفقة كان إيرينيوس يرغب فى إثبات أنه يمكنه أيضاً العمل من أجل مصالح إسرائيل. بعبارة أخرى، لقد تمت الصفقة مقابل اعتراف إسرائيل بإيرنيوس، بالإضافة إلى الأزمة المالية الشديدة التى تعصف بالبطريركية، حيث تصل ديونها إلى عشرات الملايين من الدولارات. ومعظم عقارات الكنيسة رهن الحجز. ويجد البطريرك صعوبة فى دفع رواتب العاملين بها والمحافظة على المؤسسات التابعة للكنيسة. وهو يواجه ضغوطاً، وتهديدات وابتزاز من جانب أعدائه داخل البطريركية، ومن حكومات وجهات استخباراتية وجهات اقتصادية ذات ثقل لا تتوانى فى استخدام العنف. وفى الوقت الحالي، إذا كان يحاول مناورة الجميع، إلا أن الكثيرين يعتقدون أن قضية بوابة يافا ستؤدى إلى نهاية فترة عمله.

صفقة غامضة عند باب الخليل (بالقدس) ■ افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٨

بلغت الضجة التى أثيرت حول البطريرك الأرثوذكسى للقدس، إيرينيوس الأول، ذروتها فى نهاية الأسبوع الماضي. ففى خطوة غير عادية، أعلن أعضاء من "أخوة القبر المقدس" - الهيئة العليا للبطريركية - أنهم لا يعترفون بـ "إيرينيوس"، الذى اضطر للخروج من نطاق البطريركية فى البلدة القديمة تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. توجد فى بؤرة القضية صفقة ما تزال معظم تفاصيلها مجهولة، حيث قام البطريرك بتأجير ممتلكات مهمة تابعة للبطريركية فى ساحة باب الخليل (بالقدس) لمدة طويلة (تأجير مثله مثل البيع) إلى مجموعة من اليهود الذين لم تكشف هويتهم.

جديرٌ بالذكر أن البطريركية اليونانية الأرثوذكسية للقدس هى الأقدم والأغنى بين المؤسسات المسيحية فى الأرض المقدسة. وهى تحوز ممتلكات بحجم هائل فى أنحاء البلاد، فى شرق الأردن، فى دول أخرى مجاورة وفى اليونان. رؤساء البطريركية - كلهم من مواليد اليونان - فى صراع دائم مع جماعة المؤمنين العرب الذين يطالبون بالسيطرة على ممتلكاتها. فى ديسمبر ٢٠٠٠، توفى البطريرك السابق "ديوروس"، وبدأت مؤسسات الكنيسة فى إجراءات لاختيار الخليفة، وقد حاولت عناصر خارجية التدخل فيها. إلا أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت عن رفضها لبعض المرشحين، وعلى رأسهم "إيرينيوس"، فقدم ممثلوه (يقصد ممثلو إيرينيوس) التماساً إلى محكمة العدل العليا، اضطر، على أثره وزير العدل، فى حينه، "ميئير شطريت"، إلى إلغاء الرفض.

طبقاً لقانون الكنيسة، فإنه ينبغى على السلطة السياسية التى تسيطر على مناطق البطريركية أن تصادق على إجراءات الاختيار، وبينما صادقت الأردن والسلطة الفلسطينية فى أغسطس ٢٠٠١ على اختيار "إيرينيوس"، فإن الحكومة الإسرائيلية رفضت ذلك. بعد نحو عامين ونصف (حتى يناير ٢٠٠٤) عرقلت إسرائيل المصادقة على التعيين ووضعت صعوبات فى طريق عمل البطريرك الجديد. وقال وزراء فى الحكومة إن من شأن "إيرينيوس"، صديق "عرفات" ونصير العرب، أن ينقل ممتلكات الكنيسة إلى حوزة منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى ذلك، أخطأت الحكومة الإسرائيلية: فكما أنه ليس من اللائق أن تتدخل حكومات أجنبية فى اختيار حاخام أكبر لطوائف يهودية فى الخارج، فقد كان على إسرائيل أيضاً أن تتجنب التدخل فى اختيار رئيس كنيسة مسيحى بالبلاد.

يرى كثيرون فى صفقة باب الخليل (بالقدس) محاولة من جانب "إيرينيوس" للتودد إلى إسرائيل، على ضوء نقدها له. وقد نشأت العاصفة بين الفلسطينيين، وكذلك فى الأردن، و دول عربية أخرى، وفى اليونان بل وفى المجتمع الدولى بأسره بسبب وضعية الممتلكات التى تم تأجيرها - حيث تقع فى منطقة رئيسية بالقدس القديمة، معظم سكانها من العرب والمتاجر التى بها تؤول إليهم - وبسبب الغموض حول هوية المشترين. والتقدير هو أن الأمر يتعلق بمحاولة أخرى من جانب عناصر يمينية للسيطرة على ممتلكات فى الأحياء الإسلامية والمسيحية، ومن المحتمل أنهم يتمتعون بدعم جماهيري.

فى ضوء ذلك، فإن من شأن صفقة باب الخليل أن تبدو كاستفزاز زائد ألحق ضرراً بإسرائيل، كونها عززت مطالب "تعريب" البطريركية.

◆ ترجمات عبرية ◆



يوناتان بولارد

لوبى "مواطنون من أجل بولارد": نظرة متأخرة جدا

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٧
بقلم: آريك بندر

يُوجه أعضاء الكنيست، أصحاب العضوية فى لوبى "مواطنون من أجل بولارد"، نقداً لاذعاً للحكومة لأنها قررت الآن فقط قيام دانى إيلون، السفير الإسرائيلى لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بزيارة الجاسوس الإسرائيلي، يوناتان بولارد، فى سجنه فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد صرح اليوم عضو الكنيست أورى آريئيل قائلا: "من الغرابة بمكان أن يفيق شارون فجأة بعد أن نسى بولارد طوال هذه السنوات. هل هذا بفعل الشيخوخة..؟ أم أن هذا استغلال للمواطن الإسرائيلى بشكل سيء..؟ (المقصود بهدف تحقيق أغراض انتخابية).. الجمهور هو الذى سيحكم".

وقال عضو الكنيست جلعاد أردين: "لقد ساهم بولارد كثيراً فى تحقيق الأمن لنا، ورغم ذلك وطوال أربع سنوات لم يكبد سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة نفسه عناء زيارته فى السجن. وربما لدى رئيس الوزراء تفسير لذلك، فقد فتح مصنعاً للبلاط ويستخدم كل بلاطة فيه لتحقيق غرض معين، بما فى ذلك بولارد، لخدمة علاقاته العامة".

وأضاف عضو الكنيست أردين، وهو أيضاً أحد أعضاء لوبى "مواطنون من أجل بولارد": "منذ بضعة أشهر فقط، توجهت إلى السفير إيلون، وطلبت منه زيارة بولارد، ولكنه تهرب من الإجابة على طلبي. من ناحية أخرى، رفض رئيس الوزراء إبلاغ بوش بمطالبة معظم أعضاء الكنيست بالإفراج عن بولارد. أضف إلى ذلك أن لجنة المالية التابعة للكنيست أسقطت مشروع القانون الذى قدمه ميخائيل إيتان برصد خمسة ملايين شيكل للصندوق الذى سيشرف على الأنشطة الرامية لإطلاق سراح بولارد. وفجأة يتم إرسال السفير الإسرائيلى الآن لزيارة بولارد فى السجن.. إن هذا الأمر يطرح الكثير من علامات الاستفهام".

وتجدر الإشارة إلى أن بولارد كان قد تقدم بالتماس لمحكمة العدل العليا فى مطلع الشهر الجارى مطالباً بأن تعتبره الدولة "سجين صهيون" (المقصود بذلك أن يتم اعتباره أحد السجناء الذين تعرضوا للظلم والاضطهاد من أجل الدولة، ومن ثم يتعين عليها مساعدته وإخراجه من كبوته بشتى السبل).. ويذكر بولارد فى التماسه تفاصيل العشرين عاماً التى قضاها فى السجن، بدءاً من الزج به فى زنزانة واحتجازه فى ظروف قاسية فى السجن الخاص بالمرضى النفسيين فى ولاية ميزوري، مروراً باحتجازه لسبع سنوات فى زنزانة، فى أشد السجون الأمريكية حراسة، وانتهاءً بنقله إلى مقر سجنه الأخير فى السجن الفيدرالى فى ولاية كارولينا الشمالية.

ضبط النفس هو السبيل إلى إطلاق سراح بولارد

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٥/٥/١٨

"يوناتان بولارد"، يهودي أمريكي كان يعمل في استخبارات سلاح البحرية الأمريكي، وقام بالتجسس هناك مقابل مال حصل عليه من عنصر أمني إسرائيلي، وفقد حريته منذ نحو عشرين عاماً. تم اعتقاله أمام باب السفارة الإسرائيلية في "واشنطن"، التي حاول الهرب إليها، وحوكم، وأدين وهو يُمضي الآن عقوبة السجن المؤبد.

حاولت الحكومة الإسرائيلية أن تخادع الإدارة الأمريكية وأن تخفي عنها حقائق تتعلق باستخدام "بولارد" وبالمعلومات التي زوَّدها بها. وما أن كشفت هذه المحاولات، حتى رضخت إسرائيل للمطالب الأمريكية، وقامت بحل "مكتب العلاقات العلمية" بوزارة الدفاع ووقفت عاجزة أمام إدانة "بولارد" بأقصى عقوبة.

لم يعرب "بولارد" عن أسفه على ما قام به، وإنما برره بحجة أن الإدارة الأمريكية أخلت بالتزاماتها فيما يتعلق بتزويد إسرائيل بمعلومات. ولذا، استهدفت العقوبة الغليظة تلقينه درساً وتحقيق فكرة الردع سواء تجاه أي جواسيس محتملين أو تجاه إسرائيل، حتى لا تمني نفسها بفكرة استخدام جواسيس آخرين من عينة "بولارد".

في السنوات الأولى، بعد إيداع "بولارد" السجن، حافظت الحكومات الإسرائيلية على تنكر ظاهري لسلسة القيادة التي تزعمت الأمر من رؤساء حكومة ووزراء دفاع، مروراً بمستخدمي "بولارد"، وانتهاءً بالجاسوس نفسه. وقد تغيرت هذه النظرة بفعل الضغط السياسي والجماهيري، وتحولت من صقيع متجمد إلى حرارة حارقة، وأصبح "يوناتان"، بعد فوات الأوان، "يوناتان"، وتم الزعم بأنه إسرائيلي أسير في قبضة "الجوئيم" (غير اليهود)، ومُنح الجنسية الإسرائيلية، بل ويقوم أعضاء كنيست، ووزراء، ورجال المفوضيات الإسرائيلية في المنطقة بزيارته في سجنه - بالأمس مثلاً كان يزوره سفيرنا في "واشنطن"، "داني إيلون" - وكثيراً ما يُطلب تخفيف عقوبته وإطلاق سراحه. صحيح أن الرئيس "بيل كلينتون" استجاب للتوسلات وأوشك أن يعلن عن العفو عن "بولارد"، كمقابل جزئي لتنازلات "بنيامين نتنياهو" و"آريئيل شارون" لـ "ياسر عرفات" خلال مؤتمر "واي"، لكنه تراجع أمام تهديد مسؤولي الاستخبارات بالاستقالة وتصويرهم الأمر على أنه يمثل ضرراً بالأمن القومي.

والواقع أن عناصر مختلفة تتحمل مسؤولية ما يعانيه "بولارد": أولاً، "بولارد" نفسه، الذي عرَّض العلاقات الحساسة لإسرائيل (وللطائفة اليهودية في بلاده) مع الهيئات الأمنية الأمريكية ومع الإدارة، للخطر، من خلال مغامرة محفوفة بالمخاطر وكان يحكمها الجشع. والأكثر من ذلك أن "بولارد"، رفض بمكابرته، الإعراب عن الندم. ولو أنه تصرف بشكل مغاير خلال النصف الأول من الثمانينيات، لما وُجدت القضية أصلاً، ولو أنه تصرف بشكل مغاير، بعدَ أن حدثت، لكان من المحتمل أن يكون طليق حر منذ فترة.

المسؤول الثاني عما يعانيه "بولارد"، هما الهيئة الأمنية والاستخبارات الأمريكية، اللتين تعرضتا لفضائح عديدة في عام اعتقاله، ١٩٨٥، بسبب موجة من الجواسيس في الجيش وفي وكالات الاستخبارات. وقد تأثرت الهيئة الأمنية الأمريكية بالعداء الشخصي الذي كان يكنه وزير الدفاع، في حينه، "كاسبار واينبرجر"، لإسرائيل، فكانت تعارض معاملة إسرائيل معاملة خاصة وتفضيلية.

وإذا كان هذان العنصران خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية - المسؤولة الثالثة - من المفترض أن تزن أفعالها بكثير من الحصافة: عدم استفزاز "البنتاجون" بفضائح موسمية، وعدم تصوير "بولارد" على أنه بطل، وألا تستغل إطلاق سراحه في إسرائيل بتهليل وكأنه عائد من الأسر.

إن السبيل إلى إطلاق سراح "بولارد" يحتاج إلى كثير من ضبط النفس والكتمان، من جانبه ومن جانب الدولة التي يرغب في القدوم إليها.



شؤون حزبية

وماذا لو خسر بيريس ثانية..؟

■ معاريف ٢٠٠٥/٥/٦
بقلم: مايا بنجل

كان حزب العمل خلال السنوات الأخيرة أشبه بأرض قفر، جاءها عدد من المزارعين الجدد لإزالة تلك الوحشة التى بها، ولكن ذلك لم يُجد نفعاً.. وحتى عندما جاء المزارع المخضرم، لم ينفع ذلك أيضاً فى شيء.

لقد شهدت الآونة الأخيرة تغيراً نوعياً فيما هو سائد فى الحزب، فلقد أتت رياح الانتخابات مصحوبة بالمواجهات والمناقشات والاستطلاعات التى بدأت تغير من حال تلك الأرض القفر.. فما كان من ذلك إلا أن جعل كثير من المزارعين يتكالبون عليها.

يعلم الجميع فى حزب العمل، أن عقرب الساعة يسير نحو النهاية، فالجميع يعرف تقريباً موعد الانتخابات، وهو ما يصرح به منذ عدة أسابيع. ويعتقد شمعون بيريس أن عنصر الشراكة الحزبية الوحيد الذى يربط بين العمل وبين الليكود، هو تنفيذ خطة "فك الارتباط"، وهو الرأى الذى يوافق عليه الكثيرون... فقد قال متان فيلنائى (حزب العمل) الأسبوع الماضي: " إذا ما توقفت مسيرة العمل السياسى بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، فسوف ننسحب من الحكومة فى الحال". وقد بات جلياً لكافة الدوائر السياسية فى الدولة وفى حزب العمل، أنه سيتم الشروع فى الانتخابات العامة فور الانتهاء من تنفيذ خطة "فك الارتباط".

◆ **كارثة ٧٧:**

كان اجتماع اللجنة المركزية للحزب هذا الأسبوع، بمثابة ساحة جيدة لمن سيخوضون المنافسة على رئاسة حزب العمل، للتعجيل بإطلاق رصاصة انطلاق السباق على الانتخابات فى الثامن والعشرين من شهر يونيو. ولكن ثمة سؤال يجول الآن بخاطرهم جميعاً، فحواه: لماذا ننافس على زعامة الحزب طالما أن الفرصة مواتية للمنافسة على منصب رئاسة الحكومة الإسرائيلية..؟.

إن خطة فك الارتباط (التى حسب ما تقوله دوائر فى حزب العمل، بمثابة تطبيق عملى لسياسة الحزب) والخطة الاقتصادية (التى يقترحها بنيامين نتنياهو وزير المالية) التى تثير قلقاً جماً لدى الطبقة الفقيرة فى المجتمع الإسرائيلي.. أمران جعلا مرشحى حزب العمل يشعرون بأن الباب قد فتح لعودة حزب العمل للحكومة.

لقد تحسس المتنافسون الخمس على رئاسة حزب العمل ذلك الوضع جيداً، فما كان من كل واحد منهم إلا أن بدأ يَعد لحملته الانتخابية التى سيوضح خلالها سوء الأوضاع الآنية التى تجعله قادراً على هزيمة الليكود - عند منافسته على رئاسة الحكومة بعد توليه رئاسة الحزب. فقد قال عامير بيرتس - على سبيل المثال - إنه (ومؤيديه) قادر على إحداث انقلاب كالذى شهده عام ١٩٧٧ .

من جانبه، رد حزب الليكود بامتعاض على الرسالة المتفائلة الصادرة من اللجنة المركزية لحزب العمل، حيث قال عضو الكنيست إيهود ياتوم: "بفضل حزب الليكود، لا يزال حزب العمل على قيد الحياة.. فنحن من أدخلناه إلى الحكومة. أما عن احتمال تولى حزب العمل لرئاسة الحكومة، فهذا افتراض لا أساس له من الصحة، كما أنه ليس واقعياً".

◆ **بيريس منشغل بخطة "فك الارتباط":**

فى الوقت الذى يجول فيه المتنافسون الأربعة لحزب العمل (إيهود باراك، متان فيلنائي، بنيامين بن اليعيزر، وعامير بيرتس) إسرائيل شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ويلتقون مع ناشطين، ويضمون إليهم أعضاءً جدد، نجد المنافس الخامس ينأى بنفسه عن هذا السباق، منغمساً فى موضوع فك الارتباط، كما لو أنه

لا توجد انتخابات فى انتظاره.

وعلى هذا المنوال، نجد شمعون بيريس، فهو منشغل بتكوين صداقات مع كبار العناصر فى الاتحاد الأوروبي، وإجراء المقابلات معهم فى الأماكن الفارهة والصالات المكيفة. كما نجده منشغلاً بإجراء مقابلات مع كبار العناصر فى السلطة الفلسطينية، بل ومع رجال الأعمال والفنانين - مثل الممثل الأمريكى ريتشارد جير. ورغم ذلك، نجد رئيس الوزراء شارون، راضياً عن بيريس، بل ويدعو أعضاء حزب العمل لأن يتخذوا من بيريس - الذى يهتم بإدارة شؤون ديوان رئيس الوزراء - قدوة لهم.

من الصعب التصديق بأن بيريس لا يزال يتمنى تحقيق حلمه، حيث إنه يأمل بشدة أن يقوم اليمين الإسرائيلى - عند تنفيذ فك الارتباط - بالتظاهر وإشعال المنطقة، ليرسل ساعتها حاييم رامون إلى وسائل الإعلام، لكى يدعو إلى تأجيل الانتخابات الداخلية إلى موعد آخر، لعدم مناسبة إجراء ذلك فى ظل هذه الظروف.. قائلاً: "إجراء الانتخابات الآن أمر مستحيل".

◆ لو خسر بيريس، ستكون نهاذك نهايته:

لسوء حظ بيريس أن الانتخابات الداخلية لن تؤجل، وستجرى فى موعدها بعد حوالى شهر. إنه يبلغ الثانية والثمانين من عمره، وإذا ما خسر هذه المرة لن تكون لديه فرصة أخرى للنجاح.. ولكنه رغم ذلك، غير معنى بالأمر. وثمة انطباع بأن ذلك الرجل دائم الشباب غير مهتم بأن يمسح من على جبينه تلك المفارقة الأبدية الملتصقة به، مفارقة الفوز فى استطلاعات الرأى والهزيمة فى الانتخابات.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: ماذا لو أن بيريس لم ينجح فى الانتخابات المقبلة..؟ وهو ما أجاب عليه أحد العناصر رفيعة المستوى فى حزب العمل، بقوله: "لو خسر هذه المرة، ستكون نهايته...".

هذا، ونجد إيهود باراك، ذو القلب المتحجر، لم يرأف ببيريس، فلقد كان أول من طعنه بالسكين فى بطنه، عندما قال: "نحن بحاجة إلى زعامة تكون قادرة على الفوز فى الانتخابات، وليس فى استطلاعات الرأى وحسب".

مولد زعيم ٢٠٠٦

هاآرتس ١٧/٥/٢٠٠٥
بقلم: ألوف بن

فى يوم الاحتفال بذكرى إقامة الدولة، دخل سباق رئاسة الليكود، الذى يُطلق عليه "مولد زعيم ٢٠٠٦"، مرحلة ربع النهائي. وقد وقف كل من وزير المالية ووزير الدفاع على نقطة البداية والانطلاق، وأعلنا عن رغبتهما فى المنافسة على رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فالأول كان متحمساً للغاية، والثانى نجاحه "غير مستبعد إطلاقاً". وقد انضم الاثنان إلى ما يقوله أريئيل شارون، بأنه "عاقد العزم على خوض الانتخابات لفترة ولاية أخرى".

ومن قراءة الحوارات التى أدلى بها كل من شاؤول موفاز وبنيامين نتنياهو لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، والتى عرضا فيها على الجمهور ما فى جعبتهما السياسية والاقتصادية، كان من الممكن أن نأخذ انطباعاً بأن هذه المعركة هى معركة أيديولوجية شرسة، ومواجهة ضارية بين وجهتى نظر مختلفتين. ولكن الذى حدث أننا نجد فى كل موضوع وشأن، إذا كان نتنياهو يؤيد، فإن موفاز يعارض، والعكس بالعكس: فك الارتباط "سيؤدى إلى تزييت عجلة الإرهاب" (نتنياهو)، ومن الجانب الآخر "سيحسن وضعنا الأمنى والدولي" (موفاز).. بشأن منازل المستوطنين التى سيتم إخلاؤها: "نبقى عليها كما هي" (موفاز)، فى مقابل "نهدمها حتى لا يبقى منها أثراً" (نتنياهو). والاقتصاد الإسرائيلي: "الفجوة الاجتماعية لا تقل خطورة عن الإرهاب" (موفاز)، فى مقابل "الاستقلال الاقتصادى سيتحقق فى غضون ثلاث أو أربع سنوات" (نتنياهو). يا لها من معركة..! حقاً إنها أشبه بالصراع فى الوحل. والمشكلة هى أن كل من المصارعين يحاول ألا يصيبه البلل.

إن تصويت نتنياهو بالرفض الآن (يقصد على خطة فك الارتباط)، فى الوقت الذى انضم فيه حزب العمل إلى الحكومة، فضلاً عن وجود أغلبية كبيرة تؤيد الإخلاء، يهدف إلى خدمة وضعه السياسى فى حزب الليكود بالدرجة الأولى، تماماً مثل تحفظ موفاز على الميزانية، وهو الأمر الذى رفعه إلى مرتبة "الوزير الاجتماعي".

أما الجزء المهم الذى قد يكون سبباً فى انتصار مرشحى الليكود فيرتكز حول القضايا التى لا

خلاف حولها وهي: مستقبل المستعمرات، المفاوضات مع الفلسطينيين وحدود إسرائيل، حيث لا توجد فروق حقيقية فى المواقف حول هذه القضايا المركزية التى ستشغل الحكومة القادمة.

فمن الواضح لهم جميعاً أنه بعد الانتخابات ستخوض إسرائيل صراعاً طويلاً من أجل ضم التكتلات الاستيطانية الكبرى الواقعة فى الضفة إلى إسرائيل، كما ستحاول التهرب أيضاً من إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين.

وبينما يعد شارون بأن التكتلات الاستيطانية ستصبح جزءاً من إسرائيل، متصلة، بها بامتداد جغرافي، وبأنه سيعيش فيها عدد أكبر من السكان، يريد نتنياهو إحاطة التكتلات الاستيطانية بجدران بأسرع وقت ممكن، لكى يتسنى ضمها إلى إسرائيل، وبما لا يسمح باحتفال الفلسطينيين بالانسحاب الإسرائيلى من غزة، فى حين يعد موفاز بأن فك الارتباط سيتيح فرصة الاحتفاظ بالتكتلات الاستيطانية الكبرى فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، كما سيساهم فى الحفاظ على القدس كعاصمة لإسرائيل الموحدة. وبينما يريد كل من شارون ونتنياهو أيضاً ضم غور الأردن يزيد وزير المالية على ذلك برغبته فى ضم جنوب الخليل.

أما بشأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، فلا أحد منهم متحمس لذلك، حيث يشعر كل من موفاز وشارون بخيبة أمل من أبى مازن الذى لا يعمل على مكافحة الإرهاب، ويقولان إنهما لن يتحركا خطوة واحدة بعد فك الارتباط إلا بعد أن يتم القضاء على البنية التحتية للإرهاب. بينما نجد نتنياهو فى المقابل يرفض تماماً عباس كشريك فى التسوية.

ورغم الخلافات الكثيرة التى سبق ذكرها، إلا أن هناك ثغرات يمكن أن نستشف منها قدراً من المرونة: فلم يرفض أحد منهم إخلاء النقاط الاستيطانية غير الشرعية، أو إخلاء المستعمرات المنعزلة.

ولكن التحول الصعب، الذى قد يعرض صاحبه للدمار السياسي، أن تكون قائمة الليكود المقبلة يمينية و"متمردة" (أى تضم الكثير من معارضى خطة فك الارتباط) أكثر من القائمة الحالية، خاصة إذا كان الجانب الآخر لا يشهد فراغاً سياسياً، فأصحاب التطلعات من أعضاء حركة حماس من المؤكد أنهم سيرفضون مساحة المرونة التى يمنحها عباس الآن لمسار التفاوض مع إسرائيل. ففى مقابل مطالبة إسرائيل بضم مستعمرتى معاليه أدوميم وآريئيل، وربما غور الأردن أيضاً، سيطالب الفلسطينيون بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية والعودة إلى حدود ١٩٦٧، مثلما حدث مع قطاع غزة. وكل ذلك يؤكد أن الجزء الثانى من المعركة، فى الضفة الغربية، لن يكون سهلاً بعد حدوث طفرة فك الارتباط مع غزة، بل قد تكون حرب استنزاف مؤلمة، بل وعنيفة أيضاً، الهدف النهائى منها ترسيم الحدود الشرقية لإسرائيل.

الجميع يتصارع مع الجميع

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٦/١٧
بقلم: نيتسان كيدر

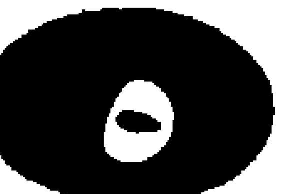
ثمة صدع عميق ينال من الكتلة البرلمانية لحزب الليكود فى الكنيست منذ عدة أشهر ماضية، سواء كان هذا الصدع بين وزراء وبين متمردى الليكود أو ذلك الصدع الخطير الموجود بين رئيس الوزراء آريئيل شارون وبين رئيس الكنيست راؤوبين ريفلين. فتصريحات رئيس الكنيست عشية بدء الدورة الصيفية للكنيست حملت الكثير على خلفية عدم رغبة رئيس الوزراء فى إلقاء خطاب سياسى عند بدء هذه الدورة. وقد قال ريفلين: "كان يجدر بشارون أن يأتى إلى الكنيست ويقول كلمته للشعب. ولكن للأسف شارون يتعامل مع الكنيست كما لو أنه يتعامل مع رئيس الكنيست. من المؤسف أنه عندما يكون غاضباً منى يكون مجحفاً فى حق الكنيست ذاته".

إن غضب شارون من ريفلين جاء بسبب عدم إظهار ريفلين تأييده لشارون، لاسيما فيما يتعلق بخطة فك الارتباط من جوش قطيف وشمال الضفة الغربية. وقد غضب شارون أكثر بعد أن صرح ريفلين فى الاحتفال بذكرى ضحايا الكارثة النازية بأن شارون سيقوم بتقسيم القدس. وبالتأكيد فقد أنكر رئيس الوزراء هذه التصريحات.. ولكن لتحاولوا بأنفسكم التوصل إلى مَنْ منهما أكثر صدقاً.

كان ريفلين يحظى بدعم شارون الذى ساعده فى الوصول إلى منصبه الحالي. وقد كان شارون على ثقة من أن ريفلين سيكون مخلصاً له حتى فى أوقات الأزمات، دون أن يأخذ فى الحسبان أن ريفلين صاحب أيديولوجيا لن يحيد عنها إطلاقاً، ولن يتنازل عن توجهاته التى بدت أنها ليست قريبة من التوجهات الحالية لشارون.

بناء على ذلك، لم يفهم ريفلين لماذا قرر شارون عدم الحضور وإلقاء كلمة من فوق منصة الكنيست، على الرغم من أنه، منذ نهاية الدورة الشتوية، اهتم بإجراء القليل من التغييرات فى خطته وقام بتغيير الجدول الزمني. لقد كان المطلب بقيام شارون بإلقاء خطاب سياسى فى بداية الدورة الصيفية تقريباً من جانب جميع ممثلى الكتل البرلمانية فى الكنيست، فقد أراد الجميع الاستماع لما لدى رئيس الوزراء ليقوله، إلا أنه تخندق فى حالة من الصمت.

جديرٌ بالذكر أن القانون يحدد أنه يجب على رئيس الوزراء إلقاء خطاب سياسى فى بداية الدورة الشتوية ولكن لا يتوجب عليه إلقاء خطاب فى بداية الدورة الصيفية. لقد جعل ريفلين الصراع شخصياً دون أن يكون كذلك فى الحقيقة. ويبدو أن شارون لم يكن لديه ما يقوله من على منصة الكنيست، ولذلك نصحه مستشاروه بألا يهين نفسه، أو بعبارة أخرى، ألا يزعج نفسه بذلك. فشارون ليس رجل العناوين والشهرة، ولو أن لديه ما يقوله فإنه يقوم بتسريبه إلى بعض الصحف. هكذا يفعل شارون. ثم أن نظرة متأنية لأحوال الليكود هذه الأيام، ستوضح كيف أصبح حزب شارون. اثنان من كبار وزرائه، هما نتنياهو وأولمرت، يتشاجران كما لو أنهما أطفال صغار فى رياض أطفال. رئيس الوزراء نفسه يخوض صراع بسبب خطته السياسية مع أكثر من ربع أعضاء الليكود، الذين يطلق عليهم متمردو الليكود. ومع بداية هذا الأسبوع نشب أيضاً صراع جديد مع وزير الخارجية سيلفان شالوم. فالأخير يريد إقالة السفير الإسرائيلى فى واشنطن دانى إيلون، بينما يعتقد شارون أنه سفير على مستوى عال. وبذلك عاد التوتر بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية مرة أخرى، بعد أن كانت حدته قد هدأت فى الآونة الأخيرة. أيضاً ثمة توتر (كما أوضحنا سلفاً) بينه وبين رئيس الكنيست المخلص له (يقصد ريفلين) بعد أن تخلى عنه. ولعل أعضاء الكنيست الذين يساندونه يقومون بذلك من أجل هذه الوظائف أو تلك، فهذا يأمل فى أن يكون نائب وزير وهذا يتمنى أن يكون رئيس إحدى اللجان. ولعل السؤال الوحيد فى ظل هذا الوضع هو: إلى متى سينجح رئيس الوزراء فى ممارسة السحر والشعوذة مع حزب كهذا..؟!



شؤون عسكرية

قوة الردع الحقيقية فى الشمال

معاريف ٢٠٠٥/٥/٦
بقلم: أمير بوحبوت

المنظر الرائع والشمس الحارة عند الحدود الشمالية تخلق جواً من الهدوء يساعد على التفكير الجيد. غير أن مقاتلى بطارية المدفعية "جرينط"، الموجودين فى موقع "زعورا" العسكري، على سفح جبل دوف، لا يعرفون الهدوء. فقد وصلت الجيش الإسرائيلى "إنذارات مؤكدة" عن نية حزب الله القيام باختطاف جنود من هذه المنطقة.

يوجد جنود البطارية فى حالة تأهب لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم. ويتم تغيير فترة المناوبة كل ثمان ساعات. وأحيانا يمكن رؤية الجنود يجلسون داخل المدفع ذاتي الحركة لعدة ساعات، بل وحتى ينامون بجواره أحياناً فى المخيم.

ويقول النقيب "يشاى روتشيلد"، قائد البطارية: "أى حركة غريبة فى جبل دوف، وأى خروج أو دخول لقافلة يجعلنا فى حالة تأهب قصوى، وكذلك، إذا وقع إطلاق صواريخ كاتيوشا أو هجوم على مواقع عسكرية وقوافل، علينا أن نرد خلال ثوانى للقضاء على مخربى حزب الله بواسطة نيران المدفعية. والوصف الدقيق لنا هو قوة الردع الحقيقية على الحدود الشمالية".

ويوضح المقاتل جاي، وهو أحد مقاتلى البطارية: "الوضع مشتعل هنا. فقبل أشهر معدودة قتل نائب قائد سرية جولاني، وقبل حوالى أسبوع تم العثور على شحنات من المتفجرات بالقرب من موقع هداس العسكري، وقبل نحو أسبوعين حاول أحد المخربين اختراق الموقع العسكري".

ويقول المقاتل أوريا: "عندما كنا فى موقع "زرعيت" العسكري، شاهدنا مخربى حزب الله بالعين المجردة. شاهدناهم وهم يذهبون ويجيئون. وعرفنا عن قرب معنى التهديد باختطاف جنود. إذا تعرض جنود لواء جولانى للخطر علينا أن ننقذهم. ولكن طالما لا يحدث تهديد فعلي، فلن يدركوا حقاً مدى أهمية وجودنا فى هذه المنطقة".

◆ "اتركوا لنا المستحيل":

يشكو جنود سلاح المدفعية من عدم الاعتراف نهائياً بإسهاماتهم، مثل سائر أسلحة الجيش الإسرائيلي، غير أن قائد السرية، الملازم "ماتان سبكتور"، له رأى آخر: "لقد قال لنا قائد لواء المنطقة بصورة قاطعة - لديكم عُشر الوقت الذى تستغرقه مروحية للرد، ولذا، فلديكم أهمية كبيرة فى قدرتنا على الردع والرد. وهذا تقدير يكفينا".

ويضيف سبكتور: "إننا ننشط فى منطقة جبل دوف، وننشط فى المناطق (الفلسطينية) مع وحدة أجوز(◆) وجهاز الأمن العام (الشاباك) لتنفيذ الاعتقالات ونصب الأكمنة والحواجز. ونحن مَنْ نمنع حزب الله من إطلاق النار علينا فى أى وقت. فهم يعرفون أن ردنا سيكون سريعاً".

يقول النقيب روتشيلد: "فى عملية السور الواقي، كان أحد أصدقائي، نائب قائد فى لواء جولاني، فى موقع "جلاديولا" العسكرى وهاجم الموقع مخربان. وقد تمكنا من قتل المخرب الثانى بنيران المدفعية، وهذا هو دورنا: الرد السريع والدقيق. وليس عبثاً أن نقول إنه لو أخطأ مظلى سيموت آخر ولو أخطأ مدفعجى سيموت مظلي. وشعارنا هو اتركوا لنا المستحيل".

◆ عندما تدوى المدافع، "فهذا أمر رائع":

يتجول جنود البطارية بفخر فى المنطقة. ويقول أوريا: "لو قلت قبل سنوات إن رجال المدفعية يتجولون وهم يحملون إم ١٦ فى منطقة جليلون، ويقلعون

بمقاتلات بلاك هوك، لاعتقال ناشطي التنظيم في رام الله، لبدا ذلك كما لو كان أمراً خيالياً. لقد تمكنا من تنفيذ عمليتين، أو ثلاث عمليات اعتقال ليلاً بالتعاون مع جهاز الأمن العام (الشاباك). إذاً ما هو الأفضل، أن تكون مدفعجي متنوع الأنشطة، أم أحد جنود لواء جولاني ذوي النشاط الواحد (نصب الأكمنة)..؟".

لقد تمكن جنود البطارية من تكوين شخصية مرحة خاصة بهم. بعضهم يكتب على القذيفة التي تطلق "إلى نصر الله مع الحب من جرنيط"، لكن هناك من يقولون إن ذلك نذير شؤم. ويوضح الملازم سبكتور ذلك قائلاً: "ذات مرة ظلوا طيلة الليل يكتبون على قذيفة، إلا أنها انحشرت داخل المدفع. ومنذ ذلك الحين لا يكتبون كلمة نصر الله على القذائف".

وقد تركنا الكلمة الأخيرة لطل، موظفة السرية والفتاة الوحيدة في الموقع العسكري. وهي تقول: "إنني أتحدث مع الجنود المستجدين الذين يجدون صعوبة في البداية، وعندما أسمع صافرة الإنذار أهرول إلى غرفتي. وعندما يطلقون القذائف يهتز الموقع كله. في البداية كان هذا أمراً مخيفاً للغاية، لكنني اليوم أعتقد أنه شيء رائع جداً".

(◆) وحدة أجوز: تشكلت للمرة الأولى في حرب أكتوبر ١٩٥٦، وبعد قرابة سنة تم تفكيكها. وتم تشكيلها للمرة الثانية عشية حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) ثم تم تفكيكها إبان حرب عيد الغفران (حرب ٧٣). وفي يوليو ١٩٩٥ تم تشكيلها للمرة الثالثة.. ومنذ ذلك الحين شاركت في عشرات العمليات المهمة، بعضها على الحدود اللبنانية، ومن أهدافها الدفاع عن الحدود الشمالية لإسرائيل، وهي تابعة للواء جولاني.

التغييرات المرتقبة

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٩
بقلم: زئيف شيف

مع بداية توليه مهام رئاسة هيئة الأركان العامة – في الأول من يونيو القادم – سيشرع دان حالوتس في إحداث تغير شامل في كافة شُعب هيئة الأركان العامة، ولكن يبدو أن تنفيذ خطة "فك الارتباط" سيؤخر ذلك قليلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث حول هذه التغيرات المرتقبة يدور عن عدد من اللواءات، هم: رئيس شعبة العمليات، رئيس شعبة القوات البرية، رئيس الشعبة التكنولوجية، رئيس الشعبة الاستخباراتية، قائد لواء الشمال، قائد لواء الجنوب. ويشار إلى أن غالبية من يتولون الآن تلك المناصب، سوف يخرجون من الجيش، بعد سحب هذه المهام منهم، فيما سيتولى الباقون مهاماً أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية خاصة تعزى لتغير رئيس الشعبة الاستخباراتية في هيئة الأركان العامة، باعتباره منصباً حساساً، فرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يكون على اتصال مباشر برئيس الوزراء، فضلاً عن علاقته المباشرة أيضاً بوزير الدفاع.. حيث إن من يتولى هذا المنصب يكون المسؤول عن التقديرات الاستخباراتية القومية، التي ترفع للحكومة. وعلى ذلك، نجد أنه بالإضافة إلى اهتمام رئيس هيئة الأركان العامة – باعتباره الرئيس المباشر – بموضوع منصب رئيس الشعبة الاستخبارية، نجد أيضاً رئيس الوزراء ووزير الدفاع يعزون لذلك عظيم الاهتمام.

ولتولي مهام هذا المنصب الحساس، نجد ثلاثة أسماء تتردد في هذا الشأن- الذي دار حوله الكثير من المناقشات – وهم: العميد "جادي أيزنكوت" الذي أوشك على ترك منصب قائد تشكيلة يهودا والسامرة، و"بني جنتس" قائد لواء الشمال، واللواء "عاموس يادلين" الملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن، والمرشح السابق لمنصب قائد سلاح الطيران. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأسماء الثلاث، اسم "جابي أشكنازي" نائب رئيس هيئة الأركان العامة سابقاً، الذي نافس دان حالوتس على منصب رئيس هيئة الأركان العامة.

جديرٌ بالذكر أنه توجد الكثير من العناصر التي تؤثر في اختيار من يتولى هذا المنصب. وحري بنا الإشارة إلى أن اسم العميد "جادي أيزنكوت" يتردد كثيراً، كأقوى المرشحين لتولي هذا المنصب.. وإن كان من المحتمل أن يتم تأجيل البت في هذا التعيين بضع شهور.

ورغم حساسية تلك التغييرات، إلا أن رئيس هيئة الأركان العامة مهتم بخطة "فك الارتباط" أكثر من أي شيء آخر، على اعتبار أنها محك الاختبار الأول للرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة. وفي هذا الشأن، نجد حالوتس معنى للغاية بتنفيذ كل أوامر الحكومة،

رغم العدد المتزايد لرافضى فك الارتباط فى الجيش الإسرائيلى (الذين سيلقون العقاب على ذلك). وعلى أية حال، فلن يكون الجيش الإسرائيلى هو المتحدث الرسمى باسم فك الارتباط، فهذه فى النهاية مسؤولية المستوى السياسي.

بعد ذلك، سوف يهتم دان حالوتس فى المرحلة التالية، بإعادة تنظيم الأسلحة فى الجيش الإسرائيلي.. وحسب ما يتردد حتى الآن، فإنه تنظيم لن يقلب الأمور رأساً على عقب - كما تورد وسائل الإعلام.. فلن تشارك القوات البرية فى الحرب التى تشن ضد التنظيمات الفلسطينية المسلحة، كما هو الحال مع القوات الميدانية الأخرى، حيث إن ساحة العمل العسكرى ضيقة نسبياً. كما ستبقى هيئة الأركان العامة مركز القيادة المباشر للقوات الميدانية، دون وسيط. وفيما يتعلق بالشعبة البرية، سوف يتم توسيعها، وسوف يشملها التطوير التام من حيث التدريبات والعتاد، بل من المحتمل إضافة لواء جديد بها. كما ستتحول الشعبة التكنولوجية إلى شعبة ذات طابع لوجستى أكثر.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة سيعمل على أساس ضعف احتمال تعرُض إسرائيل لهجوم من قِبل جيوش نظامية.. فدولة مثل سوريا، دولة ضعيفة عسكرياً، ورغم ذلك، إلا أن حالوتس لا يستهين بها. كما نجد التقديرات العسكرية لدى دان حالوتس ومستشاريه، تذهب إلى أن قدرة إسرائيل على الرد على أى هجوم بأسلحة تقليدية، قدرة جيدة، وهو ما سيترتب عليه الاستعداد لإحداث تقليص فى القوات البرية، مع الإبقاء على سلاح الطيران كما هو. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن، هو: هل يعنى ذلك إحداث تقليص فى ميزانية الدفاع فى عهد حالوتس..؟.. ربما يحدث ذلك.

هذا وسوف يطالب حالوتس اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية، بتحمل المسؤولية عن التقليص فى الميزانية الأمنية للقوات، وتحديد القوات التى سيشملها تقليص الميزانية.

وفى النهاية، نقول إن مسؤولية ذلك سوف تكون بالأساس مسؤولية المستوى السياسي، أكثر من كونها مسؤولية المستوى العسكري.

ترجمات عبرية

٦

الاقتصاد الإسرائيلي

إسرائيل فى قائمة الدول التى تنتهك حقوق المنتجين

هاآرتس ١/٥/ ٢٠٠٥
بقلم: أورا كورن

أعلنت أمس وزارة التجارة الأمريكية عن إدراجها إسرائيل ضمن القائمة الخطيرة للدول التى تنتهك حقوق المنتجين. فقد دخلت إسرائيل خلال العامين الأخيرين فى قائمة الدول التى تنتهك حقوق المنتجين، وإن كانت لم تصل لمرتبة الانتهاك الخطير. ويرجع القرار الأمريكى بالأساس إلى عدم الاتفاق بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية حول قانون حماية الأدوية.

وتنشر وزارة التجارة الأمريكية سنوياً قائمة الدول التى تنتهك حقوق المنتجين حسب درجة خطورة الانتهاك. وتضم القائمة الخطيرة، المسماة Priority Watch List، هذا العام، فضلاً عن إسرائيل، كل من الصين، الكويت، البرازيل، الأرجنتين، مصر، الهند، روسيا وتركيا.

ولم تندهش إسرائيل من هذا القرار، حيث إن الخلاف مع الأمريكيين حول قانون الأدوية قد أدى فعلياً لتوقف المحادثات بين الطرفين، ومن ثم كان إدراج إسرائيل ضمن قائمة انتهاك حقوق المنتجين بديهياً. ويتعلق الخلاف فى الأساس ببند قانون الأدوية الذى يحدد فترة حماية الأدوية الجديدة من إنتاج أدوية مقلدة فى إسرائيل. وقد جرت العادة على أن تكون هذه الفترة فى الولايات المتحدة خمس سنوات، وفى الاتحاد الأوروبى عشر سنوات، تبدأ اعتباراً من موعد تسجيل الدواء.. وبينما تصل فترة الحماية فى إسرائيل إلى خمس سنوات، إلا أن هذه الفترة تقصُر إذا انتهت فترة الحماية لنفس الدواء فى دولة أوروبية أخرى قبل ذلك. أى أنه إذا سجل دواء فى إسرائيل فى عام ٢٠٠٥، ومن المقرر أن تنتهى فترة حمايته فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠٠٦ (لأنه سجل هناك أولاً)، تنتهى أيضاً فترة الحماية فى إسرائيل وتستطيع شركة مثل تيفع إنتاج دواء مماثل. وقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أن القرار الأمريكى جاء نتيجة ضغط شديد من جانب شركات الأدوية الأمريكية، التى تنافس الشركات الإسرائيلية. وصرح إيهود أولمرت، وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، قائلاً: "لقد رفضت الخضوع لضغوط الشركات الأمريكية، مع علمى بأنها ستسعى لإلحاق الضرر بإسرائيل عن طريق تصعيد وضعها بين الدول التى تنتهك حقوق المنتجين". وعلى حد قوله، فإنهم يريدون أن يصبح النصاب المقرر لحماية سلعة ضرورية فى إسرائيل، مثل النصاب المحدد فى الولايات المتحدة. وأضاف: "لو استجبنا لهذه المطالب لألحقنا الضرر بشركات الأدوية الإسرائيلية وبسلة الدواء كلها".

انتقال بيزك إلى ملكية رجل الإعلام "حاييم تسابان"

هآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: هادار حوريش

بعد منافسة شديدة استمرت بضعة ساعات، فازت أمس (٢٠٠٥/٥/٩) مجموعة حاييم تسابان وكيرن أبيكس وموري أركين الاستثمارية بالسيطرة على شركة الاتصالات "بيزك"، بعد أن تعهدت بدفع ٩٧٢ مليون دولار فى مقابل السيطرة على ٣٠٪ من أسهم الشركة. وبذلك تكون مجموعة تسابان قد انتصرت على المجموعة الثانية المنافسة لها، وهى المجموعة التى يرأسها "بنى الجم" وشركة هابينكس التى طرحت سعراً أقل بحوالى ١٠٠ مليون دولار. وستحصل المجموعة الفائزة على ميزة شراء ٧,١٠٪ من أسهم بيزك خلال أربع سنوات ومن المنتظر أن يستكمل "رونالد كاهان"، رئيس شركة أبيكس، إجراءات هجرته إلى إسرائيل وأن يعين فى منصب رئيس بيزك.

وكانت مجموعة "أبيكس - تسابان" قد فازت بعد ثلاث جولات لعرض الأسعار ونافستها مجموعة "الجم - هابينكس" فى الجولتين الأوليين. ولكن بعد أن قدمت " أبيكس- تسابان" عطاءها الثالث والأخير، قررت مجموعة "الجم" الانسحاب.

وتم إيداع حوالى ٥٠٠ مليون دولار من تمويل الصفقة فى بنوك إسرائيلية. ويأتى بنكا "ليئومى" و"هابوعاليم" على رأس مجموعة البنوك الممولة.

من المنتظر أن تؤدى الصفقة إلى تغييرات كبيرة فى بيزك. ومن المتوقع أن يتم ترشيد النفقات وأن يتم البدء فى توزيع فوائد الأسهم المالية بمعدل مليار شيكل تقريباً فى العام. كما من المتوقع أن يتم فصل حوالى ٢٠٠٠ موظفاً من موظفى الشركة. أما فيما يتعلق بأغلب عملاء الشركة، فإن خصخصتها يعتبر نبأ غير سار نظراً لأن بيزك تعتبر المحتكر الذى لا ينافسه أحد فى مجال الاتصالات الثابتة.

ويهدف الملاك الجدد إلى ترشيد الإنفاق فى بيزك قدر الإمكان، حتى وإن تسبب هذا فى حدوث ضرر معين فى مستوى الخدمة، بل وزيادة الأسعار حسبما تسمح الرقابة على الشركة.. ولهذا من المنتظر أن يسوء مستوى الخدمة.

وقبل شراء أسهم السيطرة توصلت مجموعة "أبيكس -تسابان - أركين" إلى اتفاقات مبدئية مع موظفى الشركة حول خطوات ترشيد الإنفاق. واتفق الجانبان على عدم معارضة الموظفين للتغييرات التنظيمية التى تعتمد على عمليات فصل جماعية وتغيير هيكل الشركة من تقسيمها، وفقاً لمناطق التغطية، إلى تقسيمها إلى أربعة أقسام. يسمح بزيادة توزيع العائدات. وقد وعدت المجموعة كثير من الموظفين بالحصول على فرص أفضل للخروج إلى معاش مبكر.

الخلاف بشأن السياح الروس ■

معاريف ٢٠٠٥/٥/٢٢
بقلم: إيلى بردنشتاين

ما هو طابع السياحة الروسية..؟ احتدم الجدل حول هذه المسألة بين ثلاث من وزارات الحكومة. ففى الوقت الذى تدعى فيه وزارة السياحة أن السياحة الروسية "غنية ونشطة" وتطالب بتسهيل إجراءات منح التأشيرة للسائح، أو إلغائها تماماً، ترفض وزارتى الداخلية والعدل السماح بذلك. وعلى حد قولهما، فإن معظم السياح الروس مُسنين ويبقى كثير منهم للعمل فى إسرائيل بشكل غير قانوني.

وحسب البيانات الصادرة عن إدارة السكان، التى تكشفت لنا من خلال المكاتبات بين الوزارات سالفة الذكر، فإنه من بين المائة ألف سائح الذين وصلوا إلى إسرائيل، خلال العامين الماضيين، بقى أكثر من ٢٠ ألف منهم فى إسرائيل للعمل بشكل غير قانوني.

وتزعم وزارتى الداخلية والعدل، أن كثيراً من السياح الروس يقدمون أوراقاً مزورة للحصول على الإقامة بطريق الاحتيال، مشيرتين إلى أنه تحت قناع السياحة تأتى إلى إسرائيل كثير من العاهرات. وأضافت الوزارتان أن كثيراً من السواح الروس من فئة "المسنين"، وأن دولة إسرائيل تفضل مجيء "سائحين من دول تتمتع بالرفاه الاجتماعى وليس من روسيا".

◆ **عنصرية:**

عقب الكلمات التى كتبها رئيس إدارة السكان التابعة لوزارة الداخلية ومفوضية وزارة العدل، توجه أفيجدور ليبرمان رئيس حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) لوزير الداخلية أوفير بينيس وقال له: "لقد اسودت الدنيا فى عينى بسبب هذه الآراء الرجعية التى تنبعث منها رائحة عنصرية"، مطالباً إياه بوقف رئيس إدارة السكان، ساسى كاتسير، عن العمل.

وتعقيباً على ذلك، قال كاتسير: "ليس لدينا شروط بالنسبة لبلد هذا السائح أو ذاك، ولكننا ببساطة نحمى أنفسنا. أضف إلى ذلك أنه لا توجد أى دولة غربية تسهل إعطاء التأشيرات للمواطنين الروس. إن السياح الروس يبقون للعمل فى إسرائيل بشكل غير قانوني".

ومن ناحية أخرى، قال نائب وزير السياحة، رافى بن حور، فى خطاب بعث به إلى كاتسير إنه: "لا يمكن أن نعاقبهم جميعاً، بسبب ظواهر هامشية. كما أن إسرائيل تمتلك الوسائل التى تمكنها من منع هؤلاء من دخول إسرائيل". وعلى حد قوله، فإن السياحة الروسية "غنية وشابة ونشطة"، وقد بلغت مساهمتها فى الاقتصاد الإسرائيلى خلال العامين الماضيين ٢٠٠ مليون دولار.

◆ ترجمات عبرية ◆



علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية

يخاصمون بوتين

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٢٨
بقلم: ليلى جاليلى

لقد أصاب شيء ما علاقة طائفة الروس فى إسرائيل بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل خاص وروسيا بشكل عام. تمثل هذا التغير فى مناخ المرارة وربما العداء الذى تستقبل به الطائفة زيارة بوتين لإسرائيل. وكان الروس فى إسرائيل قد اعتادوا حتى وقت قريب أن يتندروا على بوتن بقولهم إنه لو رشح نفسه فى الانتخابات فى إسرائيل لفاز بأغلبية ساحقة. جديرٌ بالذكر أن هناك فى القدس ناد ليلى باسمه، زُينت جدرانه بصور له فى فترات مختلفة من حياته، كما أن إصراره على مكافحة الإرهاب وقوة شخصيته كانا يحظيان بإعجاب الروس اليمينيين فى إسرائيل. وكانت مقولة "للأسف ليس لدينا زعيم مثله" مقولة سائدة.

ولكن كل هذا تغير مؤخراً، ففى مواقع الإنترنت ومواقع الدردشة بالروسية تستخدم أوصاف مثل "فرعون" عند التحدث عنه. وتمتلئ وسائل الإعلام المتحدثة بالروسية بالمقالات المعادية له، وفى التقارير واللقاءات يُحملونه المسؤولية عن اندلاع موجة معاداة السامية فى روسيا. ورغم أنه ليس هناك من يتهم بوتين نفسه بمعاداة السامية، إلا أن الاتهام يتمثل فى القول بأنه فى دولة مثل روسيا لا يحدث بها شيء بشكل مفاجئ، فإن مثل هذه الموجة لم تكن لتظهر لو لم تكن السلطة تلمح إلى أن هذا مسموح به.

أضف لذلك الأنباء الأخيرة عن بيع صواريخ مضادة للطائرات إلى سوريا والمعلومات حول إعداد شحنة اليورانيوم لإيران تزيد من النقد الموجه. ومن ثم فإن كل ما تم اعتباره فى إسرائيل أزمة سياسية تحول إلى صدمة شخصية لدى طائفة الروس فى إسرائيل، لدرجة أن منظمة المهاجرين "اتخا ولمعنخا" (معك ومن أجلك) بعثت بخطاب إلى ديوان الرئيس فى الكرملين تتهمه فيه بالمخاطرة بحياة حوالى ٢٠ ألف من مواطنيه الذين يعيشون فى إسرائيل، ويحملون الجنسية المزدوجة، بسبب الصواريخ التى يمد بها سوريا، واليوم (٢٠٠٥/٤/٢٨) سيقوموا بمظاهرة أمام الفندق الذى يقيم به بوتين.

ولعل غياب الوزير "ناتان شيرانسكي" الملحوظ عن الاستقبال الذى أعدّه الرئيس موشيه كتساف لبوتين اليوم (٢٠٠٥/٤/٢٨) يأتى تعبيراً عن هذه الصدمة، وإن كان المبرر الرسمى هو زيارة شيرانسكى لجوش قطيف فى إطار أسبوع تضامن. ولعل فى هذا قدر واضح من "الإعراب عن النقد.

الثلاثة يبحثون مشروع لتوصيل البحر الأحمر بالبحر الميت

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: داليا مازوري

وقّعت إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية بالأمس فى عمّان على اتفاق لإجراء دراسة جدوى حول إمكانية تنفيذ مشروع "ناقل السلام"، وهو مشروع لحفر قناة بحرية، تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت. وتقدر تكلفة هذه الدراسة بنحو ٢٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يستغرق إجرائها من ثلاث لأربع سنوات.

سيتم إجراء دراسة الجدوى بواسطة البنك الدولي، وقد أعربت بعض الدول عن استعدادها لتمويله. وستبحث هذه الدراسة عوامل مثل التأثير البيئى على خليج إيلات، ومدى التأثير على وادى عربة، وإمكانية إقامة محطة لتحلية مياه البحر وتحويلها إلى شواطئ البحر الميت، وإمكانية إقامة محطة قوة هيدرو-إلكترونية، ومدى تأثر جودة مياه البحر الميت نتيجة لاختلاطها بمياه البحر الأحمر.

وقد أعلنت وزارة البنى التحتية (فى إسرائيل) أن أهمية القناة تكمن فى الحيلولة دون انخفاض منسوب مياه البحر الميت، فضلاً عن تعزيز العلاقات بين الدول الثلاث، والنهوض بالمشروعات الاقتصادية فى البحر الميت والشرق الأوسط.

إيران ستأبى أن تصبح "منبوذة"

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٣
بقلم: ألوف بن

هددت إيران مؤخراً بأنها ستستأنف نشاطها فى مجال تخصيب اليورانيوم، وهو الاتفاق الذى تم تجميده بالاتفاق مع "الثلاثى الأوروبي" (بريطانيا، ألمانيا وفرنسا) منذ حوالى ستة أشهر. فى أعقاب ذلك، أرسلت الدول الثلاث تحذيراً شديد اللهجة لإيران، هددوا فيه بتحويل القضية إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها.

ويبدو أن هذا التهديد دفع إيران إلى إعادة التفكير مرة أخرى، حيث صرح دبلوماسيون إيرانيون بأنهم يبحثون فى طهران الآن إرجاء استئناف العمل فى البرنامج النووي.

وتعتقد العناصر الإسرائيلية التى تتابع التحركات الدبلوماسية الإيرانية فى مجال النشاط النووى أن الإيرانيين يلعبون لعبة خطيرة ويريدون إمساك العصا من النصف، حيث يحاولون طوال الوقت معرفة حدود صبر وإصرار الأوروبيين والأمريكيين، وفى الوقت نفسه يتوخون الحذر من قلب الأمور رأسا على عقب، الأمر الذى قد يؤدى إلى إحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويعتقدون فى إسرائيل أن إيران ستزيد من حدة تصريحاتها النووية، قبل انتخابات الرئاسة فى إيران المقرر إجراؤها فى ١٧ يونيو المقبل. فالانتخابات تثير دائما مواقف "قومية". ويعتقدون فى إسرائيل أيضاً أن إيران لديها حساسية شديدة إزاء الضغط الدولى وتخشى أن تصبح دولة "منبوذة".

وفى تلك الأثناء، يكبح هذا الخوف جماح الجهد الإيرانى لتصنيع قنبلة نووية. وتعتقد إسرائيل أن إيران تريد امتلاك سلاح نووي، دون أن يكون ثمن ذلك هو العزل والعقوبات.

ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلى آريئيل شارون، فى كل لقاء سياسى إنه يجب إحالة قضية التعامل مع إيران إلى مجلس الأمن، حتى يمكن فرض عقوبات عليها. ويخشى شارون أن تنهك إيران الثلاثى الأوروبى فى محادثات عقيمة، بينما تمضى قدماً فى السر فى تصنيع السلاح النووي. ولذلك، يقترح شارون اعتبار خط المفاوضات مع إيران "خط ميت منته"، لكى تتوقف المفاوضات الدبلوماسية ويحال الأمر آليا إلى مجلس الأمن. ويؤيد هذا الموقف أيضاً ريتشارد تشيني، نائب الرئيس الأمريكى والمسؤول عن الملف الإيرانى فى الإدارة الأمريكية.

أما فى أوروبا فيحتدم الجدل حول مدى فعالية التهديد بفرض عقوبات على إيران. ومن جانب آخر، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى انتعاش الاقتصاد الإيرانى بمليارات الدولارات، الأمر الذى يمنحها حصانة اقتصادية. وفى ظل العجز الحالى فى سوق النفط، يجد العالم صعوبة فى التخلى عن شراء

النفط الإيراني. ولذلك، تقول عناصر إسرائيلية إنه لا توجد حاجة لفرض عقوبات اقتصادية، حيث يمكن الإضرار بشدة بإيران بوسائل أخرى، من بينها: حظر هبوط طائراتها فى الغرب (يقصد فى الدول الغربية)، سحب الفيزا من الدبلوماسيين الإيرانيين وفرض قيود على زيارات الوفود السياسية منها وإليها.

إن مجلس الأمن ليس الدواء السحري، فالبرنامج النووى لكوريا الشمالية مثلاً مطروحاً على جدول أعماله منذ شهور عديدة، دون أن يسفر ذلك عن أى شيء، حيث يصعب قبول قرارات صادرة عن هيئة دولية كمجلس الأمن، بينما لازالت إلزامية قراراته مسألة شائكة.

ومع ذلك، يدرك الإيرانيون، فى المقابل، أنه ليس فى صالحهم أن يحال الملف إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فهم يفضلون ألا يصل الأمر إلى هذا الحد، خاصة وأنهم يعلمون أن المسيرة الطويلة والمملتئة بالعراقيل قد تنتهى بعقوبات وقيود مؤلمة.

ويأتى على قمة الخلاف الدائر الآن، محاولة إيران التقدم بمرحلة أخرى فى عملية تخصيب اليورانيوم، الذى من شأنه أن يصبح سلاحاً نووياً. ومن أجل تغذية القوة الطاردة المركزية للتخصيب، يتعين على إيران تحويل اليورانيوم الخام إلى تركيبة غازية، يتم تصنيعها فى "مفاعل المرة" على مرحلتين. وقد أقامت إيران مفاعل المرة بالقرب من أصفهان.

خلال الأزمة السابقة، نجح الإيرانيون فى إنهاء معظم المرحلة الأولى من تحويل المواد الخام التى كانوا يمتلكونها. ويهدد الإيرانيون هذه المرة باستئناف عملية التحويل وإنهاء المرحلة الثانية. أى أنهم الآن على بعد خطوة من تخصيب اليورانيوم الحقيقي. وقد نجح التهديد الأوروبي، حسب التقارير الإيرانية، فى عرقلة ذلك حتى الآن.

وكانت روسيا قد اقترحت، فى وقت سابق، حلاً وسطاً، وهو أن تنقل إليها كل المواد الخام الموجودة فى المفاعلات النووية الإيرانية، حتى تستطيع استخدامها فى إنتاج قضبان حديدية فى المفاعلات الروسية، والتى تستخدم فى مفاعل توليد الكهرباء الذى أقامته شركات روسية بالقرب من مدينة بوشهر الإيرانية. ولكن لم يرد الإيرانيون على ذلك حتى الآن، كما لم يصل رداً من الاتحاد الأوروبى أيضاً.. وربما يكون هذا مجرد نموذج لحل ممكن فى حالة تجدد الخلافات.

◆ ترجمات عبرية ◆

٨

المجتمع الإسرائيلي

يكفى أننا نراهم تهديداً

هاآرتس ١/٥/٢٠٠٥
بقلم: تسفرير رينات

قبل أسبوعين، توجه القائم بأعمال البلدوزر (يقصد شارون)، شمعون بيريس، إلى النقب لتحريك بعض الأمور. وفى إطار مسؤوليته عن تنمية النقب والجليل، قام بزيارة منطقة رامات حوفاف الصناعية بهدف التسريع بمعالجة المشكلات البيئية التى ظهرت فى المكان على مدار السنين، فضلاً عن إيجاد حل لمشاكل التخطيط والبناء للتجمعات السكنية البدوية والعربية فى الجليل والنقب.

إن هناك قائمة طويلة من المشاكل تواجهها هذه التجمعات السكنية فى شتى مناحى الحياة، كما أنها تتعرض لظلم بين يتمثل فى تجاهل جهات كثيرة فى الحكومة لمتطلباتها. فلم يتم بعد فك القيود القانونية على البناء فى التجمعات السكنية العربية فى إسرائيل، كما أن مستوى خدمات الصرف الصحى والقمامة آخذ فى التدهور. والأدهى من ذلك حالة بدو النقب، الذى يعيش نصفهم فى ١٥٠ تجمعاً سكنياً، ٤٦ منها قرى لا تعترف الدولة بها أصلاً، ويعيش فى كل واحد منها أكثر من ٥٠٠ فرد.

ومن ثم، فإن عدم معالجة مشاكل الصرف الصحى والقمامة سيؤدى إلى تحويل القرى غير المعترف بها إلى بؤر للأضرار البيئية والصحية. كما أن انتشار البناء غير القانونى - فى ظل غياب حلول متفق عليها للتخطيط - سيساعد على تفاقم المشكلة. أضف إلى ذلك أن الرعى العشوائى بالقرب من القرى غير المعترف بها، وتزايد مصادر التلوث والصيد الموسع للحيوانات البرية - فى ظل غياب القانون - قد أدى إلى تحويل مناطق شاسعة فى النقب إلى صحراء بيئية. فتدهورت بسرعة حالة السهول الطينية التى كانت تميز المكان، والتى كانت غنية بالنباتات والحيوانات.

ليس من السهل حل كل هذه المشاكل التى يواجهها سكان لهم طابع ثقافى خاص، مثل بدو النقب، بصورة مثالية، تمنحهم الحقوق التى يستحقونها كمواطنين، وتفرض عليهم أيضاً واجبات أساسية مثل البناء بمقتضى القانون والحفاظ على قوانين حماية البيئة.. لكن تبقى الخطوة الأولى التى يجب اتخاذها لإقناع البدو بأن نوايا الدولة تقوم على وجهة نظر تتسم بالمساواة، هى التوقف عن التعامل معهم على أنهم يشكلون تهديداً، وهى وجهة النظر التى تتمثل فى السياسة الرامية إلى ضرورة نشر تجمعات سكنية ومستوطنات متفرقة فى كل مكان بالنقب "لكبح جماح" الانتشار البدوي. وبينما فشل البدو فى تسوية وضع القرى غير المعترف بها، نجد الحكومة تشيد تجمعات سكنية جديدة لليهود رغم وجود آلاف الوحدات السكنية الخالية فى تجمعات سكنية حالية مخصصة لليهود فقط.

قبل زيارة القائم بأعمال رئيس الوزراء (يقصد شمعون بيريس) كانت هناك سلة مليئة بالمقترحات المقدمة من جانب جهات مختلفة على مدار سنوات، ومنها الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وإيجاد حلول تسمح للبدو بالانتقال للإقامة فى تجمعات سكنية ذات طبيعة زراعية، وليس فى تجمعات سكنية حضرية فقط، مثل رهط وتل سبع، فضلاً عن مطالب البدو بالاعتراف بملكيتهم للأرض فى النقب.

صحيح أن الحكومة بدأت بالفعل فى اتخاذ خطوات للاعتراف ببعض القرى، كما أقامت أول مجلس محلى لتجمعات سكنية بدوية، إلا أن ذلك لا

يتعدى كونه خطوات جزئية لا تحل مشاكل جميع السكان. ولذا، يجب على الحكومة توفير الموارد اللازمة، بالإضافة إلى حالة من التنسيق التخطيطي والقانوني، وهذه هي الاتجاهات التي يجب أن يعمل بيريس فيها. لا يجب أن يقتصر إسهامه في تنمية النقب على إقامة مفاعل نووي أو حتى مدينة للقواعد العسكرية، بل في إنقاذ العلاقات بين أهالي النقب وحكومتهم، فهذا هو الأهم الآن.

"ثقافة النوادي الليلية" هي كلمات متناقضة

هاآرتس ٢/٥/٢٠٠٥
بقلم: جيلا فنكلشتاين (*)

إن حل أي مشكلة في النوادي الليلية عادة ما ينتهي باستخدام العنف. إن نشاط النوادي الليلية يقوم على رخص النساء وتحويل المرأة إلى سلعة تباع وتشترى. ونتيجة لذلك، يتشاجر الرجال على هذه السلعة المغلفة جيداً ويطعنون بعضهم بعضاً (من أجلها). إن الهدف من إقامة النوادي الليلية في حد ذاته هدف غير جدير بالاحترام. فحتى نتعرف على شريك الحياة نذهب إلى أماكن يمكن التحدث فيها، ولكن في النوادي الليلية يمكن فقط العربدة والشرب حتى الثمالة وفقدان القدرة على التفكير.

إن الجمع الذي يرقص في نشوة يقوم بحركات خطيرة، فضلاً عن أنها خارجة. كما أن الفتيات الصغيرات اللاتي يتواجدن في هذا المكان يعرضن أنفسهن للخطر بتواجدهن بالقرب من السكارى والمدمنين الذين تنعدم حواسهم.

أنني أنصح الآباء بتوصيل أبنائهم حتى أبواب النوادي الليلية، وأن يروا إلى أين يدخل أبناؤهم.. وأنا على ثقة من أنهم عندئذ لن يسمحوا لهم بدخول هذه الأماكن، حيث سيمنع كل أب ابنه من الذهاب إلى تلك النوادي المخيفة.

إن مصطلح "ثقافة النوادي الليلية" يتكون من كلمات متناقضة، فلا توجد هنا ثقافة وإنما توجد مخدرات وخمور وعنف، وهو ما يعد إضراراً شديداً بمبادئ المجتمع الإسرائيلي الأساسية.

إن الأب الحكيم هو الذي سيُفضل أن يصحب أبناءه إلى المعبد ليلة السبت ويجمع الأسرة حول مائدة السبت. هكذا يتصرف اليهودي وفقاً لتعاليم الآباء الإسرائيليين. وأنا أسأل آباء الشباب الذين يرتادون النوادي الليلية: هل سمعتم مرة عن حوادث عنف عند مدخل اليشيفاه (المدرسة الدينية)..؟ هل سمعتم مرة عن تناول المخدرات في المعبد..؟

كلما ابتعدنا عن تعاليم التوراة كلما اقتربنا أكثر من المخدرات والخمور والعنف. في إسرائيل ٢٠٠٥ يعرف الصبي الذي يبلغ سبعة عشر عاماً كيف يشعل الجوان (نوع من المخدرات) ولكنه لا يعرف كيف يشعل الحانوخاه (الشمعدان اليهودي). لقد حرصت الصهيونية الدينية دائماً وأبداً على شعب إسرائيل كله، وبما أننا جميعاً في مركب واحد علينا أن نحرص على سلامة كل أبناء إسرائيل بدنياً ونفسياً.

يجب أن نعمل نحن وأبناؤنا ضد الهدم الأخلاقي والمادي الذي يُلحق الضرر بكل الأمة. وأن يكون ردنا على هذه الظواهر الخطيرة، التي ظهرت بين أفراد الشعب، هو تشكيل حركات الشباب بشكل عام وحركات الشباب الدينية بشكل خاص، وعلى رأسها حركة بني عكيفا وعزرا وآريئيل وغيرها. فحركات الشباب هي حركات مثالية عملت في الماضي وتتحمل عبئاً ثقيلاً في الحاضر والمستقبل.

وأنا أدعو جميع أعضاء الصهيونية الدينية إلى العمل معنا ومع حركات الشباب من أجل إنقاذ شباب إسرائيل، فأولادنا هم مستقبلنا. لنخرج جميعاً إلى الشوارع وننشر الوعي.

(*) كاتبة المقال عضو كنيست ورئيسة رابطة سلامة الطفل.

بروش: الشباب العلمانى غير متعلم

معاريف ٢٠٠٥/٥/٢
بقلم: مناحم رهط

لا يقتصر الشعور بالقلق، من تزايد العنف بين أبناء جيل الشباب، على الجهات التعليمية والقيادة السياسية والجمهور الإسرائيلى بصفة عامة، وإنما يمتد ليشمل الجمهور الحريدى أيضا. ففى خطاب بعث به عضو الكنيست ميئير بروش (من حزب أجودات يسرائيل) إلى وزيرة التعليم ليمور ليفنات، قال إن لديه حل سحرى لمشكلة العنف: " لو أننا نعلم فى المدارس احترام الأب والأم، ولو أننا نعلم فى المؤسسات التعليمية التابعة للجهاز الحكومى أهمية المعبد وفضل مأدبة السبت الأسرية، لتحرر الشباب من ثقافة النوادي، أو على أقل تقدير يكون سلوكهم مع بعضهم البعض أكثر ارتباطاً بالتعاليم اليهودية وأكثر اعتدالاً".

◆ نتيجة عدم تدريس تراث إسرائيل:

ويزعم بروش أن "عنف الشباب هو نتيجة حتمية لعدم تدريس قيم التراث الإسرائيلى فى المدارس الحكومية. وخير دليل على ذلك، هو تقرير الشباب فى إسرائيل، الذى قدمته جمعية عيليم (◆) لرئيس الدولة موشيه كاتساف، عشية عيد الفصح. حيث يتضح من هذا التقرير أن حوالى ٤٠٠ ألف شاب لا يشعرون بقيمة الانتماء للمجتمع، وأن شاباً من كل تسعة شباب فى الدولة متورط فى حادث عنف".

ويشكى بروش أيضاً من أن الإعلام يولى تغطية موسعة لأحداث العنف التى تقع فى النوادي، بينما يوجز فى الحديث عن التقارير العلمية وتحليل الخبراء للسلوك العدوانى وغير الاجتماعى وغير الأخلاقى لدى الشباب. ويضيف قائلاً: "تنتهى أى مشكلة فى النوادى بالجنوح إلى العنف، ولكن سبب حدوثها يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير، وفقاً لكلام البروفيسور روليدر، الخبير الشهير فى علم التنشئة الاجتماعية، الذى قال: إن عنف الشباب فى إسرائيل هو ظاهرة تدريجية تتفاقم عندما لا تكون هناك رقابة أسرية".

ومن وجهة نظرة، يجب على وزارة التعليم أن تبحث أيضاً إمكانية إجراء لقاءات منظمة مع أولياء الأمور، خارج إطار الساعات الدراسية للأطفال، بهدف إنماء قيمة العلاقات الأسرية والتأكيد على مسؤولية الآباء فى تعليم الأطفال.

ويقول: "فى مثل هذه اللقاءات، لا يجب إشراك أخصائيين وتربويين فحسب، وإنما أيضاً يجب إشراك حاخامات لكى يوضحوا البعد الدينى لمسؤولية الآباء فى تعليم الأبناء".

(◆) **جمعية عيليم:** هى جمعية لمساعدة الشباب الواقع فى أزمات اجتماعية.. تأسست عام ١٩٨١ على أيدى مجموعة من المتبرعين من إسرائيل ومن الخارج. وتهدف إلى مساعدة الشباب وإعادة تأهيلهم ليصبحوا قادرين على مواجهة مصاعب الحياة.

هل تريد إسرائيل سلاماً..؟

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/٨
بقلم: عاموس شوكين

يشعر آريئيل شارون بخيبة أمل إزاء السلام مع الدول العربية، حيث قال فى حديث أدلى به مؤخراً لصحيفة هاآرتس: "فلننظر إلى العلاقات بيننا وبين الدول العربية. إن السلام السائد الآن هو سلام بين الزعماء، أما الشعوب فتقاطعنا. فكل الدوائر الأكاديمية والدوائر التجارية والنقابات المهنية فى مصر تقاطع إسرائيل.. وينطبق ذلك أيضاً على الأردن".

إن التطلع للسلام مع الشعوب العربية أمر هام فى حد ذاته، وهذا لن يتحقق فى ظل الوضع المتردى للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين اليوم. فمثل هذا السلام سيحيد القضية الفلسطينية ويسهل على إسرائيل مهمة تشكيل علاقاتها معهم على طريقتها الخاصة. وربما لذلك أيضاً، ترفض الشعوب العربية علاقات السلام مع إسرائيل، وتمارس ضغوطاً على زعمائها، وتساند الفلسطينيين فى تشكيل علاقاتهم مع إسرائيل. ولا يجب على إسرائيل، التى تعد جهة رئيسية لرعاية مصالح اليهود فى أى مكان، أن تندهش من أن الشعوب العربية تشعر بالالتزام تجاه مصالح الفلسطينيين فى المناطق (الفلسطينية) وفى

إسرائيل.

إن تعديل قانون الجنسية، الذى يحرم مواطن إسرائيلي، وبصفة خاصة عرب إسرائيل، من الزواج بزوج أو زوجة وُلِد/وُلِدت فى المناطق (الفلسطينية) ومن العيش فى إسرائيل، سيؤدى إلى خلق تمييز فادح وإلى تكريس مقاطعة الشعوب العربية لإسرائيل. وأى قرار مماثل ضد اليهود فى أى دولة، كان من شأنه أن يؤدى إلى رد فعل إسرائيلى عنيف، وعن حق.

لا يجب على إسرائيل أن تصبح دولة يهودية غير ديموقراطية، فمثل هذا الوضع معناه فشل الصهيونية. كما يجب على إسرائيل بذل كل جهد ممكن حتى تكفل المساواة فى الحقوق لكل مواطنيها. وبينما يبدو ظاهرياً أن تعديل قانون الجنسية هو خطوة على طريق المساواة، حيث يمنع شاب من حيفا من الزواج بفتاة من رام الله والعيش معها فى حيفا، ولا يميز فى ذلك بين يهودى وعربي، إلا أن الأمر فى الواقع ينم عن عدم وجود مساواة، خاصة أن اليهود لا يتزوجون تقريباً من الفلسطينيات. رمن ثم، ينطوى تعديل القانون المذكور عاليه على تمييز صارخ ومساس بحقوق عرب إسرائيل، حيث إن المنشأ الطبيعى لزوجاتهم هو المناطق (الفلسطينية).

عند سن هذا التعديل، زعم مؤيدوه أنه يهدف إلى الحيلولة دون تسلل إرهابيين إلى إسرائيل تحت قناع الزواج. وهذا تبرير تشوبه عيوب، بل وكاذب. فالهدف من القانون ليس القضاء على الإرهاب، وإنما منع دخول الفلسطينيين إسرائيل حتى لا يختل التوازن الديموجرافى بين اليهود والعرب فى الدولة.

وقد تشبث مؤيدو القانون بالتعديلات التشريعية التى تم إدخالها مؤخراً فى الدانمارك وهولندا. ففى الدانمارك، حرم تعديل قانون الجنسية، الأشخاص الذين لا تربطهم علاقة وثيقة بالدانمارك، من اكتساب الجنسية أو حتى الإقامة بها، والمقصود بالأساس هم المسلمين فقط. بينما يمنع تعديل قانون الجنسية فى هولندا إكساب الجنسية أو المواطنة لمن يختلف نمط معيشته وثقافته عن نمط المعيشة والثقافة الهولندية. والهدف من ذلك أيضاً هو منع إكساب المسلمين الجنسية فى إطار لم شمل الأسر، رغم أن هذا التعديل يسرى أيضاً على الآخرين. فهذا التشريع فى الحالتين من شأنه أن يؤدى إلى منع الدانماركيين أو الهولنديين من جلب أزواجهم غير الهولنديين أو الدانمركيين للإقامة فى بلادهم.. ومن ثم يبدو الأمر وكأننا نحب التشبث "بتعديلات من الخارج"، بل ونتنازل عن النظرة النقدية لتصرفات هؤلاء (المقصود الهولنديين والدانماركيين).

يجب على إسرائيل أن تتعلم من الدانمارك وهولندا شيئاً آخر. فخلافاً للوضع هناك، فإن إسرائيل لديها مهمة سامية، وصفها رئيس الوزراء شارون بأنها "السلام بين الشعوب"، وليس فقط على مستوى الزعماء. وهذا هو الصواب بالنسبة لعلاقاتنا مع الدول العربية والفلسطينيين، وبنفس القدر بالنسبة لعلاقاتنا مع عرب إسرائيل. فماذا أفضل من سلام بين الشعوب يدرس فى إطاره آلاف الطلاب المصريين والأردنيين والفلسطينيين فى جامعات إسرائيلية، وآلاف الطلبة الإسرائيليين فى الجامعات العربية..؟ وماذا أفضل من سلام بين الشعوب تكون ثمرته زواج بين شباب إسرائيلي، من اليهود والعرب على حد سواء، بشباب من دول الجوار وفلسطين..؟

إن التطلع للسلام يقضى بأن يصبح عرب إسرائيل جزءً لا ينفصل عن المجتمع الإسرائيلى (وليس مجرد قطاع) وأن يستطيع الفلسطينيون والفلسطينيات، المصريون والمصريات، والأردنيون والأردنيات، العيش فى إسرائيل. ربما يتم ذلك فى إطار أسر عربية، ولكنه يتيح أيضاً وجود أسر مختلطة (زوج/زوجة "يهودي" وزوج/زوجة "عربي")، ولا يجب أن نتورع عن ذلك، فربما يعيش فى مثل هذه الإطارات الأسرية أيضاً إسرائيليون فى فلسطين، فى مصر، فى الأردن بل وفى أى دولة نحقق السلام معها.

إن الحفاظ على أغلبية يهودية يتطلب التفرقة بين الجنسية والمواطنة. ولكن من يتطلع فعلاً للسلام بين الشعوب، يجب أن يرى بعينيه نموذج الدانمارك وهولندا كعضوتين فى الاتحاد الأوروبي: فمواطنو دول الاتحاد الأوروبى يستطيعون العيش والعمل فى أى دولة من دول الاتحاد. وبالتالي، فإن مواطنى دول الاتحاد المختلفة يستطيعون الزواج والعيش فى أى دولة من دول الاتحاد حسب رغبتهم. وتبقى الجنسية، كما هي، لكل من الزوجين حسب الدولة التى ينتمى إليها أصلاً.

يجب على من يتطلع إلى السلام بيننا وبين الفلسطينيين والشعوب العربية، أن يدرك أن هذا هو معنى السلام. إن تعديل قانون الجنسية، فضلاً عن كونه قائماً على التمييز، ليس ديموقراطياً، ويجعل دولة إسرائيل دولة فصل عنصري، ويحيك مؤامرة للسلام المنشود بيننا وبين عرب إسرائيل، وبيننا وبين الفلسطينيين والشعوب العربية كافة. والأهم من ذلك أن هذا التعديل يثير السؤال: هل تريد إسرائيل فعلاً السلام الذى يتحدث عنه رئيس الوزراء..؟؟

تعداد سكان إسرائيل بلغ ٦,٩ مليون نسمة

معاريف ٢٠٠٥/٥/١٠
بقلم: هيئة تحرير معاريف

عشية عيد الاستقلال السابع والخمسين، قُدر تعداد السكان فى دولة إسرائيل بحوالى ٦,٩ مليون نسمة - وهذا ما اتضح من البيانات الصادرة اليوم عن المكتب المركزى للإحصاء.

يمثل اليهود حوالى ٨٠٪ من السكان (أى ما يعادل قرابة ٥,٥ مليون نسمة). ويشمل هذا الإحصاء أيضاً نحو ٢٩٠ ألف مهاجر وأبناءهم، غير المسجلين كيهود لدى وزارة الداخلية.

ويبلغ تعداد السكان العرب فى إسرائيل مليون و٣٥٠ ألف نسمة، ويشكلون نحو ٢٠٪ من سكان إسرائيل.

منذ عيد الاستقلال السادس والخمسين، ولد فى إسرائيل ١٤٩ ألف طفل، ووفد إليها نحو ٢٦ ألف مهاجر. وكان ٩٥٠٠ من المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل من أصل روسى و٤٤٠٠ من أصل إثيوبي.

◆ **٣١٪ من أبناء الجيل الثاني:**

وقد اتضح أن ٦٥٪ من السكان اليهود من مواليد إسرائيل (نحو ٣,٦ مليون نسمة)، وأن ٣١٪ من السكان يوصفون بأنهم من "أبناء الجيل الثاني" فى إسرائيل.

يشكل مواليد دول الاتحاد السوفيتى السابق أكبر مجموعة ذات أصول مشتركة فى إسرائيل (٩٥٠ ألف نسمة). وحوالى ١٥٧ ألف من سكان إسرائيل من مهاجرى المغرب، و١١ ألف من مواليد رومانيا، و٧٧ ألف من مواليد أمريكا الشمالية، و٧٠ ألف من مهاجرى العراق، و٧٠ ألف من مواليد إثيوبيا، و٦٤ ألف من مواليد بولندا.

وتتزايد نسبة مواليد إسرائيل سنوياً بشكل مضطرد، فعند إقامة الدولة كان الوضع مغايراً لما هو سائد الآن، حيث كان ٣٥٪ فقط من السكان اليهود من مواليد إسرائيل، فى حين كان الباقى من مواليد الخارج.

يقطن حوالى نصف سكان إسرائيل فى المدن الكبرى (هى المدن التى يبلغ تعداد سكانها ١٠٠ ألف نسمة فأكثر). ففى المدن الأربعة الكبرى (القدس، تل أبيب، حيفا وريشون لتسيون) يقطن ١,٥ مليون نسمة، أى ما يعادل قرابة ربع تعداد سكان إسرائيل.

ويبلغ تعداد القطاع القروى فى إسرائيل ٥٧٠ ألف نسمة، أى ما يعادل نحو ٨٪ من إجمالى السكان. ويقطن الكيبوتسات حوالى ١١٦ ألف نسمة، أى أقل من ٢٪ من إجمالى السكان.

الأثرياء هم الأكثر نجاحاً فى اختبارات المرحلة الثانوية

٢٠٠٥/٥/٢٢
بقلم: آساف زلينجر

بعد انتهاء أسابيع من الاستعداد، سيتجمع غداً عشرات الآلاف من تلاميذ الصفين الحادى عشر والثانى عشر فى الفصول، ليبدأوا امتحانات إتمام المرحلة الثانوية بمادة اللغة الإنجليزية. وكثيراً ما قيل عن امتحانات الثانوية، تارة أنها كانت صعبة جداً، وتارة أخرى أنها كانت فى غاية السهولة، ولكن شيئاً واحداً هو المؤكد: وهو أن نفقات الإعداد لهذه الامتحانات تتزايد بشكل مستمر.. ومن ثم، فإن من يستطيع الإنفاق أكثر، بوجه عام، تكون فرصته فى النجاح أكبر.

إن التلاميذ وأولياء أمورهم يدفعون رسوم باهظة تصل فى المتوسط إلى حوالى ٤٠٠ شيكل مقابل امتحانات إتمام المرحلة الثانوية. وتنتظر قضية المرحلة الثانوية الآن قرار محكمة العدل العليا، بعد أن قدمت مجموعة من أولياء الأمور التماساً، بواسطة كوبى يسرائيلى المحامي، مطالبين فيه بإلغاء رسوم الامتحانات.

◆ **دروس خصوصية على شبكة الإنترنت:**

وإذا كانت مسألة رسوم امتحانات الثانوية تثير أصداء واسعة الآن، إلا أن المشكلة الفعلية تبدو فى أن التعليم بشكل جيد أصبح مرتبط بمدى القدرة على الإنفاق.

فحسب البيانات الصادرة عن وزارة التعليم، فى العام الدراسى السابق، حصل على شهادة إتمام المرحلة الثانوية ٦٥٪ من التلاميذ المنتمين لأسر

ميسورة الحال اقتصادياً، فى مقابل ٥٦٪ من أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة. ووفقا للبيانات الصادرة عن المكتب المركزى للإحصاء، فإن أولياء الأمور فى إسرائيل يمولون ما لا يقل عن ٢٠٪ من النفقات القومية للتعليم.

فى أى مجال تُنفق الأموال..؟ بشكل أساسى على الدروس الخصوصية والكتب. ويقول بوعاز بن نون، مدير عام شركة "إيه تنشر"، التى تقدم دروس مدفوعة الأجر على شبكة الإنترنت: "حسب تقديراتنا، فإن حوالى ٢٤٪ من التلاميذ الذين يستعينون بمساعدة دراسية خارج المدرسة، يفعلون ذلك عبر شبكة الإنترنت، ويتراوح سعر هذه الخدمة ما بين ٨٠ و١٠٠ شيكل عن الساعة الواحدة".

◆ ١٨٠ شيكل عن كل ٤٥ دقيقة:

هناك وسيلة مساعدة أقدم بكثير وهى المدرس الخصوصي. ويكون الدفع هنا نقداً (أى بدون إيصالات). ويصل سعر الحصة التى مدتها ٤٥ دقيقة إلى حوالى ٨٠-١٢٠ شيكلاً (قد يصل المبلغ إلى ١٨٠ شيكلاً فى البلدات الغنية).

وحسب البيانات الصادرة عن وزارة التعليم، فإن حوالى ربع تلاميذ الصف الثامن يستعينون الآن بمدرس خصوصى فى مادة الرياضيات.. وغنى عن القول أن هذا العدد يزيد قبل الامتحانات.

وأخيراً، يأخذ العاملين فى مجال النشر نصيبهم من هذه الكعكة التعليمية - الاقتصادية. ففى كل عام تحذف وزارة التعليم جزءاً من المقرر الدراسى للمرحلة الثانوية، والمادة التى تبقى تسمى باللغة المهنية "مادة مركزة". وبعد عشرة أيام من لحظة توزيع المادة المركزة على المدارس، يمكن بالفعل شراء الكراسات المناسبة للمادة الدراسية الجديدة المختصرة.

وتقول أوريت كركو، مديرة فى قسم الكتب التابع لمجموعة "أنكري": "إننا نعد مخازن لكل مادة، وفى اللحظة التى يعلن فيها عن اختصار المادة نبدأ فى تسويق الكراسات ذات الصلة بهذه المادة".

وتعقيباً على ذلك، صرحت وزارة التعليم بأن: "المواد الدراسية المختصرة تنشر على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت ويتم إرسال تفاصيل الاختصار إلى المدارس دون مقابل. والوزارة لا توصى بشراء كتب مختصرة ولا تشجع على ذلك، نظراً لأن المادة الكاملة موجودة فى الكتب المدرسية".

◆ امتحان خاص مقابل ٢٠٠٠ شيكل:

من حق التلاميذ الذين تشخص حالتهم بأن لديهم قصوراً فى التحصيل الدراسي، التمتع بتسهيلات فى اختبارات إتمام المرحلة الثانوية مثل زيادة مدة الامتحان. ورغم ذلك، يتحايل التلاميذ، الذين لا يعانون من أى قصور فى التحصيل، من أجل الحصول على هذه التسهيلات.

وفى هذا الصدد أيضاً، يزيد المال من فرصة التلميذ فى الحصول على الشهادة، حيث يقدر سعر تشخيص الحالة على أنها حالة خاصة بحوالى ٢٠٠٠ شيكل، ويجب أن نضيف إلى هذا المبلغ شهادة الطبيب النفسي، التى تكلف من يريد الحصول عليها حوالى ٥٠٠ شيكل أخرى.

وفى بعض الأماكن، فى وسط إسرائيل، يصل عدد من يتم تشخيص حالتهم بأنهم يعانون من قصور فى التحصيل الدراسى إلى حوالى ٤٠٪ من إجمالى التلاميذ، فى مقابل المتوسط العالمى الذى يقدر بـ٢٠٪. وتقول ميريام إيتان، رئيسة قسم الامتحانات فى المركز القطرى للامتحانات والتقييم فى هذا الصدد: "يكفى الآن أن يقول التلميذ إنه ينسى رقم الهاتف، لكى يحصل على اعتراف بأنه لديه قصور فى قدرته على الانتباه والتركيز. والأمر غير المنطقى أن تظهر هذه الأعراض بالذات قبل امتحانات الثانوية أو الاختبارات النفسية المؤهلة للجامعة، وليس قبل ذلك".

جديرٌ بالذكر أن وزارة التعليم بدأت، خلال العامين الماضيين، فى تفعيل لجان إقليمية، تعد بمثابة لجان للطعن فى صحة التشخيص.

٩

الرأى العام فى إسرائيل

فى ظل تنكيل أعضاء حزب الليكود بهم: ثورة العبيد تشتعل فى إسرائيل

بقلم: شاؤول تيكوشونسكي
نحات وملاحظ تقنيات
فى متحف ياد فاشيم
القدس - موقع www.nana.co.il
٢٠٠٥/٥/١٨

الفضيحة الأخيرة التى لم تتحدث عنها وسائل الإعلام باستطراد، والمتعلقة بالكشف عن حالات تعذيب للعديد من العمال الأجانب، فى المزارع التى يمتلكها عدد كبير من أعضاء حزب الليكود، ومن بينها مزرعة السيد شارون - هذه الفضيحة تثبت، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن الانتهاكات التى يقوم بها المسؤولون فى هذا الحزب وصلت إلى مراحل متطورة للغاية وتثبت بالفعل أن عهد شارون هو عهد فاسد من الأساس ولا يمكن الاعتماد عليه فى أى وقت.

ويكفى قصة العامل الفيتنامى "فيكتور ميخائيل" الذى قام أحد أعضاء الحزب، ممن لم تذكر الصحافة اسمه، باغتصاب زوجته، بل والتنكيل بأبنائه أمامه بسبب المزاعم بسرقته أموال منه. ناهيك عن خروج عدد من العمال الآسيويين من مزرعة شارون ليلاً وهم عراة بعد أن ضربهم الحراس التابعين للمزرعة بسبب إتلافهم لبعض المزروعات بها، بجانب العديد من القضايا والفضائح الأخرى التى يبدو أن وسائل الإعلام مازالت حتى الآن لا تريد الكشف عنها، ربما بسبب تخوفها من شارون، وربما بسبب رغبتها فى الحافظ على صورته وعدم إحراجه.

وعلى الرغم من تعهد كبار رجال القضاء فى الدولة بأنهم ينوون التحقيق فى هذه القضايا، إلا أن الوضع مازال ساكناً، ومازالت الانتهاكات فى حق هؤلاء العمال تتصاعد.. وهو ما دفعهم مؤخراً إلى التظاهر أمام مقر حزب الليكود، وهى التظاهرة التى كاد أحد العمال منهم أن يحرق نفسه فيها لولا تدخل الضباط فى الوقت المناسب.

المثير أن هناك عدد من التقارير الأمنية الداخلية تؤكد أن عدد كبير من أعضاء الحزب لم يكتفوا بالمعاملة السيئة للعمال الأجانب، بل وتورطوا أيضاً فى جلبهم إلى إسرائيل بصورة غير قانونية، وهو ما يعرف بـ"مافيا تهريب الرقيق"، وهى المافيا التى يتعهد شارون بالقضاء عليها، رغم أنه أحد أبرز المستفيدين منها، والدليل على هذا الانتهاكات التى تجرى فى مزرعته.

اللافت أن أحد هذه التقارير يؤكد أن عدد كبير من أعضاء حزب الليكود وموظفى الإدارات والهيئات التابعين لمؤسساته قد صنعوا ثروة ضخمة على حساب التايلنديين والصينيين والفلبينيين، وهو ما اتضح تماماً بعد الكشف عن سفر عدد من أعضاء الحزب إلى بعض الدول فى قارة آسيا للبحث عن هؤلاء العمال والاتجار بهم، مستغلين السلطة والقوة المطلقة التى يمنحها لهم الحزب، الأمر الذى يوجب معه ضرورة العمل من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات وإجراء التحقيقات فيها.

ومهما كانت نتيجة هذه التحقيقات، فإن هذه القضية تعكس فى المحصلة النهائية حالة الفساد التى أصبح عليها حزب الليكود، وهو الفساد الذى وجد أرض خصبة لينمو ويترعرع منذ مجيء شارون إلى سُدة الحكم.

ذكرى الانسحاب الذى أهان كبار القادة العسكريين فى إسرائيل

بقلم: وديع محمد أبو العافية
مصور حفلات عائلية وعامة
من موقع www.yahala.co.il
٢٠٠٥/٥/٢٠

مرت فى الأسبوع الماضى الذكرى السادسة للانسحاب الإسرائيلى من لبنان، وهى الذكرى التى تأتى فى وقت تتصاعد فيه حدة التجاذبات على الساحة اللبنانية، جعلت الكثير من اللبنانيين أنفسهم يحذرون من أن بيروت، وبهذا الوضع، قد تدخل فى غياهب حالات من الصراع، نتمنى جميعاً ألا تتصاعد، حتى تعود بلاد أشجار الأرز كما كانت فى الماضى (جمال فى الطبيعة وصمود فى التحدي)، كما قال عنها الأديب الشهيد غسان كنفاني.

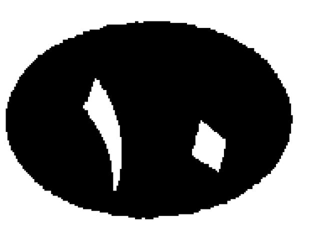
وفى ذروة الحديث عن الانسحاب الإسرائيلى من لبنان، ما زالت صورة أحد الجنود، ممن كانوا يخدمون فى وحدات الكوماندوز، وهو يتحدث مع والدته ويخبرها بفرح بأنه قادم إليها، بعد علمه بانسحاب بلاده، لا تفارق الذهن، خصوصاً أن وسائل الإعلام لدينا فى إسرائيل ظلت ولفترة طويلة تنقل صورة هذا المجند للدلالة على الرعب الذى دب فى قلب العسكريين من مجرد ذكر اسم لبنان التى لقنت فيها المقاومة، وكل القوى الوطنية بها إسرائيل درساً لا تنساه على الإطلاق، وهو الدرس الذى ما زالت التقارير والدراسات الصادرة من تل أبيب تتحدث عنه وتشير إلى البأس اللبناني، هذا البأس الذى أجبر رئيس الوزراء السابق "إيهود باراك" يخضع وينسحب من لبنان، بعد أن أجبر إسرائيل من قبل على الخضوع والانسحاب من سيناء بعد حرب يوم كيبور عام ١٩٧٣ .

واللافت للنظر أنه فى الوقت الذى وصلت فيه الخلافات اللبنانية إلى طريق مسدود بين القوى الوطنية تتواصل ردود الأفعال السلبية على إسرائيل حتى الآن من جراء حربها فى لبنان، بداية من المشاكل التى يثيرها عملاء جنوب لبنان فى البلاد وتورطهم فى قضايا أخلاقية وجنائية، مروراً بتظاهر معاقى هذه الحرب ضد شارون مطالبين إياه بزيادة المعاشات التى يحصلون عليها، ومتهيمنه بأنه كان نائماً فى تل أبيب بينما كانوا هم يتلقون صنوف العذاب على يد القوى الوطنية اللبنانية، وانتهاءاً بظهور ما يسمى بمرض (لبنان)، وهو المرض الذى بات ينتشر بين الإسرائيليين القاطنين فى المناطق الشمالية، حيث المواجهة مع القوى الوطنية اللبنانية، الأمر الذى يؤكد على أن الشعب اللبنانى مثله مثل أى شعب عربى قادر على فعل الكثير بشرط نسيان الخلافات.

وكم كنا نتمنى أن تبدأ القوى اللبنانية العائدة إلى الوطن، بعد غياب، نتيجة للظروف التى مر بها هذا الوطن، زيارتها إلى بيروت بالاجتماع مع قوى المقاومة ونسيان أى خلافات والترتيب لعقد احتفال بذكرى الانسحاب الإسرائيلي، وهو الاحتفال الذى سيكون بداية لإنهاء أى خلاف لبنانى داخلي.

نتمنى أن تمر هذه الذكرى على لبنان وهى تحتفل بين أبنائها بإنهاء حالة التجاذبات الداخلية التى تعصف بها، ويعم السلام فى المنطقة.

◆ ترجمات عبرية ◆



حوارات

حوار مع رئيس الكنيست "رؤوفين ريفلين":

"لا يمكننى الاستمرار فى حب شارون"

أجرى الحوار: جدعون ألون
هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٠

أعدَّ رئيس الكنيست، ثمانى مسودات للخطاب الذى سيلقيه غداً، عشية المراسم التقليدية فى جبل هرتسل، لختام الاحتفال بيوم ذكرى شهداء المعارك الإسرائيلية وبدء الاحتفال بعيد الاستقلال. ولم يتمكن - فى أى مسودة من الثمانى - من إحداث التوازن المطلوب بين منصبه الرسمى وموقفه الشخصي.

"فى نهاية المطاف، وبعد جهود كبيرة، توصلت إلى وضع صيغة لا تعارض وجهة نظري، لكنها أيضاً لن تعكس وجهة نظرى بشكل تام. فكرت، رغم أن القلب يعتصره الألم، أنه ليس من الملائم معارضة - خلال الخطاب - قرارات الحكومة والكنيست المؤيدة لخطة فك الارتباط. ترددت فى أن أقول للحكومة كفى، إنك قد تتسببين فى وقوع حرب أهلية.. وفكرت فى أن أقول للكنيست كفى، لأن السبيل الوحيد للخلاص من أخطر أزمة فى التاريخ الصهيونى هو تغيير قرار إخلاء المستعمرات. لكن بصفتى رئيس الكنيست - الذى انتخبته جميع الكتل البرلمانية لشغل هذا المنصب دون أى معارضة - لا يمكننى القيام بذلك. لكن، على الجانب الآخر (يقصد الشخص)، لا يمكننى التخلى عن مذهبى فى الحياة الذى رافقنى طيلة حياتي، كما لا يمكننى تجاهل ضميري".

يتحدث ريفلين بألم شديد عن الصدع الكبير فى العلاقات بينه وبين رئيس الوزراء آريئيل شارون، رغم أنه كان، حتى قبل نحو سنتين، أحد الأصدقاء المقربين جداً له. وهو يقول عن ذلك: "إننى أشعر بالغضب من آريك (آريئيل شارون) بسبب شيء واحد. صحيح أننى غضبت فى الآونة الأخيرة بسبب خطته لفك الارتباط، إلا أننى غضبت منه أكثر عندما سمعته قبل أشهر معدودة يقول فى ذكرى دافيد بن جوريون، فى "ساديه بوكير"، إننا شعب طائفى ولا يعرف تحمل المسؤولية، حيث انقبض صدري، لأنه كيف يمكن أن ينزع الشرعية عن المستوطنين الطيبين الذين كانوا يساندونه لسنوات طويلة واختاروه زعيماً، ومعلماً وبطلاً..؟!

"عندما كنا لا نزال نتحدث كثيراً، كنت أقول له: تحدث مع المستوطنين، قل لهم إنك غيَّرت رأيك، المهم أن تبعدهم عن هذا الأمر. وعندما سمعت خطابه على قبر بن جوريون، انقبض صدري. فقد أحدثت كلماته شرخاً فى قلبي. ومنذ هذه اللحظة، قلت لنفسى أن الشرخ فى العلاقات بيننا لا يمكن مداواته. وما يؤلمنى أننى لم أعد أستطع الاستمرار فى حبه".

◆◆ إخوانى المستوطنين:

ريفلين إنسان حساس، لا يستطيع إخفاء مشاعره وعندما يتحدث تدمع عيناه. وهو يقول عن ذلك: "خلال السنوات التى كنت فيها مقرباً لآريك بشدة، لاحظت أنه - خلافا لى - إنسان عنيد للغاية. والأمر الوحيد الذى ضايقه وأغضبه هو أنهم نزعوا عنه الشرعية. وهذا ما دفعه إلى فقد توازنه. ففى حرب لبنان، كان هناك أعضاء فى حركة حيروت تحفظوا على أسلوب إدارته للحرب واعتبروها إدارة خاطئة، لكننا ساندناه وقلنا: حتى هنا لن نسمح بنزع الشرعية

عن بطل إسرائيل. ولكن ها هو شارون بجرة قلم ينزع الشرعية عن المستوطنين".

يعتقد ريفلين أنه لا مفر من هدم منازل المستوطنين فى جوش قطيف، عكس ما حدث أثناء توقيع اتفاقية السلام مع مصر. وهو يقول عن ذلك: "الفلسطينيون لا يبغون السلام وسوف ينقضون على المنازل لنهبها وتخريبها، وسيتصرفون كالجنود الذين يرغبون فى الحصول على الغنيمة. إننى أخشى من أننا لو تركنا المنازل كما هي، سنرى عبر شاشات التلفزيون بلطجية يقيمون بها ويوجهون قاذفاتهم صوب مدينة سديروت وجنوبها".

ولا يستبعد ريفلين أن تتسبب معارضة عناصر متطرفة من المستوطنين للإخلاء فى وقوع عنف شديد بين الجنود والمواطنين، وهو يقول عن ذلك: "إننا لا يمكننا تجاهل المشاكل. فهذا أشد خلاف واجهه الشعب الإسرائيلي، وهو يضعنا على فوهة برميل من المتفجرات. وعندما نوجد على حافة الانهيار، تكون هناك سيناريوهات كثيرة قد تؤدى إلى وضع مأساوي. يجب أن نمنع أى عنصر محرض أو مستفز من القيام بإشعال الفتيل الذى قد يؤدى إلى وقوع حرب أهلية.. لكن فى الوقت نفسه يكون من غير المنطقى ألا يسمحوا للمستوطنين بالاحتجاج ضد الإخلاء. يجب على قوات الأمن إحداث التوازن الملائم بين ضرورة السماح لهؤلاء الأشخاص بالاحتجاج وضرورة الحرص على عدم وصول الأمور إلى حد الانفجار. يا إخوانى المستوطنين عليكم أن تتذكروا أن الديمقراطية هى الهواء الذى نستنشقه وأنه لا يجب الانسياق وراء الاستفزازات. لو اندلعت هنا - لا قدر الله - حرب أهلية أو أريقت الدماء، فلن يستطيع أحد أن يتنبأ كيف سنفيق من هذا الوضع..؟".

قبل أقل من أسبوع على بدء الدورة الصيفية للكنيست (يوم الاثنين المقبل ١٦ مايو) يرجح ريفلين أنه "كلما اقترب يوم الحساب الذى سنضطر فيه تنفيذ أمور يعتبرها الكثيرون أموراً سيئة، سيتزايد التوتر داخل الكنيست ويسجل أرقاماً قياسية جديدة، لأن الخلاف داخله سيصل إلى حد التشدد".

◆ كيف تعتزم العمل من أجل منع حدوث خلافات حادة فى الكنيست فى الأشهر القريبة..؟

- "لم يشهد الكنيست منذ قيام الدولة اتخاذ قرارات حاسمة ودراماتيكية ومصيرية بهذه الدرجة. لقد وصلنا اليوم للحظة ستحدد فيها الصهيونية طريقها. وسيحاول الكثير من أعضاء الكنيست استغلال هذا الأمر المؤلم لتحقيق مكاسب سياسية شخصية، غير أن هناك أعضاء كنيست سيتأثرون لإخلاء المستعمرات. إننى أعتزم أن أوضح لرؤساء الكتل البرلمانية أنه يحظر علينا، بأى شكل من الأشكال، تخطى القواعد. وأنا أرجح مثلاً أن تكون مسألة حرية تنقل بعض أعضاء الكنيست، الذين يرغبون، بمقتضى حصانتهم، فى دخول منطقة قطيف، التى سيغلقها الجيش والشرطة فى وجه الجمهور العادي، إحدى مظاهر الخلاف، بل والصدام داخل الكنيست".

◆ ألا تعد دعوة عضو الكنيست آرييه إلداد (من الاتحاد القومي) للقيام بعصيان مدنى ضد الإخلاء، تجاوزاً شديداً للخطوط الحمراء..؟

- "لا أوافق على ما قاله إلداد لأنه يمثل توجهاً ديموقراطياً مشروطاً. إننى أقول لأعضاء الكنيست: أيها الفطناء احترسوا مما تقولون، لأنهم بالتأكيد قدوة وهناك آخرون قد يحذون حذوهم".

يتحدث ريفلين بلهجة ساخرة عن الحكومة التى "تذكرت" مؤخراً فقط أن إخلاء المستعمرات (يقصد تنفيذ خطة فك الارتباط) سيأتى فى فترة الأعياد. وهو يقول عن ذلك: "ألم يكن بإمكان الحكومة أن تتطلع على التقويم اليهودى وتعرف أن تنفيذ فك الارتباط تحدد فى وقت الأعياد..؟ للأسف أن الحكومة لم تنسق خطواتها. فهى لم تعمل وفقا لما هو منتظر منها، أى أن آخر ما تفعله هو التفكير". وهو يرد بسخرية أيضاً على تصرف وزراء الليكود المعارضون لخطة فك الارتباط، لكنهم لا يزالون فى الحكومة. ورغم أنه لم يذكر أسماءهم، لكن يبدو أنه يقصد بنيامين نتنياهو، وليمور ليفنات وتساحى هنجبي: "هناك وزراء يعتبرون السلطة غاية وليست وسيلة، فهم يفكرون أولاً فى كيفية الحفاظ على السلطة وبعد ذلك يقررون إلى أين سيتوجهون".

◆◆ الليكود انقسم بالفعل:

◆ هل تتوقع انقسام حزب الليكود..؟

- "لا يتعين عليّ توقع ذلك، فالليكود ينقسم بالفعل. الليكود الآن يبدو كمنزل وكل شخص يرغب فى إمتلاكه حتى يستغله فى الوصول إلى السلطة. لقد أصبنا بانحلال أخلاقي، لأننا بدلاً من أن نوضح جيداً مسألة وجهة الليكود، لدينا أناس شغلهم الشاغل هو أن يصبحوا وزراء ونواب وزراء وعدم تطبيق سياسة الحزب. لقد أسست حركة حيروت حزب الليكود، وقد كانت حركة أيديولوجية لديها مذهب ومعتقد. وإذا كان شارون يرى أنه يجب أن نتحرر من هذا ونتنازل عن بعض الأحلام، فمع كل التقدير له، مَنْ يقول إنه ينبغى التنازل عن الأحلام، كأنه يقول فى الحقيقة إنه يجب الاستيقاظ منها، أى أننا كنا حمقى طيلة الوقت لأننا حلمنا بذلك".

ولا يخدع ريفلين نفسه بأن "المتمردين" فى الليكود والأحزاب اليمينية يمكنهم الحيلولة دون تنفيذ خطة

فك الارتباط: "إننى لا أتفاءل عندما يقول اليهودى إنه سيظل يأمل حتى آخر نفس فى حياته. أنا أدرك أن غالبية الشعب يعتقدون أنه يجب علينا الانسحاب من منطقة قطيف، لكن الوضع معقد بدرجة كبيرة، لأن أموراً كثيرة يمكن أن تتغير بين ليلة وضحاها، مثلما طلبت لجنة الخارجية والأمن موافقة الكنيست على قرار السماح للمصريين بنشر ٧٥٠ جندياً مصرياً على امتداد محور فيلادلفى (ممر صلاح الدين)، الأمر الذى مثل - حسب رأى خبراء فى القانون الدولى - تغييراً جوهرياً فى اتفاقية السلام الموقعة مع مصر".

يعترف ريفلين أنه لو كان قد علم أن الانسحاب من منطقة قطيف وشمال السامرة (بالضفة الغربية) هو نهاية المطاف ولن يكون هناك انسحاب آخر، لكان قد وافق على هذا القرار: "إننى أخشى أنه لو تنازلنا الآن، ستكون هذه بداية تنازلات تتعلق بوجود الدولة. انظر اليوم من يؤيد خطة فك الارتباط: حزب العمل، وشينوي، والكتل اليسارية التى ترغب أيضاً فى فك الارتباط مع يهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

وهو يعتقد أنه "بعد الانتهاء من تنفيذ خطة فك الارتباط، سيقول شارون للأحزاب اليمينية: والآن بعدما أصبحت خطة فك الارتباط حقيقة مسلم بها، دعونا نشكل حكومة جديدة مع حزب شينوي، وإلا سنضطر إلى تنفيذ انسحاب آخر بضغط من حزب العمل والكتل اليسارية.. وهو الأمر الذى أعارضه".

حوار مع نائب وزير الأمن الداخلى "يعقوف أدري"

معاريف ٢٠٠٥/٤/٣٠
بقلم: بن كسبيت

يوم الأربعاء بعد الظهيرة، قبل عشية عيد الفصح بثلاثة أيام، فى روضة أطفال تقع على مشارف الحى الرابع، فى بئر سبع. الجو حار فى الخارج وخانق فى الداخل. وتجلس على المقاعد بعض النسوة: الأولى تضع غطاء رأس أسود اللون، والثانية رمادى فاتح، والثالثة تتحدث الروسية، والرابعة - وهى أم معيلة عاطلة - تصيح فى الجميع. هناك أيضاً بعض الرجال: الأول مدمن سابق، والثانى تاجر مخدرات سابق أيضاً، والثالث معاق يحاول إيجاد سبيل للعيش. وعلى مائدة واحدة كومة كبيرة من أطباق البيض، تبرعت بها وزارة الزراعة. وعلى مائدة أخرى حزم من الخس، وجوالات من البطاطس، والجزر، والبصل والبرتقال.

وبينما يجلس الجميع فى الانتظار، يحتسون القهوة السادة، إذا بالسيارة النقل تصل. فانتبه الجميع، وتوجهوا إلى الخارج. تشرف على هذه الأعمال "سيما نافون"، نائبة رئيس بلدية بئر سبع، وهى شخصية ناشطة ومعروفة جيداً داخل الليكود، وهى المشرف الأول والأخير على هذه الأعمال.

والآن، يبدأون فى تفريغ حمولة الشاحنة: ٥٠ كرتونة، قيمة الكرتونة الواحدة ٧٠ شيكلاً (كتبرع)، تحتوى على متطلبات عشية عيد الفصح. كما تعالت الأصوات، بالروسية، العربية، المغربية وحتى باليديشية. يرغب الجميع فى الحصول على كرتونة، وتنظم نافون هذه الفوضى بقبضة من حديد.

◆◆ ظهر من بين الأزمة:

فى الزاوية، يتوارى وراء المعدات، وهو مبتسم ابتسامة كئيبة، رجل متوسط الطول وهزيل ذو شعر أسود قصير وعينين حزينتين. لا يأخذ كرتونة. فهو الذى أحضر الكرتونات. يطلقون عليه اسم "يعقوف أدري". لم يتعرف عليه أحد، إلا سيما نافون، وربما لن تتعرفوا عليه أنتم أيضاً إذا التقيتم به فى الشارع. فهو عضو كنيست عن حزب الليكود، ونائب وزير الأمن الداخلي، ورئيس بلدية أور عقيفا الأسبق.

يبدو أدرى كما لو كان ينتمى إلى هؤلاء الأشخاص. وما العجب فى ذلك..؟ فهذه هى السنة العشرين التى يوزع فيها أدرى آلاف كرتونات المساعدة فى أنحاء البلاد. وقد بدأ ذلك عندما كان مديراً لأحد مراكز الشباب فى أور عقيفا، وواصل ذلك فى الأعوام السبعة عشر التى كان فيها رئيس البلدية، ثم بات من الصعب عليه التوقف عن فعل ذلك. لم يكن يصطحب معه أبداً آلات تصوير أو صحفيين، وحتى هذه المرة أيضاً كان حريصاً على منع التقاط الصور المبالغ فيها.

يعرف أدرى هذه الأزمة جيداً لأنه نشأ فيها، ولكنه لم يكن يشكو من الظلم أبداً، بل وبذل كل طاقته للتخلص من هذه الأزمة. وقد ترعرع فى أور عقيفا لعائلة مهاجرة من المغرب تتكون من ١١ أخاً وأخت، وكان ينام كل اثنين فى فراش واحد، ودورة المياه كانت خارج المنزل، والمياه كانت تتسرب من السقف. لم تساعده الدولة، ولكن رغم ذلك العائلة لم تشك، بل

بالعكس تطلعت إلى الأمام حتى تحسنت أحوال جميع أفرادها.

◆◆ "إننى لا أتذمر":

◆ هل توجد عنصرية فى وسائل الإعلام..؟

- "معاذ الله. إننى لا أشتكى ولا أتذمر من الظلم أبداً".

◆ لكن لا أحد يعرفك، رغم أنه لا يوجد ممثل أفضل منك على أرض الواقع.

- "الإعلام يبحث عن المختلف، المتشدد، غليظ القلب والمتذمر. أما أنا فلست متذمراً. وللعلم هناك عدد لا بأس به من هذه النوعية فى الكنيست (يقصد المتذمرون). بعضهم يتمتعون بالقدرة على الحديث، لكن للأسف بعضهم أجوف من الداخل. إننى أنصت إلى خطاباتهم الحماسية من على المنبر وأسأل نفسى هل يعرف المتحدث عما يتحدث..؟ ما سبب كل هذا الحماس..؟ من ناحية أخرى، ليس لدى ما أقوله. لقد حققت كل ما رغبته، ولكن على طريقتي. لم أتحدث زيادة عن اللازم. والأدلة موجودة على أرض الواقع".

كان أدري، البالغ من العمر ٥٥ عاماً، قد هاجر مع عائلته من المغرب فى سن التاسعة. تعلم صيانة الأجهزة فى المدرسة الفنية، وكان أول مدير لمركز شباب فى إسرائيل لا يتلقى تعليماً أكاديمياً، حتى أنه حصل على تخفيض خاص من الرسوم الدراسية. حصل على الشهادة الجامعية (فى العلوم السياسية من جامعة حيفا) وهو يمارس مهام منصبه: أصبح رئيساً لبلدية أور عقيفا وكانت تضم ٧٠٠٠ مواطن، وتركها وهى تضم ٢٠ ألف مواطن. وكانت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بها ١٥٪ عند توليه هذا المنصب، ووصلت إلى ٦٠٪ عندما تركه.

وقد تولى أدرى مسؤولية بلدة مهملة، بها بطالة، فقر ولا أمل فيها. وكان أبناء التجمع السكنى الأغنياء يتعلمون فى الخارج. ومن ثم تدهورت حالة المدارس. أما الآن أصبح الكثيرون ينتظرون الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المحلية.

فى بداية عمله كرئيس مدينة، قام أدرى بتغيير المعلمين فى المدارس. ويقول عن ذلك: "توجهت إلى المدرسين، وتعرفت على مستوياتهم. وقلت لهم: إنكم لستم مدرسين، إنكم صانعو أحذية. إنكم تدمرون هنا جيلاً كاملاً". وأحضر مدرسين جدداً، شباباً، متحفزين. ويقول عن ذلك: "فى أور عقيفا كان يدرس مدرسون من الدرجة السابعة. أما الآن فهناك مدرسون مختلفون تماماً".

اليوم أصبحت المدينة نموذجاً مزدهراً لاستيعاب الهجرة والرعاية والتنمية والتعليم. كما توجد بها مكتبة رائعة، ومنطقة صناعية متطورة، ومركز ثقافى جذاب.

أما ظاهرة البطالة فتكاد تكون اليوم معدومة. كما تم ترميم الأحياء. وكل بيت أصبح به جهاز حاسب آلي، وتراجعت معدلات العنف. وتهاوى السور العازل بين قيساريا المجاورة وأور عقيفا. والآن، فإن أبناء أور عقيفا هم أفضل لاعبى الجولف فى ملاعب الجولف الخضراء فى قيساريا. وقد ارتفعت معنويات يتسحاق رابين، الراحل، عندما زارها عشية حادث اغتياله، وهو فى أوج حملة التحريض ضده. وقال لأدري: لقد فعلتها اليوم. ماذا تحتاج، فقال له أدري: ليس لدى مركز ثقافى ولا مكتبة. فنظر إليه رابين قائلاً: الآن أصبح لديك".

◆◆ "إننا نواجه مشكلة":

رغم كل هذا، لا يزال يعقوف أدرى أكثر إنسان يحبه السكان، وربما هذا هو الذى دفعه إلى الانضمام (عن طريق القائمة المحلية لليكود) للكنيست. انضم، واختفى داخله. كما لو لم يكن له وجود فى الأصل.

◆ كيف يمكن أن يحدث ذلك..؟ ألا زالوا يواصلون إهانة ذوى البشرة السمراء..؟

- "معاذ الله. بحياتى لن أقول إنهم يهينوني. انظر، صحيح أنه يصعب على سماع أناس ليسوا على صلة بالموضوع يتحدثون عن هذه القضايا الصعبة، فى حين يتم تجاهل أناس مثلى، لكن هذا هو طابع إعلامنا، فما العمل..؟!".

لقد بدأ أدرى مشروعه لمساعدة المعوزين منذ أن كان فى مركز الشباب. وعندما أصبح رئيس مدينة تطور هذا المشروع. وقبل عيد الفصح بأيام تجول أدرى فى أنحاء البلاد ووزع نحو ٣٠٠٠ كرتونة مساعدة، تصل تكلفتها ما بين ربع مليون و٣٠٠ ألف شيكل. وهو يجري، فى هذا الصدد، اتصالات بجمعيات خيرية، ورؤساء مدن، وناشطين محليين. وهذه الكرتونات عبارة عن تبرعات من يهود طيبين، بعضهم من سكان قيساريا، وهم أصدقاء مقربون لأدري، يرغبون فى عدم ذكر أسمائهم، فضلاً عن أصحاب سوبر ماركت وأصحاب أعمال تجارية. فعلى سبيل المثال، الشاحنة الذى نقلت الكرتونات إلى بئر سبع يوم الأربعاء، يمتلكها "عيتس وعيتسا"، وهو متجر كبير لتسويق الأخشاب يمتلكه أحد سكان قيساريا.

وفضلاً عما يتم توزيعه فى عيد الفصح، هناك جولة توزيع أخرى عشية عيد رأس السنة (العبرية) وجولة ثالثة عشية بداية العام الدراسي، يحصل فيها التلاميذ المعوزون على كل الأدوات والكتب، كما يوزع أدرى أيضاً بطاطين ومعاطف فى فصل الشتاء.. وتصل تكلفة ذلك إلى مليون شيكل فى السنة، وهو يقول: "ماذا بوسعى أن أفعل، لا يمكننى التوقف عن ذلك، رغم أننى لست رئيس مدينة". وهو يعرف جيداً أنهم

ليسوا جميعاً معوزين، ولذا يبتسم قائلاً: "إننى أشاهد أحيانا بعض الناس يأخذون الكرتونات ويدخلون السيارات، والأمر المؤسف للغاية أنك تشاهد نفس الوجوه بعد أربع سنوات (يقصد إبان الحملة الانتخابية للمرشحين لانتخابات الكنيست)".

◆ الليكود فى الحكم، والاتهامات تنهال عليكم:

– "هذا صحيح تماماً. والمشكلة تتفاقم داخل الليكود فى السنوات الأخيرة. المبررات تظهر فى كل مكان، والسياسة الاجتماعية متشددة. صحيح أن الميزانية الأخيرة شهدت خطوات للإصلاح، إلا أن هناك فجوات كبيرة مازالت قائمة. فالمجتمع ينهار أمام أعيننا. إننى لا أخجل من أحد، ولا حتى من بيبى (بنيامين نتنياهو) ذاته. إننى أقول ذلك بصوت عال: هذه السياسة الاجتماعية لا تروقني. يجب أن يعود الليكود إلى شعاره الاجتماعى السابق. دائما ما حرصنا على رفع هذا الشعار، ولكن للأسف يتم تنكيسه اليوم. إن مَنْ يرغب فى اتخاذ خطوات صعبة فى المجال السياسى يلزمه مجتمع قوي، فالمسألة الاجتماعية هى أساس كل شيء. عندما أنزل إلى الشارع، يسألونى عما نفعله من أجلهم. ورغم أننى أسمع أموراً صعبة، إلا أن الجمهور لا يزال يؤيدنا. وهذه فى حد ذاتها ظاهرة غريبة. وما لن تفعله، لاسيما بين الطوائف الشرقية – التى أنتمى إليها – قد تشتكى الناس منه، لكنهم لن يغيروا انتماءهم السياسي، ولن يعودوا إلى حزب العمل".

◆◆ سيعودون إلى حزب شاس:

◆ "حتى حزب شاس لا يمثل عنصراً للجذب. لقد اتضح أنه كالبالون المنتفخ، فقد نسى الجمهور الذى انتخبه".

– "صحيح أننا نواجه مشكلة. لكننى أرى تغيراً فى الميزانية الحالية وأتمنى أن يواصل بيبى ذلك. انظر، لو كنا دولة عادية، لأصبحت الخطة التاتشرية لبيبى ملائمة. لكن فى إسرائيل – فى ظل المشاكل، والأقطاب، والطوائف، وإزالة الحواجز بين المهاجرين – يجب إحداث توازن. هنا الوضع مختلف تماماً. بالمناسبة، أنا أؤيد بعض خطوات بيبي. إن المخصصات مثلاً كارثة. كما لا يجب أن تصبح البطالة مهنة. يجب منح مخصصات للمعوزين الحقيقيين ودعمهم. للأسف، سادت ظاهرة التنطع، لماذا العمل طالما يمكن الحصول على مقابل جيد من الدولة..؟ من جهة أخرى، أنتظر من وزارة المالية أن تشجع العاملين. إنهم يرغبون فى إلغاء الامتيازات التى يحصل عليها من يعمل لساعات إضافية فى المصانع. وهذه كارثة. لقد ناضلنا من أجل الإسكان الشعبي، ومشروع المساعدة الذى ترغب وزارة المالية فى إلغائه. لقد وعدنى بيبى كثيراً، بصورة شخصية، بعدم خصخصة مراكز الشباب، لأن هذا سيكون أمراً فظيعاً. وأنا أنتظر منه أن يفى بوعده. ولا يفعل ذلك".

◆ إنك تعارض من حيث المبدأ إقامة مبَّرات:

– "نعم. عندما كنت رئيساً لبلدية أور عقيفا نقلت المبَّرات خارج المدينة. فقد كنت أرغب فى تغيير المناخ، والصورة السلبية. لم أكن أرغب فى إرسال توصيات فقط. يجب إظهار تفوق، والنظر إلى الأمام، وعدم التراجع. فالمبَّرة تسبب كثير من المشاكل فى عهدى لم تكن هناك مبَّرات، ولكن الآن أصبح هناك خمس".

◆◆ "الشرطة يجب أن تعود إلى ممارسة عملها الطبيعي":

◆ إنك أيضاً نائب وزير الأمن الداخلي. والشرطة مسؤولة عن الداخل أيضاً.

– "الشرطة يجب أن تعود إلى ممارسة عملها الطبيعي. لماذا تهتم الشرطة بالأمن..؟ يجب أن نترك ذلك للجيش الإسرائيلى وحرس الحدود. الشرطة يجب أن تخدم الجمهور، وأن تعود إلى الشارع".

◆ هذا لا يحدث على أرض الواقع. اليوم لا تجد مَن تتحدث معه عندما يسطون على منزل أو سيارة.

– "نعم. هذا يحدث لأن الشرطة منهمكة فى أمور لا تعنيها. يجب على سبيل المثال، وقف التنفيذ الجبرى للأحكام. كيف يمكن هذا..؟ فى كل مساء يقوم آلاف من رجال الشرطة بمداهمة المدنيين (الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية بشأن ما عليهم من ديون)، بعضهم مساكين ومقهورون، بدلا من الاهتمام بالقضاء على العنف فى الشوارع. هل تعلم لماذا..؟ لأن هذا يدر دخلاً".

◆ ماذا يعنى ذلك..؟

– "هذا أمر واضح وبسيط. فالشرطة تحصل على نصيبها من الكعكة. يجب أن يُكونوا وحدة جباية تكون تحت إشراف المحاكم ويتركوا الشرطة فى حال سبيلها. لقد اقترحت ذلك على بيبى (نتنياهو) وقد تحمس لهذه الفكرة. يرى الجمهور أن الشرطة لا وجود لها، وأن هناك مهاماً كثيرة ملقاة على عاتقها لا أمل فى تنفيذها فى ظل الوضع الحالى الذى سبق توضيحه. يشعر المجتمع الإسرائيلى بغياب الأمن، وهو إحساس آخذ فى التزايد. ولعل خطة فك الارتباط أيضاً تسبب توتر للشرطة وتجعلها فى حالة تأهب دائمة، الأمر الذى يؤدى لتفاقم الوضع، وسيزيد من معدلات الجريمة، وبالطبع غياب الأمن".

◆◆ "إسرائيل ليست النرويج":

عندما كان رئيس بلدية أور عقيفا، أقام أدرى نموذجاً للشرطة المحلية. وقد قامت البلدية، بالتعاون مع الشرطة، بتمويل نصف تكلفة إقامة وحدة شرطة محلية للحفاظ على النظام فى الشوارع. وقد أتى ذلك بثماره. وهو يقول عن ذلك: "إننى أعتقد أنه يجب منح

صلاحيات أكبر لرؤساء المدن، على غرار ما هو سائد فى أمريكا. ستسعد البلديات بتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن فى الشوارع. وفى أور عقيفا وافق "أفيجدور كهلاني"، رئيس الإدارة الاجتماعية فى وزارة الدفاع، آنذاك، على ذلك، وكان هذا نجاحاً باهراً. أخذنا ٢٠ شرطياً، بتمويل مشترك، وكنا خاضعين للشرطة، كانوا جميعا مسلحين بكل الوسائل، كل ما كان عليهم فعله هو الحفاظ على النظام والأمن فى أور عقيفا. فتولد إحساس بالفخر، والواجب إزاء السكان، وكان هناك نظام وأمن. وهو يقول: "لماذا لا يجعلون ذلك نموذجاً وطنياً..؟ إننى أرى خولداى رئيس بلدية تل أبيب وهو يتوسل لكى يمنحونه ذلك. يجب أن يتم ذلك. وإذا كانت عناصر معينة فى الشرطة تخشى من منح صلاحيات كهذه على أرض الواقع، فأننى أعتقد أنه لا ضير فى ذلك، خاصة وأنه يجب التفريق بين النظام العام، بإشراف الشرطة المحلية، والرشوة بإشراف القيادة المحلية. لكن هذه هى العقلية هنا. انظر ماذا يحدث داخل وزارة الداخلية. أى شيء صغير يجب أن يُصدق عليه المسؤول عن المحافظة. ومن ثم، لا يمكن العمل على هذا النحو. البعض أصبح يفسر ذلك برغبة الحكم المركزى فى الحفاظ على قوته.. وهو الأمر الذى يعنى انهيار الدولة".

◆ كيف تتوون مكافحة الجريمة، والعنف، والمخدرات، فى ظل كل هذا الانفصال..؟

- "إننا نواجه مشكلة كبيرة. فالعنف يتزايد. كل طفل تقريباً بحوزته سكين. وهذه ظاهرة خطيرة. فالشباب هم مستقبلنا. أضف إلى ذلك المخدرات، فاليوم ليس هناك من لا يدمن المخدرات، فهذا أمر منتشر لدى كل الطبقات، كل القطاعات، كل التجمعات السكنية، كل المدارس. وبالطبع كل شيء ملقى على عاتق الشرطة، وهى للأسف لم تعد قادرة على الوفاء بمتطلبات هذه الدولة. هل تعلم أن الشرطة ليس لديها أوراق فاكس..؟ إننى أسمع ذلك فى كل قسم شرطة، وأشعر بالمهانة. السيارات متعطلة لعدم وجود قطع غيار، علماً بأن سيارات الدوريات سجلت ما بين نصف مليون و٦٠٠ ألف كيلو متر ومازلت تسير".

"لا يمكن العمل على هذا النحو. لقد كنت منذ فترة فى زيارة للشرطة فى نيويورك، وشاهدت مدى الاختلاف، والنظرة إلى الشرطة والشرطي، ومدى الاحترام، ونوعية الوسائل. أما هنا، فالمعدات فقيرة، التنظيمات الإجرامية مسلحة بأحدث العتاد فى العالم، لن نقدر على التغلب عليها أبداً، ومن ثم لن نقدر على مكافحة الجريمة إلا بأسلحة من الدرجة الأولى، لأننا إذا لم نقض على الجريمة ستقضى هى علينا. لقد فقدت الشرطة مكانتها. ذات مرة شاهدوا رجل شرطة واجتازوا الطريق للجانب الآخر منه دون أى خوف.

الأكثر من ذلك أن قسم التحقيق مع رجال الشرطة الآن أصبح يقدم المساعدة للمجرمين، فأى مجرم صغير يقدم اليوم شكوى باطلة ضد رجل شرطة، يتم وقف الأخير عن العمل لمدة سنتين. وانظر إلى أجهزة الاستماع والتنصت فى الشرطة، أنها من أيام نابليون. يجب علينا تسديد أموال للشركات الخاصة، مثل بيزك (شركة الاتصالات الإسرائيلية). ولو أردنا عقد مقارنة بسيطة سنجد أن عملية التحقيق فى اغتيال القاضى عادى إيزر تكلفت ملايين ولكنها كللت فى النهاية بالنجاح. فالأموال والوسائل هى التى تحل مثل هذه القضايا. يجب أن نزيد راتب رجال الشرطة، ونزيد عددهم، ونتعهدهم بالرعاية".

◆ وماذا عن المحاكم..؟

- "هذا أيضاً يصيبنى بالجنون. إنك تصطدم بأحكام قانونية مضحكة، مهينة ومخجلة، لا تمثل رادعاً. لقد سمعت بالأمس عن قاضية فى الخضيرة حكمت بالسجن لمدة خمس أشهر و٢٠ ألف شيكل غرامة فقط على شخص بالغ اغتصب طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات. ومثل هذه العقوبات تثير إحباط الشرطة التى تعمل بدأب للقبض على هؤلاء المجرمين وتقديمهم للمحاكمة.

"دولة إسرائيل ليست النرويج. وأحيانا يعتقد القضاة الإسرائيليون أنهم فى مكان آخر. يوجد هنا وضع معقد، ودولة معقدة: إرهاب، عنف، متطلبات خاصة وقطاعات مختلفة. كما أنه ليس كل ما يناسب أوروبا يمكن أن ينجح هنا. القضاة الإسرائيليون، رحماء للغاية، ولديهم توجه غربي، لكنه فى الواقع لا يلائم النموذج الإسرائيلى الشرق أوسطي. إننى أؤمن بشدة بالتعليم وبالحرص عليه، لأن منه يبدأ كل شيء ويتعلق به كل شيء".

◆◆ "هناك انكسار أيديولوجى فى الليكود":

فى حركة التعيينات الأخيرة، الفاشلة، التى حاول رئيس الوزراء آريئيل شارون إجراءها فى حكومته، كان يجب أن ينتقل أدرى من منصب نائب وزير الأمن الداخلى لنائب وزير الدفاع، ولكن تم إفساد هذه الحركة. وظل أدرى فى منصبه، وهو يشعر بالمرارة. لماذا لا يصبح وزيراً..؟ لماذا أصبح رونى بار أون وهو لا..؟!.

وهو يقول: "لقد كنت رئيس مدينة لمدة ١٧ عاماً. إننى لا أسعى وراء المناصب. فهذا لا يعنيني، لكننى أنظر إلى الحكومة ولا أرى بها وجوه اجتماعية. صحيح أن بار أون وبويم جديران بهذا المنصب، وليس لدى ما أقوله بهذا الصدد، لكن أين الجانب الاجتماعي..؟ فالمجتمع الإسرائيلى فى طريقه للانهيار".

ورغم أن أدرى يصف نفسه بأنه "رجل معسكر

شـارون لمدة ٢٠ عـامـاً"، إلا أنه مع ذلك، لم يتم ضـمـه للحكومـة. وأنصار شارون يقولون له إنه سيكون راضياً. فترة عمل أولى في الكنيست ونائب وزير..! فهو راض، ولكنه محبط.. ويقول: "ما العلاقة بين فترة عمل أولى أو ثانية..؟ لقد كنت رئيس مدينة. قمت بعدة أعمال (عامة) ولم أحضر من قطاع الأعمال الخاصة. وقد قلت لأريك (شارون) إننى على استعداد لتحمل المسؤولية من أجل: الاعتناء بالقطاع العربي، وتركيز النضال من أجل الحد من حوادث الطرق، ومكافحة المخدرات.. إننى أعرف التنفيذ، ولدى دراية بذلك. امنحونى فقط مهاماً، وخلال سنة سترون النتيجة. ليس هذا أمر مستحيلاً، كل ما هنالك أنه يجب بذل جهود مضنية وأنا على استعداد لذلك".

◆ لقد التحقت بالكنيست بعد عشرات السنين من العمل في الوسط المحلي. كيف حاله من الداخل..؟

– "إننى منزعج. فالمكان خال من الداخل. استوديو للكلام. الجميع يتحدث. وعلى أرض الملعب لاعبون متوسطو المستوى. وللأسف لا يخدم الكنيست إلا أصحاب رؤوس الأموال، وأعضاء جماعات الضغط والأقوياء وليس الجمهور. ورغم ذلك، يوجد في الكنيست أناس متميزون، بعضهم أصدقائي، لكن لو تحريت عن الباقين ستصاب بالإحباط".

هناك قصة أخرى محزنة: أدري، رغم ما يتعرض له من ظلم، يؤيد خطة فك الارتباط: "منذ اللحظة الأولى كنت أساير آريك في هذا الصدد".

◆ إنك في أزمة كبيرة مع باراون وبويم وتسيبي ليفني وليمور ليفنات وجدعون عزرا وغيرهم.

– "نعم هناك إحساس بأن من يساير رئيس الوزراء – وهو زعيم الحركة – في طريقه للانتحار. وهذا وضع ليس طبيعي. وأتمنى أن يتغير".

◆◆ "هذا ما يرغبه أعضاء الوسط":

من جهة ثانية، يؤيد أدرى الاستفتاء العام (ضد شارون) وقد نادى مؤخراً، في خطاب أرسله لرئيس الوزراء، بالبدء في فرض السيادة الإسرائيلية على "كتل المستعمرات" في يهودا والسامرة (الضفة الغربية): "إننى أتمنى أن نعود حزباً واحداً كما كنا".

ورغم ذلك لم يتمكن منه الإحساس بالإحباط من أن جميع أعضاء الكنيست الذى جاءوا من أماكن غير معروفة ولم يفعلوا شيئاً في حياتهم يحتلوا مكانة طيبة في الاستطلاعات، في حين أنه هو ذاته – وهو الممثل الحقيقي على أرض الواقع، وممثل الليكود الحقيقي – يتم تهميشه. ويقول عن ذلك: "سيكون كل شيء على ما يرام. إننى أرى ما هو قائم وأتفق معه. هذا ما يرغبه أعضاء الوسط، على الأقل، في الوقت الحالي. ويرى أعضاء الكنيست، الذين يعارضون رئيس الوزراء، أن ذلك جيد. ماذا يضيرهم..؟ فهم على رأس القائمة، لذا فهم يميلون إلى المزيد من التطرف. في وقت ما، كان بعض المتمردين على استعداد للتصالح، لكنهم حينما شاهدوا استطلاعات الرأى تأثروا بها. ومن هذا المنطلق، إذا كان شارون هو الجنرال في الوقت الراهن، إلا أنه لا يثق أن يكون لديه جنود في الكنيست المقبل.

◆ إنك أحد هؤلاء الجنود.

– "نعم، وقد أتضرر أيضاً. لكنى أعتقد أنه في نهاية المطاف سيقوم معظم أعضاء الوسط بالعمل السليم وسيدرسون الاعتبارات السليمة وسينتخبون التشكيل السليم. يتمثل أحد الأخطاء التي ارتكبها شارون في أنه اشترط الخروج من غزة بإخلاء المستعمرات في شمال السامرة (بالضفة الغربية)، الأمر الذى خلق إحساساً ببداية إخلاء السامرة (شمال الضفة) والتفكيك التام للمستعمرات. وقد أوضحت، بالتعاون مع زملائي، أننا سنعارض بشدة أى إخلاء آخر بعد تنفيذ فك الارتباط، لا يدخل ضمن التسوية الشاملة. ولعل أحد الأخطاء التاريخية الجسيمة التى ارتكبتها الدولة، بالتحديد في عهد مناحم بيجين، تتمثل في عدم خروجنا من غزة في إطار الاتفاق الذى وُقع مع مصر. من إراقة الدماء والغرق هنا في الوحل، كان المصريون سيتولون المسؤولية في غزة".

◆ دعنا نشاهدك، وأنت تتحدث بشجاعة، وتهاجم اللجنة المركزية لحزب الليكود.

– "لماذا..؟ إننى جزء من اللجنة المركزية للحزب. إننى أعرف أعضاءها وأحبهم. وهى جهة نشطة، وأصيلة وممثل حقيقى للشعب. هذه جهة سياسية ديموقراطية، وأعضاؤها يسعون لصالح الدولة بصورة لا تقل عنك وعن قارئ الصحيفة. أخبرنى بحزب يعمل بهذا الشكل، ويتمتع بهذه الديناميكية".

◆ نعم، لكن هذه الجهة تحيد رئيس الوزراء والحكومة..؟

– "هذا أمر غير دقيق. هذه هى طريقة إدارة أى حزب. وهناك مؤسسات تابعة له. في الحقيقة أن جميع المحيطين برئيس الوزراء اليوم يتعرضون للعقاب من قبل اللجنة المركزية للحزب. وبعد الانتخابات من المقرر أن يزداد الوضع سوءاً. وإذا كان رئيس الوزراء الآن مكبل القدمين فقط، فإنه سيكون في فترة الولاية القادمة مكبل اليدين أيضاً، وسيكون حزبه معارضا له. إننى آمل أن يكون هناك إجماع في الرأى بين قيادة الليكود قريباً، وأن يضع نظاماً يضبط حالة الاضطراب السياسى والأيديولوجي، وربما يُحدد نظام التنافس في السنوات المقبلة، قد يكون بواسطة وضع نظام متفق عليه بين شارون وبيبى (بنيامين نتنياهو). وأعتقد أن كل هذا سيتحقق حتى لا ينهار حزب الليكود، لأنه الحزب الرائد في إسرائيل".

حوار مع "جارى شفارتس" رجل الأعمال اليهودى الكندي ■

معاريف ٢٠٠٥/٤/٢٦
بقلم: سوفى شلومون

إنه أغنى يهودى فى كندا، وتعد شركته الاستثمارية "أونيكس" إحدى كبريات الشركات هناك، ورغم ذلك لم يسمع معظم الإسرائيليين إطلاقاً عن جارى شفارتس. ربما يرجع ذلك إلى أنه يعرض عن الظهور أمام وسائل الإعلام، وربما لأن نشاطه فى إسرائيل قاصر حتى الآن على أعمال البر.. ولكن شفارتس البالغ من العمر ٦٤ عاماً يفتح الآنَ الباب أمام عقد صفقات فى إسرائيل. وقد حاول بالفعل شراء بنك ديسكونت وشركة بيزك، وفى حوار خاص للكاتبة "سوفى شلومون" يكشف عن رغبته فى شراء شركة تنوفا، والبنك القومى وشركة الصناعات الجوية، إذا ما طرحوا للبيع.

وإذا كنتم تعتقدون حتى الآن أن الحديث عن رجال الأعمال اليهود فى كندا قاصراً على ذكر أسماء مثل عزرئيلى وبرونفمان فقط، فاعلموا أنكم مخطئون. ويسعدنى أن أقدم لكم جارى شفارتس.

يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، ولكن يبدو وكأنه لا يتجاوز الخمسين من عمره. وفى الوقت الذى يفيق فيه الكنديون من موسم شتاء قارس آخر، يظهر على شفارتس آثار لفحة الشمس التى تعرض لها فى جزر الكاريبي، التى جاء منها، قبل أيام معدودة من إجراء هذا الحوار معه. ويقول شفارتس: "لقد دعانى مايكل وكاترين أنا وزوجتى للإبحار فى جزر الكاريبي"، ويقصد بذلك مايكل دوجلاس وكاترين زيتا جونز، أشهر زوجين فى هوليوود. ويضيف: "منذ خمس سنوات قام مايكل بتصوير فيلم فى مدينة تورينتو، وقد تعرفنا هناك على بعضنا البعض، ومنذ ذلك الحين ونحن أصدقاء.. إنهم أناس فى غاية اللطافة".

ولدى شفارتس صديق آخر، ألا وهو رئيس وزراء كندا، بول مارتن. وكثيراً ما تم قطع حديثنا خلال الحوار، الذى أجرى فى مكاتب شركة شفارتس الاستثمارية الفخمة (شركة أونيكس)، بسبب المكالمات الهاتفية. وكان شفارتس يقول لى بلهجة اعتذار: "معذرة"، يجب على الرد على الهاتف". وبعد عودته لغرفة الاجتماعات، يفسر لى أن مكتب رئيس الوزراء هو الذى كان معه على الهاتف. ويقول لى إن مارتن، الذى يعانى هذه الأيام أزمة ائتلافية طاحنة ويشهد وضع قد يُفضى إلى إجراء انتخابات مبكرة، يقدم اعتذاره لأنه سيتأخر عن حضور مأدبة العشاء التى ستقام فى منزله غداً. وقد دعى لهذه المأدبة الودية، بالإضافة إلى شفارتس وقرينته، ثلاثة أزواج آخرين.

◆ الإشارة الأولى:

رغم ازدحام جدول أعماله، وافق شفارتس على منح حوار خاص للملحق الاقتصادى لصحيفة معاريف "عساكيم"، وهكذا تخلى عن أحد القواعد الأساسية الصارمة التى يتبعها: لا للظهور أمام وسائل الإعلام.. إن تهربه من وسائل الإعلام أمر ينطوى على مفارقة شديدة، حيث إن حياته المهنية كرجل أعمال بدأت فى مطلع عقد الثمانينيات بإقامة شركة "كنفيست" مع "إيزى إسفر"، رجل الأعمال اليهودى الكندى الذى توفى مؤخراً. وبمرور السنين أصبحت شركة كنفيست أكبر شركة إعلامية فى كندا، وتم بيعها بقيمة ٢ مليار دولار وتشمل صحف ومحطات تلفزيونية. وقد اشترت صحيفة جيروزاليم بوست مؤخراً شركة كنفيست، بالاشتراك مع رجال الأعمال الإسرائيلى "إيلى عازور".. ورغم ذلك، لا يرغب فى الظهور أمام وسائل الإعلام. وتتجلى هذه الرغبة فى قلة الأخبار التى تنشر فى الصحف الكندية عن شفارتس وعن شركة أونيكس. رغم أن أونيكس، هى واحدة من أكبر الشركات فى كندا، حيث يصل سعر تداولها فى بورصة تورينتو ٢,٣ مليار دولار كندي، ويعتبر شفارتس أغنى يهودى فى كندا.

وترجع موافقة شفارتس على إجراء حوار معه فى وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى دخوله مرحلة جديدة من حياته التجارية وهى: بداية العمل فى الأراضى المقدسة. ويقول شفارتس أن المنافسة فى مناقصة بيع بنك ديسكونت، التى انسحب منها بسبب القيود القانونية، كانت مجرد الإشارة الأولى التى تنبئ بقدوم الربيع. ويضيف: "لقد كنت متضامناً مع إسرائيل طوال حياتى بطريقة أو بأخرى، ولكن فى الآونة الأخيرة فقط شعرت بأنه قد حان الوقت لتوسيع نشاطى هناك والقيام بالعديد من الأعمال بشكل مباشر". وحتى يومنا هذا كان له نشاطات تطوعية متشعبة فى الدولة على هيئة تبرعات كبيرة، تذهب بصفة أساسية للمؤسسات التعليمية، كما كان عضواً فى مجلس إدارة كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون).

ويقول شفارتس: "وُلدت وترعرعت فى مدينة وينبج، التى كانت تعيش بها إحدى أنشط الجاليات اليهودية فى كندا. وكان والدى مخلصين تماماً

للصهيونية، كما كان أبى زعيم الجالية اليهودية فى المدينة". تعلم معنى مصطلح العمل التطوعى فى سن صغيرة، عندما عاد والده من الخدمة العسكرية، إبان الحرب العالمية الثانية وقرر شراء كمية كبيرة من الطائرات المقاتلة، بهدف استخدام أجزائها فى تجارة بيع قطع الغيار (يقصد الطائرات المقاتلة التى خرجت من الخدمة لأنها لا تصلح للعمل مرة أخرى)، وكان ذلك فى عام ١٩٤٩ .. وقد أرسل والد شفارتس السلاح الذى كان فى الطائرات التى اشتراها فى إرسالية خاصة إلى إسرائيل للمساعدة فى المجهود الحربي.

وعلى مدار السنين، استمر شفارتس فى إتباع تقاليد الأسرة بشأن تأييد إسرائيل، وبات من أكبر المتبرعين من الجالية اليهودية فى كندا، ولكنه بدأ مؤخراً فى التفكير فى الدولة أيضاً باعتبارها فرصة تجارية. ويقول: "الآن، لدى المزيد من الوقت والموارد لأصبح ناشطاً فى إسرائيل، وهذه المرة لن يتركز اهتمامى على أعمال البر التطوعية فقط، وإنما التجارية أيضاً. فقد تغير الجو الاقتصادى العام فى إسرائيل للأفضل منذ أن قام نتنياهو بتطبيق برنامجه الإصلاحي، الذى يشمل الخصخصة وتشجيع اقتصاد السوق".

وقد بدأ شفارتس طريقه فى عالم التجارة، بعد أن أنهى دراسته فى جامعة هارفارد، عندما بدأ فى العمل فى بورصة وول ستريت. وبعد أن سئم العمل لصالح الآخرين، ترك العمل وأقام شركة كنفيست بالاشتراك مع إيزى إسفر.. إلا أنه قرر بعد فترة وجيزة فض الشركة وإقامة شركة خاصة به، حيث كان إسفر يريد تركيز جهده على وسائل الإعلام، بينما أراد شفارتس الانفتاح على شتى المجالات. كانت أول صفقة كبيرة بالنسبة له، والتى تعتبر أعظم إنجاز له حتى الآن، هى شراء شركة سكاى - شيف التى توفر المأكولات للطائرات. ويقول: "اشترينا الشركة بمبلغ ٢٥ مليون دولار، وكانت توفر الخدمات آنذاك لعميل واحد فقط، وفى عام ٢٠٠١ قمنا ببيعها بمبلغ ٢ مليار دولار بعد أن باتت تسيطر على شريحة تقدر بنسبة ٣٢٪ من سوق المأكولات فى مجال الطيران العالمي.. ومعنى ذلك أن واحدة من كل ثلاث رحلات جوية تقلع فى سائر انحاء العالم تلجأ لخدمات سكاى شيف.

وهناك صفقة أخرى رائعة، تجعل شركة أونيكس قادرة على تحقيق ربح لا مثيل له بنسبة ٢٩٪، علاوة على رأس المال المستثمر بمعدل سنوي، وهى شراء شركة سلستيكا التابعة لمجموعة (ي. ب. م) بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وتعمل شركة سلستيكا فى مجال إنتاج التجهيزات الإعلامية، وكانت مجموعة (ي.ب.م) هى العميل الوحيد لها فى الماضي. ومنذ أن سيطرت عليها شركة أونيكس، تم توسيع قاعدة عملائها لتشمل ٢٠٠ شركة أخرى. ومؤخراً باعت شركة أونيكس جزء من حصتها فى الشركة بمبلغ مليار دولار، ومازالت حصتها فى هذه الشركة كبيرة، حيث تقدر بأربعين مليون سهم.

◆ فرص فى الماضى وفى المستقبل:

يقول شفارتس إنه، منذ عام، عندما قام بأول زيارة إلى إسرائيل بعد انقطاع دام ١٢ عاماً، تقابل مع نتنياهو، وأحضر معه اثنين آخرين من كبار رجال الأعمال وهما: "روف بريتشر"، مدير عام تورينتو ستار، وهى واحدة من أكبر الصحف فى كندا، و"جوردون نيكسون"، مدير عام RBC، أحد أكبر البنوك فى كندا. ويتذكر شفارتس قائلاً: "فى يوم اللقاء مع نتنياهو كانت هناك أزمة ائتلافية، ولكن رغم ذلك خصص لنا الرجل بعض من وقته، وقدرنا له ذلك بشدة".

وعلى حد قوله، لم يدور الحديث عن خصخصة بنك ديسكونت فى هذا اللقاء، وإنما طرح خلاله "موشيه رونين" المحامى من تورينتو - الذى يستشيره شفارتس فى الشؤون المتعلقة بإسرائيل وهو أحد كبار أعضاء الكونجرس اليهودى فى كندا - فكرة المنافسة على ملكية البنك. ويوضح شفارتس خلفية قراره خوض المنافسة على ملكية البنك، قائلاً: "لقد طرح على موشيه الفكرة، وبعد أن قمنا بدراسة الأمر، وجدنا أن ديسكونت يحتل مكانة طيبة بين بنوك إسرائيل، كما أن حالته المالية مستقرة".

"العمل المصرفى مجال فى غاية الأهمية، نظراً لأنه يتعلق بمجالات اقتصادية عديدة". وقد أجبرت القواعد الفنية شفارتس على الانسحاب من المنافسة، حيث حصل على ملكية البنك فى النهاية ماثيو برونفمان، وهو أيضاً ينتمى لأسرة يهودية كندية. ويوجز شفارتس: "أعتقد أن البنك تم بيعه بسعر معقول، وأعتقد أننا لو استمرينا فى المنافسة، لكان هذا هو نفس المبلغ الذى سندفعه".

ومؤخراً تردد اسم شفارتس على أنه قد ينافس على ملكية البنك القومي، إذا تقرر بيع أكبر حصة لعنصر واحد. ويقول: "تردد اسمى كمنافس محتمل دون أن أعلم بذلك، ولكننى أعتقد أننى سأدرس إمكانية ذلك، رغم عدم ثقتى فى أننى سأقدم على ذلك".

وقد كانت مناقصة بيزك هى أكثر ما شغل اهتمام شفارتس، ولكن حينما وصلت إلى مراحلها الأخيرة، لاحت فى الأفق صفقة أهم.

ويوضح شفارتس: "سافر مسؤولو شركة أونيكس إلى إسرائيل، وتفحصوا شركة بيزك وأعتقدوا أنها

شركة فى غاية الأهمية، ولكن فى الوقت ذاته تحديداً قرأوا فى الصحف عن أن خط إنتاج الطائرات البوينج معروض للبيع. ولذا فضّلنا المنافسة على صفقة البوينج، خاصة بعد أن علمنا أننا المنافسون الوحيدون، على عكس صفقة بيزك التى بها الكثير من المنافسين، ولم نكن نعرف ماذا سيكون الثمن فى نهاية الأمر".

◆ نمو محتمل:

لم يؤد عدم فشل صفقتى بيزك وديسكونت إلى تثبيط عزيمة شفارتس. ففى الأسبوع المقبل سيصل إلى إسرائيل، ويجرى مجموعة من اللقاءات التجارية مع نوحى دنكنر، وستيف فرتهايمر، وشلومو نحميا، وآريك ريخمان مدير عام شركة تنوفا. ويقول شفارتس: "فى الماضى كانت شركة أونيكس تسيطر على أكبر معمل ألبان فى كندا، وبالتالى فإن لدينا خبرة فى هذا المجال، وأعتقد أن شركة تنوفا شركة لها شأن كبير. كما أننا، من جانبنا، لا نقصر نشاطنا على مجال معين، حيث نشترى أى مشروع ناجح".

بالإضافة إلى تنوفا، يرى شفارتس مكسب كبير محتمل فى شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية. ويقول: "إذا تمت خصخصة هذه الشركة، سنكون ضمن المنافسين على ملكيتها، نظراً لأنها إحدى الشركات المهمة فى إسرائيل، التى لها باع طويل فى مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى، فضلاً عن إدارتها الجيدة وعملائها الكثيرون".

ويعتقد أنه مع انتقال ملكية شركة الصناعات الجوية من الدولة إلى عنصر مستقل، سيصبح من الممكن جذب العديد من العملاء للشركة. وجديرٌ بالذكر أن شراء الشركات ذات العملاء المحدودين وتحويلها إلى شركة عملاقة مزدهرة هو تخصص شركة أونيكس، الأمر الذى جعلها شركة ذات قيمة كبيرة وجعل شفارتس أحد أشهر أثرياء كندا.

ويوضح شفارتس: "المبدأ التجارى الذى نعمل وفقه هو ألا ننظر إلى الشركة من منطلق نشاطها أو دولتها، ولكن من منطلق معيار واحد هو كيف يمكن تحقيق المكسب من ورائها. أحيانا ما نستطيع تحسين وضعها عن طريق تغيير سقف التكلفة والإنتاج، ولكن ذلك يتم فى أغلب الأحيان عن طريق تعزيز النمو والدفع بها للأمام. فعلى سبيل المثال، عندما كانت شركة سلستيكا مملوكة لمجموعة (ى.ب.م)، كانت رائدة للغاية فى صناعة الأجهزة الإلكترونية، ولكن أحداً لم يكن يُقبل على شراء منتجاتها لأنها لم تكن شركة مستقلة".

وفى إسرائيل، ينوى شفارتس العمل بشكل مستقل، وليس عن طريق شركة أونيكس، لأن الحد الأدنى الذى تستثمره الشركة هو مائة مليون دولار، وهذا المبلغ كبير جداً على الاقتصاد الإسرائيلي. والمشروع الخاص الذى يديره شفارتس خارج إطار شركة أونيكس هو سلسلة محال الكتب والإنتاج الموسيقى "إنديجو"، التى تعد الأكثر شعبية فى كندا. ورغم أن شفارتس يمتلك ٧٠٪ من الشركة، فإن تأثيره على إدارتها محدود للغاية، نظراً لأن زوجته "هاثر ريزمان" هى التى أسستها وتتولى إدارتها. وقد أقامت ريزمان هذه السلسة منذ عشر سنوات، وأصبحت تضم الآن ٢٧٠ فرعاً موزعة على مختلف أنحاء كندا.

لدى الزوجان شفارتس أربعة أبناء وستة أحفاد، يقطنون جميعاً فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهم سافروا للاحتفال بعيد الفصح فى مدينة تورينتو مع الأسرة. وبمجرد وصوله إلى إسرائيل بعد انتهاء إجازة العيد، ينوى شفارتس الإعلان عن إقامة صندوق جديد للمساهمة فى تمويل المصروفات الدراسية للجنود، الذين لا أهل لهم فى إسرائيل، بعد انتهائهم من أداء الخدمة العسكرية. ويقول شفارتس: "طالما اعتقدت أن دعم الجنود والاستثمار فى التعليم هما أفضل ما يمكن فعله". ولم يقرر شفارتس بعد المبلغ الذى سيرصده لهذا المشروع، ولكنه يشير إلى أنه كان يريد فى إطار هذا المشروع تقديم المساعدة لأكثر من ٦٠٠٠ جندى لا أهل لهم فى إسرائيل يخدمون الآن فى الجيش الإسرائيلي.

بعد شهور معدودة من زيارته المرتقبة، سيعود شفارتس إلى إسرائيل مرة أخرى، ولكن الهدف من الزيارة هذه المرة هو ترأس الوفد الرياضى الكندى الذى سيحضر لإسرائيل، حيث أن شفارتس هو الممول الرئيسى لفريق كرة السلة اليهودى فى كندا، والذى سينافس فى مسابقات فى إسرائيل.

وفى ضوء اعتزامه إقامة علاقات وطيدة مع إسرائيل فى الفترة المقبلة، وزيارتها على فترات متقاربة، يفكر شفارتس فى شراء منزل فى القدس. ويقول: "قمت أنا وموشيه (موشيه رونين محاميه ومستشاره) بجولة فى القدس. ورأينا كل المنازل القديمة الجميلة، وقلت له إنه يجب أن نقتنى منزلا جميلا هنا".

ترجمات عبرية

١١

استطلاعات

مقياس السلام لشهر أبريل ٢٠٠٥(*)

هاآرتس ٢٠٠٥/٥/١٨

بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان

الأغلبية ترفض هدم منازل المستوطنين عند فك الارتباط

رغم أن أغلبية كبيرة من الجمهور اليهودى مازالت تؤيد خطة فك الارتباط، طرأ فى الشهور الأخيرة تراجع ما فى نسبة مؤيديها. علاوة على ذلك، فى أعقاب اقتراح تأجيل تنفيذ فك الارتباط من يوليو إلى أغسطس، تعتقد الأقلية فقط أنها ستنفذ فى الموعد الجديد، خاصة إذا نجح معارضى الإخلاء فى تعبئة الجماهير فى الوقت الحاسم (وهى التعبئة التى تعتبرها الغالبية العظمى من الجمهور، بما فى ذلك مؤيدى خطة فك الارتباط، وسيلة عمل مشروعة). صحيح أن أغلبية محدودة فقط تعتقد أن تعبئة كهذه ستؤدى إلى إجهاض الخطة، ولكن الكثيرين، خاصة من بين مؤيدى الخطة، ينتابهم الخوف من إمكانية استخدام معارضى الإخلاء الأسلحة ضد جنود الجيش الإسرائيلى فى الوقت الحاسم.

كما يتغذى الجو التشاؤمى الذى يخيم على خطة فك الارتباط من الاعتقاد السائد بأنه رغم أن الخطة ستدخل فى حيز التنفيذ فى نهاية الأمر، فإن السلطة الفلسطينية لن تنجح فى إرساء إدارة سليمة وستعم الفوضى فى قطاع غزة، بسبب اندلاع صراعات عنيفة بين مختلف المنظمات هناك. كما تعتقد الأغلبية أنه بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلى من قطاع غزة سيتزايد معدل الهجمات ضد إسرائيل من هذه المنطقة، كإطلاق صواريخ القسام على سبيل المثال. ومع ذلك، رغم - وربما بسبب - التكهنات التشاؤمية للوضع الذى سيعم فى القطاع فى أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي، يتمسك معظم الجمهور بالرأى القائل بأنه إزاء مسألة المنازل وبقية ممتلكات المستوطنين، وبالنظر إلى مصلحة إسرائيل، من المحبذ التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية وألا نهدم كل شيء ونزيد من العداء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بإمكانية إشراك "طرف ثالث"، لمساعدة السلطة الفلسطينية فى السيطرة على الوضع بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، لدى معظم الجمهور اليهودى استعداد لقبول تدخل الولايات المتحدة فقط فى هذا الشأن ويرفضون تدخل جهات أخرى.

وفيما يلى أهم نتائج مقياس السلام لشهر أبريل الذى أجرى يومى الاثنين والثلاثاء الموافق ٢ و٣ مايو:

تبلغ نسب تأييد خطة فك الارتباط ومعارضتها بين الجمهور اليهودى الآن ٥٦,١٪ و٣٨٪ على التوالى (و٥,٩٪ ليس لديهم موقف واضح فى هذا الشأن). فى الشهر الماضى كانت نسب التأييد والمعارضة ٥٩,٣٪ و٣٦,٢٪، وفى فبراير وصلت إلى ٦٢,٤ و٢٨,٩٪. أي، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة يشير المؤشر إلى وجود تراجع محدود ولكنه متواصل وواضح بشدة فى نسب تأييد الجمهور للخطة، رغم أنها لا زالت تتمتع بتأييد أغلبية كبيرة، بما فى ذلك بين ناخبى الليكود.

وفى ضوء اقتراح تأجيل تنفيذ الخطة من يوليو إلى أغسطس، يبدو أن ٣٥٪ فقط يعتقدون الآن أنها ستنفذ فى الموعد المحدد. ويعتقد ٣٦,٧٪ أنها ستؤجل مرة أخرى، كما يعتقد ١١,٨٪ أن الخطة لن تدخل إطلاقاً حيز التنفيذ

(١٦,٩٪ لم يحددوا موقفهم). وتتزايد حالة عدم التأكد من موعد تنفيذ خطة فك الارتباط إزاء احتمال نجاح معارضيها فى تعبئة الجماهير فى الوقت الحاسم: يعتقد ٥٠,٧٪ من الجمهور اليهودى بأن مثل هذه التعبئة ستؤدى إلى تأجيل تنفيذ الخطة، فى مقابل ٣٥,٩٪ يعتقدون أنه سيتم تنفيذها أيضاً فى الوقت المحدد. ومع ذلك، يعتقد ٦,٧٪ فقط أن تعبئة واسعة النطاق من شأنها إجهاض تنفيذ الخطة تماماً.

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هذه التعبئة الجماهيرية وسيلة عمل مشروعة لمعارضى سياسة الحكومة فى نظام ديموقراطي، يتضح أن أغلبية كبيرة من الجمهور(٦٥,٥٪) ترى أنها وسيلة عمل مشروعة، بينما يعتقد ٢٨,٥٪ فقط أنها غير مشروعة (٧,٣٪ لم يحددوا موقفهم). علاوة على ذلك، يتضح من تقسيم المواقف فى هذا الشأن، بناءً على التمييز بين مؤيدى خطة فك الارتباط ومعارضيها، أن هناك أغلبية كبيرة بين مؤيدى الخطة أيضاً تعتقد أن هذه الوسيلة مشروعة (٦١٪ فى مقابل ٣٤٪).

ولكن بعيداً عن إمكانية استخدام المستوطنين ومؤيديهم لوسائل عمل مشروعة، فإن جزءً لا يستهان به من الجمهور (٤٠,٢٪) يشعر بالخوف من احتمال أن يلجأ المستوطنون فى الوقت الحاسم إلى استخدام السلاح ضد جنود الجيش الإسرائيلي أثناء الإخلاء (٥٥,٢٪ يعتقدون أن هناك احتمالا ضئيلا لحدوث ذلك). والأهم من ذلك أن الخوف من استخدام المستوطنين للسلاح أكبر بين مؤيدى خطة فك الارتباط (٤٨٪) عنه بين معارضيها (٣٢٪).

هناك عنصر آخر للقلق بشأن فك الارتباط يتعلق بتقدير الوضع الذى سيعم فى قطاع غزة بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي، حيث تعتقد أغلبية كبيرة من الجمهور (٦٣,٧٪) أنه إذا دخلت الخطة فى نهاية الأمر حيز التنفيذ، فإن السلطة الفلسطينية لن تنجح فى إرساء قواعد حكمها فى المنطقة وستعم حالة من الفوضى هناك بسبب الصراعات العنيفة بين مختلف المنظمات. بينما يعتقد ٢٢,٧٪ فقط أن السلطة ستنجح فى إرساء قواعد حكمها، فى حين لم يحدد ١٣,٦٪ موقفهم. ويشترك معظم معارضى ومؤيدى فك الارتباط فى الاعتقاد القائل بأن السلطة الفلسطينية لن تنجح فى إرساء نظام سليم. ومع ذلك، ربما يكون هذا الاعتقاد -كالمتوقع- هو الأكثر شيوعاً بين المعارضين عنه بين المؤيدين.

يعتقد ٨٦٪ من المعارضين أنه مع انسحاب قوات الجيش الإسرائيلى من قطاع غزة ستعم حالة من الفوضى، بينما يعتقد ٦٪ أن السلطة ستنجح فى إرساء قواعد حكمها، فى حين لم يحدد ٨٪ موقفهم. وتسود تكهنات تشاؤمية أيضاً فيما يتعلق بأمن الحدود الإسرائيلية بعد إخلاء القطاع، حيث يشترك ٦٣٪ من إجمالى الجمهور اليهودى (العينة) فى الاعتقاد بأن هناك احتمالات كبيرة جداً، أو كبيرة للغاية، بأن تتزايد الهجمات من هذه المنطقة ضد إسرائيل (على سبيل المثال، إطلاق صواريخ القسام)، فى مقابل ٢٩٪ فقط يعتقدون أن احتمالات حدوث ذلك ضئيلة جداً أو ضئيلة للغاية. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن هناك أغلبية أيضاً بين مؤيدى الخطة - وإن كانت محدودة - تشترك فى هذا الاعتقاد. وكالمتوقع، فإن الأغلبية التى تعتقد ذلك بين معارضى فك الارتباط أكبر بكثير.

وفيما يتعلق بالموقف الذى يجب أن تتبناه إسرائيل بشأن مستقبل المنازل وبقية ممتلكات المستوطنين التى سيخلفونها بعد الإخلاء، يتضح أن هناك أغلبية (٥١٪) - صحيح أنها محدودة ولكنها واضحة - فى مقابل ٤٠٪ يعتقدون أنه بالنظر إلى المصلحة الإسرائيلية، فإنه من الأفضل التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية بدلاً من هدم كل شيء.

ويدل تحليل النتائج على أن هناك علاقة وثيقة بين المواقف فى هذا الشأن والمواقف المتعلقة بفك الارتباط: حيث يعتقد ٦٤٪ من بين مؤيدى الخطة أنه يجب التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية، بينما يعتقد ٢٩٪ أنه يجب هدم كل شيء، و٧٪ لم يحددوا موقفهم، هذا فى حين يؤيد الهدم ٦٠٪ من بين معارضى الخطة، و٣٢٪ يؤيدون التسوية و٨٪ لم يحددوا موقفهم. ويمكن التخمين بأن من يعتقدون بوجوب التوصل إلى تسوية بشأن ممتلكات المستوطنين، بدلاً من هدمها، يعتقدون أن سياسة كهذه ستساعد فى إرساء قواعد حكم السلطة الفلسطينية وتقلل من خطورة تحول القطاع إلى قاعدة للهجمات ضد إسرائيل.

فى ضوء التكهنات التشاؤمية بشأن الوضع الذى سيعم فى القطاع بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي، تم بحث مواقف الجمهور اليهودى (العينة) بشأن إمكانية تدخل "طرف ثالث"، بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية على الحيلولة دون الإخلال بالنظام ووقوع عمليات إرهابية ضد إسرائيل. ولهذا الغرض، عرضنا على من شملهم الاستطلاع قائمة بالجهات التى قد تلعب هذا الدور وطلبنا معرفة، إزاء كل واحدة من تلك الجهات، هل يوافقون عليها أم لا. وتدل النتائج على أنه من بين القائمة التى شملت ست جهات - الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، اللجنة الرباعية، الاتحاد الأوروبي، مصر والأمم المتحدة - حازت الولايات المتحدة الأمريكية فقط على موافقة غالبية الجمهور - ٦٨٪ يؤيدون، و٢٩٪ يعارضون و٣٪ لا رأى لهم. وفيما يتعلق ببقية الجهات، كانت نسب الرفض الأكثر ارتفاعاً عن نسب الموافقة وفقا للترتيب التالي: روسيا ٧٠٪ رفض و٢٤٪ موافقة، مصر ٦٢,٥٪ و٣٢,٥٪، الاتحاد الأوروبى ٥٩٪ و٣٥٪، اللجنة الرباعية ٥٥٪ و٣٨٪، والأمم المتحدة ٥١٪ و٤٤٪. وبتعبير آخر، لدى الجمهور اليهودى استعداد للثقة فى التدخل الأمريكى فقط، بينما يعرب عن عدم ثقته فى كل الدول

والهيئات الأخرى الواردة فى القائمة.

(*) فى مقياس أوسلو الذى أُجرىَ بين إجمالى السكان كانت النسبة ٤٠,٣ (وكانت العينة اليهودية تمثل ٣٦,٨). وفى مقياس المفاوضات الذى أجرى بين إجمالى السكان كانت النسبة ٥٨ (كانت العينة اليهودية تمثل ٥٤,٩).

أجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج أبحاث الصراعات وتسويتها الذى يحمل اسم إيفنس فى جامعة تل أبيب، تحت إشراف البروفيسور إفرايم يعر والبروفيسور تمر هيرمان. وتم إجراء المكالمات الهاتفية بواسطة معهد ب.ى. كوهين فى جامعة تل أبيب فى ٢و٣ مايو ٢٠٠٥، وشملت ٥٧٨ مشارك ومشاركة، يمثلون فئة البالغين اليهود والعرب فى إسرائيل خاصة فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة والكيبوتسات.

نسبة الخطأ فى عينة بهذا الحجم تبلغ حوالى ٤,٥٪ فى كل الاتجاهات.

استطلاع معاريف: تراجع فى تأييد خطة فك الارتباط

معاريف ٢٠٠٥/٥/٦

بقلم: أورى روزين ونداف آيال

هل يرغب الشعب الإسرائيلى فى البقاء فى غزة..؟ يكشف استطلاع معاريف تليسيكر أن الأشهر الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً فى التأييد العام لخطة فك الارتباط، حتى أن نسبة التأييد انخفضت، خلال ثلاثة أشهر، من ٦١٪ إلى ٥٤٪.

ولا يعنى انخفاض تأييد خطة فك الارتباط بالضرورة أن نسبة معارضيها قد ازداد، حيث يتضح من الاستطلاع أن نسبة معارضى فك الارتباط لم ترتفع إلا بشكل طفيف من ٣١٪ إلى ٣٣٪، وأن تراجع تأييد الخطة يأتى بالأساس من أن مَن كانوا يؤيدون الخطة فى السابق، انتقلوا الآن إلى معسكر المترددين، وهو المعسكر الذى ارتفعت نسبته من ٧٪ إلى ١١٪.

لم يتسبب تراجع تأييد خطة فك الارتباط فى الإضرار بشعبية رئيس الوزراء شارون، بل وتزايد تأييده على المستوى الشخصى. ويتبين من تحليل "مؤشر شارون" – الذى يقيس حالة الرضا العام من سياسة ودور رئيس الوزراء – أنه قد يتمكن من الخروج من الأزمة التى عصفت به. فبعدما تراجعت نسبة تأييده إلى ٥٠٪، إثر محاولة توسيع الحكومة وتعيين ثمانية وزراء ونواب وزراء جدد، بدأ المؤشر هذا الأسبوع فى الارتفاع بصورة أفضل حتى وصل إلى ٥٢٪.

◆ **٧٤٪ يشعرون بالثقة:**

هناك نتيجة أخرى مفاجأة تظهر من الاستطلاع، ألا وهى أن الجمهور الإسرائيلى يفضل انسحاب قدامى القادة من الحياة السياسية، بعد تنفيذ الانسحاب من غزة وشمال السامرة (بالضفة الغربية)، وإخلاء مكانهم للجيل الشاب.. حيث يفضل ٥٣٪ من الجمهور انسحاب شارون، وكذلك بيريس، بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، مقارنة بـ٢٠٪ فقط يفضلون بقاء الاثنين. وبينما يرغب ١٦٪ فى انسحاب بيريس فقط، يفضل ٤٪ انسحاب شارون فقط. وهو ما يعنى أن ٦٩٪ لا يرغبون فى رؤية بيريس يخوض الانتخابات المقبلة، فى حين لا يرغب ٥٧٪ فى رؤية شارون يشارك فيها.

ورغم ذلك، يؤكد الاستطلاع أنه إذا قارنا بين شارون وبيريس من ناحية، وعدد آخر من الساسة (مثل بنيامين نتنياهو فى الليكود وإيهود باراك أو ماتان فيلنائى فى العمل) من ناحية أخرى، فإنهما سينتصران بسهولة، أى أن الجمهور رغم تفضيله لانسحاب شارون وبيريس، إلا أنه لا يجد بديلا لهما حالياً فى حزبيهما.

وبمناسبة انتخابات حزب العمل القادمة، يرجح المرشحون فيما يتعلق برئاسة حزب العمل، أن رئيس حزب العمل (يقصد بيريس) لن يستمر فى المنافسة وأنه سينسحب قبل الجولة الأولى. وقال أحدهم: "بيريس لن يغامر بالتعرض للإهانة مرة أخرى، وإذا لم يضمن الفوز فى الجولة الأولى، سينسحب". فى حين قال الوزير حاييم رامون إنه سيؤيد بيريس، ويعتقد أنه سيواصل المنافسة حتى نهاية الانتخابات. وقال عن ذلك: "لقد أبلغنى بأنه سينافس حتى النهاية، وأنا أصدقه".

هناك مؤشر آخر تم استطلاعه وهو "مؤشر الأمن الشخصى"، الذى يتحرى إلى أى مدى يشعر الإسرائيليون بالأمان عند الخروج من المنزل والتجول فى الأماكن العامة. ويتضح من الاستطلاع أن الإحساس بالأمن الشخصى آخذ فى التزايد باطراد. وبعد الانخفاض الشديد فى هذا الإحساس الذى سُجل فى أعقاب العملية الإرهابية فى ملهى استيدج فى تل أبيبَ (من ٦٩٪ يشعرون بالأمان إلى ٥٥٪)، يتضح أن المؤشر فى الأسابيع الأخيرة، وفى الأسبوع الحالى، سجل نسبة قياسية بلغت ٧٤٪، وهى أعلى نسبة سُجلت منذ ما يقرب من سنة ونصف السنة.

الليكود ينضم لفك الارتباط

صحيفة معاريف ٦/٥/٢٠٠٥

هل سلّمت اللجنة المركزية لحزب الليكود بخطة فك الارتباط..؟ يتضح من العينة التمثيلية التى شملت ٤٠٠ عضو من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود أن الرد كان إيجابياً.

وقد دعت لإقامة هذا الاستطلاع محطة راديوس الإذاعية، وأجراه معهد "جيئوكرتوجرافيا"، تحت إشراف البروفيسور آفى دجاني.

سُئِل من شملهم الاستطلاع: "من الذى يريدون رؤيته فى الكنيست القادم من بين أعضاء الكنيست عن المجموعة البرلمانية لحزب الليكود..؟". وقد دلت النتائج على ارتفاع كبير فى شعبية مؤيدى فك الارتباط من بين أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود.

وفى الاستطلاع السابق الذى أُجرىَ فى مارس ٢٠٠٥، قال ٢,٤١٪ فقط إنهم يريدون رؤية رئيس الوزراء آريئيل شارون ضمن قائمة الليكود فى الكنيست القادم (فى المركز التاسع فى القائمة)، وفى الاستطلاع الحالى الذى أجرى هذا الأسبوع، يقفز شارون ليحتل المركز الثالث بنسبة ٤٩,٥٪. كما ارتفع مركز الوزير إيهود أولمرت، نائب رئيس الوزراء (من المركز الثلاثين بنسبة ١٧,٦ إلى المركز الخامس والعشرين بنسبة ٢٣,٦٪)، والوزير شاؤول موفاز (من المركز السابع عشر بنسبة ٣٢,٦٪ إلى المركز العاشر بنسبة ٤٠,٢٪)، والوزيرة تسبى ليفنى (من المركز الثانى والعشرين بنسبة ٢٥,٩٪ إلى المركز الحادى عشر بنسبة ٣٧,٩٪)، والوزير ميئير شطريت (من المركز الثالث والثلاثين بنسبة ١٣,٦٪ إلى المركز التاسع والعشرين بنسبة ١٩,٣٪)، والوزير أفراهام هيرشيزون (من المركز التاسع والعشرين بنسبة ١٨,٩٪ إلى المركز الثامن والعشرين بنسبة ١٩,٤٪).

◆ يبى فى المركز الثانى وسيلفان شالوم فى المركز الخامس:

وفى المقابل، ضعف تأييد معظم متمردى الليكود (لفظ يطلق على معارضى فك الارتباط من بين أعضاء الليكود). باستثناء عضو الكنيست عوزى لنداو – الذى احتفظ بالمركز الأول بل وزاد قليلاً (من ٥٦,٥٪ فى شهر مارس إلى ٥٧,٥٪ فى مايو) – بينما تراجع تأييد معظم المتمردين: ميخائيل راتسون (من المركز الثانى عشر بنسبة ٣٨,٢٪ إلى المركز الرابع عشر بنسبة ٣٢,٥٪)، ونوعمى بلومنتال (من المركز الخامس عشر بنسبة ٣٣,٩٪ إلى المركز الرابع والعشرين بنسبة ٢٣,٩٪)، أيوب قرا (من المركز الثالث عشر بنسبة ٣٦,٥٪ إلى المركز الثانى والعشرين بنسبة ٢٤,٦٪)، دافيد ليفى (من المركز السادس والعشرين بنسبة ٢٠,٦٪ إلى المركز الثامن والثلاثين بنسبة ١١,٥٪)، يحيئيل حزان (من المركز الخامس والعشرين بنسبة ٢١,٩٪ إلى المركز الثلاثين بنسبة ١٨,٧٪)، وميخائيل جورلوفسكى (من المركز الرابع والثلاثين بنسبة ١٣,٦٪ إلى المركز الثانى والأربعين بنسبة ٨,٢٪).

وقد عوقبت المتمردة السابقة جيلا جمليئيل، التى تعرضت لنقد شديد على تعيينها كنائبة وزير، رغم معارضتها لفك الارتباط، بتراجع مكانتها من المركز الرابع والعشرين (بنسبة ٢٢,٣٪) إلى المركز الثانى والثلاثين (بنسبة ١٧,٥٪). والعزاء الوحيد لها هو أن وضع أشد خصومها، عنبال جفريئيلي، أسوأ منها بكثير، حيث تراجعت من المركز الأربعين (بنسبة ٧,٣٪) إلى المركز الحادى والأربعين (بنسبة ٨,٧٪).

أما بشأن كبار الوزراء الذين أعربوا عن تحفظهم على فك الارتباط، ولكنهم مازالوا أعضاء فى الحكومة، فقد ارتفع رصيد الوزير بنيامين نتنياهو من المركز الثالث (بنسبة ٤٩,٨٪) إلى المركز الثانى (بنسبة ٥٢,٤٪)، بينما قفز الوزير سيلفان شالوم من المركز الثامن (بنسبة ٤١,٩) إلى المركز الخامس (بنسبة ٤٦,٤٪)، كما تحسن موقف الوزيرة ليمور ليفنات (من المركز الثامن والعشرين بنسبة ٢٠,٦٪ إلى المركز العشرين بنسبة ٢٦٪). وفى المقابل، هبط الوزير تساحى هنجبي، الذى كان الأكثر شعبية لدى اللجنة المركزية لحزب الليكود، من المركز الثانى (بنسبة ٥١,٨٪) إلى المركز الرابع (بنسبة ٤٨,٨٪).

ولم يحظ الوزير ناتان شيرانسكي، الذى استقال هذا الأسبوع من الحكومة على خلفية معارضته لخطة فك الارتباط، بهتاف من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود، حيث تراجع ترتيبه من المركز الرابع عشر (بنسبة ٣٦,٢٪) إلى المركز التاسع عشر (بنسبة ٢٧٪).

تم نشر نتائج الاستطلاع صباح اليوم فى برنامج الأحداث الجارية "مختارات"، الذى يقدمه مدير عام محطة راديوس الإذاعية، دافيد بن بيسيط.

◆ ترجمات عبرية ◆

١٢

شخصية العدد



"أورى أفنيري"

صحفي، ناشط سياسي، عضو كنيست سابق، وحالياً هو رئيس حركة "كتلة السلام". من مواليد ألمانيا عام ١٩٢٣ .. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٣٣ .

كان عضوا فى "الإتسل" (المنظمة العسكرية القومية) فى السنوات ما بين ١٩٣٨-١٩٤٢ .. وقد انفصل عنها لأسباب أيديولوجية، وذلك قبل أن يترأس مناحم بيجين المنظمة.

وقد خدم فى وحدة سيارات الجيب فى الجبهة الجنوبية فى حرب الاستقلال، حيث أصيب بجراح خطيرة. فى عام ١٩٤٦، أسس أفنيرى "إرتس يسرائيل هصعيرا" (أرض إسرائيل الفتية)، وهى مجموعة كانت تنادى بأن السكان الجدد فى البلاد هم شعب عبرى جديد. وفى عامى ١٩٤٩/١٩٥٠ كتب مقالات سياسية فى صحيفة "هآرتس".

فى عام ١٩٥٠، أصدر مجلة أسبوعية بعنوان "هعولام هازيه" (هذه الدنيا). وفى السنوات التى كان يحرر فيها المجلة، عُرفت مجلة "هعولام هازيه" بآرائها المتطرفة والواضحة وبفضحها لقضايا عامة، من بينها ما نشرته من تفاصيل عديدة عن قضية لافون، عن الحفريات الأثرية غير القانونية التى قام بها موشيه دايان، عن قضية يادلين، عن الشكوك التى تسببت فى قضية عوفير وعن "قضية يعقوف لفينسون" فى بنك هبوعاليم. ومع مطلع الخمسينيات، مالت المجلة الأسبوعية إلى تأييد فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

وفى عام ١٩٤٦، أسس أفنيرى حركة سياسية باسم "هبعولا هشميت" (العملية السامية)، والتى دعت إلى إقامة اتحاد عربى - إسرائيلى فى الشرق الأوسط. وبعد مرور تسع سنوات على ذلك، أسس حزباً باسم "هعولام هازيه - كوئح حداش" (هذه الدنيا - قوة جديدة)، وقد قال أفنيرى عنه أنه "الحزب الأول المؤيد للطبيعة" فى العالم.. وقد نال هذا الحزب مقعداً واحداً فى الكنيست السادسة، وفى انتخابات الكنيست السابعة حصل على مقعدين، لكنه انقسم على نفسه. وبعد انقسامه، شارك قسم أفنيري، الذى سُمى بـ "ميري"، فى انتخابات الكنيست الثامنة، ولكنه لم يتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

وقد شكل ميرى إحدى المجموعات السياسية التى كوّنت قائمة "شلي" فى انتخابات الكنيست التاسعة، والتى مثلها أفنيرى فى الكنيست فى السنوات ما بين ١٩٦٩ - ١٩٨١ . وقد شارك أفنيرى فى إطار مجموعة شلي، فى عام ١٩٩٣، فى تأسيس حزب متقدم جديد أطلق عليه اسم "الترنتيفا" (أى البديل)، بعد مرور سنة شارك هذا الحزب فى تأسيس الحزب التقدمى للسلام.

فى عام ١٩٧٤، أقام أفنيري، ولأول مرة، اتصالات مع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. وفى أواخر عام ١٩٧٥ شارك فى تأسيس "هموعاتصا هئسرائيليت لشالوم يسرائيلي- فلسطيني" (المجلس الإسرائيلى للسلام الإسرائيلى - الفلسطيني). اثنان من ممثلى منظمة التحرير، الذين أجرى معهم لقاءاته قتلا بأيدى متطرفين فلسطينيين وهما: سعيد حمامى والدكتور عصام سرطاوي.

وفى أوج حملة سلامة الجليل، اجتمع أفنيرى مع مندوبين كبار آخرين من منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على الرغم من الحظر الذى فرضه القانون الإسرائيلى على هذه الاتصالات.

رفضه للاستيطان فى الأراضى المحتلة، دعاه مؤخراً إلى قيادة حملة دعا فيها جمهور المواطنين اليهود والعرب داخل إسرائيل إلى مقاطعة البضائع التى يتم إنتاجها فى المستوطنات.

١

أبو مازن مرة ثانية فى البيت الأبيض الأمريكى!

إبراهيم غالى
باحث فى العلوم السياسية

لم تكن زيارة الرئيس الفلسطينى "محمود عباس أبو مازن" إلى واشنطن فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ مايو الماضى هى الأولى من نوعها، لكنها تعد الزيارة الثانية منذ قيامه بزيارة سابقة إلى البيت الأبيض فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يوليو عام ٢٠٠٣ حينما كان يشغل وقتها منصب رئيس الوزراء الفلسطيني.

الفارق الزمنى بين الزيارتين يقارب العامين، حدثت خلالها تفاعلات كثيرة لم تكن فى مجملها فى صالح القضية الفلسطينية نظراً لنجاح إسرائيل فى فرض رؤيتها للصراع على الأطراف الأخرى بما فى ذلك الولايات المتحدة ذاتها إلى درجة اعتبار الصراع بمثابة شأن إسرائيلى داخلي، وقد ساعد على ذلك سوء الوضع الداخلى على الساحة الفلسطينية خاصة فى مجالى الإصلاح ووقف العنف اللذين كانا مطلبين دوليين أساسيين لبدء تنفيذ خطة خريطة الطريق الدولية.

الفارق الآخر أن "أبو مازن" ذهب إلى الولايات المتحدة فى المرة الأولى وهو رئيس وزراء معينا تحت ضغوط مارستها اللجنة الدولية الرباعية على "عرفات" لاستحداث هذا المنصب فضلا عن ضغوط أخرى كانت تتعلق بتقليل صلاحيات الرئيس وضبط الأوضاع الأمنية فى الأراضى الفلسطينية والتى لم تأخذ شكلا مميزا أكثر من الاتفاق على هدنة هشة بين الفصائل، ما جعل مهمته الأولى فى واشنطن عسيرة وغير ذى نتائج حقيقية خاصة بعد انهيار الهدنة الأولى سريعا وتمكن شارون بعد زيارته للولايات المتحدة فى أغسطس ٢٠٠٣ من إحباط جهود "أبو مازن" لدى الأمريكيين، أما الآن يذهب "أبو مازن" إلى البيت الأبيض ومعه حقيبة مليئة بإنجازات داخلية لعل أقلها أنه رئيس منتخب عبر انتخابات ديموقراطية ونزيهة وأقصاها تمكنه حتى الآن من ضبط الوضع الأمنى فى الأراضى الفلسطينية والحفاظ على التهدئة التى أقرتها الفصائل الفلسطينية فى منتصف شهر مارس الماضى رغم العديد من الانتهاكات الإسرائيلية والتلكؤ فى تنفيذ تفهمات شرم الشيخ التى اتفق عليها فى ٨ فبراير الماضي. يضاف إلى ذلك أن شخصية "أبو مازن" ومنهاجه الواقعى وما اتخذه من خطوات إصلاحية داخلية قد أعاد الكثير من الدعم الدولى الذى فقده الفلسطينيون طوال الأربع سنوات الماضية، وهو ما اتضح جليا فى مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية فى الأول من مارس الماضي، وفى توالى الزيارات التى قام بها عدد من رؤساء الدول والشخصيات الدولية المختلفة للأراضى الفلسطينية منذ بداية هذا العام.

الفارق الثالث أن "أبو مازن" يذهب هذه المرة إلى الولايات المتحدة فى مهمة ثقيلة تختلف عن مهمته فى عام ٢٠٠٣ التى اقتصرت على تخفيف الضغوط على الفلسطينيين وفك الحصار عن عرفات، هذه المهمة الجديدة تتسم بأنها ذات سقف واضح ومحدد هى ترميم العلاقات الأمريكية الفلسطينية، والعمل على إحباط المساعى الإسرائيلية لتهميش الفلسطينيين وتنفيذ المخططات الإسرائيلية الجديدة خاصة ما يتعلق منها بالتوسع الاستيطانى ووضع القدس، ومحاولة استعادة الدور الأمريكى النشط غير المنحاز بصفة مطلقة إلى الجانب الإسرائيلى

بالضغط على إسرائيل لإثنائها عن فكرة "غزة.. أولاً وأخيراً"، واعتبار خطة الانسحاب من غزة مقدمة للعودة لتنفيذ بنود خطة خريطة الطريق.

لقد سعى "أبو مازن" منذ توليه رئاسة السلطة الفلسطينية فى مطلع يناير الماضى إلى إحداث نوع من التوازن بين تكييف الداخل واستثارة الخارج متجنبا فى ذات الوقت ما تحاول إسرائيل الرهان عليه مرة ثانية وهو تعمدها تغييب الشريك الفلسطينى بما يجعل النظرة الإسرائيلية للحل ترتكز على الجوانب الأمنية دون السياسية واتخاذ إجراءات منفردة من جانب واحد.

لا شك أن "أبو مازن" حقق قبيل زيارته إلى "واشنطن" إنجازات داخلية - هى فى ذات الوقت مطالب أمريكية ودولية - تفصح عن نفسها أخذا فى الاعتبار مضى أربعة أشهر فقط على توليه منصبه كرئيس للسلطة الفلسطينية، فقد أجريت كل من الانتخابات الرئاسية ومرحلتين من الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية فى طريقها للإجراء فى يوليو المقبل أو تأجيلها قليلا لحين الانتهاء من تعديل القانون الانتخابي، مما يعزز من شرعية مؤسسات الحكومة الفلسطينية خاصة بعد فتح ملف الفساد واتخاذ خطوات جادة فى إطار سن قوانين الخدمة المدنية بشقيها المالى والإدارى والتقاعد لمدنيين وعسكريين. وأمنيا، تتمثل أهم إنجازات "أبو مازن" فى (إعلان الهدنة رسميا بعد حوار القاهرة الأخير والتزام الفصائل بهذه الهدنة حتى الآن بل إن "أبو مازن" قد لوح باستخدام القوة من أجل الحفاظ على التهدئة قاصدا حركة حماس، كما أنه طالب "حماس" أيضا بتفكيك جهازها العسكرى فى حال شاركت فى انتخابات المجلس التشريعى، أيضا قام بتحويل الجهاز الأمنى من مراكز قوى إلى أمن موحد بعد إحالة أكثر من ألف ضابط إلى التقاعد، وإعلان توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية فى إطار وزارة الداخلية والأمن الوطني، وحصر الاتصالات مع أى جهة خارجية عبر وزير الداخلية والأمن العام فقط، ونشر قوات أمن فلسطينية فى مناطق التماس مع إسرائيل، إضافة إلى تواصل اللقاءات والتنسيق الأمنى مع الجانب الإسرائيلي).

وموازاة مع هذه الإصلاحات الداخلية، ولإدراك "أبو مازن" لتراجع الاهتمام الدولى بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى فى السنوات الماضية نتاجا لظروف داخلية وأخرى إقليمية تندرج تحت إطار التفاعلات الدولية منذ خوض الحرب الأمريكية على الإرهاب، فقد عمل "أبو مازن" على استثارة الخارج الدولى منذ حضوره مؤتمر لندن مرورا بزيارات إلى مقر الاتحاد الأوروبى فى بروكسيل وجولاته إلى عدد من القوى الدولية مثل اليابان والصين والهند وباكستان وحضور القمة العربية اللاتينية فى البرازيل، ما حمل معه دعما سياسيا ودبلوماسيا واسعا وهو فى الطريق إلى واشنطن.

لم يدرك "أبو مازن" عناصر قوته الذاتية أو ما تحقق فى الداخل الفلسطينى فقط قبل الزيارة، لكنه كان مدركا كذلك لما يقابل هذه الإيجابيات الفلسطينية من سلبيات إسرائيلية تتمثل فى تراجع إسرائيل عن تعهداتها وانتهاكاتها المختلفة للتهدئة لإثارة الفلسطينيين والترويج لدى الإدارة الأمريكية بفشل "أبو مازن" أمنيا فضلا عن رفض حضورها مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية باعتباره أمرا لا يخصها، وصولا إلى الرفض الصريح لاقتراحات بريطانية وفرنسية وروسية لعقد مؤتمر دولى للسلام واستمرار تعمدها رفض أى حضور دولى قوى ولو للجنة الرباعية الدولية عدا الولايات المتحدة.

والملاحظ هنا هو أن قوى المعارضة الفلسطينية التزمت التهدئة ولم تتعمد إفساد زيارة "أبو مازن" للولايات المتحدة رغم افتعال إسرائيل تأزم الأمور قبل الزيارة بأيام قليلة عندما أطلقت القذائف على مناطق سكنية فلسطينية وقتلت فلسطينيا ثم نقلت للإدارة الأمريكية أنها اضطرت إلى ذلك لأن هناك ثلاثة فلسطينيين كانوا يحاولون تنفيذ عملية تفجيرية كبيرة فى مستوطنة "كفار داروم" واتهمت أبو مازن بأن أسلوبه فى ضبط الأمن يشجع على استمرار العمليات وخرق اتفاق الهدنة رغم أن إسرائيل عمليا ترى أن هذا الاتفاق هو فلسطينى داخلي، وإنه لا توجد لإسرائيل علاقة به.

إذن تمكن "أبو مازن" قبل زيارته لواشنطن عمليا من مواجهة التحريض الإسرائيلى الذى مارسه "شارون" لإقناع الرئيس الأمريكى أثناء زيارته الأخيرة فى ١١ إبريل الماضى بأن "أبو مازن" لم يفعل شيئا لمكافحة الإرهاب، حيث رفض "بوش" هذا التوجه واصفا موقف "أبو مازن" بأنه واضح وحازم ضد الإرهاب، وهناك حاجة لاتخاذ موقف إسرائيلى مساند له، وإتباع لغة الحوار معه وليس المقاطعة.

مثل إدراك "أبو مازن" للعناصر السابقة مصدراً للثقة الكبيرة أثناء مباحثاته مع الرئيس الأمريكى "بوش" حيث أشار "أبو مازن" إلى أن مستوى العنف بين إسرائيل والفلسطينيين وصل أخيرا إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات بفضل الجهود التى بذلت من الجانب الفلسطينى للحفاظ على الهدوء." وأشار

أيضـا إلى أن "الحـرية هى الوجـه الآخـر للديموقراطية، وأن الديموقراطية الفلسطينية لن تكتمل إلا بإنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية للفلسطينيين"، كما اتهم إسرائيل باتخاذ خطوات تستهدف تقويض رؤية الرئيس الأمريكى بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والعمل على إحباط الجهود السلمية.

كان ذكاء "أبو مازن" فى التلميح إلى وقف العنف والربط ما بين الحرية والديموقراطية من جانب وإعاقة إسرائيل جهود التسوية من جانب آخر أثر كبير فى الموقف الأمريكى يمكن إبرازه فى التالي:

أولا، نجح "أبو مازن" فى فك العقدة المستعصية التى رسختها إسرائيل لدى الإدارة الأمريكية والتى كانت لا ترى فى الفلسطينيين شريكا تفاوضيا أو طرفا يقبل السلام وهى تلك الحجة التى ساعدت "شارون" على اتخاذ إجراءات منفردة فى ظل غياب التواصل بين القادة الفلسطينيين والإدارة الأمريكية، الأمر الذى سهل على "شارون" تحقيق أى مطالب له من "واشنطن". ولا شك أن مجرد زيارة "أبو مازن" ولقاءه بالرئيس الأمريكى بعد قطيعة استمرت منذ يوليو ٢٠٠٠ هى خطوة جوهرية فى إطار ترميم العلاقات بين الطرفين.

ثانيا، أشاد "بوش" بالإجراءات التى اتخذتها الحكومة الفلسطينية حتى الآن فى المجالين السياسى والأمني، وطالب إسرائيل بسحب قواتها إلى المواقع التى كانت تحتلها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وذلك لتسهيل إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة فى الأراضى الفلسطينية التى أكد على ضرورة مشاركة مختلف القوى الفلسطينية بها، كما أنه ثمن ضمنيا جهود "أبو مازن" التدرجية فى إقناع فصائل المقاومة بإلقاء سلاحها تطوعيا، فلم يطالبه بنزع سلاح حركة حماس والفصائل الفلسطينية المعارضة أو تفكيك بناها التحتية خلافا لما كانت تتوقعه إسرائيل.

ثالثا، إن فشل إسرائيل فى إقناع إدارة "بوش" بضعف أهلية "أبو مازن" فى ضبط الأمن ومحاربة الإرهاب قد أجبرها على إتباع طريق آخر لمحاولة للتشويش على زيارته إذ نقل "دوف فايسجلاس" المستشار الخاص لشارون عشية زيارة "أبو مازن" مجموعة من التسهيلات لعلاج قصور إسرائيل فى تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ منها إطلاق دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين تقدر بنحو ٤٠٠ أسيرا وعودة مبعدى كنيسة المهد والضفة الغربية وخفض عدد الحواجز العسكرية فى الضفة العربية، ما يؤكد النجاح الأولى لأبى مازن فى ممارسة بعض الضغوط على الإسرائيليين عبر اقتناع الإدارة الأمريكية بأدائه.

رابعاً، يشكل اعتراف "بوش" ولو ضمنيا بوجود شريك فلسطينى قوى عائقا أمام محاولة إسرائيل التنفيذ الأحادى لحظة الانسحاب من قطاع غزة دون مشاركة الفلسطينيين أو التوقف عند هذا الحد دون العودة لخريطة الطريق وبقية استحقاقاتها سيما ما يتعلق منها بقيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، ومع التسليم بأن هذا الأمر لا يجوز اللغو فيه، إلا أن إعادة تأكيد "بوش" دعمه لدولة فلسطينية ذات سيادة على أراض "غير مقطعة الأوصال" وحثه إسرائيل على الالتزام بخطة خريطة الطريق التى اعتبرها الطريق الوحيد للتوصل إلى حل قيام دولتين ديموقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب، وتأكيده على ضرورة الربط بين خطة الانسحاب الإسرائيلى من غزة والتزام تنفيذ خريطة الطريق لتسوية نهائية ودعوته إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات أو توسيعها فى قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والانسحاب من الأراضى الفلسطينية وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى الذى بدأ فى العام ١٩٦٧ وعدم اتخاذ خطوات على الأرض تغير أو تؤثر على خريطة الطريق، وقوله إن جدار الفصل على الأراضى الفلسطينية يجب أن يبقى حائطا أمنيا لا حائطا سياسيا.. كل هذه العناصر رغم ما يعترى بعضها من تناقضات تشكل عناصر أساسية لدعم الموقف الفلسطينى على الأقل فى الحملة الفلسطينية التى تعمل على مقاومة الإجراءات الإسرائيلية الراهنة الرامية إلى توسيع المستوطنات وتقطيع أراضى الضفة وعزلها تماما عن قطاع غزة بالتزامن مع إجراءات تهويد القدس الشرقية.

ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" أكدت الالتزام بحل الدولتين عبر تنفيذ خريطة الطريق والرفض التام لمقولة "غزة أولاً وأخيرا" التى يعمل "شارون" ومتشددى الليكود على الترويج لها داخل الإدارة الأمريكية منذ الرسائل المتبادلة بين "بوش" و"شارون" فى أبريل عام ٢٠٠٤ .

ومما لا شك فيه أن هذه التصريحات الأمريكية تمثل اختراقا كبيرا لـ "أبو مازن" ونجاحا فى تحقيق أهداف محددة من هذه الزيارة هى الحصول على الدعم الأمريكى لجهود الإصلاح الداخلى وعودة الإيمان بوجود الشريك الفلسطينى والوقوف فى وجه

التعنت الإسرائيلى فى تنفيذ تفهمات شرم الشيخ ومواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى الالتفاف على خطة خريطة الطريق وتأكيد رؤية بوش لإقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا، لكن هذه الأهداف قد سبقها تحقيق هدف جوهرى هو إصلاح العلاقات الأمريكية الفلسطينية التى تدهورت تماما منذ بداية عام ٢٠٠٢ الذى شهد تفجر قضية الباخرة كارين A .

تبدأ الآن صفحة جديدة من هذه العلاقات بدت أولى معالمها فى هذا الموقف الأمريكى الداعم للرئيس الفلسطينى سياسيا واقتصاديا، فقد التقى "أبو مازن" نائب الرئيس الأمريكى "ديك تشيني" ووزيرة الخارجية "رايس" وبأعضاء من الكونجرس ومع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب حيث تمت مناقشة إمكانية تحويل المساعدات الأمريكية المقترحة وهى ٢٠٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية مباشرة، كما قرر "بوش" منح السلطة الفلسطينية ٥٠ مليون دولار لتمويل مشاريع سكنية فى قطاع غزة وتحسين أوضاع المواطنين فيه، ودعا بوش إسرائيل إلى اتخاذ خطوات من شأنها تحسين حياة الفلسطينيين العاديين خاصة الجانب الإنساني. وأكد على ضرورة ألا يعيق الجدار الذى اعتبره "جداراً أمنياً" حياة الفلسطينيين الأبرياء. وحرصت الإدارة الأمريكية أيضا على تقديم دعم سياسى للرئيس الفلسطينى حيث طلب "بوش" من وزيرة خارجيته زيارة رام الله وقطاع غزة قبل بدء الانسحاب الإسرائيلى فى أغسطس القادم.

تعد زيارة "أبو مازن" ناجحة بكل المقاييس إذا ما تمت مقارنتها بالمواقف الأمريكية المتصلبة تجاه المطالب الفلسطينية حتى نهاية عام ٢٠٠٤ لأنها وعلى حد قول نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام الفلسطينى "نبيل شعث" حققت نجاحاً مهماً فى ثلاث قضايا أبرزها أن الانسحاب الإسرائيلى من غزة "بداية وليس نهاية، وأن الخطوة التى ستلى هذا الانسحاب هى عودة كاملة لعملية السلام للتوصل إلى حل نهائى فى القضايا الرئيسة من دون الإجحاف بأى منها بما فيها القدس، وثانيا إن حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ هى نقطة الانطلاق لمفاوضات الحل النهائى فى شأن حدود الدولة الفلسطينية، إضافة إلى الإدانة الواضحة والصريحة للاستيطان.

ومن جانب آخر فقد عبر المحللون السياسيون الإسرائيليون عن استيائهم من نتائج زيارة "أبو مازن" لأن تصريحات "بوش" تتناقض مع التزامات واشنطن حيال إسرائيل خاصة بشأن الاستيطان بما فيه القدس التى يذكرها "بوش" لأول مرة عند انتقاد الاستيطان، والتأكيد على ضرورة إيجاد طريق اتصال مباشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كونهما وحدة واحدة لا تنفصلان، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وعدم موافقته على أن يكون الجدار لأسباب سياسية وليست أمنية. وقول "بوش" إن أى تغيير على حدود عام ١٩٤٩ الدائمة يتم بالاتفاق بين الطرفين ولا يجوز لأى طرف أن يفرض حقائق واقعة على الأرض علاوة على اتخاذه موقفا مناقضا تماما للموقف الإسرائيلى فى ما يتعلق بحركة "حماس"، إذ رغم أنه وصفها بالتنظيم الإرهابى، إلا أنه رفض منعها من المشاركة فى الانتخابات التشريعية المقبلة. وبذلك يكون قد قبل موقف "أبو مازن".

على أن هناك فى إسرائيل من يرون أن موقف "بوش" لا يعد أكثر من كونه رسالة مرضية لكل الأطراف لتسهيل الانسحاب من غزة ويقللون من شأن انتقاده للتوسع الاستيطانى أو إيفاد "رايس" لزيارة المنطقة ويعتقدون أن خطاب الضمانات هو أساس أى تحرك أمريكى مقبل، هذا فضلا عن "أبو مازن" لم يحصل على تعهد بتفكيك البؤر الاستيطانية لأن "بوش" أشار إلى تلك النقاط غير القانونية فقط ولم يشر متى يتم الانتقال لمرحلة ثانية من خطة خريطة الطريق بل إنه يدعم موقف إسرائيل بشأن قضايا الوضع الدائم حيث لم يعطِ "أبو مازن" مؤشرات لإمكان التفاوض على الحدود أو القدس أو اللاجئين وغيرها.

وأخيرا، فإن نجاح "أبو مازن" فى الداخل قد أثبت أن وقف العنف وتبنى الإصلاحات الديموقراطية يعيد القضية لدائرة الاهتمام الدولي، لكن يبقى لب الصراع كله فى قبضة الإدارة الأمريكية التى ينبغى عليها أن تحول هذا الدعم الاقتصادى والسياسى للفلسطينيين إلى تبنى مواقف أكثر حيادية ونزاهة على أرض الواقع، فالأمر لا يتعلق بتصريحات متوازنة ترضى غالبا الطرف المضيف، ولا يزال الوضع قابلا للاشتعال فى أى لحظة ربما تكون عقب الانسحاب الإسرائيلى من غزة لأن مثل هذا الانسحاب القائم على المعطيات الإسرائيلية الحالية دون إجبار الولايات المتحدة إسرائيل على تغيير هذه المعطيات سوف يمثل انفجارا جديدا للوضع برمته.

وعليه، تبقى المعادلة الصعبة أمام الجانب الأمريكي، إما انسحاب أحادى تمليه إسرائيل على سائر الأطراف، ما يعنى اشتعال الصراع، وإما انسحاب ممنهج يعيد الأطراف إلى تسوية سلمية تبدو فى ظل أكثر الظروف تفاؤلا شيئا صعب المنال.

◆ رؤية عربية ◆



خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول

مها عزت
باحثة بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

يمثل البعد الديموجرافى أحد الهواجس الأمنية التى تهدد وجود الدولة العبرية وطابعها اليهودى ويتفق الإسرائيليون على أن دولتهم قامت لحل "المشكلة اليهودية" ولتكون وطناً لكل يهودى وأن هدف الصهيونية هو بلورة مجتمع يهودى جديد وأن الثقافة الإسرائيلية موجهة سياسياً وأيدولوجياً - ثقافة تقوم على ثلاثة منظومات قيمية هى الصهيونية، اليهودية والغربية. ومن ثم ترتكز التقديرات الإسرائيلية على اعتبار الفلسطينيين خطر حقيقى يهدد الجغرافيا السياسية بل ووجود دولة إسرائيل ذاتها.

لذا، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة صياغة الخطط والاستراتيجيات لمواجهة ما يسمى بالخطر الديموجرافى الذى أضحى بمثابة قنبلة موقوتة فى عمق الكيان الصهيوني، بفضل النمو السكانى الفلسطينى المطرد مقارنة بالنمو الإسرائيلي. ويمكن القول بأن إسرائيل هى أكثر الدول تخوفاً وقلقاً دائماً من تراجع عدد سكانها فى مقابل الفلسطينيين.

◆ خطة بساط شارون:

كشف رئيس الوزراء الإسرائيلى أريئيل شارون مع بداية توليه الحكومة فى عام ٢٠٠١ عن أنه من أبرز واجبات الدولة العبرية فى عهد الليكود هو فتح أبواب إسرائيل أمام أكبر عدد ممكن من اليهود من كافة أنحاء العالم.

وفى أول حوار له بعد انتخابه رئيساً للوزراء مع أعضاء الوكالة اليهودية فى فبراير ٢٠٠١، أكد شارون على الخطر الديموجرافى للفلسطينيين على مستقبل الدولة العبرية بقوله "أن العرب يزدادون عدداً عن اليهود فى بعض المناطق وأن المشكلة هى أنه إذا لم تكن تعيش على الأرض، يمكنك أن تفقد الأرض". ودعا شارون إلى تحقيق الوحدة اليهودية ودعم العلاقات مع المنظمات اليهودية فى شتى أنحاء العالم على أساس أن إسرائيل دولة ممزقة تحتاج إلى التوحد ليس فقط بين العلمانيين والأرثوذكس، اليهود والعرب، ولكن أيضاً بين اليهود فى دول الشتات ومواطنى دولة إسرائيل.

وقد مثلت تصريحات ومباحثات شارون مع أعضاء الوكالة اليهودية أسس "خطة بساط شارون" التى بلورها رئيس الوزراء الإسرائيلى مع كبار مساعديه ورؤساء الوكالة اليهودية فى مختلف أنحاء العالم والمنوطة بتقديم شتى أنواع الخدمات لليهود وإقناعهم بالهجرة والاستقرار فى إسرائيل.

ولضمان تنفيذ الخطة بالشكل المطلوب، احتفظ شارون لنفسه بمنصب وزير الاستيعاب والهجرة فى الحكومة الائتلافية السابقة رغم تصارع العديد من الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحكومى مثل "شاس" و"إسرائيل بيتنا" و"إسرائيل بعليا" بقوة على هذا المنصب، إلا أن شارون استطاع إقناع رؤساء هذه الأحزاب باحتفاظه بالمنصب لجانب كونه رئيساً للوزراء مقابل تعويضهم بالمناصب والوزارات المهمة الأخرى. وقد حرص شارون على تخصيص العديد من المكافآت والمبالغ المادية لوزارة الاستيعاب والهجرة والعاملين بها بصورة ميزتها عن الوزارات الأخرى حتى أنه كان يحرص على الحضور بصورة دورية إلى الوزارة والاجتماع مع العاملين فيها ومناقشة كل الأمور فى سير العمل.

تهدف خطة بساط شارون إلى جذب واستجلاب مليون يهودى إلى إسرائيل خلال عشر سنوات، بما

يؤهل إسرائيل إلى أن تكون الدولة ذات أغلبية يهودية بنهاية عام ٢٠٢٠ . ومن ثم تهدف الخطة إلى العمل على إرساء الطابع اليهودى لإسرائيل ومواجهة أى تكاثر أو نمو ديموجرافى عربى قد يؤثر سلباً على هذا الطابع مستقبلاً.

وقد قامت خطة بساط شارون على استغلال الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية السائدة فى عدد من الدول بما يسمح باجتذاب واستقطاب اليهود فى تلك الدول إلى إسرائيل من خلال الظهور بمظهر البديل الأمثل كوطن جديد لهم.

وعلى ذلك جاءت خطة بساط شارون فى ظل رؤية الحكومة الإسرائيلية لإمكانية تحقيقها باستغلال مجموعة من عوامل الدفع والمحفزات التى يمكن أن تؤدى دورها كعوامل مساعدة فى جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى إسرائيل.

وتمثل عوامل الدفع تلك التطورات والمتغيرات السلبية فى بلد الأصل والتى تساعد فى الإسراع من حركة النزوح والهجرة للخارج. ويمكن الإشارة إلى أهم عوامل الدفع أو الطرد التى عملت إسرائيل على استغلالها وتوظيفها فى إطار الدعوة إلى استقطاب يهود العالم:

الأزمات الاقتصادية التى شهدتها عدد من الدول خاصة الأرجنتين والبرازيل والمكسيك أو فى دول تشهد معدلات جريمة مرتفعة مثل دولة جنوب أفريقيا.

تزايد حملات الدعاية الإسرائيلية حيال ما يسمى بظاهرة "معاداة السامية" وتصاعد موجة الكراهية لليهود والهجمات على المعابد والأماكن المقدسة اليهودية فى بعض الدول.

أما عوامل الجذب فتعكس تلك العوامل والمحفزات التى عملت إسرائيل على استغلالها وتوفيرها سعياً إلى استقطاب وجلب يهود الشتات إليها كمقصد أو هدف منشود للهجرة إليها، والتى يمكن الإشارة إلى أبرزها:

بدء عودة المفاوضات مع الجانب الفلسطينى والآمال المنشودة فى تلك الفترة حول إمكانية إحراز تقدم فى العملية السلمية فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم الآمال حول إمكانية تحقيق الاستقرار السياسى والأمنى.

تمتع إسرائيل فى تلك الفترة بحالة من النمو والازدهار الاقتصادى مما ساعدها على الظهور بمظهر جيد كخيار جذاب وآمن لليهود فى الدول الأخرى.

الإغراءات المادية التى عملت إسرائيل على توفيرها للمهاجرين اليهود، فعلى سبيل المثال قررت الوكالة اليهودية منح ألفين وخمسمائة دولار أمريكى لكل أسرة يهودية تقوم بالهجرة، وإعطاء المهاجر مرتب شهرى لمدة ستة أشهر، والإعفاء من الجمارك على الأثاث الذى يحضره المهاجر معه من الخارج، بالإضافة إلى مساعدته على إيجاد العمل الملائم داخل إسرائيل.

من جهة أخرى أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلى تعليماته لوزارة الاستيعاب والهجرة بتسهيل مهام منظمة (نيتف) وهى هيئة تابعة لرئاسة الوزراء قبل ٥٠ عاماً انحصرت مهامها فى تهجير اليهود إلى إسرائيل.

وقررت تسيبى ليفنى وزيرة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية فى الحكومة الحالية الانطلاق بوزارتها فى حملة إعلامية واسعة لتشجيع الإسرائيليين على العودة إلى الوطن وهو ما يتأكد بقولها "نحن نعرف أن المناعة الوطنية لإسرائيل فى المستقبل متعلقة بعدد اليهود الذين يعيشون هنا ونحن لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا فقط بأن ننظر بغضب إلى من يغادرون، الحكمة هى العمل لإعادتهم أو إعادة أبنائهم إلى البلاد".

وبناءاً عليه تعمل وزارة الاستيعاب والهجرة على تغيير قانون الصحة الإسرائيلى بما يخفف من التزامات الإسرائيليين العائدين تجاه الدولة الإسرائيلية، حيث ذكرت أوساط الوزارة أن "الإسرائيلي" الذى يعتزم العودة إلى إسرائيل يكون مطالباً بدفع نحو ١٢ ألف دولار أمريكى فى السنة حتى يتسنى له التمتع بالخدمات الصحية فور عودته إلى البلاد، وأنه إذا لم يقم بسداد المبلغ مقدماً يكون عليه الانتظار حتى عامين حتى يتمكن من الحصول على خدمات صحية.

كما تعتزم الوزارة أيضاً منح فترة تأهيل مهنية لثلاثة أشهر وبدل معيشة لتلك الفترة للمهاجرين العائدين إلى إسرائيل، وكذلك التوجه إلى الشباب وتشجيع أبناء الإسرائيليين فى الخارج للانضمام إلى حركات الشبيبة الصهيونية والتجنيد فى الجيش الإسرائيلي.

وقد وجهت ناديا فريجات رئيسة قسم السكان العائدين فى وزارة الاستيعاب والهجرة رسالة للإسرائيليين فى الخارج مؤكدة "أن الدولة تمد لهم يدها".

حاولت إسرائيل خلال الفترة الماضية جذب واستقطاب اليهود من شتى أنحاء العالم، حيث توجهت إلى حيث توجد تربة خصبة لليهود الذين يريدون ترك أوطانهم أو يمكن إقناعهم بالرحيل إلى إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى أهم مناطق تركز اليهود التى استهدفتها خطة بساط شارون.

استغلت إسرائيل التفجيرات التى وقعت فى تركيا وفرنسا لتشجيع اليهود فى تلك الدولتين على العودة إلى إسرائيل وهو ما بدا جلياً حين زعم نسيم زئيلى

سفير إسرائيل لدى باريس أن الكثيرين من اليهود الفرنسيين فى فرنسا أصبحوا يعانون خوفاً شديداً من هجمات تستهدفهم حتى أن الكثيرين منهم بدءوا يفكرون بالهجرة. وتتضح مبالغات زئيلى من الانتقادات الشديدة التى تم توجيهها له من قبل قادة الجالية اليهودية فى فرنسا وكذلك من روجيه كوكير مان رئيس رابطة "كريف" - مظلة تنطوى تحت لوائها مجموعة من المنظمات اليهودية - مفادها أن زئيلى قد بالغ فى وصف الوضع فى فرنسا أملاً فى النجاح فى إقناع البعض منهم بالهجرة إلى إسرائيل.

كذلك قامت إسرائيل باستثمار ملايين الدولارات من أجل استقطاب وهجرة يهود الأرجنتين، حيث افترضت إسرائيل نجاح هذه الهجرة نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التى سادت أمريكا الجنوبية فى الفترة السابقة. لذا قامت إسرائيل بتقديم إغراءات تمثلت بمساعدة "تنظيمية" قدرها ١٠,٥ ألف شيكل ومساعدة بتمويل شراء شقة بمبلغ ٣٠ ألف شيكل وقرض بمبلغ ٥٠ ألف شيكل.

وحين يكون الحديث عن كابوس الديموجرافيا فى إسرائيل ذلك الوجود التى قامت على أساس فلسفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، فقد وجد شارون أن السلاح الأخير لتخطى هذه الأزمة هو جلب جميع يهود الفلاشا من إثيوبيا للاستقرار فى إسرائيل وعددهم ١٧ ألف يهودى تقريباً.

وفى هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ما أعلنه إيلى يشاى زعيم حزب شاس عن قيامه بدعم خطة لتهجير ١٧ ألف يهودى من الفلاشا وأطلق عليها "خطة يوسف" تيمناً بزعيم حزب شاس الدينى الحاخام عوفاديا يوسف، وأوضح يشاى اعتزامه دمج هذه الخطة فى إطار خطة "بساط شارون" دعماً لها وتشجيعاً للحفاظ على ما أسماه بالطابع اليهودى لدولة إسرائيل وللحد من النمو السكانى العربى الكبير الذى قد يؤثر على إسرائيل سلبياً فى المستقبل.

وفى أواخر يناير ٢٠٠٥، عقد شارون اجتماعاً خاصاً مع أعضاء حكومته وبحضور مدير الوكالة اليهودية لمناقشة الهجرة اليهودية، وقد صدر القرار بنقل كل ما تبقى من يهود الفلاشا حتى عام ٢٠٠٧ بحيث يتم مضاعفة عدد المهجرين من ٣٠٠ شخص إلى ٦٠٠ شخص شهرياً، وتم تكليف وزيرا المالية والداخلية بوضع خطة شاملة لتهجير واستيعاب هؤلاء المهجرين. وصرح مسئولون بأن شارون قد طلب مبلغ ١١٥ مليون دولار لتمويل تسريع برنامج التهجير ولتستخدم فى توفير مسكن للمهاجرين الإثيوبيين وتعليمهم اللغة العبرية.

لا يقتصر الأمر على هذا، بل تجرى محاولات يهودية على مستوى عالى لتأكيد حقيقة أن عشرة من القبائل الهندية تضم حوالى ستة آلاف شخص يعيشون فى شمال شرق الهند هم الأصل الحقيقى للشعب اليهودي، وأنهم ضاعوا فى الأرض لآلاف السنين. ذكر تقرير نشر فى بريطانيا أن شلومو عمار كبير حاخامات اليهود الشرقيين (السفارديم) قد أكد أن هذه القبائل المفقودة فى التاريخ الإسرائيلى والتى تسمى بنى مينيشى Bane Menashe هى الأصل الحقيقى لليهود فى العالم، وهو ما من شأنه تسهيل عملية تهجير هذه القبائل إلى إسرائيل (تتواجد هذه القبائل حالياً فى ولايتى ماينبور وميزورام الهنديتين). وقد ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية فى هذا الصدد أن الحاخام الشرقى شلومو عمار سيبدأ فى خطة لتحويل هؤلاء المفقودين إلى المذهب اليهودى الأرثوذكسي، فيما عبر أفراد بنى مينيشى عن رغبتهم فى العودة إلى الأرض الموعودة.

من جهة أخرى فإنه يمكن الربط بين سعى إسرائيل إلى الإسراع من الحركة التهجيرية وتنفيذ خطة بساط شارون وبين دراسة الكنيست الإسرائيلى لاقتراح بتعديل "قانون العودة" (لليهود) والذى طرحه وزير الداخلية الإسرائيلى السابق إبراهام بوراز فى منتصف مارس ٢٠٠٥ بما يسمح بمنح حقوق القادم الجديد لأبناء اليهودى من الجيل الرابع أيضاً وهو ما من شأنه السماح باستيعاب عدد أكبر من المهاجرين الجدد لإسرائيل.

كما التقى شارون فى فبراير ٢٠٠٥ باللجنة المنسقة بين الحكومة الإسرائيلية، المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية وأكد "أشعر بالمسئولية حيال وجود العالم اليهودي، إن الهجرة ضرورية لمستقبل وتنمية دولة إسرائيل.. يجب علينا رفع معدل الهجرة".

وعليه، تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوطين عدد كبير من المهجرين فى التجمعات والبؤر الاستيطانية المختلفة سواء فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ أو داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (التى أعلنت عليها دولة إسرائيل)، وهو ما تم التوصل إليه صراحة بين أرئيل شارون ورئيس مجلس مستوطنات الضفة وغزه لدعم الاستيطان "يشع" والذى يقوم بدوره بتنظيم دورات تأهيلية لهؤلاء المهاجرين من أجل مساعدتهم على سرعة الاندماج فى المستوطنات والتعامل مع سكانها. ومن ثم تتضح العلاقة الوثيقة بين عملية التهجير إلى إسرائيل وبين دعم العمل الاستيطانى بما يضمن للإسرائيليين أكبر سيطرة ممكنة على الأرض.

◆ حصاد أربع سنوات من خطة بساط شارون: هل تحقق الحلم..؟؟:

طرح رئيس الوزراء الإسرائيلى خطته "بساط شارون" الرامية إلى تهجير مليون يهودى إلى إسرائيل خلال عشرة سنوات، هل تحقق جزء من الحلم الصهيونى الساعى إلى إرساء الطابع اليهودى للدولة الإسرائيلية ومجابهة الخطر الديموجرافى الفلسطيني..؟

تؤكد كافة البيانات والأرقام المتوفرة الصادرة عن وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية ومكتب الإحصاء المركزى الإسرائيلى وكذا بعض التقارير والدراسات المعنية على انخفاض معدلات الهجرة إلى إسرائيل خلال الفترة الماضية منذ طرح خطة بساط شارون فى ٢٠٠١ وحتى الآن، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم ١

العام	أعداد المهاجرين إلى إسرائيل (بالألف)	نسبة التغير عن العام السابق
٢٠٠٠	٦١,٥٤٢٠	-٢١,٥%
٢٠٠١	٤٤,٦٣٣	-٢٧,٥%
٢٠٠٢	٣٥,١٦٨	-٢١,٢%
٢٠٠٣	٢٤,٦٥٢	-٢٩,٩%
٢٠٠٤	٢٢,٥٠٠	-٨,٧%
٢٠٠٥ (يناير-ابريل)	٥,٥٠٠	--

وصل إجمالى أعداد المهاجرين فى إسرائيل بنهاية أبريل ٢٠٠٥ إلى ١,١٨٥,٨٦٥ مليون مهاجر، حيث شكلت إسرائيل فى فترة التسعينيات من القرن الماضى أحد المراكز الجاذبة لليهود من شتى بقاع الأرض (بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل ١٧٠, ٢٠٠ ألف مهاجر فى عام ١٩٩٠ وفقاً لوزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية و١,١ مليون مهاجر فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ وفقاً لكتاب الإحصاء السنوى الإسرائيلي).

وقد أكدت معطيات مكتب الإحصاء المركزى فى تقريره الصادر شهر فبراير الماضى أن موجات الهجرة الكبرى إلى إسرائيل والتى حافظت على المعدل الديموجرافى الذى تسعى له إسرائيل والوكالة اليهودية قد أصبحت من آثار الماضي.

وهو ما يتأكد من الجدول السابق والذى يوضح الانخفاض المتواصل فى أعداد المهاجرين إلى إسرائيل وهو ما يمكن إرجاعه إلى مجموعة متشابكة من العوامل منها ما يتعلق بتغير البيئة الدولية والإقليمية وكذا تغير عوامل الدفع والمحفزات الجاذبة للهجرة إلى دولة إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك العوامل:

اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ وتصاعد حركة الكفاح الوطنى التحررى المشروع للشعب الفلسطيني، وما أدت إليه من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية داخل إسرائيل والتى انعكست بدورها سلباً على ميزان الهجرة التوسعية التهويدية.

التحسن النسبى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والتى مثلت فى فترة سابقة أهم مصادر المهاجرين لإسرائيل (مع انهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى أوائل عام ١٩٩٠ دقت اللحظة الذهبية أمام المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لتحشيد قوافل الهجرة الاستيطانية التوسعية اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، وقد حرصت إسرائيل فى الفترة السابقة على توطين المهاجرين السوفيت فى مستوطنات متقدمة مواجهة للمدن والقرى الفلسطينية كحزام أمنى). أدى الاستقرار النسبى فى تلك الدول إلى عزوف الكثير من اليهود المقيمين فيها عن الهجرة إلى إسرائيل، فضلاً عن تفضيل أغلبهم للهجرة إلى ألمانيا ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية..

بلغ عدد المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل نحو ٥١ ألف مهاجر فى عام ٢٠٠٠ انخفض إلى ٣٤ ألف فى عام ٢٠٠١، فيما واصل عدد المهاجرين الانخفاض حتى بلغ ١٨ ألف و١٢,٥ ألف مهاجر فى عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي.

جدول رقم ٢

الفترة	أعداد المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي (بالألف)	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-ابريل ٢٠٠٣	٣,٢٥٣	--
يناير-ابريل ٢٠٠٤	٣,٠٢٨	-٦,٩%
يناير-ابريل ٢٠٠٥	٢,٣٧١	-٢١,٧%

وقد قدمت الوكالة اليهودية بعض المبررات الإضافية لتدنى نسبة المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق واتجاه أعدادهم للتناقص:

الاستيعاب الفاشل للعلماء والمهندسين والأطباء من المهاجرين السوفيت، حيث يعمل ثلث المهاجرين فقط فى مجال تخصصه مع عدم قدرة حزب "يسرائيل بعلياه" (إسرائيل بالهجرة) الذى يضم العدد الأكبر فى صفوفه من مهاجرى دول الاتحاد السوفيتى على التأثير فى هذا المجال وبما يضطر مهاجرو تلك الدول إلى العمل فى الخدمات البلدية بالنسبة للشباب، وفى الحانات والملاهى الليلية والأندية المغلقة بالنسبة للفتيات.

كما أن العامل الذى يستطيع العمل فى مصنع ما يحصل على راتب متدنى قياساً بالدخل فى إسرائيل مما يؤدى إلى قتل دافعه وحافزه نحو التطور والعطاء فى عمله. كما ذكر أورى جوردون رئيس قسم الهجرة فى الوكالة اليهودية أن ارتباط يهود المدن الكبرى فى

روسيا مع يهود الدولة العبرية ضعيف وأنهم يفضلون الثقافة والحياة الغربية على المزاج الشرق أوسطي.

وقد أعرب مايكل جنكيلوفيتز المتحدث باسم الوكالة اليهودية لإسرائيل عن قلق الوكالة حيال التسهيلات التى تضعها ألمانيا أمام اليهود الروس بفعل ماضيها (والمقصود هو مذابح الهولوكوست) والسماح لهم بالإقامة الدائمة فى أراضيها. لذا رحبت الوكالة اليهودية بخطة أوتو شيلى وزير الداخلية الألمانى بتعقيد هجرة اليهود لألمانيا قدر المستطاع.

ومن ثم لم ينجح كل هؤلاء الذين هاجروا لإسرائيل فى الحصول على منصب سياسى وحياة راغدة خاصة فى ظل استمرار الانتفاضة الثانية واستفحال أزمة البطالة بين الإسرائيليين، لكنهم استعانوا بجوازات السفر الإسرائيلية كتذكرة دخول للدول الغربية، لذا فهم يهاجرون من أرض الميعاد إلى دول كألمانيا والولايات المتحدة بعد أن انتهى الأمر بأكاديميين روس للعمل فى ورش البناء ومحلات السوبر ماركت وبأبرز عازفى الكمان إلى العزف فى الشوارع لكسب قوتهم اليومي. وهو ما أكده الحاخام الروسى الأعلى بيرل لازار "يشعر اليهود الروس براحة أكثر فى بلدهم بعد أن وجدوا صعوبة فى التأقلم داخل المجتمع الإسرائيلي".

وقد أدى ذلك إلى مغادرة عدد من هؤلاء اليهود الذين هاجروا لإسرائيل بعد فترة قصيرة، ورغم عدم وجود معطيات دقيقة فى هذا المجال، إلا أن هناك من يرى أن نسبة الذين غادروا كانت فى حدود ١٥٪ وأكبر نسبة للمغادرين هم من أولئك الذين هاجروا فى فترة التسعينيات من القرن الماضي. ويعود غياب الأرقام الحقيقية إلى أن غالبية المغادرين ما زالوا يحتفظون بالجنسية الإسرائيلية إلى جانب الجنسيات الأخرى.

نفاذ الخزان البشرى فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، فقد انخفض عدد اليهود القادمين من هذه الدول بسبب الهجرة لإسرائيل وغيرها من الدول. فمن أصل ٦,٣ مليون إسرائيلى ينحدر أكثر من مليون منهم من الاتحاد السوفيتى السابق الذى يعيش فيه اليوم نحو نصف مليون يهودى فقط، حتى أن إسرائيل تعد اليوم أكبر معقل لليهود السوفيت خارج بلادهم الأصلية.

وبناء على كل ما سبق، قدم قسم الهجرة التابع للوكالة اليهودية عدداً من الاقتراحات للزعامات الحزبية الإسرائيلية للعمل على رفع نسبة الهجرة الاستيطانية من دول الاتحاد السوفيتى السابق، ويمكن الإشارة إلى أبرزها:

إرسال مبعوثين إضافيين للعمل على تقوية علاقة اليهود فى روسيا والدول المحيطة بها بيهود الدولة العبرية.

جعل الوكالة والهستدروت الصهيونى مؤسسة واحدة، وإقامة مؤسسة جباية إسرائيلية وتأسيس جامعة يهودية للشبان اليهود فى روسيا وأوكرانيا وحتى بولونيا.

إضفاء رونق على قسم الهجرة فى الوكالة اليهودية من خلال جلب المستشارين الاستراتيجيين والخبراء فى الإدارة.

إعطاء فيض من المعلومات من جانب مبعوثى الوكالة للمهاجرين لدفعهم إلى الهجرة، مع تقديم المساعدات المادية والحقوق الاجتماعية ومنحهم الجنسية قبل وصولهم.

إقامة المشروعات الحكومية الكبرى مثل قناة المياه التى تربط بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط، بحيث يتحول هذا المشروع إلى مشروع تعبوى لإثارة حماس اليهود الشبان.

تطوير الاستيطان والبنى الاستيطانية خاصة فى هضبة الجولان الغنية بالمياه والأرض الخصبة، وفى مناطق القدس ومحيطها، مع تجنيبهم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التى أصبحت مقبرة للمستوطنين.

إعطاء المهاجرين فور قدومهم امتيازات مادية وإعفاء ضريبى ورعاية اجتماعية بنسبة أكبر ولفترة انتقالية تمكنهم من الاستقرار والعيش فى أمان. (المستوطن فى مناطق الاستيطان الجديدة يكلف دولة إسرائيل ١٧ ضعفاً عما يكلفه الإسرائيلى فى "رامات جان" أرقى وأغلى أحياء تل أبيب وفقاً لصحيفة معاريف الإسرائيلية فى ٣١ يوليو ٢٠٠٢).

على الرغم من تقديم إسرائيل لعدد من الإغراءات والحوافز لتشجيع يهود الأرجنتين على الهجرة إليها، لم ينجح معظم هؤلاء المهاجرون فى الاندماج بالمجتمع الإسرائيلى وفضلوا العودة إلى وطنهم، حيث عاد إلى الأرجنتين خلال العامين الماضيين أكثر من ألف يهودى بعد أن كان قد تم تهجير ٧,١٦٤ ألف يهودى من الأرجنتين.

وفيما بعد أصبحت هجرة اليهود من الأرجنتين إلى إسرائيل فى تراجع كبير بسبب تحسن الوضع الاقتصادى فى الأرجنتين حيث انخفض عدد هؤلاء المهاجرين بنسبة ٧٧٪ من ٥٧٥٤ مهاجر فى عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٤٥ فى عام ٢٠٠٣.

جدول رقم ٣

الفترة	أعداد المهاجرين من الأرجنتين	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-أبريل ٢٠٠٣	٣٧٤	--
يناير-أبريل ٢٠٠٤	١٣٢	-٦٤,٧%
يناير-أبريل ٢٠٠٥	١١٠	-١٦,٧%

ارتفاع أعداد المهاجرين من يهود الفلاشا من ٢٦٥٥ مهاجر فى عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠٢٧ فى عام ٢٠٠٣، فيما بلغ عددهم فى الفترة يناير-أبريل من الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ما يلي:

جدول رقم ٤

الفترة	أعداد المهاجرين من إثيوبيا	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-ابريل ٢٠٠٣	٨٩٥	--
يناير-ابريل ٢٠٠٤	٥٤٠	-٣٩,٧%
يناير-أبريل ٢٠٠٥	١٢٠٣	١٢٢,٨%

ورغم ارتفاع أعداد المهاجرين من الفلاشا إلى إسرائيل بسبب الرغبة الإسرائيلية فى زيادة عدد اليهود لمواجهة النمو المطرد فى عدد الفلسطينيين، فإنه تجدر الإشارة إلى صعوبة تأقلم هؤلاء المهاجرين مع الحياة الإسرائيلية فضلاً عما أضحوا يمثلوه من خطر على إسرائيل ذاتها، حيث يشير خبراء علم الاجتماع فى إسرائيل إلى أنه من بين كل عشرة إثيوبيين هناك واحد له سجل إجرامي.

وقد عاش يهود الفلاشا فى إسرائيل لعقود طويلة منعزلين عن الجاليات اليهودية الأخرى، بالإضافة إلى معاناتهم من البطالة والممارسات العنصرية بحقهم، وقد اعترفت الحاخامية الإسرائيلية حديثاً بيهوديتهم.

ارتفاع أعداد المهاجرين اليهود من فرنسا، حيث ارتفع عددهم من ١٠٠٢ مهاجر فى عام ٢٠٠١ إلى ٢٥٦٦ مهاجر فى عام ٢٠٠٢ .

جدول رقم ٥

الفترة	أعداد المهاجرين من فرنسا	نسبة التغير عن الفترة السابقة
يناير-ابريل ٢٠٠٣	٣٢٤	--
يناير-ابريل ٢٠٠٤	٤٠٥	٢٥%
يناير-ابريل ٢٠٠٥	٥١٨	٢٧,٩%

◆ ما مستقبل خطة بساط شارون..؟:

مما سبق يتضح أثر انتفاضة الشعب الفلسطينى الثانية ودورها البارز كأحد العوامل التى ساعدت فى الحد من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وكذلك ارتفاع نسب الهجرة المعاكسة إلى خارج إسرائيل. ومن ثم يتضح أهمية العامل الأمنى فى جذب المزيد من يهود العالم إلى إسرائيل فضلاً عن العامل الاقتصادى الهام والمؤثر أيضاً.

ومن ثم فإنه من المتوقع تراجع أرقام الهجرة اليهودية باتجاه إسرائيل فى الفترة القادمة، حيث اجتذبت إسرائيل أكثر من مليون يهودى من دول الاتحاد السوفيتى السابق وبقى الكم الأكبر من يهود العالم فى الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من ٥ مليون يهودي) وفى فرنسا (أكثر من نصف مليون يهودي) وهذه الدول بطبيعة الحال لا تعتبر من المنابع الخصبة للهجرة الاستيطانية الإجلائية إلى إسرائيل نتيجة لارتفاع معدلات ومؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها، والرفاهية التى يعيشها اليهود فى تلك الدول كمواطنين على أرض بلدهم الأصلى مما يجعلها بالتالى مناطق استقرار آمنة لهم.

كما تشير الإحصاءات إلى وجود نحو ٦٠٠ ألف يهودى فى دول الاتحاد الأوروبي، ٤٥٠ ألف يهودى فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، و٤٠٠ ألف يهودى فى دول أمريكا اللاتينية، و٣٥٠ ألف يهودى فى كندا. وقد يعطى هذا التوزيع تفسيراً آخراً من ناحية المحفزات التى يمكن أن تمثلها إسرائيل كمركز لجذب اليهود إليها بما يؤكد أن إسرائيل ستكون عاجزة عن إقناع الملايين من يهود العالم بالوصول إليها واعتبارها وطنهم وبما ينفى عنها صورة الدولة الجذابة لكافة يهود العالم الذين نصبت نفسها ولية على أمورهم.

ومن ثم يتضح بدء الجفاف التدريجي فى مصادر ومنابع الهجرة التهويدية إلى إسرائيل بشكل لا يتوقع معه أن تنجح الحكومة الإسرائيلية فى تحقيق خطة بساط شارون بجلب مليون يهودى إلى إسرائيل خلال فترة عشر سنوات من طرح الخطة فى عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى الاحتفاظ بأكبر عدد من الجالية اليهودية فى العالم بنهاية عام ٢٠٢٠ ، ويتأكد ذلك من أعداد المهاجرين إلى إسرائيل فى عام ٢٠٠٤، حيث تمثلت ٥٣٪ منها من أوروبا، ١٢٪ من الجمهوريات الآسيوية التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق، ١٩٪ من أفريقيا (إثيوبيا بالأساس وجنوب أفريقيا)، و١٦٪ من الولايات المتحدة واستراليا.

ولا يمكن إغفال عامل الهجرة العكسية التى يقوم بها الإسرائيليون من إسرائيل ذاتها إلى الخارج، والذى ارتفع من ١٣,٠٥٦ ألف إسرائيلى فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٦٧٩ ألف فى عام ٢٠٠١ وبلغ ١٥ ألف إسرائيلى فى

عام ٢٠٠٢ ومن بين هؤلاء المهاجرين أبناء النخبة الإسرائيلية كأمثال حفيدة بيجين (إيلات ليفى بيجين) والتى هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأوضاع الأمنية فى إسرائيل، وكذلك أبناء عضو الكنيست العيزر كوهين.

وفى استطلاع للرأى أجراه معهد سميث لصالح المجلس الصهيونى قبيل انعقاد المؤتمر الصهيونى فى القدس فى نوفمبر ٢٠٠٣، وجد أنه من بين كل خمسة إسرائيليين سيهاجر إسرائيلى واحد من إسرائيل إذا تم وجود ضمان معقول له فى دول أخرى، وهو ما دعا الجنرال عوزى ديان رئيس المجلس الصهيونى إلى التعبير عن قلقه إزاء هذه النتائج.

وفى هذا الإطار فقد وجد أن ٢٥٪ من الإسرائيليين فى سن ١٨-٢٩ سنة يفكرون فى الهجرة إلى خارج إسرائيل مقابل ١٦٪ فى الشريحة العمرية ٣٠-٣٩ سنة وهو ما يوضح تزايد شعور العديد من مواطنى إسرائيل بالاغتراب و/أو عدم الأمان بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية و/أو غيرها من الأسباب إلى الحد الذى يدفعهم إلى ترك الأرض الموعودة والرحيل إلى دول أخرى.

وإلى جانب عاملى عدم الاستقرار الأمنى والاقتصادى والهجرة العكسية، فهناك عوامل أخرى لا تحفز على الهجرة إلى إسرائيل منها ما يتعلق بمساحة البلاد ومواردها الطبيعية خاصة المياه على المدى البعيد وعدم قدرتها على استيعاب أعداد هائلة أكبر من نسب التزايد الطبيعى، بالإضافة إلى العوامل الثقافية العرقية الإشكنازية المسيطرة. وعلى ذلك وحتى يكون بإمكان إسرائيل استقدام مليون مهاجر آخر من اليهود تحقيقاً لخطة بساط شارون، فإنه يجب أن يكون هناك دافع لهم فى أوطانهم، بالإضافة إلى محفزات لهم فى داخل إسرائيل.

ووفق التوقعات الديموجرافية فإن فلسطينيى ٤٨ والأراضى الفلسطينية المحتلة سيشكلون الأغلبية فى أقل من عشر سنوات نتيجة لانخفاض الهجرة اليهودية وجاء فى دراسة بعنوان "التحول الديموجرافى القسرى فى فلسطين" للدكتور يوسف كامل إبراهيم رئيس قسم الجغرافيا فى جامعة الأقصى بغزة أن الشعب الفلسطينى سيصل إلى حالة من التوازن الديموجرافى مع اليهود فى عام ٢٠٠٦ .

كما أوضح البروفسور أرنون سوفير من جامعة حيفا أن الميزان الديمغرافى فى إسرائيل سيشهد تبدلاً دراماتيكياً فى السنوات المقبلة وذلك على النحو التالى:

جدول رقم ٦

الميزان الديموجرافى فى إسرائيل بالآلاف

إسرائيل	٢٠٠٠		٢٠٢٠	
يهود	٤,٩٠٠	٧٣٪	٦,٤٠٠	٦٨٪
غير يهود	١,٨٠٠	٢٧٪	٣,٠٠٠	٣٢٪
المجموع	٦,٧٠٠	١٠٠٪	٩,٤٠٠	١٠٠٪

قائمة المراجع:

١ . وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية.

٢ . مكتب الإحصاء المركزى الإسرائيلي.

٣ . الموقع الإلكترونى للوكالة اليهودية لإسرائيل.

٤ . مركز العودة الفلسطيني، "استجلاب يهود الفلاشا إلى فلسطين والسلام الديموجرافى للدولة اليهودية"، ٣ آذار ٢٠٠٥ .

٥ . المركز الفلسطينى للإعلام، "إسرائيل تسرع تنفيذ المرحلة الثانية من تهجير الفلاشا"، ٧ مايو ٢٠٠٥ .

٦ . مركز العودة الفلسطيني، "من سينقذ إسرائيل من كابوس الديمجرافيا"، ٦ فبراير ٢٠٠٥ .

٧ . مركز العودة الفلسطيني، "الهجرة اليهودية فى تراجع مستمر"، أبريل ٢٠٠٤ .

٨ . الانتفاضة.. وميزان الهجرة الاستيطانية، على بدوان.

٩ . أرنون سوفير، إسرائيل: ديمو جرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠ (مخاطر واحتمالات) - مدار - أيلول ٢٠٠١ .

١٠ . نداء القدس، "تراجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والمستقبل يؤكد على تراجع أكبر"، ٢ مارس ٢٠٠٥ .

١١ . نداء القدس، "دراسة صهيونية تكشف عن خطة شارونية لتشجيع الهجرة إلى فلسطين المحتلة"، ١٩ فبراير ٢٠٠٣ .

١٢ . جريدة الرياض اليومية، "دراسة لبروفيسورة إسرائيلية: خطة بساط شارون لتهجير مليون يهودى إلى فلسطين المحتلة خلال ربع قرن تحقق نجاحاً"، ١٩ فبراير ٢٠٠٣ .

١٣ . الموقع الإلكترونى إيلاف، "إسرائيل تحضر لجلب فلاشا من الهند"، ٣ أبريل ٢٠٠٥ .

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١ . إيرتس يسرائيل هاشليما (أرض إسرائيل الكاملة):

حركة حزبية، تأسست فى يوليو عام ١٩٧٦، بمبادرة وزعامة الشاعرة "ناتان الترمان".. وقد جاء فى البرنامج الأساسى للحركة ما يلي:

"إن انتصار الجيش الإسرائيلى فى حرب الأيام الستة، وضع الشعب والدولة فى فترة جديدة ومصيرية حاسمة. فأرض إسرائيل الكاملة هى الآن فى أيدى الشعب اليهودي، وكما أنه ليس من حقنا التنازل عن دولة إسرائيل، فيجب أن نحافظ على ما تسلمناه من أرض إسرائيل".

ومن بين مجموعة المؤسسين لهذه الحركة أشخاص من حركة العمل والمدن والكيبوتس، والكتاب والقراء المشهورون، وقادة كبار فى الجيش الإسرائيلى أنهوا خدمتهم النظامية.. وقد وصفت نفسها بأنها مجموعة سياسية، وأقامت إطاراً خاصاً أطلقت عليه اسم "حركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة"، وانضمت إلى حزب الليكود، الذى كان يستعد فى تلك الأيام للحملة الانتخابية (عام ١٩٧٧).

وعندما تشكلت حركة "لاعم" فى مارس ١٩٧٦، انضمت إليها.. ومازالت هذه الحركة تعمل من أجل الحفاظ على ثمار انتصار حرب الأيام الستة، ومن ثم تعارض الانسحاب من أية مناطق تم احتلالها عام ١٩٦٧ .

٢ . بوند:

الحزب العمالى اليهودى الأول، الذى تأسس فى فيلانا عام ١٨٩٧، كاتحاد عام للعمال اليهود فى روسيا وبولندا وليتوانيا.. وقد طوَّر البوند، بين جماهير العمال، نشاطات مهنية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، فضلاً عن نشاطات سياسية ودعائية تغلفها روح الاشتراكية المحاربة.

وقد عمل البوند كجزء من الحزب الروسى واشترك فى الكفاح السياسى والمهنى ضد نظام حكم القيصر، كما ساهم أعضاءه فى الدفاع الذاتى ضد المشاغبين الروس، وعارض أية عقيدة وطنية يهودية، وكان من المحاربين الأشداء فى الشارع اليهودى ضد الصهيونية، واعتبر اللغة اليديشية هى اللغة الوطنية الوحيدة لجماهير الشعب، ومن هنا جاء رفضه القاطع للغة والثقافة العبرية.

وقد أدت الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ إلى وضع نهاية للبوند، فقد انضم العديد من أعضائه إلى الحزب الشيوعي. وفى المؤتمر الذى عقده البوند عام ١٩٢١، قرر معظم الأعضاء حل الحزب، ولكن الأقلية التى ظلت مخلصة لمبادئ البوند طوردت بوحشية من قِبل السلطات.

وقد نهض البوند من جديد فى بولندا المستقلة بين الحربين العالميتين، وازدادت قوته واتسع تأثيره، بحيث شمل جماهير عديدة.. وقد ترك البوند تأثيره على حياة الطوائف وسكان المدن، وعملت أحزاب صغيرة تابعة له فى ألمانيا وليتوانيا واستونيا.. ولكن الكارثة النازية وضعت حداً لنشاطات الحزب، حيث قُتل معظم أعضائه.

فى عام ١٩٤٧، بذلت مجموعات صغيرة من البوند جهوداً وأقامت منظمة عالمية للبوند، وأعلن المؤتمر الذى عُقد فى بروكسل عن معارضة الحزب للشيوعية وللاتحاد السوفيتى وعن تمسكه بالاشتراكية الديموقراطية، وعن إيمانه بأن حل القضية اليهودية فى جميع أنحاء العالم سيأتى عن طريق انتصار الاشتراكية.. وبعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، أعلنت لجنة التنسيق القطرية، وهى المؤسسة العليا للبوند، أن قيام إسرائيل ينطوى على خطر شديد على الشعب اليهودى فى العالم وعلى دولة إسرائيل نفسها.

وقد استوعبت إسرائيل عدداً من أعضاء حزب البوند.. صحيح أنهم اعترفوا بالدولة كحدث هام فى تاريخ شعب إسرائيل، إلا أنهم ظلوا يرفضون الاعتراف بالصهيونية كحل للقضية اليهودية فى العالم، ومازالوا يتمسكون باللغة اليديشية كلغة شعب، ولهم مدرسة تدرس بهذه اللغة فقط.

٣ . بيت هاسفريم هالؤومى فهاونيفر سيتانى (المكتبة الوطنية والجامعية):

هى المكتبة الوطنية لإسرائيل والمكتبة المركزية بالجامعة العبرية فى القدس.. وكانت بدايتهما مجموعة صغيرة من الكتب جُمعت عام ١٨٨٤ من قبل مجموعة من الأشخاص فى القدس، وسُلمت عام ١٨٩٢ لمكتبة مكتب "بنى بريت" فى القدس.

وكان المبادر إلى فكرة إقامة المكتبة الوطنية "د. يوسيف حزنوفيش"، الذى نقل، عام ١٨٩٥، من مدينة بيالستوك، ٨٠٠٠ كتاب جمعها من أجل إقامة المكتبة الوطنية فى "أرض إسرائيل". وفى عام ١٩٠٢، أدخلت الكتب فى مبنى أقيم فى القدس.

وفى عام ١٩٢٠، انتقلت المكتبة إلى ملكية الهستدروت الصهيونية. وفى عام ١٩٢٥ نُقلت إلى ملكية الجامعة العبرية. وفى عام ١٩٢٩ نُقلت إلى مبنى جديد أقيم على جبل المكبر.

تضم المكتبة الوطنية الإسرائيلية أكثر من ٢ مليون كتاب، من بينها كتب نادرة طبعت قبل عام ١٥٠٠، كما تصدر المكتبة مجلة فصلية تدعى "كريات سيفر"، أى مدينة الكتاب.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	–	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر	–	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٣٠٠٠٦ / ٢٠٠٢

الرقيم الدولى I.S.B.N. 977-277-229-6



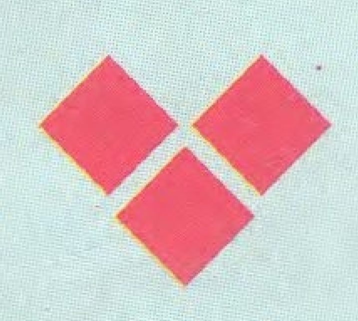


النشاط و الأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر